



Q23  
STA







الحمد لله القديم الواحد الكريم المجدد  
المتين بجلاله عز الشريك والخصم  
والعائد القرة بوجوده  
عن الاله والصاحبه والولد  
والوالد احمد محمد مقربا بالامر  
عير شانه ولا جاحد وانكره على انفسه  
للتضاعف المتزايد شكره ايجر غفر  
المرء والساجد والصلوة على سيد  
زاهد واشرف كل عابد على كل  
وعترته الاكارم والا ما جدد صلوة  
ندوم بدوام الاعصار والا ازيد  
البحر

الحمد لله مظهر الحق نصير الباطل الواضح والرهيب  
ومنطق السنة الشريعة اعتقاد المبطلين الذي شهد بوجوده  
الوجود عند الصديقين وأقر بقدرة قلة العالمين وتكافى كثير من الموحدين  
مع ابطال سائر الاعتقادات باليقين وأوضح عن وديانته انشراط احوال  
السموات والأرضين ووجود المكنات مع استحقاق خروج بلا مرج وتكثير  
الفاعلين واظهار شتاتك وعلو مقام حكمتك جل عن اوصاف الواصفين  
وتعالى عن ادراك الرابصين بصاير العارفين فظهر من ذلك عصمتك لاننا  
والاثمة الطاهرين وصلى الله على سيد المرسلين محمد وآله الطيبين  
المعصومين خصوصا على نبيه بالوحي انزال اليه على الشاويح الامين  
على بن ابي طالب امير المؤمنين وعلى الاحد عشر الذين كل منهم هو جيل الله  
المبين ومصباح الواصفين وبهم تجاب دعوة الداعين وتحصل النجاة  
لجميع المخلصين فمن اقر بحقيقتهم فهو في عليين ومن انكر فضلهم فهو في  
اسفل السافلين صلوة دائمة متصلة الى يوم الدين **أما بعد**  
اضغف عباد الله الحسن بن يوسف بن الطاهر الى يقول اجبت سؤالك  
على محمد ا صلح الله امره وادبره كما هو بارئ بالدهر ووزق اسباب السعادات

مكتبة

الدينية والاخر وبركا طاعني في استعمال قوام العقلية والخيال وسعفه  
 ببلوغ اما الركا ارضاني باقواله وافعاله وجمع له بين الرياستين كالم بعينه  
 طرقة عين من املا هذا الكتاب الموسوم بكتاب الافين الفارق بين الصادق  
 والمين ووردت فيه من الادلة القوية والبرهان العقلية والفقيه  
 الف دليل على امامته سيدنا وصي علي بن ابي طالب عليه السلام والاف  
 دليل على ابطال تسير الطائعين ووردت فيه من الادلة على ابقائه عليه السلام  
 ما فيه كفاية للتشدين وجعلت ثوابه لولده محمد واهله عليه كل عذر  
 وصرف عنه جميع الشرور وبلغه جميع امانته كفاء الله امره عا ديه وشانته  
 قد رفته على مقدمته ومقالتي في خاتمة **اما المقصد** فقبحها اجك  
**الخلاصة** ما لا امام الا امام هو الاك الذي له الرياسته العامة في  
 امور الدنيا والدين بالاصالة في دوا التكليف تقض بالنبي صلى الله عليه وآله  
 واجب بوجهين الاول ان قوله الحق لا ينفك عن الحق الثاني ان قوله الحق لا ينفك  
 عن الحق شخص من الاشخاص الرسول في اقامة قوانين الشرع وحفظ حوزة الملة على وجه  
 يجب اتباعه على اتمه كاتره وجنبها البعي بالاضافة **المراد** بالامام  
 لطف عام والنبوة لطف خاص لا مكان خلوا الثمان من ينسج في خلاف الامام  
 لما سياتي وانكا والطف العام شر من انكا والطف الخاص والى هذا اشار  
 الصفاق بقوله عن منكر الامامة اصلا وراسا هو **المراد** بالامام  
 مسئلة لا بد لها من موضوع ومحمول فان كانت كسبها حاجت الى وسطا لثم

فقد كان  
 سيرة ومعارك كثيرة  
 طام الطالب في احكام الدين  
 سائل المسلمين وهو مستلزم  
 بجعل بسبب ادراكه انيل دور  
 الكائن وهو احكامه  
 بسبب الطول في الدنيا  
 الرحمن وقد دل رسول الله صلى الله  
 عليه وآله من مات علم بعون امام زمانه  
 فقد مات ميتة جاهلية  
 خزانة السلطان الاعظم مالك وقاب  
 الامم ملك ملوك طوائف العرب  
 والعجم مول النعم منيع النبي والكبر  
 شهته المعظم عياك الحق والسر  
 والذين اوليا يتوعدا بنبك محمد خلد  
 سلطانك وبثب قواعدا ملكك وشيد  
 او كان واما بغايتهم والظلم وادب  
 جيل اساقفة وفرن دولة بالدار  
 الى يوم القيام قد كسحت فيها  
 خلاصة الكايلي

راسية الى رؤوسنا  
 من غير تقويم بل ولا يلاحظ في  
 سميتها من هاج الكرامة في معرفة  
 الامامة والله الموفق للصواب  
 والبر للرجح والميل ودرجتها  
 على حصول الفضل  
 في نقل المذهب في هذه المسئلة  
 ذهب الامامية الى ان الله تعالى  
 حكيم لا يفعل قبيحا ولا يغفل  
 ان افعله انما تقع لغرض صحيح وعلم  
 وانه لا يفعل الظلم والعتب وانما  
 بالعباد يفعلهم ما هو الاصل لهم  
 والافئدة وانما تكلفهم بغيره  
 لاجل اذلالهم بالثواب وتوعدهم  
 بالعقاب على ان انبئانه ورسول  
 المعصومين بحيث لا يجوز عليهم  
 الخفاء ولا النسيان ولا المعصية  
 والا يبقون ثوبا من الاثم والاعقاب  
 فينتفون بانه البغض ثم اردوا في  
 بعد موت الرسول بالامانة  
 فنصب اولياء معصومين

البرهان عليها ومن ثم وجب المقدس فان كانا ضروريين فلا كلام وان كانا  
 برهانيين فهما علم من العلوم ولا يبرهن عليهما ولا على شيء من مبادئها بل  
 المسئلة والادوار وعلى الناظر بان بسلم المبادئ عليهما ولا يقتصر عليها  
 لان المنع منها ولا اعتراض عليها يتعلقان بنظر اخر غير النظر الاول الذي  
 هو ناظر به فان اعتراضك فيها قليل يرجع الى الواضع المخصوصة بها وبغيره  
 الناظر بها الى ان يتحقق المبادئ التي هي كالقواعد فان الباحث عن قدره عن  
 قدره الصانع لا يتكلم في حدوث الاجسام بل يكون ذلك مقرا عنده اذ ان  
 ذلك فنقول موضوع هذه المسئلة لها ظاهرا وانما المبدأ في هي ثمانية عشر  
 الاول ان العالم محدث والله تعالى محدث الثاني انه تعالى واجب الوجود لذاته ازا  
 ولابد الثالث انه قادر على كل المقدورات الرابع انه عالم بجميع المعلومات الخامس  
 غني عما سواه والسادس مريد للطاعات السابع كاره للمعاصي الثامن لا يخل با  
 لواجب ولا يفعل البغضات ولا يريد ذلك التاسع انه تعالى كلف العباد مصالحهم  
 بقدر وسعهم العاشر انه تعالى يحب عليهم الا لطف الحادي عشر انه تعالى قائم بالانصاف  
 والولية عليه مما يتعلق بكمالهم الثاني عشر انه تعالى اذا علم ليس غرضه الا  
 الا حكا اليهم وافاضت النعم عليهم الثالث عشر انه كلفهم بالوجوب افضل البحوث  
 به الى الثواب الا جزل الرابع عشر انه تعالى اوصل محمدا رسولا معصوما قائما  
 بالحق فاينما بالصدق الخامس عشر انه تعالى عليه الكتاب العزيز الذي لا ياتي الباطل  
 من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فتنسخ بشريعته جمع الشرائع و  
 بسنته النبي هي باقية الى يوم الدين السادس عشر انه معصوم من الزلل



ذلك  
كله يعلم ثبت العلم والحكمة  
افعاله تعالى ويجوز واعليه فعل  
القيح والاخلال بالواجب وان  
تعالى لا يفعل لغيره بل كل افعال  
لا لغيره من الاغراض والكماله  
التبر وانما تعالى بفعل الظلم و  
العبث وانما لا يفعل الا ما هو  
اصح للعباد بل ما هو الصالح  
في الحقيقة لان فعل العاصي انواع  
الافسار والظلم وجميع انواع  
الفساد الواقف في العالم مستند  
اليه تعالى اسحق ذلك وان الجميع  
لا يستحق ثوابا والعاصي كل الحق  
عقابا بل قد يعذب المطيع طول  
عمره والبالغ في امثال او امره  
تعالى كالنبي وشيب العاصي وابلغها  
عمره بانواع العاصي والانبياء  
كالبليس ومنهون وان الانبياء  
غير معصومين بل قد يقع منهم الخطا  
والنزل والفسوق والكدب  
والسهو وغيره

الصادق عن خذوان بجاز مع الفعل بالنظر الى القدرة لا بالنظر الى الداعي كما  
في المعصية فالقدرة بخلاف ذلك في الاكثر والواقع ضد ذلك في المعصية  
ولان الجحش على تقدير عدمه ووطنا اوجبت الاماعة ولا يمكن ان يلزم افعالهم  
بالواجب ان لم يكن كذلك لم يجد نقضا في ردعها وهو ظاهر والواقع يا عليه  
والثاني ان كان من فعله ثم يجب كمال الفعل المكلف بواجب او فعل محرما او  
الله تعالى عليه عقابا او في بعض الاوقات كافي الجاء وهو باطل وان كان من فعله  
كمقتدر الحدود ومن فعله كقائم مقامه فلو كان ذلك الغير يجب ان يكون  
معصوما مطاعا لئلا يزداد ذلك فلا يقوم مقامه غيره ولا فائدة وجب وصوله  
كل وقت يحتاج اليه لزمه الجبر والاقا ما ان يكون من فعل الله تعالى بغير واسطة  
احد من البشر ان ينزل به غذا يا اذا فعل او اية عند غرضه والتقدير عدمه او بسطة  
البشر فهو مطلوبنا **الوجه الثالث** في تحصيل الاحكام الشرعية في جميع الوقائع  
من الكتاب والسنة وحفظها لا بد من نفس ودينية يكون العلوم الكسبية للشيء  
اليها كقضية القياس معصومه من الخطا ولا يقوم غيرها مقامها في ذلك اذ  
الوقائع غير متناهية والكتاب والسنة متناهية ولا يمكن ان يكون هذا الجنس  
لسائر الناس فليس في يكون لبعضهم وهو الامام فلا يقوم غيره مقامه **الوجه**  
**الرابع** للطلب من الرئس اشياء الاقل جميع الادارة على الامور الاجتماعية التي هي  
مناطق تكلف الشارع فيها الاجتماع كالحروب والجماعات فانه من المستبعد بل  
الحال ان يتجمع اراء الخلق الكثير على امر واحد وعلى مصلحة واحدة وان يعرب الكل  
تلك المصلحة ويتفقون عليها وان يجمعوا من البلاد المتباعدة وان يتفقوا بهم

في وقت الحرب وفدته وجهته والمهياة والمشاركون في جميع الاوقات فان الانفا  
 لا يكون دائما ولا كثيرا ولا يقوم غير الرئيس في ذلك مقام الرئيس وهو ظاهر  
 الثاني التقدم فيما يحتاج فيه الى الاجتماع فان الناس لا يتفقون على مقدمه  
 فيؤدي الى الاختلاف وهو نقص العرض فلا بد وان يتمم بان من الله نعم ويكون  
 متنها عن كل عيب فيكون معصوما لنا لانظر الطابع عند الثاني حفظ نظام النوع  
 عن الاختلال لان الانسان مدني الطبع لا يمكن ان يتقلد حده بامور معاشه لا حيا  
 الى الغذاء والملبس والسكن وغير ذلك من ضرورياته التي تخصه ويشارك غيره  
 من ابناء نوعه فيها وهي صناعة لا يمكن ان يعيش الانسان مدة تضييعها فلا بد من الاجتماع  
 على تلك الاعمال بحيث يحصل التعاون الموجب لتسهيل الفعل فيكون كل واحد  
 يفعل لهم غلا يستفيض من الاخره لا يمكن النظام الا بذلك وقد مجتمع المجتمعون  
 من بعضهما فلا بد من قاهر يكون التخصيص منوطا بنظره كاستحالة الترجيع من غير مرج  
 ولا يه يودي الى التنازع السرايع الطبايع البشرية مجبوله على الشهوة والغضب  
 والحاسد والتنازع والاجتماع مظنة ذلك فيقع بسبب الاجتماع الهرج والمرج  
 ويحتمل انظام فلا بد من رئيس يقهر النظام وينصر المظلوم ويمنع عن التعدي  
 والقهر ويستحيل الميل عليه والحيث وانما قصده الانصاف ومن يخاف العقوة  
 لها حله فان اكثر الناس لها اطوع من الاجل لا نأبئ على هذا التعدي مجبضا و  
 خوفه شهوته وغضبه وحسد وغير الرئيس لا يقوم مقامه في ذلك لما تقدم  
 ايضا فانه معلوم بالضرورة انخاص الحدود لطفت وهدام الساع بها فلا  
 بد من مقيم وغير الرئيس يودي الى الهرج والمرج والتبرجج بالبرج فلا يقوم غيره

ذلك  
 وان التنازع انحص  
 على حال بينهم والتنازع من غير  
 وصح وان الامام بعد رسول الله  
 بن ابي طالب بعنه عشر من الخطاب له جاء  
 اربعة من عبيد الجراح واما مولد خديج  
 واسيد بن خضير وثب من سلمي  
 من بعد عمر بن الخطاب بنص ابي بكر  
 عليه ثم عثمان بن عفان بنص عمر على  
 في التوري هو احداهما فاشاد بعضهم  
 ثم على بن ابي طالب عليه السلام لباقي  
 الخلفاء ثم اختلفوا فقال بعضهم قال  
 الامام بعد ابي بكر الحسن وبعضهم قال  
 ان معاوية بن ابي سفيان ثم ابقوا  
 الامام في حجة ابي بكر الى الامام ابيه  
 من بنو العباس فاقوا الامام من ابي  
 شرا تطلبت الامام من ابي  
 اخيرا انصروا ثم ابقوا  
 الامام في حجة



مقامه في ذلك **السامع** التوابع غير محصورة والحوادث غير مضبوطة <sup>لا يفتان بها</sup>  
والنسبة فلا بد من أمام منصوب من قبل الله تعالى معصوم من الشك والخطأ يبرئنا  
الاحكام ويحفظ الشئ لثلاثة اشياء بعض الاحكام او يزيد فيها عما اوسهوا او يبدل  
وظاهر ان غير المعصوم لا يقوم مقامه في ذلك **السامع** توليته القضاء الذي  
يجب العمل بحكمهم في الدماء والاموال والفروج وسعاة الشريعة والامناء على  
اموال الفقراء وامراء الجيوش الواجبة الطاعة في الحرب وبذل النفس والقول  
والولاية امر ضروري لنظام النوع ولا بد وان يكون <sup>منوطا</sup> بنظر واحد لاستحالة الترجيح  
من غير مرجع والواقع اختلاف الاراء وتضاد الاموال وغلبة الشهوات وتقيا  
المرادات فالتقاء الخلق من انفسهم ابتداء على واحد في هذه المناصب متعسلا  
متعبدون في كل زمان على شخص بالشرط التي يستحق معها ذلك ممنع فان  
الاتفاق يستحيل ان يكون كثيرا او دائما وذلك الواحد الذي ينفذ توليته  
هو كلاء بنظره لا بد ان يكون واجبا الطاعة من قبل الله تعالى ويستعمل من الحكيم ايجاب  
طاعة غير المعصوم في مثل هذه الامور الكثرة التي بها نظام النوع واختلال الوفا  
ان غيره لا يقوم مقامه في التقادير التي يجب عنها **السامع** الامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر لطف لا يقوم غير مقامه لا متناع اضافته لوجوبه من غير بدل في الامر  
لطف واجبي لا يقوم غير مقامه لا متناع تحقوا لاضافته من تحقوا المضامين  
ولا بد ان ينهي الى معصوم لا يجوز عليه الخطأ بوجه من الوجوه ولا السهو  
والاجاز امر بالمنكر ونهي عن المعروف علم يوق وثوق بقولنا فانقت فابده  
التكليف بوجهه اما ان يكون كل واحد من الخلق مأمورا بالامر والنهي عن غيره

ان يكون هذا الذي يرام الكل وينهاهم لومع وليس الا قول باطل والا لوقع الهج  
 والهج ولا يمتحن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر انا الغالب ان يرضى تارة ما ليم  
 غيره ليرتد ما ليمر لا ينجح على تقدير غلبة القوة الشهوية والغلبة على القوة  
 العقلية اكثر الناس الذين يحصل نتيجة بهم على فوجهم الشهوية والغلبة المقصير  
 لعدم الثباتهم الى الشرايع اختلال نظام النوع معين الثاني فلا يقوم غير الرئيس  
 في ذلك مقامه ولا بد ان يكون ذلك الرئيس من قبل الله بحيث يجب طاعته جوا  
 عاما ولا بد ان يكون **الناسخ** العلم بالاحكام يقينا لا ظنا بالاجتهاد وان  
 المصنف احد على ما بيناه في كتبنا الاصولية وقد نقادوا لادله وتناسوا  
 الامارات ويستحصل المرجح بالرجح وبسائر احوال الحكماء بالنسبة للمقلدين  
 فلا بد من علم بالاحكام يقينا لا ظنا بالامارات ليرجع اليه من طلب العلم و  
 يطلب الثابت **الوجه الخامس** ان نظام النوع لا يحصل الا بمقتضى  
 العقل والدين والنسب المال فتشع الاول القصاص واثار اليه بقوله ولكم  
 في القصاص جوة والثاني تحريم المسكر والمخدر وشرع الثالث قتل المرتد والنجس  
 والرابع تحريم الزنا والمخدر عليه والخامس قطع السارق وضمن المال وهذه امور  
 مهيبة يحكمها في كل شرعية في كل زمان ولا يتم ذلك الا بمقتضى لذلك يكون  
 عازا بأكفها ايجابها وكثير الواجب ومحلها وشرايطه ولا يقوم غيره مقامه  
 ذلك ولا بد ان يمتاز عن بنى نوعه بنص اهل المعجزة لاهل استقامة المرجح عن غير  
 مرجح والجماع جميع الاراء على غير الاختلاف الا هو ولا يلهو ذلك لادى الى  
 الهج والمرج **الوجه السادس** ان قيام البدل مقامه لا يتصور الا في

دنيا  
 حاجته تنكب وظل  
 صديق بنى على الكواكب  
 وكان في التلوي قريح  
 الا لم يلعب وداى طالب الدنيا ما يعال  
 فذلك وبابهم وقصره من انفسهم  
 الحق واستحق التواضع من انفسهم  
 باعطاء الحق لغير مستحق بسبب احوال  
 الخطر وبعضهم فلان لقصور فطنة  
 وداى الجسم الغفيل بآبهم ونوعهم  
 اكثره لتلزم الضوابط وغفل عن  
 قولهم وقيل من عبادى الكبار  
 وبعضهم طلب الاستغناء عن  
 وبايده الاقلون الذين اعرضوا  
 عن الدنيا ودينها ولم ياخذوا  
 في الصلوة ولا في الجهاد لخصوا الله تعالى  
 واتبعوا ما اراءهم من طاعة من  
 يستحق التقديم و

سابع  
 هذه البنية  
 على واحد الخلق  
 المستحق  
 على الظالمين  
 واجب الاتباع  
 لما نظرنا في المنادى  
 واحدة مما  
 الباطل  
 ولا وصية  
 والفرع  
 ان الله تعالى  
 وكل ما  
 بجم  
 لان كل  
 جزئ  
 الا لكان  
 الخلق  
 قادر

حال عدمه وقد تقرر حصول العلم بالضرورة ان القريب التبع عند عدم  
 الا ما او تمكيد على عكس ما ينبغي فيستحيل ان يكون له بدل **البطلان** من ان  
 نصب الامام واجب النظر في الوجوب وكيفية وطريقه وحله وابطال كلام الخصم  
**النظر الاول** في الوجوب العقله كافيه على الوجوب في الجملة خلافا لما اقر  
 والضعف وغيرهم من الخواارج والتدليل على الوجوب مظان الامام لطف وكل  
 لطف واجب الضعف ضرورة قد ذكرناها والكبر في مشيئة علم الكلام لا يملك  
 انما يجب اللطف عشا اذ لم يتم غير مقامه اذ قام فلا سلمنا لكن الوجوب لا يكتفي  
 فيه وجوب المصلحة ما لم يعلم انشاء جهات البقيع ما سها فلم لا يجوز ان يكون الامامة قد  
 اشتملت على نوع مفقود لان فعله لا يصح الحكم بالوجوب وعدم العلم لا يدل  
 على العدم ووجوب الوجوب علينا كاف لا عليه تعالى لان في نصبه امانة الفتى وقيا  
 الحروب كافي ومن على الحسن والحسين عليهم السلام ولان مع وجود الامام يخالف كل  
 في فعل الطاعة وتيرة البقيع الخوف منه لا لكونه طاعة وقبها وذلك من اعظم  
 الفساد ولان فعل الطاعة وتيرة المعصية عند فقد الامام اشد منه ما اعتد  
 وجوده فيكون الثواب عليها في حال هذه اكثر منه في حال وجوده وذلك لثبات  
 عظيم سلمنا كونها لطفها لكن لا سلم انها دائما كذلك فانه قد يكون في بعض الامانة  
 من يستكف من اتباع غيره فيكون نصب الامام في ذلك الوقت قبيحا سلمنا ان فيها  
 لطف اخر فلا يتعين الامامة للوجوب لان الامام معصوم معصية ان كانت الامام  
 اخر تسلسل ان كانت الامام اخر ثبت المظهر لان امتناع الامام من المعصية وتترك  
 الواجب لا يتوقف بالامام بل له لطف اخر لا يقال ان العلم بالضرورة ان غير المعصوم

اختاروه عن فعل القبايح وفعله الطاعات عند وجود الامام ام لا فانقول جاز  
 ان يكون في بعض الاوقات القوم بأسرهم معصومين فيه فلا يكون نصب الامام  
 واجبا لقيام العصمة مقام الامام في ذلك الوقت بخلاف كل وقت فلا يتبع وقت  
 من الاوقات لوجوب نصب الامام على القيين ولا ندر جاز ان يكون غير العصمة  
 في الامتناع عن الاقدام على المعاصي سلبا لكن مهيئا ما يدل على نهائيتها لطلب  
 انها امان ان يكون لطفاني افعال الجوارح او في افعال القلوب والقبان باطلان  
 اما الاول فعلى قمين لان القبايح منها ما يدل العقل عليها ومنها ما يدل السمع  
 عليها فان جعلنا الامام لطفاني الشرعيات لم يضر وجوبه مع كان الشرح لا يثبت  
 كل زمان ووجوب اللطف تابع لوجوب المخلوف فيه وان جعلنا لطفنا  
 العقليات فنقول القبايح العقلية ان ترك لوجوه وجب تركها كان ذلك مصلحة  
 دينية فان تركه لا لذلك كان مصلحة دينية لان ترك الظواهر الكذب مصلحة  
 دينية ضرورة كانت له على مصلحة النظام لكن معنى ترك القبح لوجه هو ان الداعي  
 الى تركه النظام هو كونه ظاهرا وذلك من صفات القلوب فان جعلنا الامام لطفنا  
 في ترك القبح سواء كان لوجوبه كان ذلك الترتيب مصلحة دينية فيكون الامام لطفنا  
 في المصالح الدينية وذلك غير واجب <sup>او الوجه</sup> لانه اتفاق على الله ثم وان جعلنا لطفنا في  
 ترك القبح لوجبه فغير نقد جعلنا الامام في صفات القلوب لا في افعال الجوارح  
 وذلك باطل لان الامام لا اطلاع له على الباطن لا يقال يحصل بسبب المواظبة على  
 فعل الواجبات وهو يفيد استعدادا فاما الحصول الداعي في ذلك الفعل ليعمل  
 لوجبه وجوبه وتبره لوجبه فمجرد ذلك مصلحة دينية لا نقول هذا يقتضي وجوب اللطف

على جميع القنونات  
 وانعدل حكمه لنظام الحكم  
 ولا يفضل قبايح الانتم بالجهل والجاهل  
 عن ذلك علوق اكبر  
 ان لا يكون ظاهرا ويعتبر من الاعمال  
 او يثبت به مجتهد من غير ظلم له وان  
 ايضا الرخصة تقتضيه واقعة لغرض  
 ومصلحة ولا كان ثابتا وقد قال  
 الله تعالى وما خلقنا الا بالانبياء  
 وما بينهم لا عيب وان الله تعالى غير متنى  
 لا رشاد العالم وان الله تعالى لبقوله  
 لا مدرك بشئ من احساس لقوله  
 تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك  
 الابصار ولا تدركه الابصار وهو يدرك  
 امره وبنيته وانسابه ما حدث في جنه وان  
 امره بالعدل ومقتضى اخباره ما حدث  
 لا يستلزم بالعدل ومقتضى اخباره ما حدث  
 وان الانبياء معصومون  
 من الخطاء

والمصنعة  
منبرها وكبيرها  
المراد بالآخر والآخر  
يلتفتون فانفتحت فابان العبد  
التفتت فابان العبد  
كالأبواب من التفتت فابان العبد  
الشعب احكامهم التفتت فابان العبد  
المصنوع من التفتت فابان العبد  
الله صل الله عليه واله  
ذلك عن التفتت فابان العبد  
الان تفتت فابان العبد  
ولم يفتت فابان العبد  
وخرقوا القياس والاعتدال  
فما بلبت في المسلمين فقد ذهبوا  
كل من ذهب فقال بعضهم قد ذهبوا  
الا شاعروا ان القداما كثير من مع الله  
هي العاقبة التي ينبغي بها  
موجبه

فانما هو غير مقامه فيكون لا زنة لا نقار الزينة

في المصالح الدينية على الله تعالى لان ذلك الفدية يكون المصالح الدينية والمواظبة  
عليها سببا لرحمة المصالح الدينية وذلك غير واجب اتفاقا لا نأخذ عن الاول  
بانه لا ينبغي ان الامام لا يقوم غير مقامه ويكرهها فتقول ان قيام البدل  
لا يتصور الا في حال عدمه وقد قلنا في صدر هذه المسئلة اننا علم ضرورة ان التفتت  
والتعبد عند عدم نصلي مام وتمكينه على كسر ما ينبغي فيستحيل ان يكون له بدل  
ولقولنا لو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات  
وساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولتصرفن الله من يصره ان الله لقوى عزه حكيم  
بلزوم هذه المفاسد لا تنفك التفتت فابان العبد  
الرسول والاولى الامر منكم جعل طاعة الرسول وطاعة اولى الامر مساواة في القضاء  
العطف المساواة في العامل وكان طاعة الرسول لا يقوم غير مقامها كذلك  
طاعة اولى الامر لا يقوم غير مقامه وايضا فان الواجب عند المقر لم يشروط  
باشتمال الفعل على مصلحة او جبر تقضي وجوبه فان قام غيره مقامه وكان مساويا  
لذو الامكان والقدر عليه والمصالح والوجوه الموجبة للوجوب بحيث لا يشتمل  
احدها على وجه موجب للوجوب بخلاف الآخر عند استحالة الجواب احدها عينا وجوب  
ايحاط ما ينبغي كونه لا شائعه وجوب الامانة في الجمل فلو قام غيره مقامها وكان مقدرا  
ممكنا استحالة وجوبها عينا بل كان الله تعالى قد اوجب احدها لاجنبه وهذا الدليل  
انما يتأتى على قواعد المقر للثانين بوجوب الامانة سمعا ولا يتأتى على قواعد  
الامانة والثانين بوجوبها عقلا ولا قواعد الاشاعة ولا تدرى ثبت الثواتر  
اجماع المسلمين في الصدر الاول انهم لو امتنع حلوا الوقت من خليفته ولو قام غير

الامام مقام المامتنع ذلك في نظر فانه يدل على ذلك الوقت والمدة في كل وقت  
 وعن الثاني وجهين احدهما ان فرياً المكلفين من الطاعة وبعدهم عن المعصية مما  
 يطابق غرض الحكيم من التكليف وتقريب حصوله وعكسهما ما يتاقتضيه ويعدو  
 فلو كان ما يطابق غرضه ويقرّب حصوله نفسه فكان غرضه نفسه وذلك باطلا  
 على ما ثبت في العدل انه لا يربط القبايح الثاني ان النفس يستحيل ان يكون راحته الى  
 الحكيم اذ هو واجب الوجود لذاته غنى عن غيره فلا يصح عليه جلب نفع ولا دفع ضرر  
 فلو كانت لك انت راجعة اليه والذي ثبت اني وجوب نصب الامام فير لمصلحة العامة  
 للمكلفين فلو كانت فير مقسدة راجعة اليهم لكان عين ما هو مصلحة لهم مقسدة لهم  
 وهذا خلف وايضا فان الفساد محصور معلوم لا نامكثون باجتنابها تلك  
 المفاسد منقذة عن الامام لا يقال اننا نعلم الفساد المشتغل عليها افعالنا افعالنا  
 التي لا نقد ونحن عليها افعالنا واجب معرفتها والامامة عند كل بيت فعلنا على ما تاتي بل من  
 فعل الله تعالى لا يجب علينا المفسدة التي يشتغل عليها لاننا نقول لو كانت الامامة متمثلة  
 على مقسدة لما اوجبه الله على المكلفين ولما اوجب على الناس طاعة الامام وايضا  
 لو اشتملت على مقسدة لنهاى الله عن نصب الامام وانما اطلق المقدم مشكرا والملاذير  
 ظاهرة وعن الثاني انه لو كان اماما على الحسن والحسين لظهر من القبح ما اشد ذلك  
 ولا في الامام كعلي والحسن والحسين يدعو الناس الى ما دعاهم النبي ويحاجهم على ما  
 كان النبي يحاجهم عليه كذلك فلو كان ذلك مانعا عن نصب الامام لكان مانعا من  
 نصب النبي وكان الحرب على الواجبات وترى المعاصي لو كانت مقسدة غير  
 جائزة لاستغنى عن النبي وعن الرابع ان ذلك يقتضي بيع الامامة مطا سوله وجبت

بانه لا يكون من جهة ما لا يحل ان يتصل بها افعالنا

في الخارج  
 كالقدرة والعلم وقدر  
 ذلك فنبطلوا فقالوا فنبطلوا كقول  
 حالما الى ثبوت معنى لعل العبد في  
 كونه قادرا الى ثبوت معنى هو  
 القدره وخير ذلك وانما يحلوه  
 قادرا لذاته ولو كانا لذاته كالحج  
 لذاته ولا مدد كان ان لا يكون  
 فلهذا في نفسه في هذا الجاه فنبطلوا  
 فحاجا ما فصلت في ذلك حلاو اكبر  
 بعينه تعالى فلهذا في ذلك ذاتية  
 ولا يقولون هذه الصفات ذاتية  
 واخر من شيخهم فخر الدين الرازي  
 عليه السلام بان قال ان النضا كقوله لا اله الا الله  
 قالوا ان القدره لا تشرع في الله تعالى  
 اقتضى ان الله لا يشرع في الله تعالى  
 الخشوع والمشيقة ان الله تعالى  
 حقيقه لم طول و  
 عرض

وعق  
 وان كان يجوز  
 عليه المصالح وان كان  
 من المسلمين بيان تنزيه الله  
 وجب الكسب من بعضهم ان كان  
 يجوز ذلك بشرط ان يكون  
 او حكم ابو القاسم البلخي من داود  
 الظاهر ان ان كان اغتفر من الفرج  
 والمختبر واستلوا فيهما وولد ذلك  
 وقال ان معبود جسم وكسبهم  
 ولم يوافق واعضاء كيد ورجل  
 ولان وعينين واذنين وحكي انه  
 قال هو اجوف من اعلاه الى صلبه  
 صحت ما سوى ذلك ولم يفسد  
 قطط حتى قالوا ان كانت عينا فانه  
 لا ان كانه وكي على طرفه ان نوح  
 رمدت عينا وانما يفسد على الارض  
 عن من كل جانب اربع اصابع  
 وزد حسب بعضهم  
 الى ان جعل

ان كان من الكسب في حصيل الاستعمال لا سيما في الكسب والالتزام في العمل

يا عقل اوسن الله تعالى وقد تلبا طلقا فاقم نقول ان المكلف اما مطيع او عاص ووجه  
 الحقة الاقوا بتفريغ فعل الطاعة وانما الثاني فذا قم ان تترك المعصية لا الكون  
 معصية عن الخامس انه وادنى كل اطاع انا فدينا وجوبه فيما سلف من العمل  
 انما انما نقا اهل زمان من الاضطرار وقع فيها التكليف على ذلك ثم قد يكون البعض  
 المشابه لكن لو نظر الى ذلك البعض كانت بعض الالهي اتم لا تستكاف البعض منه ولو  
 هذا انما يكون بالتفصيل شخص معين اما مطلق الرئيس فلا ونحن لان نعرض ليقين ذلك  
 الرئيس وايضا فان المكلف الحاصل عند عدم اغتفر منه لمحتد وجوده فيجب جوده  
 نظر الى حكمة وعن التابع ان الامام لا شك في كونه اطفاء بالتفصيل غير المعصومين  
 مع بقاء التكليف فيكون واجبا اما اذا افتقد احد الشراطين وهو جواز الخطاء على  
 المكلفين او التكليف لم ينقل بوجوب الامامة مع ذلك لا يضره الا يقال مذهبهم وجوب  
 الامام مع التكليف كما لانقول انهم لم يشرطوا وهو جواز الخطاء وعن الثامن انما  
 فيها او الشرح انهم جواز انقطاع مع بقاء التكليف هذا المنع يتاقي من القائل بعدم جواز انقطاع  
 مع بقاء التكليف هذا المنع يتاقي من القائل بعدم جواز انقطاع التكليف العقل عن المعنى لنا  
 لكن ترك الظاهر مصلح من نيوة لا غير بل هو مصلح في تغيير نيوة لان الاعلال به التكاليف  
 العقلية والتمويل انكته يمكن انما في افعال القلوب فان ترك البقي لاجل الامام  
 من ما يؤثر استعدادا وانما التكرار لغيره **التفصيل الثاني** في كيفية الوجوب الحق عند ان  
 نصب الامام عام في كل وقت خالف في ذلك فريقان الاول ان الوجوب لا يصرح به واجبا  
 فانهم ذهبوا الى الوجوب في خصوص زمان الخوف وظهور الفتنة ولا يجمع الا من  
 وايضا ان الناس بعضهم من بعض لعدم الحاجة اليه **التفصيل الثالث** في ان الوجوب لا يصرح به



الى عدم وجوبه مع الشك فيه وتما كان بغير زيادة الفتن استكافهم عن التزاما عبيد  
 العدل والامن اذ هو اقرب الى سلامة نأكله لئلا يلد الزلل الذي هو على وجوده على عومها  
 اذ مع الاضافه الامن يجوز الخطأ ويحتاج الى حفظ الشرع وانما هو الحد الذي يجب الامام وظهر  
 الفتن الخطأ واقعاً لمكانه في الظن فيكون واجب النظر في تلك الفتن في طريقه وجوبه انحصار  
 قول القائلين بالوجوب في تلك القول الحلال شأنه ولجبا العقل لا بالأوامر المتغيرة هو  
 الامام في الاستنباط في قولها القول بان الوجوب محتمل وهو من جهة شاعرة فالشأن  
 القول بالوجوب عقلاً ومما هو من جهة الحفظ والكبر والولع في البصيرة وجماعة من العلماء  
 اما ان الوجوب على الله تعالى فيستحيل ان يكون الوجوب معاولاً له لظن الوجوب  
 العقلي في تقدم عليها والشرع متاخر عنها فلو وجب بالشرع دار في تلك الفتن وقوة الشرع  
 والمصلحة فيهما كل الواجبات المستعجلة غير موقوفة على الشرع ولا له لو وجب بالشرع كان  
 يعتبر ان الله ومن المكلفين الاول باطل على هذا التدبير لجماع المتأخرين فلهذا عين  
 الله تعالى اياه في تلك الحال ايضا لاستلزام الرجوع بالبرج او كيفية الاطلاق او فرق الاجماع  
 او اجتماع الاضداد وعدم وجوبه بالامام وانقضاء فائدة الكل على ان الملائكة قد لا تروى  
 اخذوا قوم اماما واخرون اخضعوا فيهما في الضعاف اما ان يكون احدهما بغيره الامام ولا  
 بغيره ولا يكون احدهما او يكون كل واحد منهما اماما ولا يستلزم تكليفه بالاطلاق في  
 الاجماع وانقضاء فائدة الثالث في استلزام شرط انصاف الامام بالانقضاء وقوله لا يجب الا لزم  
 تكليفه بالاطلاق لكون انقضاءهم على واحد مع اختلاف الاهواء وما يدينهم العداوة والخصاء  
 لا يمكن الثاني في استلزام اجتماع الضدين والقيضين لانه اذا امر كل واحد منهما بالامر فانه  
 طاعهما اجتمع الضدان وان لم يجب احدهما لزم الرجوع بغيره فكان هو الامام واجتمع

في عدم الوجوب شيئا من عقلا وانما الضد الامام في عدم

في عدم الوجوب شيئا من عقلا وانما الضد الامام في عدم  
 ان بعضهم يوجب كل الجدة في غير شعيرة وبنينا  
 معلما يضع كل الجدة في غير شعيرة وبنينا  
 ليجوز ان ينزل الله تعالى على من يشاء  
 السطح فيستعمل الجار بالاجل فيستعمل  
 الترتيب بالبناء وقال هل من نائب  
 هل من مستغفر يستغفر واما التوبة  
 امر واغفر لهم تعالى الله عن هذه العقاب  
 الرتبة في حق الله تعالى وحكمه عن بعض  
 المقتضين ان اركان الدنيا من شيوخ  
 اخوة ابنه اجازة معلمي في بعض  
 الايام تقاطعوا ومعهم من حسن الصورة  
 فظلموا على الشيوخ في النظر اليهم كره  
 فيهم نصيبه اليه فقام من هذا النفاط  
 فيجاء اليه ليلاد قال ايها الشيخ  
 واليها نصيبك قال ايها الشيخ

طاعته واحدهما مع كونه اماما محسب طاعته



هذا العالم وانما يتبع  
 اليك فان كان لك فيه ثبات  
 كما لو عرفت الشيخ عليه السلام انما كان في كل  
 البعد ان من بعد عيون الله تعالى في العالم  
 هذا العالم فتدبر ان الله تعالى في كل  
 ما انا عليه من العالم في كل ما انا عليه  
 من الترتيب مع هذه المقادير فان كل ما  
 ان الله تعالى في كل ما انا عليه من الترتيب  
 كل ما هو في كل ما انا عليه من الترتيب  
 الى تلك البعد في كل ما انا عليه من الترتيب  
 تعالى لا يقدر على مثل مقدره والعباد  
 واخذون الى انهم لا يقدر على مثل مقدره  
 العبد ولا يذهب الاكثر من جميع انواع العالم  
 بفعل القليل وان جميع انواع العالم  
 ولكن في انواع القضاة في كل ما انا عليه من الترتيب  
 وقدروا ان العبد لا يذهب الاكثر من جميع انواع العالم  
 ولا يذهب الاكثر من جميع انواع العالم

التقديرات وانما يتبعك يدرون وجباة ائمة الشريعة بالمرج فكل ما هو الامام واجتمع  
 ايضا ولا يذهب من الواجبات ايضا بالاجماع والواجبات انما هي بالامام والاجماع فيدرون ان  
 ولا يذهب انما انما يجب عليهم من طاعة الله تعالى ولا يذهب من الواجبات في الاصل يستلزم تكليفها  
 لا يطاق والقصة من حيث لا يعلم عليه السلام تعالى في كل ما انا عليه من الترتيب ولا يذهب من الواجبات في الاصل  
 تنقسم الى اقسام الاول ما يختص بالشيء والثاني ما يختص بالامام والثالث ما يختص بالشيء  
 الامامة بالشرع لكان اما في القسم الاول وهو على تقدير وجوبه بمعنا اجماعا وامان  
 الثاني وهو بطلان الامامة لئلا يثبت له الامامة من الواجبات في الاصل  
 وبه يحصل نظام النوع فهو الامام والواجبات فيستحيل ان يثبت له الامامة من الواجبات التي لا تتم  
 نفعها ولا يثبت من الواجبات على ما يثبت عليها الامامة من الواجبات في الاصل  
 العظمة واستحالة هذا من الحكيم ضرورة يستلزم التدبر لان اتفاق امان يكون شرط او لا  
 والاولى اتفاق الكل او البعض فان كان الاول اشق الواجب لان اتفاق الكل مع اختلاف  
 الامور وثباتك وانما يتصل به بعد وان كان الثاني فباعتبار معين او غير معين والاول  
 بطا لانه اما موصوف بصفة غير كاهل الحال والعقد والعلماء او الصبيان وغيرهم  
 او لا يكون كذلك والاول باطل مكان لا اختلاف بعد الاجتماع واستحالة الترخيم بالمرج وانما  
 يستلزم تكليفه لا يطاق والثاني هو ان يكون غير معين يستلزم تكليفه لا يطاق ووقوف  
 والمرج والغش وان كان الثاني هو ان يكون لا اتفاق شرط يستلزم الترخيم بالمرج والفتن بالمرج  
 بالمرج واجتماع الاصباء وانما ان يكون من القسم الثالث بلزم ان لا يخل الشيء بل يضر عليه ولا  
 لزم لخلاله بالواجب وهو ان لا يخل الشيء في محل الواجب لولجها يتحقق على الله تعالى  
 عليه السلام **الاول** ان اللطف ينقسم قسمين احدهما ما يكون في فعل الله وانها ما يكون في غير

وكل من يقسم الى القبح انما يكون لطفه واجباً ما ما يكون لطفه مندوباً وبين  
 في علم الكلام ان كل ما هو لطفه من الله تعالى واجب كلف العبد به وجوباً لا يقوم به من افعاله  
 وافعال غيره مقامه فما هو لطفه فيه وجوباً على الله تعالى لا يقع التكليف بالمطوف به وانقضى  
 غرضه ونصبه امامه فما نحن فيه كذلك ثبت ان نصب الامام ما دام التكليف بما لا يوجب على الله تعالى  
 فهذا الدليل يمتنع على مفهومي الاول ان لطفه علم لطفه في الواجبات وهذا بين وقد رناه  
 فيما مضى السائفة انهم اقرروا على الله تعالى ان الامام يجب ان يكون عصوماً فلا يمكن ان يكون مضى  
 من غير الله لان غير المطالع على السيرة لا يكون مطاعاً على الترتيب لا بقدران يميز الوصف  
 بامتناع وقوع المعصية عنه غير حتى نصبه اماماً الثالث لا يقو غيره مقامه وقد  
 تقرر ذلك بما مضى الترتيب ان كل لطف من الله تعالى واجب على الله تعالى وهذا ما قد بين  
 علم الكلام ان كل ما من الله تعالى لطفه واجباً وهذا ما قد بين في باب العدل والوجوب  
 الثالث كلما كان التكليف واجباً عليه لطفه فاصحابه من وجوبه عليه رسم لكن التقدم حق ثالث  
 مثله بان الملازمة من وجوب الاول انه لا يمتنع عليه وعنايته لا ينصب الامام فيكون اول الوجوب  
 الثاني انما يجب التكليف المسمى بكونه لطفه في التكليف العقلية وهذا اللطف في التكليف  
 واللاطف في اللطف في السبب لطف في ذلك الشيء فيجب له الثالث انما وجوب التكليف لا يخلو فيهم  
 القوى الشهوية والفصية خلو فيهم وهو في حيزه في التكليف والامر بالاختلال والفساد  
 وهذا يعني ان نصب الامام لا يتم الا بصاحب الامام ولا يتم الواجب له فهو واجب فيكون  
 نصب الامام واجباً على نفسه وجوباً التكليف اما حقبة المقدس قد بين في علم الكلام الوجوب  
 الثالث ان وجوبه وجوبه متمم في الله تعالى وكلما كان كذلك كان واجباً عليه ان نصب الامام  
 واجب عليه لطفه اما الصندي ملازمه وجوبه التكليف متمم من ابدته هي كونه لطفه واجباً

فثبت ان ما قد بين في علم الكلام ان كل ما هو لطفه من الله تعالى واجب كلف العبد به وجوباً لا يقوم به من افعاله  
 وافعال غيره مقامه فما هو لطفه فيه وجوباً على الله تعالى لا يقع التكليف بالمطوف به وانقضى  
 غرضه ونصبه امامه فما نحن فيه كذلك ثبت ان نصب الامام ما دام التكليف بما لا يوجب على الله تعالى  
 فهذا الدليل يمتنع على مفهومي الاول ان لطفه علم لطفه في الواجبات وهذا بين وقد رناه  
 فيما مضى السائفة انهم اقرروا على الله تعالى ان الامام يجب ان يكون عصوماً فلا يمكن ان يكون مضى  
 من غير الله لان غير المطالع على السيرة لا يكون مطاعاً على الترتيب لا بقدران يميز الوصف  
 بامتناع وقوع المعصية عنه غير حتى نصبه اماماً الثالث لا يقو غيره مقامه وقد  
 تقرر ذلك بما مضى الترتيب ان كل لطف من الله تعالى واجب على الله تعالى وهذا ما قد بين  
 علم الكلام ان كل ما من الله تعالى لطفه واجباً وهذا ما قد بين في باب العدل والوجوب  
 الثالث كلما كان التكليف واجباً عليه لطفه فاصحابه من وجوبه عليه رسم لكن التقدم حق ثالث  
 مثله بان الملازمة من وجوب الاول انه لا يمتنع عليه وعنايته لا ينصب الامام فيكون اول الوجوب  
 الثاني انما يجب التكليف المسمى بكونه لطفه في التكليف العقلية وهذا اللطف في التكليف  
 واللاطف في اللطف في السبب لطف في ذلك الشيء فيجب له الثالث انما وجوب التكليف لا يخلو فيهم  
 القوى الشهوية والفصية خلو فيهم وهو في حيزه في التكليف والامر بالاختلال والفساد  
 وهذا يعني ان نصب الامام لا يتم الا بصاحب الامام ولا يتم الواجب له فهو واجب فيكون  
 نصب الامام واجباً على نفسه وجوباً التكليف اما حقبة المقدس قد بين في علم الكلام الوجوب  
 الثالث ان وجوبه وجوبه متمم في الله تعالى وكلما كان كذلك كان واجباً عليه ان نصب الامام  
 واجب عليه لطفه اما الصندي ملازمه وجوبه التكليف متمم من ابدته هي كونه لطفه واجباً

يجوز ان يعذب الله  
 تعالى ذنبا مودا راجح  
 طاعتهم ويوجب سبب المسكين على  
 طاعته وثيب الميسر على مصيبة  
 فصيل لا لغرض فيكون فاعل الطاعة فيها  
 لا انه يتجمل بالثعب في الاجتهاد في الساب  
 العبادات وانما راجح ما لم يفرح في  
 والربط والصدقات من غير فسخ  
 له لا انه قد يعاتبه على ذلك ولو فعل  
 عوض ذلك ما لم يتدبره ويشهيه  
 من انواع العاصية قد حافل والصبر  
 يكون سفها عند كل فاعل الخراب  
 الى هذا الذنب حسب يوقد في الشريعة  
 هذا العالم واضطرب امور الشريعة  
 المجدية فحق ان لا يلزم الا بغير  
 احد من تصديق احد من الانبياء  
 لان التوصل الى ذلك تمنع والدليل  
 عليه انما يتم بمقتضى متين  
 احكامها ان الله

لا يشك طاعة عبده ووجهه لا يجوز ان لا يتم

الكبر فظافرا **الفصل الرابع** ان الحق فمبين منه ما وجبه لازم فمفسر كماله وحجبه  
 ومنه ما ليس كذلك الامانة من الاول اجماعا ولا فاضلة في الاموال ولا نفق والتفج  
 في العالم فلا يحل لاحد ضرورة ملته بها يقتضيه وجوبها كاكل طعام الغير المحضه شرعا  
 ونصب الامام حسن من الله ثم قطعا ولطف فيكون وليا **النظر في المصنف** نقل منه المصنف  
 وابطاله اعلم ان الناس اتفقوا على ان الامام لا يصير اما بقتل الصلاحيين الا ما يبرر لا بد من  
 امر متجده ولا لغير واحد لا من انا المنع من شاكرا كراي في الصلاحيين وذلك بعد قطعا  
 كون الامام في حال واحدة وهو كج على خلافه ثم اتفق له بعد ذلك على ان نصيبه على شخص  
 بائنه اما طريقه فيكون له اما وكذا الامام اذا نص على انسان فيعمل امر امام بعد ثم اختلفوا  
 في اقره في النص طريقا اليها ام لا فقال الامامية طريقا اليها الا النص اذا بقول النبي والامام  
 للعلوم امامته بالنقل أو بخلق الجبر على ذلك واجماع من المشرقة والزيدية والحنيفية والشرعية واحكام  
 الحديث والخوارج الاختيار طريقا لثبوت الامانة كالنص هو منه هبة الاشاعرة والشيعة  
 وجب اهل السنة والخوارج فان ائمة الزيدية غير الصالحين والشرعية الدعوة طريقا لثبوتها والذوق  
 هو ان يابر الظاهر من اهل الامانة وبار بالمعروف ينهي عن المنكر ويدعو الى التبايع فانه خص  
 اماما عندهم ثم اختلف القائلون بالاختيار في اشتراط الاجماع فذهب اكثر ائمة خلافتهم  
 فانه يجوز في ارشاده انفق الامانة لواحد وان لم يجمع على اهل الحل والعقد استدل بان  
 ابا بكر استدل بمضاهي الاحكام لاسلامه ولم يثان الى انتشار الاختيار الى من باقى من الصحابة  
 في الاختيار في ذلك المشرط الاجماع في عقدا لامانة متفق بعد واحد من اهل الحل والعقد  
 ما قال اصحابنا ونقل عن اصحابه منع عقدا لامانة لشخصين في طريق العالم فان اتفق عقدا  
 عاقدين بالامانة لشخصين كان غير التزويج امر من اثنين ثم قال والذي عندي من عقد  
 الامانة لشخصين منع واحد مقتضاها لخطا والمحال غير جائز لاجماعا وان فسق ونزع عن غير

حلف من غير شخص اعجز  
 عقد الامانة  
 القصة وان  
 خارج من  
 محال وهو  
 فاختار ذلك  
 وان بعد الله



وقضى  
 التقسيم الذي ذكره  
 وسيدنا موسى بن جعفر الكاظم  
 المعصية اما من العبد او من ذريته او من اولاده او من  
 من الله تعالى فهو عادل وانضمت من ظلم  
 عبيده وياخذ به ما لم يعلم وان كانت المعصية  
 منها نفي وشريك في الكفر او في اولها فانما  
 عبيد النفس فيه وان كانت المعصية  
 من العبد وحده فاعليه ذم لا من اولاده  
 اليه وتوجب الدخ والدم فهو آثم  
 بالثواب والعتاب ويجب الميراث  
 او انما يقال ابو جعفر قد ذم بعضا  
 من بعض من كان يكره من غير تكليف  
 ما لا يطاع ولا يكره وهو قبيح عقلا و  
 ولا مدح له عليه وهو قبيح عقلا ولا يكلف  
 السمع منه منع من قتال ولا يكلف  
 هذه نفسا آلا وسماها من غير  
 من ان يكون انما لنا الاضحية  
 الواقسر بحسب مضمونا  
 وواجبا

فعلما شامخ القوام است الامانة لا تخيلوا فضل الذين وصفنا في الجمل والافضل  
من صاحب امام امثال الخلق ولهم من واهب الانس والاطمئنة وسكون ما يفرق الفتن وانزال  
الطبع والبرج واجبال انقلاب القاهرة وانما هذا الغرض يكمل المقام لو كان الشايع المذموم  
غير المكلفين لانه لو استند اليهم الاخصاب الاشارة كل منهم من عيب بل هو البر في ذلك  
ثوبين فتن عظيمة من احكام الدين ولو اننا انما المكلفين لما زادنا شامخ الاحكام المذموم  
في ذلك بل انما الاستشعار من عند النبي لانهم انما انصبوا النصب الاحكام فاذا كان صاحبنا  
عن النبي فكان غيره ولو اننا شامخ لما انما انصبوا النصب الاحكام فاذا كان صاحبنا  
بطلانهم القابل بعلم ما نقله الجوني وثابت القاضي عبد الجبار صاحب الجمل لانه ما يعرفه وهو  
عمره في ثمان اربعة اربعين سنة وسام الخليفة رشيد بن حسين بن الحسين من قبله في العلم  
بالضرورة اقتناع اتفاق الكل في خطه ولعله على اختيار شخص واحد من العلماء امتناع  
مستند معرفة الخلق كل شخص واحد ومعرفة اجتماع شيوخ الامامة في ذلك فاعلم ان المكلفين  
وسألوا موضعهم وشمل هؤلاء يتبع اقامة على ذلك لما الثاني فاما ان يوجبهم عند  
اوله الاول بما لعدم الدليل عليه فانه لا عدد لولي من عدد ومن العلماء انه لو نقص العدد  
للسيرة واحدا لم يثبت في وجوب طاعة النصب كما لو زاد لم يثبت في زيادته بل ما كان قول  
المكلفين جميعا على انفسهم وعلى غيرهم بحيث يبعد ذلك مخالفة ويجب ان يعلم ان دليل يدل على  
ذلك فان العقل غير دال عليه ولا وجد في النقل عن النبي ما يدل عليه ولا في الكتاب لانه اذا لم  
يشترط العدد جاز ان ينصب شخص واحد اما ما يوجب على الخلق كلهم متابعتكم كما اختاره الجوني  
وهو معلوم بالاطلاق ولا يوجبوا له الجازان فيجب ان لا تفتقروا ما يوجب الخلق بوجوب  
اتباعه ولا تروى ان كل احدى التي توجب الفتن وتكسر الحجج المبررة في التزم والماتعرج الى

للبايع والاختيار عليه بيان الشرح لا المقضي لوجوب قبول قول الواحد في غير ثابت حتى  
 نشك في مسلم بشرط الاختصاص على من يستحل الزنا لا ما لم يختاره لذلك فيجب  
 انعقاد قوله كافي في غير ذلك لا يشترط تعيين العاقد ولا المقود بل متى كان خلافا فلا  
 وجوب الاثر العاشر الامام يجب ان يكون معصوما على ما في فخر بن يوسف في النص  
 لا بالاختيار فناء العترة عنا لانها من الامور الباطنة التي لا يعلمها الا الله سبحانه  
 عشرين الامام يجب ان يكون افضل من غيره في الورع والعلم وسياسة ولو لنا احدنا  
 باختيارنا لم نمان ان يكون باطنا كافرا وسقا فاختفى علينا سره وللقايم بعده ومن غيره  
 في هذه الكالات واذا جعلنا الشرايط كيف نصح ان يسلط هذا الامر بنا ويسلم اختيارنا  
**الثاني عشر** اصل الحل والعقد ان يكون في امر المسلمين فكيف يصح منهم ان  
 يملكوها غيرهم كما يقال كما من يملك في المرة التزويج بالغير لا يملك الاستماع بها امكن  
 ذلك لاننا نقول يمنع او لا يكون الولي لا يملك الاستماع اذ لا يكون محرما سئل لكن الفرق في  
 فان المرة لما كانت ماقصة العقل جاصلها احوال الرجال فتقررت في عمليتها بنوعها للغير انظر  
 ولي يفتق عليها فينارها الكفودون غير غلات اصل الحل والعقد **الثالث عشر** القول  
 بالاختيار يؤدى الى المخرج والمخرج وانارة العشر فيكون اطلاقا بيان الشرح ان الامام اذا توفي  
 تعددت البلاد لم يكن اصل بعضها اوليا بانها الامام دون غيره فاذ لو اوجله فيمكن  
 عقد احدنا لولي من لا نؤدى ذلك الى الفتن لا يقال الحكم ههنا كالحكم في المرة اذا دعا  
 من كفون فينقلنا نقول لبطال التقدير في المرة لا يؤدى الى الفتن وانارة الفتن بخلاف  
 صوره التزويج لانها مع ابطالها اولوية فيمن يرضى بعض البلاد بان جعلها الرئيس عاما  
 دون بعض فيتم حل النزاع مع ابطالها كالاستمرار مع العقد وتكون **الرابع عشر** تقويم الاما

في الماخذ على الامام في العقد والقبول

مثل علي بن ابي طالب  
 بمنتهى وليته ومن الزمان  
 باليد والشرع في الصانع المخلوق  
 لما لا انفصال في الصانع المخلوق  
 النص وحسب الواقع من شامق  
 بايعنا غيبه لكن الضمير في فاضل  
 بالغرض بينهما فان كل ما قل حكم بابا فادري  
 على الحركات والالوان الطبران وغير ذلك  
 على الحركة الى البلاد والعلات جلد في اقل  
 من يشك في حارث بن لو ايت به ان جلد في  
 من غير مضرب بالعود فانه بطريق لا يفرق  
 بن ما يقدر على طرفة وما لا يقدر عليه  
 ويشك في الفرق بين المقدور وغير المقدور  
 لو وقع فيها يلزم ان لا يفتن عننا فافرق  
 بين ما احسن البناء فانه احسان طول  
 وسبب الا في بناء الباطنية الاساتذة  
 لم يزلوا يحرموا ولم يحسنوا  
 قلنا لا اول

وندم  
 الثاني كان الفصل  
 صاعدان من الله تعالى لا مذهب  
 عندهم **ومذهب** انتم يدينون ان  
 يكون الكافر مطبعا للكفر لا مذهب  
 ما هو مراد الله تعالى لا مذهب الا مذهب الكفر وقد  
 فعله ولم يفعل الايمان الذي كرهه  
 فقال من فيكون قد اطاع الله تعالى لا مذهب  
 فعله مادام لم يفعل ما كرهه ويكون  
 البقي فالحسب لا يدينه بالايان الذي كرهه  
 يريد الله تعالى فيه وينها عن الكفر  
 الذي يدينهم **ومذهب** انتم يدينون  
 منه قسمة الصف والمحق الى الله تعالى  
 لا مذهب الكافر بالايان ولا يدينه  
 من يدينه عن العصبية وقد رادها  
 من وكل عاقل فنبه من يعمل بما لا  
 يريد وينه عما يدينه الى الله تعالى  
 ايضاً ذلك **ومذهب** انتم يدينون  
 عدم الرضا بقتل الله تعالى وقد  
 كان الرضا بالالكفر  
 حرم

الى لا حجة ثبوتى الى مقتضى الشائع وقوع المذهب بالمرج بها لانه وانما الفكاك ان الناس  
 مختلف المذاهب في الاراء والاعتقادات فكل صاحب مذهب يجب ان اماما من اهل فخره  
 وعقيدته ولا يمكن غيره من اهل فخره ان ينافي الامام والمفسر لا مذهب الا اماما متضلعا  
 وكذا الجبري والخارج وغيرهم كذا الشاكل ولعل اماما من فخره فاعلم ان الفكاك لا يخرج فلك  
 هو المذهب العظيم وقد كان في سقطة الرسول نبأ به ورحمة الله تعالى على عباده ما ينزل اليك  
 مع انتم نص على احكام كثيرة لا يبلغ بعضها بعض يقع الامامة فكيف يليق من رحمة الله  
 ومن شققة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في بعضهم وبعض هذا منافاة لم يتفق ولا يرضى  
 عاقل لنفسه ولا يوافق ان ذلك لم يقع الا انقول هذا حمل تام ولو لم يكن الا في موضع واحد  
 ومعتبه والرواية وقسنتهم وكذا في منوال الحق الصحيح ثم عدم التوقع والمأخوذ لا يستلزم  
 في المستقبل ولهم مجزى الحق كلف منع استعانة الامامة الى الاختيار **الخامس** شر كان الامام  
 لطفه واعتبار الناس مع الحق الصالح وبعده من الشائع والمذهب والمرج وكل عاقل يرضى  
 نصه كذا كونه متصلا عليه من عند الله فلا في الناس مع الامام النصوص من غير تبديل  
 الله تعالى الخيرة الى الصالح وبعده من المذهب والمرج فما اذا كان بغيره مستدا الى اختيار المكلفين  
 ومفوضا الى تعيين العامة فانه لا عظم من ذلك ولا اختلاف استند يمكن ان يغير  
 قبل الله تعالى ولا يوجب تبديل فكل لا يعلم ذلك ان مقتضى المذهب والمرج الاختلاف في  
 المذاهب هذا حاصل مع النص ايضا فيجب ان يجل هذا الاختلاف صاحب المذهب على من  
 من يخالف المذهب بكنصر الذي يدعيه او يتواول على الامور لا مذهب من انزع  
 كما يجرى يفعلون هذا في صور ما فهمه التي يجزى بها مذاهبهم على ان لا ما ليس  
 لهم ان يقولوا هذا لان النصوص عندهم موجودة في كل زمان وفي كل مكان فلهذا عليه



الامم ثم جتمع القسرة الاضنة كلها النصوص من ايقع الطائفة للنصوص عليه لاني اوقات في  
 يسير وهو على انهم بعد ثم يمكن احدهم لا يستلزم الظهور بل منقول عليه او من لانا الاصل  
 عند كل الامم من مديده عارض ابو الحسين ايتهم هال ايتهم القرب الى نقل المرح ما هو  
 الله بن ابي جعفرات ظاهرا للناس كثر في اقراسنا على الامام وان يقتصر بهم على  
 نصوص على مسؤولهم وانما على هذا ان تقولوا انهم مع الاول اقراسنا المرح ما ان  
 بسبب الله الاشراف زيادة القوة ويجعلها في انصحا الامام ارجع زيادة القوة في الاشراف  
 شك في الاول اقراسنا في المرح ثم يفعل الله نعم ذلك تشديدا للكتف في سقط الحشر  
 وتقريرا لزيادة التواتر كذا الاخر في نصوص الامام الى الاخير او ترك النص لانقول  
 انكار العلم يقرب الناس الى الصالح مع النصيحة على الامام ويهدم مع التعريض الى الاجبا  
 انكار الاضرة وان مكابر مختصة في كل حال يجرؤ بك يحكم به واد اعمل المناهج النص  
 على ما لا يعلية كان جاعدا لموسى كروى ما بدا ومثل هذا الشك انكار الاجبا من بعد  
 في عتيق امام لا يقال بمقتضى ولا يذهب الى مقتضى وطاعة الاول اقراسنا يكون واد با  
 لوجوب وان مقتضى يدته من وجوب التصحيح كانت اشد منعا من الاخير واذا عا  
 جماعة كثيرة للنصوص على غير غرضوا امرهم الى غيرهم يكن فادعاه في وجوب التصحيح اذ لا يلو  
 من وجوب الشيء العمل به على من وجب عليه لا فرق بين الامام والنجي في ذلك كما يجب من  
 عدم اشتناع الكفار النجس ترك البقرة كذا لا يجب ترك اتباع العالمين للنصوص عليه ترك  
 النص معارض ابو الحسين اطل ما او لا فلا يوازيه عليه خيرا في جبهة الامام لكونه  
 لطفوا اما تانيا فلو ردد على جميع النكالي في الناس لو خالفوا معصومين كانوا الى  
 الصالح اقراسنا مع ذلك لا يفسد بل يوزن من ذلك سقوط النكالي في مع عدمه يكون

لا يجمع  
 والرضا بقضاء  
 الله تعالى وقد رده وجبوا  
 كان الاضرة بقضاء الله وقدره وجب  
 علينا الرضا  
 الاضرة في  
 بالليس من الله تعالى  
 فاستعد بالله من الشيطان الرجيم  
 تنزهوا بليس والكافرين من المعاصي والمغفلة  
 الى الله تعالى يكون الله تعالى على المكلفين  
 شر من اليس عليه انما تعا من ذلك  
 انه يلزم ان لا يبقى شوق بوجه الله  
 وفيه لا لهم ان اجوزوا استناد  
 الدين في العالم البهجة والادب  
 لغاياته كلها فتنفس فائدة  
 الاماير الكاذبة في  
 انه يلزم تعطيل الحدود والادب  
 عن العقاب في الدنيا اذا كان في الدنيا  
 الله تعالى والسنة  
 اذا صدرت



إلى الصالح أقرب هو باطل كان الصلوة التكليف وشقة كذلك الامامة **الشاسع عشر**  
 لو جاز ان يثبت الامامة بالاختيار لجاز ان يثبت النبوة لاكثر كما ان جميع المصالح المطلوبة منها  
 والمالي باطل قطعاً فكذا المقدم لا يقال ان في ان النبي يتلقى من المصالح الخيرية ولا يثبت  
 نبوته فلا بد ان يثبت بطريق يؤمن عنه من جواز الخطأ عليه الكتمان والتعويض وليس كذلك  
 الامام لا مخرج له من الامر والقضاء وغيره عن تعاضد الدين فلا يتصور ان يثبت امامته  
 بالاختيار كما نأقول الامام ايضا له تعريف الشرع وحفظه حيال شئ من التعبد والتبديل  
 لعظمه بخلاف غيره من الامور ويجب ان لا يفتى ان قوله ولا بد ان يثبت امامته  
 بطريق يؤمن عنه من جواز **الشاسع عشر** الصلوة المشقة في الامام خيفة لا يمكن الاطلاع عليها  
 للبشر كالاسلام والعداوة والفتنة والشجاعة وغيرها من الكيفيات النفسية فلو كان نصهر من وظائف  
 بالاختيار والعامة لكان امان في شرط العلم بحصولها والاختيار العامة لكان امان في شرط  
 العلم بحصولها والنصوص بالاختيار وهو يتكسفا لا يطاق او ينط الظن وقد في الشارع عن اتباعه  
 قال الله قم ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني عن الحق شيئا ان ظن الاطهار وما يحسن يقين  
 وقال ايضا يا ايها الذين آمنوا اجنوا كبر من الظن ان بعض الظن اثم وتظنون بالله الظنونا  
 وغير ذلك من الايات الدالة على النهي عن اتباع الظن يكون طريقا في اثبات مسئلة على وجه الحكم  
 عام به بالسبب لا يقال الشارع قد امر باتباع الظن في قول الشهادات والمساائل الفوقية **لانا**  
 العلم ان النصير دليل لا يخرج عن كون علة له فيما عدل التحصيل **الشاسع عشر** لو ثبت الامامة  
 بالاختيار لكان من ثبوتها باختياره ان يظلمه او ينزلهما باختياره كافي لا مخرج القاضى اذا لم  
 الاختيار من ان الله اعلمنا انه لا يعمل في ثبوتها لا يقال هذا الامر فيها كان كالا مرفى وفي المنة  
 ان يملك تزيجها كالا يملك فتح العقد بعد التزويج لانا نقول الفرق ظاهر فان الشارع جعل لانه

[illegible]

فبعد التماس سبباً مخصوصاً غير منوط بنظر الولي ولا بنظر المرئوس بل بالرجوع بخلاف ولاية الامامة فانها  
 منوطة باختيار العامة لصلحتها **الشاسع** لو كان الجاهل لا يقرن قول الامام لكان الامام خليفة  
 على نفسه وليس لاقتنا ان يختلف على نفسه ليس لان محله نفسه هو جلال الاختيار لا يقال هناك  
 الامر في ذلك كحدوث حادثه لهذا الجهاد على كونه لا يكون ذلك حكماً لنفسه على نفسه بل يكون  
 حكماً لله وللرسول على شروط الجماعة وكذلك المخارون في الاختار والامام لاننا نقول الفرق ظاهر  
 فان حكم الله في الحادثة واحد وتمام المكلف باختياره بواسطة النظر في الادلة التي نصبها الله تعالى  
 وجعلها علامة عليه فانها لا بد ان تكون ووصولها الى التمسح تكليف لا يطاق ولا يجعل الله حكم  
 الحادثة منوطة بالاختيار المكلف لان الامامة عندهم وبقوة فعل اختيار العامة فلم يرد من جنس  
**الاشد** ولا في الامام اعظم الولاية ان كان لا يثبتها الولاية العامة ولا الخاصة فكيف يمكن  
 اثباتها الاخر لا يقال لا يثبت لولا الامام هو الله فلو كان الامام اذا استخيره ان يوافقها فانه يكون  
 مضافاً الى الامام دون من كونه لاننا نقول اذا سلمنا ان الولاية من الله ارتفع النزاع على انكم لا تذهبون  
 الى ذلك بل تجعلون الامر مفوضاً الى اختيارنا وليس اذا وجب علينا ان نختار من غير اختيارنا من شئنا ولا  
 كما يخرج بذلك نصب الامام من استنادنا الى **الحاكم والعشرون** الامام خليفة الله والرسول فلو ثبت  
 امامية الاختيار لما كان ما لانها لا يتخلفا فلا يجوز ان يكون خليفة لا نزل قول الكل ان خليفة الله عند  
 اختيارهم على ما بيننا ولا نقول كيف يكون خليفة الله بل يختار الله عليه جعله مفوض الى اختيارنا  
 ولو كان ينبغي ذلك خليفة الله لما كان الله ينبغي جعل الامام مستنده الى اختيارنا ويكون في ذلك  
 مستند اليعز وهو مضافاً **الثاني والعشرون** كيف يجوز من النبي ان يفوض اعظم الامور  
 الى غيره وهو تولية الامام مع علمه بتهديد الارض من عظم المراتب هو النبوة والامام بالخير وتمام  
 حكمه والولاية لا يتولى بنفسه فكيف كان هذا يجعل العقد لا اختياراً ويوجب اثبات النبوة

فيكون كل اختيار  
 وتولوا اليوم بغير  
 تعاون من جماعة  
 ومن جماعة الشيعة  
 لا يخلون وتولوا  
 لتولوا وتولوا  
 تعاون وتولوا  
 وتولوا ما كتب  
 وتولوا فظلم من  
 طيات وتولوا  
 ومن يملكه  
 سلطان الا ان الله  
 لم يزلوا ان الله  
 وتولوا وما لب  
 ما ظلمناهم ولا  
 يظلمون ولا يظلمون  
 يريد ظلم اللسان  
 الغيب على كل من  
 من ما يظلمون

من ان يجمع مقلد  
 من غير جمع ومع الجمع يجب التفضل  
 لا قدن ولا ندر يلزم ان يكون الاثنان  
 من جهة التثنية لقوله تعالى والله اعلم  
 ما يكون في جواب عن الاول  
 معارضه ما به تعالى فانه تعالى قادر  
 فاقدر القدرة الى الجمع وكان الجمع  
 من اجل ان يلزم ان يكون الله تعالى  
 من اجل ان يلزم ان يكون الله تعالى  
 شريكه والله تعالى هو القادر على  
 ما العبد ولا فاعماله وشال هذا ان  
 سلطان اذولى شخصه بعض السلطان  
 بوجوه وعظمه من السلطان  
 من من قبله ولا تنظم ولا سواد  
 هذه وليس يكون شريكاً للسلطان  
 الثالث انه انسان الى الصانع  
 لا كانوا يمتنعوا او يعيدوا  
 فانكر ما به وقال  
 انما

يقال لو كان كونه مستلزماً بان يفرض احب الائمة الى الله لا نأقول اننا المصلحة ولك ان يكون  
 مفاسدة كثيرة ولو جاز ذلك جاز ان يعلم الله تعالى ان يكون المصلحة في ان يفرض المكلفين من  
 الانبياء **الثالث** العشر من ادوات الله تعالى الوضعية كما في كتابه وتعالى ما رسول الله من  
 حق قال من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية كما في كتابه تعالى ان هذا هو الحق  
 على وجوبه للنصوص على القرآن والمواظبة على ما من الالحاق كيف يوجب على الامه وصاحبها كما  
 يترك من غير ذلك ولا اطال ولو ان الكفار يتكلمون بالدين والاعظم من ذلك اذا انتفع من غير الله  
 بطل القول بالاختيار لا يتقرب الى الوضعية كما في كتابه تعالى ان وصاياه امره او كان في الحظ  
 وما يجري هذا الجري كما في الامور العينية فلم يرد الشرح بالوضعية كما لا نأقول الوضعية الدين  
 اعظم من الوضعية الامور الدنيوية وبالنصوص من النسخ الذي هو مبني على منع الدين ومعلو  
 المرشد اليه والعدل عليه قد خص الله له الوحي لا نأقول اننا لا نأخذ من النصيحة المتأصل  
 او نعمنا اننا كيف يجوز ان يملكه ويحكمه من طاعين بالعبادة ومن يوصل الى استحقاقه وكيف يتبعه  
 الوضعية الامور الدنيوية وقد ذكر الله تعالى وصاياه من ان ينفذ كذلك فيجب كيف يجوز ان ينفذ الوضعية  
 في امور الدنيا ولا تجب في امور الدين من منوطه من هو معروف كاجلها والارث اليها **الرابع**  
**العشر** لو كان يملكه لا يملكه او بعضها ان يختار والامام لو جاز ان يكونوا العلم من الامام بغيره والامام  
 علم الامام وفضلته في شأوه ولو كان في العلم من كذا او لا ما تولى من علمه يمكن ان يختار وليس  
 لهم ان يختاروا وانفسهم وهذا بطل الاختيار لا يقال لا يجب ان يكون المرء من غير حق يعلم فضله علم  
 بل المرجح ابد اعلم فضل الحق فانما انما في حقيقة الفقه على علمه وسيبويه الحق لا نأقول  
 مسلم الى المرجح علم ان الحق افضل منه لما ان يعلم انه افضل من غيره فما فموج **الخامس**  
**العشر** لو وجب عليه التمسك بالحق ما ان يترك العلم باستحقاق الظلم والتكبر من اوله ولا اول هو

القول العتيق لا يعلم الا الله والاشياء ليست بحوا كون الغرض في تصديق كبر من قده **الاشياء**  
**العشر** ان لو وجب على ان نصب الزهري طاعة لرفع الفكا والمضال وجب ترك الفكا استغفوا  
 بذلك عن نصب الزهري فبقط وجوبه وهو خلاف القدم وهذا الاشياء على الامامية القائلين  
 بوجوب نصب الزهري على الله نعم لا على الزهري لا يقال انهم لا يكونون من الفكا لاننا نقول  
 قد لا يطعون الزهري فافق الفكا ولا يقال انهم يطعون الزهري فافق قبل انفسهم او توا  
 لاننا نقول وانما يترك الفكا فافق قبل انفسهم او توا لا يقال انهم لا يكونون من الفكا لاننا نقول  
 لكن كل زمان لا يخلو من صلح كبرهون ومن جهال يطالبونه والفكا عند نصب الزهري اقل  
 منه عند عدمه من كبرهون وقوع الفكا الزهري تركه بقدر ان يحصل له منع غيره فانما الزهري وان  
 يغيره بقدره وما لم يغيره فافق الصلح لا يستغفوا او انهم في نصب الزهري بل يختلفوا وقد طلب  
 كل واحد منهم ذلك لئلا ينصب لولاهم بمعاينة وقوع المبرج ولا يقال الا باسعاد الصلح  
 وقد لا يتشاور الزهري في حكمه الفكا وانما يتشاوره في حكمه الفكا على قول الامامية وان الزهري  
 منصوب من قبله كما كان الصلح اذا تمكوا من دفع الفكا من الجهاد والعجز واعز هذا العجز وان ذلك  
 فلم يرد عدم وجوب نصب الزهري هو بطل **السابع والعشرون** من انقضت تجوز تركه  
 الواجب وجوب نصب الزهري على الزهري على المكلفين بلهم الله لا لازم بطل علمهم مثل بيان  
 الشرط من انقضت وجوب نصب الزهري اجماعهم ومنهم الاخلال به وكان عليهم شي اخر جسد  
 عن الاخلال بهذا الواجب كما عليهم في تجوز دفع الفكا انطباع الزهري لوجود الفكا فيهم  
 وانما على قول الامامية وهو انه اذا وجب على المكلفين ترك الفكا وجازتهم الاخلال به وجب  
 على الله تمامه اللطف بنصب الزهري والله لا يتحمل من الاخلال بالواجب فانه عذر والله لا  
 يقال للالزامه فمؤخره ان تجوز تركه الواجب كل واحد من الامامية لا يستلزم وجوب نصب الزهري لكن

ما خلقوا  
 والله خلقكم وانما خلقوا  
 ذهبت الاشياء الى ان الله  
 من يد بالعين مع انه يجرد عن الجاهل  
 فقال الله تعالى لا تدركه الابصار  
 خالفوا الضمير ومع ان المدرك بالعين  
 يكون مقابلا لونه حكاهم وخالفوا  
 جميع العقل في ذلك وذهبوا الى ان  
 ان يكون بين ايدينا جبالا من  
 الارض الى السماء مختلفة كما لو ان  
 واصواتها لكانت مختلفة  
 فطرية بانواع الاصوات بحيث يسمع  
 اجسامهم كل شئ من اصواتها  
 ولا يسمع اصواتهم الا بالذوق والشم  
 جبالا صغرا كثر الجبال فينا وبديها  
 نحن في المغرب وذو هو الى ان  
 وهذا عين السفسطة وهو الى ان  
 وهذا عين الاكل ولا خلقوا هذه فافق  
 اسروهم في الاكل والذوق والشم  
 ما يجهل في النجاسة التي لا يدركها  
 انما انقذ الله يا  
 ما يجهل

هذا الواجب يمكن تركه ولا يجب كل الامور على الكل فجمع الامور حيث هو معصوم  
 تقول الحال التام على كل الامور على النسخا اما في الزكاة فيجبها الصوابا جزائي في بعضها الخطا  
 قول بعض فخص الامام ليس بمجبر لاستحالة الرجوع من غير رجوع وكذا في الاقرار بجملة من قبل  
 المجموع فانما حصل باختلال البعض لا يلزم اجتماع الامور على الطائفة لاجلها الامام المذكور **الخطاب**  
**الحشر** ان لو وجبنا الرجوع على الغيبة على الله تعالى انما انزلنا من آيات الاخذ بالاولوية وقوع  
 الطهر والرجوع الى الله فيمطل اجماعا لمقتضى الآية التي هي في الابد مستقنة والمساكن متباعدة  
 ومن كل بلد وصقع يجب ان يكون لهم رئيس يدينهم عن الفسا ولا لولوية تخص بعض بعض البلاد و  
 الاصقاع يكون الرئيس منهم فانما ان يجب على كل بلد من بلادهم ويلزم منه وقوع المخرج المخرج اذا  
 الفتن وانتشار الشقاق بين الرؤساء اذ كل رئيس يطلب الرئاسة العامة ومنه ذلك من الفسا  
 اصعاف ما يحصل فيه نصب الرئيس على بعض البلاد ويلزم الرجوع بلا مرجع ولا يجب على كل  
 وفيه بطلان وجوب نصب الرئيس من الغيبة او يجب على كل بلد ولا يفعلونه ويصلونه  
**ادخلوا الى الواجب التاسع الحشر** والاجماع والاعمال قولوا لله والشارق والسافق فقلوا  
 يدعوا الى الشريعة والحق فجلدوا كل واحد منهم امانته جلده وغيره امن لايات مطلقه غير  
 مقيدة واذا ثبت هذا فنقول الخطاب بان يكون للامة والامام والاول باطن الاجماع على  
 ان الحد وكذا لا يولاه الا الامام ومن ادله الامام كانفعله الخوازمي فيمن الثاني واذا كان  
 الخطاب للامام وجب ان يكون منصوبا من قبلهم لحق الامر لهم وتوجيه الخطاب اليه لا يجوز  
 ان يكون منصوبا من قبل الامة والالكانا الامر موقوف على ان نصب الامة اماما او يقبل ذلك  
 للنخب والامة لا يتقبل ان امر مطلق بالتوصل الى قطع الشارق والسافق والتوصل اليه  
 انما يكون بقبول من جعل للامة لها وعقد من يمكنه العقد بان يجعل للامة من من

جنة الادب على وجه الامانة قطع الساق مع مقدّماته وهو قبول الامانة ولا يراد على من يكتبه  
 القطع بان يقتدا الامانة من وجه الامانة لانه لا يقطع الامانة لان الامانة لا يقتضي وجوب الفصل على  
 كل حال وذلك يقتضي وجوب مقدّماته والامانة لا تقتضي وجوب فصل الامانة على الوجه الذي كان  
 نقول الا بانه لا يتبع الامانة على القطع وبالبيع على المقدّمات وانما يتم الامر بالقطع على تقدير  
 امام معصوم من قبله ولا يجوز ان يجعل الامانة بالذات على التوصل الى القطع لان نوع الكلال  
 عن حقيقة من غير ضرورة ولا لا لعل وان كان لا يقطع الامانة يقتضي وجوب مقدّمات الفعل  
 على من يجلي ذلك الفعل فاما وجوب الفعل على الكلف وجوب مقدّماته على غيره فغير صحيح  
 ويقتدا الامانة من وجه الرغبة من قبل الامانة من وجوبه ولا يراد على من يبيع له الامانة من وجوب  
 مقدّماته قبوله على الغير من يقتدا الامانة لا يجلي القطع بل على من قبله او قد استدل بالوجوب  
 المحيى من جهة هذه الامانة على وجوب فصل الامانة على الوجه الذي كان نقول ثم لا يقطعوا مشتركين  
 التوصل الى القطع وبين مباشره القطع فانه يقال قطع الامانة اذا امر بقطع فقطع  
 وقطع الحداد السارق اذا مباشره القطع وليس المراد بالباشرة ان ظاهرها عام متناول للكل  
 وليس يمكن الكل مباشرة القطع ولو امكنهم ان يكون لزام ذلك لا يرجع على انه ليس بالباشرة  
 الحداد بالقطع من دون ان يتولى ذلك الامر الامانة فان المراد بهما التوصل الى القطع واذا  
 كان كذلك لانه لا يدخل في حيزه من وجه الامانة من كونه العقيدة بل يمتد الى الكل التوصل اليه  
 بمقدّماته وليس الا قبوله والعقد الجواب من وجهين احدهما ان الامر بالقطع لا يتوصل اليه  
 وقد تقدم الذكر بما قرأناه الثاني انه يقع في الامانة ان يقال انه قطع الساق وفيهم فاما  
 انه امر بالقطع كما يفهم حقيقة الحداد انه قطع اذا مباشره فمع ان يكون حقيقة ففما حق  
 الامانة من وجوب الحداد لعلوا العاقرون لان امانة فلا يقال انهم قطعوا الساق بمعنى انهم

المصنف في  
 الى القول بالانطباع  
 والاخذ بالمرأى كما دخلوا في  
 دين الله ما ليس من دينه فوا احكام التوفيق  
 المحلقة فاحلوا في اصلها حسب الدين فاحلوا  
 من دين النبي صلى الله عليه وآله من الدين الصالحين واهلها  
 اقاموا على الاصل مع انهم صواحل من  
 القياس والمال والاولى من قاس بالدين  
 من خلق خلق من فادوا فخلق من  
 طين وزاد جعل الجبال الى امور شتى  
 كما اخترت التخلوق من الارض وسقوط  
 الطين عن نكاح امه وبنته واخته مع كل  
 بالتحريم والنسب بواسطه عقد بعقد  
 وهو يعلم بالانثى وعن ثبوتها والاثبات  
 من عدمه وفيها من التنازل والبيع والمخاض  
 مع انه انفس من التنازل والبيع والمخاض  
 الشريعة بالذات في ما اذا وصح الرجل  
 انفسه من جهة المشتري فاحلوا  
 هو ابو لهب

عقد ولعقد الامانة من امر قطع الثاني بعد ذلك للفقهاء ان جعل عازا كان بعهدا في الغايه  
 واللفظ لا يعمل على عازا بالعهد الغايه ومع وجود الحقيقة قول لفظ قطع حقيقة البناء وقد  
 يطلق على التجازا للبيضاء الابحاثا في الفرب البعد في العموم والخصوص وتفاوت  
 تلك المجازات في الاولوية والامرا بالقطع بعض الاسباب اذ ليس علتها في العقد بعيد علم  
 مع وجود الحقيقة في الفرب امكانها خصوصا في البعيد انما فان لم يكن من الاسباب  
 الاتفاقية فلا يجوز حمل اللفظ على امر ان القائلين بوجودها عقلا على الامر على الله تعالى  
 ذكرنا في ما الاول في ما ذكرنا في نفس الحق العقيد على استحالة ان يحاط به على الله تعالى  
 الثانية ان كون الامام منصوبا متكاملا لطف فسد عدم تمكنه لا يحصل للطف فاذا علم الله  
 ذلك كان الخفاء في ولايته اللطيف عينا فلا يعجز عليه في الشاكلة لك الامام اما ان يكون معصوما  
 او لا يكون معصوما والقول بالعصمة يمنع على ما في وغير المعصوم ليس بلطف الرابع  
 لو وجب جود الامام معصوم لكونه مقبرا ومعبدا لوجب ان يكون نوابه رؤسا القوم والقوم  
 بل الحكم باسمهم معصومين لان ذلك شد تقريبا وتبعيدا التي اصلت ما من زمان الا يتصور  
 خلوه من التكليف الشرعي بالانفاق والقول يجوز ان تخلوا الزمان عن وجوب نصب الامام لاجل  
 الطاعات يكون اول هذه الشيعة معتقدهم وتعويلهم عليها وهما هنر ضعيف اما الاول  
 فقد يتناقض في علم الكلام بشيوع النسخ العقلي وكيف لا يكون كذلك لا يتصور في عمل الشرايع  
 لا صلا من المصلح لا بمقدور الاول في حال الله تعالى خلق المجرى على يد الانبياء للتصديق والتمسك  
 ان كل من صدق الله تعالى ان يكون صادقا في تصديق الكاذب منه ثم واستحال صدور القبح  
 عنهم وشيوعها لا يتم على نهجهم اما الاول ولا استحالة لتعليل افعالهم بالاعراض وانما الثاني  
 فلان في نفس الحق العقلي ان تلزم مجوزا ظاهرا والمجوز على يد الكاذب لان في وجوبه على غيره

ولم يقع في الاول  
 وفيها الحق في مقتضى مقتضى مقتضى  
 يشتمل على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 نسب الولد بالرجل الذي هو وارثا  
 الميراث مع ان لا يمكنه الوصول اليها الا  
 بعد سنين متقددة بل لو عجز السالكان  
 فحينئذ لا يقدرون عليه وحاصل ما يخطرونه  
 فحينئذ سنين متقددة وصل الى بلد الميراث فمضى  
 ما عجز كثير من اولادها واولادهم الى قبر  
 بطون المتخوفوا كلام بالرجل الذي لم يقرب  
 هذه الميراث ولا غيره ما التبروا بالقرابة  
 مع ما اذا كانت الخشية الاسكارا والوفاء  
 في الصلوة في جلد الكلب وعلى العذراء  
 يا ليتروا حكم بعض الفقهاء في بعض المصنفين  
 مع ذلك بعض فقهاء الخفية ضعيف صلو  
 عتق فدخل دارا مقصوبا وتوفوا بالانجيل  
 ليبريا فادبته من غير نية وتوفوا بالانجيل  
 لا غير انما راسية راسية راسية  
 طاعة راسية من



جواز ثابته المعاصي على معصيته وعقبا المطيع على طاعته اذ حال الابطى انذارا وادخال القوا  
 الجنة وهذا مما بعده العقلاء منها لو صدر من ادى فكيف ان صدق من قادركم بنحو ان  
 عابضقوا واما فيهم على اربعة وجوه **الاول** ان انام لطف في حال غيبته وظهوره  
 اما عند ظهوره فكانت له عند غيبته فلا تخرجو للكلف كل لحظه فتستع من الاقدام  
 على المعاصي وبذلك يكون لطف الايقال تصرفا امام ان كان شرط في كونه لطف او على  
 الله تعالى فعله وتمكنه والا فلا لطف الا كما نقول ان تصرفه لا بد منه في كونه لطف او انما يجب  
 عليه نعم يمكنه ان اللطف انما يجب ان ينافى التكليف فخلق الله الاعوان للامام ينافى التكليف  
 وانما لطف الامام يحصل بتم بامور فيها خلق الامام وتمكنه بالقدرة والعلوم والخص  
 عليه ما ينسب من هذا يجب عليه نعم وقد فعله ومنها تحمل الامانة وقبولها وهذا يجب على  
 الامام وقد فعله ومنها التصرة له والذبحته ومثال امره وقبول قوله وهذا يجب على  
 الرعية **الثاني** ان اللطف المقرب الى الطاعة والبعد عن المعصية القهرا والاجتنابا  
 ليس بلطف لان منافاة للتكليف نصب الامام والرضع عليه امرهم بطاعته من قبل الاول فقهرهم  
 على طاعته من قبل الثاني لانه من الواجب ان لو جاز القهر عليه كان على باقي الواجبات ولا طاعة  
 الامام هي عبارة عن امتثال امر الله والنهي بواهي فلو جاز القهر على طاعة الخ القهر  
 على الامتثال **الثالث** انام هو الامراء وامر الله نعم والنهي بواهي فلو جاز القهر على  
 طاعة الخ القهر على الامتثال بما امر الله نعم بواهي فلو جاز القهر على طاعة الخ القهر  
**والرابع** انما الثاني لان الامام يجب ان يكون معصوما لان الامام لو جاز ان يخلف بالواجبات او  
 بفعل البقيا لا تمتنع ان يكون نصير لطف او لا لزم ان يكون داخل في ما هو خارج عنه اي  
 يكون من المحتاجين الى نفسه محروا للعصية ومن غير المحتاجين اليه لكونه محتاجا اليه والمحتاج اليه

من غير الحجة  
 ويجعل ذلك في نفسه  
 بقدر جعل السيف ثم جعل في نفسه  
 ذلك فانما يتبين انما حدث بمقام التسلية  
 وكان خفي من هذا انما ذهب واليه  
 وكان خفي من هذا انما ذهب واليه  
 المصوب لو غير العاصب الصفة كما  
 منظر انما صارت دنيافا او الكون  
 سائر او دخل يدان شخص انما فيها دواب  
 وروا طعام فكل من السارق طعام صاحب  
 الدار بذله وارتجبه ملك الحق في ذلك  
 فلو جاء المالك وان عركان المالك ظلالا  
 والسارق مظلوم فلو قتل السارق كان قتل المالك  
 كان عددا وان قتل السارق اذا اذبحوا الشهوة  
 وواجبوا الحكمة على انما اذا اذبحوا الشهوة  
 واستطوا اذا صدقوا بالبينة وهذا قد  
 مع اخراج الامار والابتدع وهذا قد  
 الى اسقاط حدود الله تعالى ان كان  
 غير في شهد عليه بالبر في بعض  
 الشهوة بل سقط



غير المحتاج لا قضا الاضاقة فلهذا لا يمتنع ما يفيد بعد ان تقاوا **اما** الرافضون  
 صنفه جدا من وجهين الاول ان الواجب عليه ما يفيد التفرغ للعبادة وغيره واراد علينا  
 به ان المكلف اذا استوتبت له المصلحة الحكيم ثم الى الاميراء فيجب عليه الحكيم ان يقره الى  
 ما يريد ويبيده كما لا يريد حتى يحصل جميع احدا الطاهر من التفتيش على الامر الذي لا يتم  
 الوقوع الا به لما اذا كان في الاميراء اقرب الى الخير حاصل وموجب الوجود هو التمسك  
 المانع عن الوقوع في ابل فلا يوجب عليه الا ان يترك في كل زمان وجود معصوم واحد يخل  
 وجوده في كل زمان يقوم مقام الاخر **وهذا** في حال التمسك فلا يوجب الامام على نفسه  
 التكليف فلا يوجب عليه ولا يرفع الخوف الفاسد ويثبت نظام النوع فلهذا لا يوجب عليه  
**الفصل الثاني** في دفع عاصم الامانة **وهو** ما تمسك المكلف من الحقيقة كما فيها ولا يمنع  
 منها مع عدمها المتعلق الناشئ في ذلك فلهذا لا يوجب الامانة عليه الا في نفاها الماقول لنا  
**وجوه الاول** لو كان في معصوم كان محتاجا اما الى اتصال الامام ان يفيد دراية  
 وهما لا يزدان الوجود العلم بالوجود البين لا يقال للمعصوم لا يجام ان يقد على  
 المعصية لا يثبت ان قد فلا يجام ان يمكن وقوعها فلو لا يمكن فان امكان فهو كسائر  
 المكلفين الحقيقة من غير امتياز وان يمكن فقد رتبته على ما لا يمكن ونوعه لا يكون قدرة  
 وان لم يقد فهو مجبور وليس في ذلك ثبوت له وايضا اذا كان لا يمنع وقوع المعصية من شخص  
 من المكلفين يفعل الله ولا يضر الله منه وتمسك من الطرفين لو اجب على جميع المكلفين  
 واذا كان الغرض من وجوده ايضا التواهي بهم دون وقوع المعصية وتمامهم عليها ايضا  
 فلم لا يجوز ان يكونوا لانهما في الاحتياج الى الله او الفان وينقطع الله لانهما في الاولانية  
 بقدر عليها ولكن لا يقع مقدوره فيسلك خلوص داعيها كما نقول في امتناع وقوع

والبعض اكل الكلب  
 والوالد والابن والسيد والابن والابن  
 كاستطوع والتفاو غير ذلك من الامور  
 يتجملها هذا المختصر في جميعها  
 اما ان لا يوجب على صاحبها  
 ما لا يوجبها الامام لا يوجب على صاحبها  
 الحق والتلذذ والدين محمد بن الحسن الملقب  
 فليس الله وصور قد استدعى من الامام  
 فقال بخلافها عن قول رسول الله  
 صلى الله عليه وآله استقرت  
 امسى على ثلاث وسبعين سنة واذن  
 منها ما جئ به والباقي في النار وقد صحت  
 التفرغ الناجية والها كذا في حديث  
 اخر صحيح متفق عليه وهو قوله  
 اصل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها  
 نجا ومن خلف عنها غرق فوجدنا  
 الفقه الناجية هي الامانة  
 منهم ما بنوا

ما في عصمة الانبياء فان العذر على ما لا يمكن وقوعه لا اعتبار بشي غير ذلك لا يستكر انما يستكر

القبيل من الحكيم وكان يقول في القدر على ما لا يمكن وقوعه لا اعتبار بشي غير ذلك لا يستكر انما يستكر  
 ان الحكيم لم يجعل شخصا واحدا يفعل معصوما من غير استحقاق منه ذلك لكان يقول كل من سجد  
 الاطاع فليكن معصوما باسمهم لو استحقوا كسبهم ثم لا الاطاع لكانوا كلهم معصومين  
 ان الخلل في عدم عصمتهم جميعا راجع عليهم لا عليهم ثم عن الثالث ان نسبة غير المعصومين  
 الى النبي والقرآن في حجة واحدة فلو جاز ان يكون النبي الموجود في زمان سابق والقرآن في زمان لاحق  
 مع جواز خطأ عن الامام الجاز في الجميع مثل ذلك في جميع احوالهم جميعا الى امام وقد سبق  
 الاول فظهر في الثاني ما ثبت وجوب نصبه امام على الله ثم بالطريق الثاني فيقول انما  
 نعم ضرورة ان الحاكم اذا نصب في عصر من عصور فسيارة لا يقوم عصما لهم ولا يرعى ما لا اجل  
 احتاجوا الى ضرورة بقاء العقول عند ذلك النصب في عصره ونصب غير المعصوم من الله تعالى  
 داخل في هذا الحكم فلعلمنا انما نصب غير المعصوم وكل امام نصب الله ثم فهو معصوم كيقال  
 لم لا يجوز ان يكون خولفا لامام من الغل سببا موجبا لاستماع اقدامه على الخطا سلكا لكن ينقص  
 ما ذكرتم بالناسب له اذا كان في الشر والامام في العرف بغير معصوم ولا يخاف سطوته سلكا لكن  
 الامانة عبارة عن مجموع امرين احدهما ثبوت في حق من هو نفوذ حكمه على غيره والثاني سلب في حق  
 نفوذ حكم الغير عليه ولو افترض الامام الى العصمة لكان ذلك اما الاول والثاني والجمهور  
 الكل باطل بالناسب المذكورة لا ينقد حكم احد عليه غير الامام والامام في تلك الحال لا ينقد  
 حكمه عليه ايضا لان يستعمل الامام بالغيب قدرته على الاختراع وهو نافذ الحكم على غيره  
 وقد تحقق في كل واحد من الوصفين مع ان العصمة غير معتبرة فيه فبطل اشتراط العصمة الامام  
 لا ينبغي عن الاول بان من عرف العوائد علم بالضرورة عجز الامم عن عزل احاد الولاة فكيف  
 بالشرع المعلوم عن الثاني بان لاتباع يخاف من الغل في مستقبل الوقت وذلك لطفه بخلاف

الناظر في هذا المعنى فيكون هو بنفسه يعجز عن الامام اعلم ان يكون من تلك الاما

جميع المذاهب  
 جميع المذاهب في كتاب  
 اصول العقائد الواجب ان

ان الامام متبرجوا من جملتهم على ذلك  
 لم يحصلوا من طبعين على ذلك  
 لا يحصلون بذلك لاهلهم ولا انهم  
 لا يكون ائمة اولئك اول الاما

شأنه في جميع شخصين من بعداد بهر  
 الكوفة فوجب اطر يقين سلك كل واحد  
 منها طريقا فخرج ثالث يطلب الكوفة  
 احدهما اين تذهب فقال الى الكوفة فخرج

طريقك من خوف وهل طريق حبيب  
 بقدره الى الكوفة وهل هو من خوف  
 فقال لا اعلم شيئا من ذلك فاستل  
 صاحب من ذلك فقال احاط ان طريق  
 بوصف الى الكوفة وليس باس  
 فان انما ان تابع  
 اول

وانه امروا حكم ان طريق صحيح لا يوجد له الى الكوفة

هذه العقائد  
 سبيلها وان تابع الثاني  
 ينسب الى الاخذ بالبحر والجمع  
 لا ينسب الى الامامية اخذوا من  
 من لا يثبت المصوبين المشهورين  
 بالفضل والعلم والادب والزهيد  
 والورع ولا اشتغال في كل وقت  
 بالعبادة والدعاء وتلاوة القرآن  
 والمداورة على ذلك من رسل الطوائف  
 التي اخرجهم من هذه الناس المعلوم  
 ونزل في حقهم صلوات واية الطهارة  
 واية الحجاب المودة كصداية الانبياء  
 وغير ذلك وكان على بعضي في كل  
 يوم وليلة ألف ركعة وتلاوا القرآن  
 مع شدة ابتلاء بالمرور والارام  
 فاطم على بن ابي طالب رسول الله  
 كان افضل الخلق بعد رسول الله  
 وحبل الله فض من رسول الله  
 حيث قال في

الامام سئل انك من خوف الامام من عقاب الامر ولطف الامر  
 فلما لم يكن ذلك غيبا لهم عن الامام فكذلك لم وكان رغبة الناس في الدنيا اكثر فربما من فعل  
 الطاعة وترك المعصية من الامر وعن الثالث بمنع المحصر ايضا فلم لا يجوز ان يكون الفرق  
 ان الامام حاكم على المسلمين فوجب عصمتهم بخلاف ذلك وايضا فلم لا يكون العصية لاجل عد  
 حكم غيره عليه بخلاف الثالث فان الامام يحكم عليه بتلك الحال وفيما بعد **الثالث** ان الامام حافظ  
 للشرع فيكون معصوما اما الضعيف فلان الحافظ ليس هو الكتاب لو توقع التزم في العمل  
 احاط بجميع الاحكام وليس هو انت الوجه من السابقين لانفاق المسلمين على انهاء الحافظ  
 للشرع لانها تنافيها في الحوادث غير متناهية ليس هو الاجماع لجواز الخطاء عليهم ان دخلوا من  
 الامام لان كل واحد يجوز كذبه فليجمع كذلك لان الاجماع انما يحصل في قليل من المسائل و  
 لان الاجماع انما يحصل في قليل من المسائل ولان الاجماع انما يتحقق اذا ثبت كونه النقل  
 معصومين وانما ثبت في الباب للسمع لا لوعلمنا بالعقل لكان اجماع النضاي حجة والسمع يتطرق  
 اليه التسمع والتخصيص فلا بد من معرفة عدم النسخ والمخصص لا طريق الى ذلك سوى انه  
 لو كان لنقل وانما يتم هذا اذا علمنا ان الامر لا يتحل بقبل الشريعة وانما يكون كذلك لو عرفنا  
 كونهم معصومين وهذا هو ظاهر وليس هو القيل لانه ليس بحجة في نفسه فادارة الحق  
 ولا نه لا بد من اصل نصوع عليه ولا يكون بانفرد حافظا وان احدا لم يقل بذلك وليس  
 هو المراتبة الاصلية والامامية واجب بغية الانبياء بل كان ينبغي العقل وذلك باطل وليس هو المجموع  
 لان الكتاب الشرع الثاني فيهما وفي معناه فلا يجوز ان يكون المجموع حافظا لهما  
 من جملة ذلك المجموع فيما قلنا على بعض الشرع واذا كان كل واحد من المجموع قد تضمن  
 الشرع فقل كونه دليلا على ما تضمنه في البعض الذي تضمنه ذلك الفرد من جملة الشرع فقد

صار بعض الشئ غير مظهر فلا يكون المجموع محفوظا فليس إلا العلم الذي بعض الامم المعصوم  
 كانه لو لم يكن معصوما لظهرت اليه الاثارة والتقصا فلا يكون محفوظا **الترتيب**  
 عند الذنب فاما ان يتبع وهو يتطرقا والامم يكون ذنبا وقولته كما ولا تها ونوا على  
 الاثم والعدوان وانما ان لا يتبع فلا يكون قوله مقبولا فلا يكون فيه فائدة **الخامس**  
 ان كان نصيب الامم وليا على الله سبحانه استحال صدور الذنب منه لكن المقدم حق  
 و تعالى تدبر ان الشبهة لو صدر عنه الذنب لجوزنا الخطا في جميع الاحكام التي  
 بها وذلك مفسدة عظيمة والله تعالى حكيم لا يجوز **الفصل السادس** قوله تعالى  
 لا يال عهدى الظالمين اشار بذلك الى عهد الامانة والفساد **السابع**  
 الانسان منذ بالطبع لا يمكن ان يعجز عن مفردة الاشياء في بقائه الى ما كل وملبس وممكن  
 لا يمكن ان يغلبه ما يغلبه بغيره في ساعته غير شئ في نفسه كل منهم الى ما يحتاج اليه صاحب  
 حتى نظام التوجه ولما كان لا يتخلل في منظر الغالب الشاؤون في كل واحد من الأشخاص  
 قد يحتاج الى ما في يد غيره فتدعو قوته الشهوة الى اخذ وقصره على غير مظهره فيؤثر في ذلك  
 الى وقوع الطمع والرجح وانما الفن فلا يد من نصيب الامم معصومين صدهم عن الظلم والعبد  
 ويمنعهم عن التعاليق لهم ويتصرف للظلم من الظالم او يوصل الحال مستحقه لا يجوز  
 الخطا ولا القولا المعقولة **الاشارة** الظاهر **السادس** قوله تعالى لا يال عهدى  
 والظاهر المعام لا يعتد به ولا مفسدة فيه والكل ظاهر في نصيب **السابع** كل شئ نقص  
 يوجب احتياج موصوفه في الكمال ونفيها الي غيره انما يوجب احتياج الغير موصوفه  
 بل لا يتصور عدم العتمة او حيل الاحتياج الي غير موصوف بها ان الموصوف بها ما  
 في الاحتياج غير الموصوف به عدم العتمة وموصوفه بالعتمة **العاشر** نحو الخطاء هو مكان

وانفسا  
 وانفسا فواجبه الحق  
 وزوج ابنته ونفسه لا يتخلى عنه  
 عنه معجزات كثيرة حتى ادعى مع  
 الربوبية وسلام وصار الى تكليم  
 اخرون الى هذه الغاية كالغاية و  
 النصيب وكان ولدا مستطيل  
 الله وسيدى شباب اصل  
 الخبر اما من نبض البقرة وكانا زهد  
 الناس واعلمهم في زمانها واصلها  
 في زمانها واصلها في سبيل الله  
 قتلا وليس الحسن في الصوت تحت  
 زبابة الفاسقة من غير ان يسمع احد  
 بذلك واخذ النبي يوما الحسين  
 على فخذه الا ليس نزل جبريل ثم قال  
 ان الله كما لم يكن ليجمع لك بينهما  
 من شئت منها فقال مع نفسي انا  
 مات الحسين بكت عليه انا  
 وعلى وفاطمة وانا  
 مات بهم

قوت ابراهيم فان هذا  
 اليه كان قتل الحسين فبعد ذلك  
 يقبله ويقول الحسين فبعد ذلك  
 ليحيى ابراهيم وكان علي بن الحسين في زمان  
 يصوم نهان ويقوم ليلا ويصلي في النهار  
 الغزير ويسير كل يوم وليام الزمان  
 ويدعو بعد كل ركعة في الادعية  
 المقولة عنه وعن ابن ابي عمير السلام  
 ثم روى الحنفية كل الخبر ويقول ان ابا  
 عبيدة بن علي كان يكره اخذ  
 الدروع من خمر خديرة ويجتنب سب  
 القنات وتمام رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم اهل البيت وكان في  
 هشام بن عبد الله ابي وكان في  
 الجرم يكره النعام فيجهد ان يستلم  
 فوق الناس ويستحقوا من اهل البيت  
 ولم يبق عند الجرم منهم سواه  
 واخره والحمد لله

فاذا وجب الاحتياج الى هذه فوجدت ان الاحتياج الى العلم في الامكان في كل  
 الاحتياج الى العلم خارجا عن كل الامكان يكون ممكنا واجبا عدم الخطأ هو  
**الحاكم عشر** لو كان الامام غير معصوم لم تختلف العلل عن علته لانه انما هو  
 فالقدم فله بيان الملازمة ان تجوز الخطأ على الكلف موجب لا يجب كونه رؤسا  
 والا لكان امامه هو الامام من غير احتياج اليه **الثاني عشر** انه يجب ان يقبل باللقمة  
 والاجماع والعقل اما اللعنة فلان الامام عبادة عن شخص فتم بهي تقدي كما ان اسم الزيادة  
 لما يتردى به والخلاف المتخالف واما الاجماع فلا خلاف ان انه يجب على كل واحد من  
 الناس قبول حكم الامام واتباعه في جميع الاحكام وفي جميع سياساته واما العقل فلا يجب  
 اتباع الامام قطعا وقول حكمه اما ان يكون مجرد قول او دليل دل على ذلك او لقول  
 ولا دليل له عليه لا جائز ان يقال للدليل دل عليه لوجوب اتباعه على غير الجرح ولا  
 يتحقق عليه دليل لانه لا فائدة في توسط قول فقهين ان يكون مجرد قول فلو جاز عليه  
 الخطأ فتقدير اقدمه على الخطأ اما ان يقال بوجوب اتباعه الا من الله تعالى الا انه  
 به او لا يقال ذلك فان كان الاول لزم كونهم امر بالخطأ وهو محتمل وان كان الثاني فقد خرج  
 الامام في تلك الحالة عن كونه اماما فيلزم من ذلك ان يكون الامام وهو محتمل  
**عشر** انما العمل بالضرورة بعشر الشيء وتكليف الناس في كل عصر بانواع ملجأ به من الشرايع واللك  
 موقوف الى نقلها الى من تبعه وانما قل اما ان يكون معصوما او غير معصوم والثاني باجل  
 والاملا حصل العلم بقوله لا يعتمد على قوله فتبقى فائدة التكليف فقهين الاول  
 والمعصوما الامام واللات في اجتماعه اهل التواتر فما نقلوه لا غير فالتقول  
 خارج عن هذه التثنية قول لا فائدة له ولا يجوز ان يكون مستند علم من بعد النبي فغيره



ينسحقون  
 المذبح عن جميع  
 كالشمس نجيب عن اشراقها الظلم  
 قدس من رسول الله نجيب  
 حابست عناصروا الجحيم  
 الله سر قدره ما وفصل  
 جوعه بذلك لمر في وقته  
 من عشر جهم ملكا ومقصود  
 كسر وقهر جهم ملكا  
 لا يتطاع جواد بعد غايهم  
 فلا يلبثهم قوم وان كرموا  
 هم الغيوث اذا ما اذنت اذنهم  
 والاسد اسد اسد اسد  
 لا يقبض اسد اسد اسد  
 سبان ذلك ان اشركوا وان علموا  
 ما قال لا فظ الانه لشك  
 بولك الشهيد كانت لاوه نعم  
 يستدعي الغزو الملوكة  
 وليتقوا الجحيم

الحق والباطل وذلك هو الامام **الثامن عشر** ان القرآن انزل بعلم وعمل وهو مشتمل على  
 الفاظ مشتركة مجلبة لا يعرف قواعدها لو طاف في نفسها وايات متعارضة وايات متشابهة  
 قد وقع الاختلاف فيها بين المفتين ولا سبيل الى معرفة الحق فيها بقول غير المعصوم  
 ليس قولنا مدع غير معصوم اولى من الاخر فلا بد ان يكون الحق لذالك معصوما وهو  
 الامام **السبع عشر** جعل الله عز وجل هو الناصب للامام ومن يعلم ذلك نصب جميع عقلا والله تعالى  
 لا يفعل القبيح فلا بد ان يكون الامام معصوما **الثاني عشر** قوله تعالى اطعوا الله  
 واطعوا الرسول واولى الامر منكم وكل من امر الله بطاعة فهو معصوم لاستحالة ايجاد  
 طاعة غير المعصوم لا تتبع عقلا **الثالث عشر** الامام لو لم يكن معصوما لكان  
 اقاماتيا او مجتهدا والاول حال والا لما وجب على المجتهد طاعة ولتصرفه على ما يظن  
 وليست محل من الله الامر بطاعة العاقل ايضا ولم يجب عليه على العاقل طاعة لعدم الاولوية  
 مع والامام على المجتهد بن عزمه اتباعه لعدم الاولوية وتخير العاقل بين قوله وقول غيره  
 من المجتهدين فليبق بقية نصب **العشرون** قوله تعالى هذا الصراط المستقيم صراط  
 الذي انعم الله به غير المغضوب عليهم ولا الضالين وغير المعصوم لا يسال اتباع طريقه  
 ان يكون هناك معصومون والهداية انما هي العلم بطريقهم لا بالظن وهو نقل والناقل له  
 ايضا معصوم والجمع والتواتر غير متفقوا السؤال انما هو اتباعهم في جميع الاحكام والاحكام  
 والتواتر لا يفيدان في ذلك فليس الا الامام فانه اذا كان قوله تعالى الذي انعم الله به غير المغضوب  
 عليهم ولا الضالين اشارة الى الانبياء فالهداية الى طريقهم بطريقهم على انما هو من المعصوم  
 في كل زمان اذ لا يختص هذا الدعاء بقوم دون قوم وان اشارة الى الانبياء فالهداية  
 حاصل **الحادي والعشرون** قوله تعالى ان عيسى لم يكن عليهم سلطان الا ان يعطى



من الغاوي هذه نكرة متعديهم الاستثناء في غير ذلك في كل سلطان الشيطان على قوم حقا  
 في جميع الاوقات ان كل من صدق منه ذنب في وقت ما كان للسلطان عليه سلطان في الجمل  
 وهو بنا في قوله ليس لك عليهم سلطان يدل هذا على عصته قوم من ابتداء وجودهم  
 الى اخر عمرهم من الصغائر والكبار سواء وعدوا وبلا وكل من اثبت لك اثبت عصته  
 الامام انما يقل احد عصته الاثبات من اول عمره الى اخر عمرهم من جميع الصغائر والكبار سواء  
 وعدوا وبلا الا وقال الامام بك ومن نفي عصته الامام يقل بذلك فالنفي قول ثالث  
 خارق للجماع **الثاني في العشر** قوله نعم اني هديك الى الحق وان تتبع لست تهدي في  
 لكم كيف تكون وغير المعصية لا هدي الا ان هدي ولا يهتكم مع انه يهدي فيكون الانكا  
 على اتباعه او في غير المعصية يجوز اتباعه الامام بما يتبعه فلا شيء من غير المعصية والامام هو  
**المطالع الثالث العشر** قوله تعالى الذين امنتم عليهم المريد النعم هنا العصية  
 اذ سؤال اتباع طريقهم التي انتم الله تعالى عليهم يدل على ذلك ان طريقهم هي الطر المستقيم  
 وانما يوصف بذلك ما هو صوابه اما في سبيل عليه الخطا ولا شيء من غير المعصية وكل اذ  
 طريقه لم يستقيمة دائما فدل على ان كل متبوع طريقه كذلك وكل متبوع معصوم  
 الامام متبوع فيجب ان يكون معصوما **الرابع والعشرون** قوله تعالى انما يكون  
 للناس على الله حجة بعد الرسل المراد من ان لا يكون لاحد من الناس شيء من وجوه الحج  
 فيهم في الناس هو طاعة في الحج انما نكرته في معرض النفي ولما اتم ذلك في حق من اتي بعد  
 عصر الرسول مع عصته نافي الشرع وقائم مقام الرسول في جميع ما يراد منه رسو  
 البتة ولا يخفى ذلك لامع عصته الامام فيجب عصته الامام لا يقال نفي الحج بعد  
 الرسول يتوقف على امام والا لزم انما قصده لو لم يكن امام معصوم ثبت الحج بقوله

مقدم  
 من ذلك الله تعالى  
 في كل سبب وغشوم الحكم  
 من يميز فاحمد يوجب او ليس  
 فالدين من يلب هذا الامر لا يفسد  
 ولكن قولك من هذا صانع  
 العرب تعرف من انك تبت والجم  
 فغضب هشام وامر بجلب الفرس فدفن  
 بين مكنو والمدني فقال الفرس فدفن  
 في الحبس هذه الالبات وبغالب  
 انجبى بين المدينة والحبس  
 البها قلوب الناس هو في حبسها  
 نقلت رأتا لم يكن ان يلب  
 وغيا كرحا وبادت حبسها  
 فغضب اليه الامام ذين العابدين  
 بالغت دينان فردها قال انما  
 قلت غلبا الله تعالى وليس سولم  
 فما احسن تعليه ليراقض على كبره  
 عن هل يلب لا يعود اليها فاعم  
 فافضل الفرس فدفن  
 وكان



ما لم ينقص  
 بانهم من قبل الى غيرهم  
 من هؤلاء ان يعلم ان  
 عليه السلام انقطع ذلك عنهم  
 انهم من كان ابنه جلالته  
 الناس من عباد عباد رسول الله  
 وكان امام اهل قسطنطينية  
 الباقية جاجا بلجيف في جاجا  
 بن عبد الله الانصاري  
 صفيته في الكتاب فقال  
 انتم من اهل طبرستان  
 جدي السلام فبذل كما  
 كنت جالتا عند رسول الله  
 عليه السلام فبذل كما  
 فقال يا جاجا بولدا  
 علي ما كان يوم الغيبة  
 منا دليقم سيد العابدين  
 ولما شجعوا لم يولدوا  
 اسير على الدارين

لكنها من قبل كونه والشرائط التي لا تنقص من حقيقة الامام المعصوم لا  
 لا رشاد الرسول للوجه المذكور في ذلك المزمع ووجه الملائمة كانه قوله بعد الرسول  
 هو قوله بعد الامام المعصوم بل هو قوله لا ليس المراد بعد مجي الرسول بمجرب بل الراد  
 واثبات جميع الشريعة وتفرعها واظهارها وجميع ما يتوقف ايصالها والعلما بها والعل  
 وراس ذلك اهم الامام المعصوم انه هو الذي لا يشرع ويحكم ولا تنقص سخراته  
 بجي الرسول ووقته وعلو الزمان من معصوم والاثبات في الخبر **الحاشية**  
 قوله تعالى ان الله واليوم الآخر وعمل صالحا لهم اجرهم عند الله ولا خوف عليهم ولا هم  
 يحزنون وجه الاستدلال من وجهين الاول ان في خوف نفى الحزن على وجهين احدهما  
 لعدم الالتفات وعدم التصديق وهو من باب الجهل وثانيهما العلم بالخفا واليقين  
 من جهة العبادات والاحكام التي لا يهاو واعتقادها العلم بالطاعات والمعاصي لاحكام  
 بالوجه البقي الاثبات بما وليس المراد الاول لا تنقص ذكره على سبيل المدح والاول ينقص  
 الذم فبعد الثاني فلا بد من طريق غير ذلك ليس الكتاب لا شتما على المتكلمات  
 المشتركة والكل في نفي ان يكون ان طريق قول المعصوم كان يعلم متشابهات القرآن  
 ومجازاته والالفاظ المتكررة في المراد بها يقينا ويعلم الاحكام يقينا والعلوم يحصل  
 الجزم بقوله الثاني قوله لا تخاف عليهم ولا هم يحزنون كونه منقصة فيكون للعلوم ونف  
 الحزن الحزن انما هو يقين انقضاء سببها ومع عدم الامام المعصوم في زمان ما لا يحصل  
 لا اصل ذلك الزمان بتقديراته سببها ما تغير المعصوم يجوز امر خطا بالمعصية لغيره  
 الطامع وجميع الاحكام لا يحصل نص القرآن ولا من نص اللواتم كونه في كل زمان غير  
 فوجبه امام المعصوم في كل زمان **السائل** **العاشر** قوله تعالى ان ذلك الكتاب لا يخفى

والتجديد

نقول هذا بدل على وجوه المعصية في كل زمان من جهتين احدهما ان تكره فيهم فيلزم انتفاء  
 الربك الشك عن من جميع الوجوه وهو عام في الازمنة ايضا وغير المعصية لا يعلم جميع  
 مدلولات القرآن بقينا بحيث لا يحصل الربك في الاشياء وجبره لا يفسد دلالات الفاظه  
 ولا معنى من معانيه ولا شيء مما يمكن ان يتناول او يراه منه لكن قد لا على وجوب  
 من لا يجيب في شيء منها ويكون اعتقاده مطابقا لانه ذكر في معرض المنع من كل زمان  
 فدل على وجود المعصية وثابتها ان يمكن معرفته في كل زمان كما يمكن بقينا الا من قول الله  
 وهو ظاهر لا يحصل اليقين لا بقوله لا يستمر فيكون موجودا فيستحيل مع وجود ذاته  
 غيره **الشك في المعصية** قوله تعالى واذا قلتم لا نقصد في الارض قالوا انما كن  
 مصلحون الا انهم المفسدون ولكن لا يشعرون وجبر الاستدلال ان يقض من مصلحتهم  
 الارض وهو يعتقد انه مصلح خطأ ويتنازلوا عن اتباعه اذ متبعه بوجه هذا الخبر  
 يكون منه وما يجب الاعتراض من متبعه يمكن وجوده لا كالتبع لاتباعه على الخوف والرهبة  
 المظنون ودفعهما واجب غير المعصية يجوز منه الشك فيكون امكان فعله وعدمه متساويا  
 اذ لم يصر في الامر وصار في النهي غير موجب تعارضا ودواعي الشهوة والغضب هما يتفجرا  
 التخرج كالاولين تعارض لا بسبيل ترجيح كثيرا الثانية من غير المعصية فوجب اتباع غير  
 المعصوم ولا شيء من الامام تجب لاتباعه فكان لا يفرق اجتمع الضدين وهما يتفجرا في الثانية  
 فلا شيء من غير المعصوم باهام وهو **المشكك في المعصية** قوله تعالى ثم بشرنا الصلوات  
 بالهدى فما رجعنا عنهم وما كانوا مهتدين وجبر الاستدلال ان الفعل كره وهو في معرض الاشياء  
 يكفي فيها المراءاة انظر ذلك فقولا الامام مهتد وكل مهتد كماله ما دام مهتديا فيكون الامام  
 مهتديا دائما لا يشك في الدوام والعرف في امره ولا شيء من غير المعصوم بمهتديا لا طلاقا فلما

يقول العلم  
 من السلام ودواعي ابو خنيفة وغيره  
 غرضه ان يبين المصادق ثم افضل اصل  
 زمانه واصلاهم قال طائفة النجاشية  
 اشتغلوا بالعبادة عن طلب الرئاسة  
 قال عمر بن الخطاب المصداق كنت اذا نظرت  
 الى بعض بني عبد المطلب قلت انهم  
 سلاوة النبيين وهو شرفه لا يامع  
 والمعارف المحققة والعقائد القليلة  
 وكان لا يخفى ما بالواقع وببرهانه  
 الصادق الامين وكان عبد الله بن  
 الحسن جميعا على العلويين للجهل بالامر  
 فقال له الصادق بن محمد فقال انه  
 لا يتم فاغتاظ من ذلك فقال انه  
 لصاحب القبايل الاصفهاني اشار الى  
 الى النصرة فلما سمع النصرة بالامر  
 منج لم يبق وقوع ما يجنبه وعلم ان  
 لم يوصل اليه ولما  
 صلب كان

يقولون قول  
صادقهم وعبدوا الله  
الاسرابة وكان ابنه موسى الكاظم  
عليه السلام يعبد الله الصالح كان يعبد الله  
ويقيم الليل ويصوم النهار والليل  
ولانه اذا بلغ عن احد شيئا قال  
وتقل فضله الخالف والموافق قال  
ابن الجوزي رحمه الله تعالى في ستره واربعين  
قال خرجت حلما في ستره فاذا شاب  
وما تفرقت القادر ستره فاذا شاب  
حسن الوجه شديد الوجه عليه ثوب  
صوف مشتمل ثلثة في رجله ثوب  
وقد جلس فقوله عن الناس فقلت في  
نفسي هذا الفطن من الصوفيين  
مكون كالحل عن الناس والله لا مضين  
البر واوخبه فانوت منزلا من  
مقابل قال يا شقيق اجنبواكم من الفضل  
ان بعض الفطن انتم فقلت في نفسي  
هذا عند صالح  
فانطق

انما استحقاق الثواب

فان كان جيب من ثوبه يمشي به في جيبه لم يوجب له ثوابا

فلا شيء من الامام بغير معصوه وهو المالك لا يمنع الصغر لا نأقول ذلك بوجوب  
اتباعنا تقدم من الفير **الثاني** قوله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ان  
لهم جنات تجري من تحتها الانهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا الا به وجه الاستدلال بها  
يتوقف على مقدما **الاول** ان المأمور بان يشعره بالبشر وهو وظائف **الثاني** ان  
اللام في الجمع يقتضي العموم فدين ذلك الاصول **الثالث** ان الاستحقاق يقتضي الثواب الدائم  
وعدم العقاب انما هو بفعل الطاعات ثم المعاصي تدنيها ذلك في علم الكلام وهذه  
الاية تدل على ذلك من باب الامكان في الاصول **الرابع** وجوب العمل او معالجه  
الاعند وجود سبيل **الثاني** ان الثواب الدائم مشروط بالموافاة فلا يثبت له مع الموافاة  
عند الوفاة او قبلها مع وجود سبب الطاعات سبب المعاصي الا ان احد الايتين اما وجوب  
المكن مع عدم الوثوب معلوم مع عدم سبب عدم وجوبه لان البشارة لهم بانهم لم يخرجوا  
بثبوت استحقاق الثواب الدائم وليست العلامة ثابتة اذا الموافاة لان لم يثبت لها في الاستحقاق  
فلا بد من ثبوت سببها الذي يمنع مع المعاصي في جميع الطاعات باختيار المكلف فان  
لم يجب وجود الطاعات منه وتمنع المعاصي لم يثبت المعلول مع عدم سبب موجب ذلك  
الشيء الصالح اذا تقرر ذلك فقوله الاية تدل على وجود المعصية في كل زمان لان الاية لا يثبت  
يقتضي وجود البشارة لستارة العبد ويكون مغاير للثبوت في المقدم الاول للبشر يجب  
شمع الطاعات وتمنع جميع المعاصي لان قوله تعالى وعملوا الصالحات للنجوى المقدم  
الثاني ومن جملتها فعل ضد القبايح والامتناع منها في ازم عدم صدق وشي من القبايح  
منهم ثم ثبوت الاستحقاق قبل الموافاة **الثاني** ثبوت سببها الموجب لتقرر العلم غير كاف لانه  
غير موجب لانه رابع واليه العترة فوجب ثبوت العمل لان ثبوت غير النجوى والناس من

قائلين منهم من اقبل بثبوت المعصوم اصلا ومنهم من قال بثبوتة في عصر دون عصر فيكون  
باطلا وقد ثبت في وقت فثبت في كل عصر فيجوز ان الحكم ايجاب خاصه غير المعصوم على  
المعصوم وغيره مع وجود المعصوم بقوة العقل **الحال في الاصل** فثبت في كل عصر  
فيها من يقصد فيها ويسفك الدماء وجبر الاستدلال ان الملائكة لا يتجمل عليهم الجبر  
المركب قد حكموا بان وجود غير المعصوم يتم على نفسه فاجابهم الله بقوله اني اعلم ما  
لا تعلمون معناه ان وجوده من المصالح ما يقتضي ترجيح الوجود على العدم فاذا كان وجوده  
غير المعصوم يتم على نفسه ما يكون حكما لا يمكن مع عدم معصومين ويرى بعد المحقق  
القبول الذي يتجمل صدورهما ثم فلا يكون اما لا يقال هذا يدل على تقيض مطلوبكم  
لان بديل على عدم عصمتهم لا يثبت ان اذا قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة قلوا  
اتجعل فيها من يفسد فيها الاية والتحليف ادم وقولهم انا لله واذا لم يكن الاية معصوما فلان  
اولا ان لا يكون كذلك لاننا نقول ان بديل على عدم عصمتهم فان قولهم ان جعل من يفسد فيها  
وسفك الدماء ليس اشارة الى ادم وانما هو اشارة الى من يولد ادم اذا دم اوجد نفسا  
في الارض لا سفك ماء وهذا ظو وجبر لا تكاد انهم عرفوا ان وجود ادم على وجبر يحصل  
من الناس والعقل المنتشر المتكثر مع عدم عصمتهم مستلزم للفساد وهذا ما يؤكده انما  
تحكم غير المعصوم **الثاني في قوله تعالى** فبينما هم ينحرون وجبر الاستدلال بتوقف على مقداره **الاول** ان هذا غرض في فعل ابيات تعلق الخوف  
الحزن وهو عام في كل عصر لكل احد اتفاقا **الثاني** في كل ما رغب الله فيه فهو ممكن  
الثالث ان المراد من جميع انواع الخوف الحزن في كل الاوقات لان التكرار المتكرر للمعصوم في كل عصر  
انما لا يحصل له النفس تنقذ امتثال اوله ونواها انما يعلم ذلك بعزقه مراد الله نعم من خطابه

على ما سطرنا على  
لا تحفظه ولا سطرنا  
ان تجلي في نقاب صفى نالنا  
ما نقتصر اذا لم يصلي واعصاه  
مخطوب ود موعر نخاد وفطنت  
امض الى امر واعكز منى  
في صلوة ثم تامل يا شفيق ربي  
لغفار لن تاب وامن وعمل صالحا  
ثم اهتدى ففعلت هذا من لا يدل  
فذنككم على سر عديق فلما نزلنا  
ان اية فانهم لم يجلوا في كونه  
يسرنا تسقى ماء منقسط الكوفة  
البرق طرقت الى النبله وقال ان اردت  
ان الغلظت الماء فقلت ان اردت  
طفا ما يا سيدى على سواها قال  
شقيق عوا لله قد رايت البرق  
انفمع ما ذهبا فاخذ الكوفة ولاء  
وتوصا وصلى اربع ركعات ثم  
ما بعد الى كتيب رمل  
هذا الفصل

ومثل:

ومثل هذه القضية يخرج صدقها بالبين في المنطق وايضا فام لا يجوز ان يكون قوله تعالى  
 هم المتحدون في تلك القضية من في الصبر مطوعا على هذا الصبح لا ينبغي عن الاوران  
 مثل هذه القضية مع مساوات المحول للموضوع واذا ثبت ثبوت الكل للكل كما نقول  
 مجموع افراد الانسان هو مجموع افراد الناطق وعن الثاني ان ما ذكره مجاز والجل على  
 الحقيقة والخاص **الشك في** لو لم يكن الامام معصوما لم يخام الامام والثالث  
 باطل كما تقدم مثله بيان الملازمة ان الامام انا جاز عليه الخطاء يجوز اتباعه الا فيما علم  
 انه صواب لكن هو الناقل للشيء وانما يعلم بقوله فيوقف معرفة صوابه على قول قوله  
 وقول قوله على معرفة صوابه فيوقف معرفة صوابه على قول قوله  
 محكوم بما امر به علم انه يقرب من الطاعة ويبعد عن المعصية واما يقرب بالضرورة  
 ولا شيء من غير المعصية يعلم منه انه يقرب بعيد مع تمكنه وانما يقرب بالضرورة فلا  
 ممن يعلم اما امره بمعصوم بالضرورة والسالفة للعدد ولتستلزم الوجبة المحض  
 مع تحقق الموضوع فيلزم كل من يعلم اما امره بمعصوم بالضرورة وهو المطلب **الشيخ**  
**والشك في** المعصوم لا يمكن العلم بامامة قطعا وكل من يمكن العلم بامامة لا يكون  
 اماما بالضرورة اما الضمير فلا ان الامام هو الذي يقرب من الطاعة ويبعد عن المعصية  
 يخرج ان غير المعصوم لا يكون اماما  
 مع تمكنه وانما وكل من يعلم منه انه يعلم اما امره بغير خطائه وتعمده لا ريبا في  
 ولا امرها بتجاوز عن الامر بالطاعة والعلم بانما يتجوز التفخيم وانما يعلم ذلك بعلمه  
 وهذا ظاهر واما الكبرى فلا ان لم يمكن العلم بامامة لو كان اما امره بغيره لا يطاق  
 ولا انه لا يتطاعه لعدم العلم بالشرط ولا امره تكليف العاقل وقد ثبتنا استحالة العلم بالكل  
**الثامن** **الشك في** المعصوم اما ان يكفي في تقريبه من الطاعة ويبعد هاهنا المعصية ولا

وتبين كونها  
 فقلت لبعضهم من هذا  
 فقال ما تعرف وما رايت فهو امام  
 الزمان وامام الامم في الدارين فقال  
 موسى بن جعفر اليك اني نقلت قد عرفت  
 ان تكون هذه الجواب  
 السيد هذا ما رواه الحسيني وعلى  
 به من باب شش الحاق لا نه عليه السلام  
 اجاز على ان لا يبعد ان يصح المار به  
 واصوات القاد والقصب التمر يخرج  
 من تلك الدار فخرجت جارية وبها  
 فانه النقل فثبت بها في الدرب  
 فقال لها يا جارية صاحب هذه الدار  
 حرام عبد فقال بل من قال صدقت  
 لو كان عبد الحيات من مولا فلما اخذت  
 الماء ورجعت ودخلت عليه فقال  
 فقال مولاها وهو على اية الكبر  
 ما احب اليك عليا فثبات حديثي جل  
 كذا وكذا فخرج حافيا  
 حتى لم يبق

الكاظم  
 واعتدروك واستجى  
 من علم وعلم من علم  
 ولا على بن موسى  
 وان هذا اصل  
 فقهاء الجهور  
 بما هو عليه من  
 يوم اخاه زيدا  
 رسول الله  
 السبل واخذت  
 معناه اصل  
 ان فاطمة  
 على النار  
 اذ اكرام  
 اسمهم على  
 الى الا فان  
 ونحن من  
 السواد ولرب  
 نواس لم  
 قال قيل

يكفى فان كان الاول استغنى عن الامام مظهر وتنجى الامام وان كان الثاني فاذ لم يكفى في نفسه  
 نفسه ولما كان يكفى في نفسه غيره ولا يصلح الا في نفسه **والاشد** الامام بيان يكون  
 مقرب الجميع المكلفين في ذلك العصر الجاهل عليهم الخطا ومبدا لا شيء من غير المعصوم كان فيه  
 لا يصلح للتفريق وتبعدها فلا شيء من الامام بغير معصوم وهو المالك **والاعرج**  
 الامام يجب ان يخشى الضرر ولا شيء من غير المعصوم يجب ان يخشى لا شيء من الامام بغير معصوم  
 بالضرر واما الضعيف فظاهر فانه لو كان ذلك لانفتق فائدة ولقوله تعالى اطيعوا الله  
 اطيعوا الرسول واولى الامر منكم ووجهه طاعة كل من ووجهه طاعة جابر بن خنيس فله  
 تعالى بالمجد والذين يخافون من امر ان تصيبهم فتسروا بصيهم هذا الجاب واما الكبر في ذلك  
 غير المعصوم ظالم الصدور والذين يخافون من ظالم التقى كل ظالم لا يخشى لقوله  
 الا الذين ظلموا منهم فلا تخشونهم واخشون لا يقال هذا قياس من الاول معصوم فانه غير  
 المعصوم هو الذي يمكن ان يصدر منه الذنب لا يشترط صدور الذنب بالفعل والقياس  
 الاول الذي هو اصل الدليل من الشكل الثاني لانهم انهم ضرورية لا تعجب عن الاول فانه اما  
 يصدر منه ذنب او لا والثاني هو المعصوم الاول هو غير سلبا لكن قد بينا في علم  
 ان الممكن الصفر في الاول تنجز وتنبه على خطئه المتأخر فينبغي عن الثاني انما قد بينا في  
 المنطق ان السلب الضرورية في الثاني مع غير هاضورية ولا مكان ردها الى الضرورية ولا في  
 الكبر في ضرورية وببساطة **الحاكي** **والاعرج** الامام بغير معصوم فلهما طاعة الله تعالى  
 من غير المعصوم ولا شيء من الامام بغير معصوم اما الضعيف فله قوله تعالى وكذلك جعلناكم  
 امتا وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا فقد ذكرهم الله تعالى  
 يوم القيمة يقبل شهداءهم وذلك انما هو لا مثال امر الله تعالى وفيه الطاعات فالامام



هو مقر لهم الى الطاعة ومبعضهم عن العصية هو لطف في التكليف به فلو انزل الله  
بذلك بل ينبغي ان يكون هو المراد بذلك لا غير اما الكبرى فلقوله تعالى الذين يكتمون  
ما انزل الله ما انزل الله من الكتاب يشرون به ثمنا قليلا اولئك ما يكونون في عظام  
الا النار ولا يكلمهم الله يوم القيمة ولا يذكركم وهم عذاب اليم وغير المعصوم يمكن ان يكتم  
ما انزل الله ويخفي به ثمنا قليلا فليس مقطوعا بتركه الله له يوم القيمة **التاسع**  
**الا انه لا يجوز** الامام مقطوع بان لا يخفي يوم القيمة بالضرورة وقد قال الله تعالى نعم يوم لا  
يخفي الله النبي والذين امنوا معه منها قوم مقطوع بانهم غير مخفيين وكان النبي اول من  
كل الناس بذلك كذلك الامام يكون اول من كل الناس ذلك لوجود ما في غيره فيه لا يتبع  
كونه مفضول على ما ياتي في زيادة تميزه بعباده وكونه لطيفا كما ان النبي لطف بكونه  
هذه الآية اما الاثني عشر وحدهم وهم وغيرهم وهم ولو اما الكبرى فلان غير المعصوم يمكن ان  
يخفي لانه يمكن ان يدخل النار لقوله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها اخر ولا يقتلون النفس  
التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق اثاما ايضا عظم العذاب يوم القيمة  
ويخلد فيه ومما جعل ذلك جزاء على كل احد وقوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى  
والعذاب بالمغفرة وما احرصهم على النار وكل من يمكن ان يدخل النار يمكن ان يخفي لقوله تعالى  
وتبأ ذلك من تدخل النار فقد اخبرته لا يقال هذا الدليل لا يتم لان القياس المركب من مكنتين  
او مكنته صغرى فعليه كبر لا يفيق في اول ما بين المنطق لا نقول بل هذا الدليل تام لان المكنت  
الصغرى تفيق في الشكل الاول لما بين المنطق لا يقال هذا الدليل يتم في جوعه الى العلم والبرهان  
لانهم وجدوا في زمان النبي واما في حق الاثني فلا ياتي فيهم لانهم لم يكونوا في زمانه لا نقول  
ليس المراد بمن آمن معه الذين امنوا في زمانه بل الذين امنوا في زمانه خالصين الذين امنوا بعبادة

في افضل تلك الحار  
في العان وفي الكلام بدينه  
فلما اذا كرت مدح بن موسى  
والفضل التي تجتمع في  
قلت لا استطيع مدح امام  
كان جبريل نادى ما لا يسميه  
وكان ولده محمد الجواد عليهما السلام  
على مناجى ابيه في العلم والتقى في الجود  
ولما مات ابو الرضا شغف به  
المامون اكثر من علمه ودينه وورعه  
عظم مع صفته وادان فيهم  
امته ام الفضل وكان ربيع اياه  
الرحمة يا ابتاه ام حبيب فلفظ ذلك  
على العباسيين واستكبر وخطفوا  
ان يخرج الامرهم وان يبايعوا بايع  
ايه فاجتمع الامم في منة وسلكوا  
من ذلك وقالوا انهم صنفوا الامم  
فقال اما اعرف منكم من كان شتم  
فاختفوه فمضوا الى ان  
وجعلوا



والله والله في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فلا بد من طرد  
فلان الناس بين ما يلقون به بل بعضه الامم فيجب في كل امام ومنه من نفى عن الكل فصفة  
البعض دون البعض قول الباطل لا يجمع **الثالث لا يعرفون** قوله تعالى  
من امن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب النبي قوله اولئك الذين صدقوا واولئك  
هم الملقون وجب الاستدلال بهما تقدم فترد في الرابع التلويح ايضا فان الذين يصد  
منهم الذنب يقال لهم انهم ليسوا بالتقوى وهو باقصرهم للتقوى فلا على سبج المعصية  
واذا كان معصية النبي وجودا كان هو الامام لاستحالة امامته غير مع وجود **الرابع**  
**والا يعرفون** قوله تعالى ان الذين آمنوا بالله اياته للناس لعلهم يتقون وجب الاستدلال  
بهان نقول هذه الآية خاصة لاهل كل عصر وهو اجماع فقول سائر ايات انما هو  
معصية يعرف فيها الايات ما نسخها ومنسوخها ومجملها ومتاوطا اذ يجر ذكرها لا  
يجب على اهلها ويعرف فيقنأها اذ هو الرابع بقوله لا تقوى وتام يحصل التقوى منها بالاعمال  
وغير المعصية لا ينفق بقوله والتقوى هو الاخذ باليقين لاخر فيما في شك لا يحصل لك  
لا من قول المعصية ولا يكفي اليه وذلك لاخصا بعصرون عصر والسنة حكم الكتاب  
في الجمل والتلويح فيقول ان يحصل اليقين في التقوى منسوخا منسوخا في ذلك هو النص في ذلك  
لا يفي الاحكام لقلته في الايات لكل عصر يجب تبينهم العلم اليقيني انما هو بصلح المعصية  
**الخامس لا يعرفون** قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فلا بد من طرد  
الجميع جميع الاحداث يقين والتلويح في الكتاب لا يفي في الامام المعصية **السادس لا يعرفون**  
قوله تعالى اتقوا الله لعلكم تتقون امره بالتقوى مع عدم طرد من امن بالتقوى وصل  
العلم بالاحكام يقين وتلك الطرق ليس الكتاب الاخر المجتهد لا يحصل منها الا الطريق قد بينا

للقاضي يحيى بن  
 ملائكة اعلیٰ امان في سنة  
 يجرى فيها تواعدا الى يوم  
 المأمون وحضر القاضي ورجاله  
 من العباسيين فقال القاضي فقال  
 عن شئ فقال لهم سل هذا لك فقال  
 ما تقول في عمر قتل سياف قال  
 الا ما حليها السلام قلته قتل  
 من عالمنا كان او جاهلا متديبا  
 يقتله او جانيك من صفار القصد  
 كان ام جارا صاحب كان الحر او  
 مملوكا كان او كبرا من ذوات الطبر  
 صغيرا كان او من غير ما فخر بها  
 كان الصيد او من غير ما فخر بها  
 بنالكم وانا العجز في وطلب النفس  
 جماعة اهل الجلس امر وطلب النفس  
 منزلة من العباسيين ومن الخلفاء  
 من عواده فسكت المأمون ساعة  
 وبعد ذلك دفع راسه نحو الامام  
 والحاضرين فقال لا تفر  
 اهل بيته

۲۰۰۱/۱۱/۱۵

اجتمعوا في قبة من عديم الخطا واحد ما يقبضوا الخمد فضل القدر في كل ايام المعصو  
 في كل عصر لغوا الا في كل عصر يحصل اليقين بمول المعصومين **الاساس الرابع** قوله تعالى لا تقعدوا  
 ان الله لا يحب المتكبرين الاخر من الاعتدالي كل الاحوال ولا يمكن ذلك الا بعد العلم باسباب  
 يحصل من قول المعصوم في غير الاثر تكليف الاطمان **الاساس الخامس** قوله تعالى  
 قل اعلم بكم فاعتدوا لي عيسى ما اعتدوا عليكم ولا ينجو بحكم الغم في ذلك لا غير المعصو  
 يجوز الخطاء في الخطا بالمعصوم ومجاورة المعتد مثل ما تقدمت وهذا الاثر عام في كل عصر  
 في المعصوم في كل عصر وهو **الاساس السادس** قوله تعالى ولا تقعدوا ولا تقعدوا اليك ان الله  
 في الاخر من قول غير المعصوم القاء باليد يجوز ازامر بالمعصية الخطا فيكون متبعا  
 في قيام معصوم مثل قوله **الحسن** قوله تعالى نردوا فان غير الشرا التقوى وهو الاخر من  
 الشبهة من طرق يحصل العلم باوامر الله تعالى ونواهيها من خطا يجرى يحصل ذلك في كل  
 وليس ذلك الا قول المعصوم ان الكافي في غير ما فيه من عند المجتهدين في القدر في المعصوم  
 في كل عصر **الاساس السابع** قوله تعالى لا تقعدوا على الجوف الشبهة يجوز ازامر بالمعصية  
 عمدا ان خطاء فلا يكون من باب التقوى وان كان الامام من باب التقوى بالضرورة فلا شيء من  
 المعصوم امام وهو **الاساس الثامن** قوله تعالى ولا تحسبوا ان الله يهمل المؤمنين في ابدانهم  
 مع في الحسن من القبح يقبضوا وليس الا المعصوم ان تقدم وهو عام في كل عصر مثل كون الامام خيرا  
**الحسن** قوله تعالى من الناس من يحب الله والحق والحق الدنيا في قوله الله لا يحب الفاسق وجب الاشكال  
 انه محذور من مثل هذا وتوليه وعرفان مثل هذا ولا يتبستلزم الفاسق واخلا لا النظام وكلام  
 باطنه لا الله تعالى فلا يجوز الا ان يكون مخلصا عليه من قبل الله تعالى فيعلم خالته ذلك من قوله الله هو  
 المعصوم ولا يحسن من الحكم ولا يوجب المعصوم **الاساس التاسع** قوله تعالى لا تقعدوا عن اتباع

[illegible]

فقال الرب  
هذا الرجل عدوكم  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
كان من صفة علي بن ابي طالب  
ضيق يوم الغيبة فقال لرجلي  
وقفت نرسرا على خبره قال فقلت  
على التوكل اجبره بحسن خبره ووجه  
وذهبه فذكرهم التوكل ثم من التوكل  
فمن ان عوف قد صدق بدارهم  
كثير فمثل الفقهاء عن ذلك فلم  
يجب عندهم جوابا بطلان على الحادي  
بشأنه فقال تصدق بشأنه فثابتين  
دونها فمثل التوكل عن البقاء الفروع  
لقد نصر كره الله وموطن كثير وكانت  
الواطن هذه الجاهل فان النبي خير سما  
وقهره غيره وبعثت التوكل بعلي بن  
السمود عثم الى التوكل بعلي بن  
جملان في منزله لاجل من سبغنه  
من اجل موافقه  
جمله

و ان قد عرفت من جهة الاحكام ايضا منه ذلك على عهد الصحابة

خطوا الكتاب لان الله امر بطهوا الله واطهوا التوراة واولى الامر  
ونحو عن اتباع خطوا الكتاب بقوله ولا تتبعوا خطوا الكتاب واولى الامر  
للمؤمنين عن هذه البهجة لا تتركوا امر الله ودينه واحدا ولا شيء من غير المعصية من طاعة  
وابتغاء عدم اتباع خطوا الكتاب واما ابتغاء من الله من الامام بغير المعصية وهو المطلوب  
**الكتاب المحسوس** قوله تعالى في التوراة ما جاءكم اليه فاعلموا ان الله عز وجل لا يفتي  
التي لا يحصل معها الخط ولا يحصل الا بقول المعصية واذ الكتاب ثبت على الجواز  
المتأخرات النسخ والنسخ والاضمار والجواز والتكثير منها غير يقيني ذلك التكرار ما عرفت  
يقيننا ولا يعلم ذلك يقينا الا المعصوم ولا يحصل الجزم الا بقوله يجوز الخط على غيره والجرم شيئا  
احتمال التفسير قد علم على ثبوت المعصوم كل وقت فيتحمل كون الامام غير **الكتاب المحسوس**  
الجزم بالكتاب يحصل باتباع الامام والامام يحصل بثبوت قوله و امره وانفق ذلك نصيبا لا شيء من  
غير المعصوم يجوز حصول الخط باتباعه ولا شيء من الامام بغير معصوم **الكتاب المحسوس**  
ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جئتكم بالله شديد العقاب غير المعصوم يجوز عليه ذلك فلا  
يجوز اتباعه **الكتاب المحسوس** قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين  
والموعظة والى صراط مستقيم الاستدلال بهذه الآية من جهة وجوب **الكتاب المحسوس**  
قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وهذا المذهب في جميع وعمل الاجماع على عمومها في كل  
عصر وعموم الناس فلا بد من حكم بالكتاب بين كل مخالفين الحق وقطع غير المعصومين كل  
تجوز عده وخاطئه بغير الحق غير المعصوم لا يمكن الحكم بين كل مخالفين الحق من الحكم لا يمكن  
لا يعلم ذلك يقينا من الكتاب الا المعصوم في كل عصر **الكتاب المحسوس** قوله تعالى وما اختلف فيه الا  
الذين اوتوه من بعد ما جئتكم بالبينات بينهم والطريق الى العلم اما العقل والنقل واكثر

أكثر أحكام الشريعة لا يتحقق من ادراكها ولا مجال فيها فبقول الفيل فإما ان يكون مقطوعا في مقابلة الشريعة  
 لو لا يكون كذلك كان الأول وكلنا ذلك ضرورة لا يشترط فيه بكل الناس وهذا لا يقع فيه اختلاف  
 الأعلى سهل البصر في الاختلاف وليس شيء من الكتب إلا له في الشريعة فلا يكون ذلك ضرورة  
 يشترط فيه الناس ولا بد من وضع طريق يمكن التوصل منه إلى معرفة الحق والذلة التي توجب الحط  
 في الكتب التي لا تترك الناس ولا يمكن اختلاف بقايتهم إذا ما لا يشترط العقل ضرورة إذا  
 ولا طريق يوصلهم إلى العلم لا بد فيه من اختلاف الكمال والظنون فلا يكون الاختلاف بقاء  
 لكنهم حكم بأن الاختلاف في ذلك كان الشك وهو أن لا يكون مقطوعا في مقابلة الشريعة لا يكون  
 من قبل الجواهر الجازم فلا يتحقق طريق العلم بأنواع الحطاب العقل لا يصلح اليقين بقوله ولا بد  
 من طريق الجهر صدق وعلم وذلك هو المعصوم وهو المظهر والطريق إلى معرفة صدق وعلم  
 عصمه لما بالمعجزات أو بنص من الله تعالى أو من النبي والأمام صرح على ذلك **الثالث** في بيان  
 من صدق ما جاءهم بالبينات حكم بالاختلاف بعد مجي البينات التي بمكهم معها العلم بالبينات  
 بذلك وليس ذلك من الكتاب المستفاد من شأده إلى المعصومين المؤيد بن المعجزات  
 والكرامات فإن لم يعلموه فلفهم في النظر العقلي في معجزاتهم والنصوص الدالة عليهم  
 والبراهين القطعية لا يحتمل التيقن **الرابع** قوله تعالى فهدى الله الذين آمنوا إلى  
 اختلافوا فيه من الحق باذنه إشارته إلى المعصومين لأنهم قطعاً أنهم يعلم جميع البينات  
 وجميع الماولات يقيناً إلا المعصومين **الخامس** قوله تعالى والله يهدي من يشاء  
 إلى صراط مستقيم وذلك دليل على نبوت المعصوم ولأن الصراط المستقيم الذي  
 لا يخطئ خطاً أصلاً لا يحصل إلا باليقين **السادس** قوله تعالى ونعسى أن نكره ما نبينا وهو  
 خير لكم ونعسى أن نحيا نبينا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون فلا بد من طريق إلى العلم

أما وجه هذا وهو أن في العقل فإما ان يكون مقطوعاً في مقابلة الشريعة

على الملك  
 منعت الإتيان من  
 إلا أن لا يجهل أنه لا يملك  
 يجد وإنما نبينا وحده في بيت  
 بفلق طوب وهو قبح القرآن وعلى  
 مدد من صوف وهو حاشط  
 الأول والحصى فوجب إلى الله تعالى  
 جلاو القرآن فليعلمنا الترتيب  
 الممكن دخل عليه وهو في مجلس  
 الممكن والكاس في بلاد التوكل فغلب  
 الشرب والكاس ما لم الكاس يقال  
 وأبطل الجانبد ما لم الكاس يقال  
 والله ما حاشط حتى أدى فطفاً عفيف  
 ما عفا فقال المرء معنى صق أو فقال  
 كثر كثر أو بين تنجات وعيون الأفعال  
 انشئت شعراً فقال إن قلباً الراب  
 الشرف قال بين ذلك فانشأه عليه  
 بأنواع الخلال الأجل بخسهم  
 غلب الرجال فما أقدم الفصل  
 استمر لول بعد فخر من عاقبهم  
 حشواً خسراناً بين  
 بنوا

ما دام  
 صالح من جنده  
 ابن كاسا وروايتان واصل  
 ابن العوفه الخ كاتبت  
 من دوحا نضرب الانوار الكلا  
 فافصح القبره مدين سائلم  
 فالك الوجي عليها الدود تنقل  
 فطال ما اكوا دهر وناشروا  
 فاصبحي بعد طول الاكل فاكوا  
 فبكل الموكل حتى باب دموعي  
 ذلك الحسن العسكري فطال فاصل  
 فاصد الغضل اصل زمانه روضه  
 العامه كبر اوله مولينا الامام الهادي  
 محمد جليل السلام روى ابن الجوزي عاين  
 الدان عرقان قال رسول الله صلى  
 عليه واله في خير من الجن والانس  
 ولدي اسير كاسي وكتبت  
 بجله الارض فسطا وعل كاسيت  
 جورا وظل فالك هو الهادي  
 فهو الامام  
 الفضل

بالاشياء النافعه والشان من جهة الدين ولا سبل الى ذلك الا بقول المعصوم  
 ثبوت **الثاني** قوله تعالى الله يدعوا الى الجنة والمغفرة لغيره ويبين اياته للناس ليعلم  
 يتذكر من الاستدلال من وجه **أحد** ان هذا يدل على عدم ولطفه بالعباد واداره  
 لدخول الجنه مع خلق القوي المشهور والاهوية المختلفه السبطا والخطا غير الخس  
 والوفه فلو انبج المعصوم في كل عصر لاقض غرضه من الله عن ذلك **الثاني** ان دعاه  
 الى المغفرة والجنة انما هو غلبه القدر وجعل الاطراف الطريق يحصل بها العلم والعمل  
 واهم الاطراف التكليف امام المعصوم لا المقرب الى الطامع للمعد عن العباد لان  
 العلم بالتكليف الاحكام الشرعيه لا يحصل الا من المعصوم او غيره المعصوم لا يؤتى بقوله  
 فلا يتم العاينه به **الثالث** قوله تعالى ويبين اياته للناس ليعلم يتذكر من البيان الذي  
 يحصل معه المذكر الخوف من المانع لا يحصل الا بقول المعصوم الا ان كان كرمه عباد  
 وعام حصل التخصيص لا يستفاد عدم التخصص الا صالة عدم المغيرة للظن واكثرهما اول  
 فلا بد من معرفة طريق هذه وليس الا المعصوم لما تقدم **الحديث الثاني** قوله تعالى الله  
 يحب التوابين يحب المظهرين وذلك يتوقف على معرفة الذنوب هو موقوف على العلم با  
 لاحكام الشرعيه والمطاباات الالهية والشرع النبويه وذلك يتوقف على معرفة الطهارة  
 وانواعها واحكامها ونواقضها شرطها واسبابها وكيفيةاتها لا يحصل ذلك الا  
 من المعصوم لما تقدم وهي عامة في كل زمان فيجب المعصوم في كل زمان فاستحسان يكون  
 غير المعصوم **الثالث** قوله تعالى ان تبروا وتتقوا وصلىوا على النبي والناس والله  
 سميع عليم وجب الاستدلال من جهتين **الاولى** ان البر والتقوى والاصلاح بين الناس هو  
 على معرفة الاحكام الشرعيه والمراد من انواع الخطا الالهية على وجه يقيني والالجاز  
 ان اتي بالمعصية الفساد وتبرك البر هو لا يعلم ذلك الا يحصل من المعصوم لما تقدم فيجب



ويشيد لكها  
 اعتقادا عامتها وكثيرا  
 وايضا من يتدين في ابطال غلبه الاعيان  
 وينص من اعلم ان ثبت الدنيا وطلب  
 السابته وقد رليت بعض انتم الخبايا  
 يقول اني على مذبحك ما منير قلته  
 ليرد رس على مذبحك ان لم نقل ان ليس  
 من مذبحك الغلث والشا من كان  
 اكبر من ذنوبك انما في ذنوبك في بعض  
 او صان يتولى سر في فسلو توجب  
 المؤمنين وان يدين في ذنوبك الكاظم  
 واشهد عليه ان على دين لا ما لي  
 ان لا ما تيسر انما هو الى العقب  
 الخويلد فيهم فقد ذكر النزل و  
 المتوكل وكان اماما من الشافعية  
 القبر هو الشرف كون اجلة الفضة  
 شاعرا لهم عدلنا عند الى التمسك  
 الزخمة وكان من انتم في الدنيا  
 في تفسير قولنا

وتقوم الدابة في امرها فطر على الصلوات والصلوة الو

والنقرة والا لا ترفع التكليف لقدم الكافر ولو لمهم الالمام وغيره لا يجوز والامام الحسين  
 وانما تنص مع كونه من كل وجه الاما ليس من فعله ويتوقف عليه التكليف **السنة**  
 انتقام الامام المعصوم في عصي ما يستلزم الخ بالضرر وكل ما هو مستلزم الحال بالضرورة  
 فهو حق وانقله الامام المعصوم في عصي ما منع واذا استحال صدق الشيا الجزئية وجب صدق  
 الموجبة الكلية فيجب جوده في كل عصا الكبرية ظاهرة اما الصغر فلا تستلزم انتفاء  
 البحر الملك على الله فوق ثبنا كالمعصوم في حق الطاعة التي لم يعلم بالاحكام والتفريق  
 التبعية وهما موجودان في الامام المعصوم فيكون نفسه ما التقى النبي لازم احد المتابعين  
 لازم للاخر لكن انما الشروع في الامور بغيره كذا انتفاء الامام **البيع والسنة** الامام  
 لطفه ان النبي لطف خاص انتفاء العام من انتفاء الخاص فاذا استحال عدم ارسال الرجل من مكان  
 استحال عدم تصلي الامام المعصوم في بعضه ولو اتفق كبره القابف الدال على تحريم الضرر **من**  
**والسنة** قوله تعالى ومن تعبد لحدود الله وولاهم الظالمون وكل من يمكن ان يكون ظالما  
 لا يجوز اتباعه ولا طاعة اخر ان من اخر المظنون وفي المعصومات لا يجوز اتباعه وكل  
 امام يجب اتباعه فلا شيء من المعصوم بامام **الصلوة والسنة** قوله ما احفظوا على  
 الصلوات والصلوة الوسطى فذلك بمراتب شرابطها واحكامها والآخر من مطالبها  
 وجعل صوابه ولا يعلم الا من المعصوم لا تقدم فيجب هو عاتق في كل عصر في **السنة** قوله  
 بينكم ايما تعلمكم تعقلون والنج الذي يحصل منه العلم انما يكون بالضم مع معز في الوضع  
 يقينا ومن قول المعصوم الاول مستحق الايات متعين الشا في استحسان ان يكون الامام  
 وهو عاتق في كل عصر اجماعا **الحاكم والسنة** قوله تعالى فالتوا في سبيل الله امرنا بما  
 ونهينا عن ذلك ونهيا هو عاتق في كل عصر يوجد فيه الكفا فيجب فيه التمسك لذلك لا بد ان يكون معصوما







من نفي الكل التقي الحكيم فلا يلزم العصاة فانقول اما الجواب عن الاول فنقول هذه الآية عامة وكل  
 عصر لجاوا وثبوت الملازمة المذكورة واشقاء اللازم في كل زمان والله تعالى لا يربط  
 الا بغيره ونعم فانها في زمان ولا يلزم التبع من غير مرجع وبعد وفات النبي  
 لا بد من رئيس لقمة على التبع او امره ونواهيها الا لزم الحكم المذكور واما الثاني فنقد بيننا  
 مطالبنا الجبر قوله لا فاعل الا الله تعالى اعذاره ولا يلزم نفي الفتا في فعله واعذاره  
 صدود الحظائر ومناقبه للقران المجيد في عدة مواضع بل القران مشحون بما يناسب  
 الفعل الى الاربع ذم الكفار وفعال الظالم على ذلك ثم كيف يخفى العقاب لا ما قلنا  
 ان هذه تدل على عصمة الرسل فان لا يصد وضرا الا الاصلح ولا يصد وضرا من ربك لان  
 فتا فيتمجمل ان يكون منصوبا من قبل الخلق واتباعا لثالث فلو جهن الاول ان نفي كل  
 واحد من انواع الفتا من الله تعالى وقوع كل المصالح والعبادات من امر الله تعالى ومن  
 من ذلك نصب المعصوم لا سيما ما قلنا في ذم الثاني ان ما ذكره هو من نفي الكل لا يحصل الامن  
 الله لان ناصي الرسل اما الله تعالى او غيره وانما لا يضر ان يجازي بالهوان والفساد  
 الكل ولا يتفق الا بنصب الله تعالى للرسل ولا يتجمل من الله تعالى ثم يحكم غير المعصوم ولا غير المعصوم  
 يحصل من الجبر وفيه انا في الفتن والفتا الكل والاضراب الرابع **السابع** السبعون قوله  
 نعم ولو لا ذم الله تعالى بعضهم ببعض هذه صوامع ربيع وصلوات وجلنا يذكرها  
 اسم الله كثير اوجبه الاستدلال بهذه الاية ان يدل على ان الرسل بعد النبي لا يجرى له ما جرى له الرسول  
 ومقر الي الطاعة وبمقدار القابعد تفرها وذلك هو الامام المعصوم لما تقدم من التفرقة  
**والسبعون** قوله تعالى قد بعثنا نبي الرشد من الغي وجبر الاستدلال به ان كل ما يطلق عليه رتبة صوا  
 قد اشترط في هذا الوصف ان يكون له تمييز عن الخلق وكل الغي قد اشترط في هذا الوصف

من نفي الكل التقي الحكيم فلا يلزم العصاة فانقول اما الجواب عن الاول فنقول هذه الآية عامة وكل  
 عصر لجاوا وثبوت الملازمة المذكورة واشقاء اللازم في كل زمان والله تعالى لا يربط  
 الا بغيره ونعم فانها في زمان ولا يلزم التبع من غير مرجع وبعد وفات النبي  
 لا بد من رئيس لقمة على التبع او امره ونواهيها الا لزم الحكم المذكور واما الثاني فنقد بيننا  
 مطالبنا الجبر قوله لا فاعل الا الله تعالى اعذاره ولا يلزم نفي الفتا في فعله واعذاره  
 صدود الحظائر ومناقبه للقران المجيد في عدة مواضع بل القران مشحون بما يناسب  
 الفعل الى الاربع ذم الكفار وفعال الظالم على ذلك ثم كيف يخفى العقاب لا ما قلنا  
 ان هذه تدل على عصمة الرسل فان لا يصد وضرا الا الاصلح ولا يصد وضرا من ربك لان  
 فتا فيتمجمل ان يكون منصوبا من قبل الخلق واتباعا لثالث فلو جهن الاول ان نفي كل  
 واحد من انواع الفتا من الله تعالى وقوع كل المصالح والعبادات من امر الله تعالى ومن  
 من ذلك نصب المعصوم لا سيما ما قلنا في ذم الثاني ان ما ذكره هو من نفي الكل لا يحصل الامن  
 الله لان ناصي الرسل اما الله تعالى او غيره وانما لا يضر ان يجازي بالهوان والفساد  
 الكل ولا يتفق الا بنصب الله تعالى للرسل ولا يتجمل من الله تعالى ثم يحكم غير المعصوم ولا غير المعصوم  
 يحصل من الجبر وفيه انا في الفتن والفتا الكل والاضراب الرابع **السابع** السبعون قوله  
 نعم ولو لا ذم الله تعالى بعضهم ببعض هذه صوامع ربيع وصلوات وجلنا يذكرها  
 اسم الله كثير اوجبه الاستدلال بهذه الاية ان يدل على ان الرسل بعد النبي لا يجرى له ما جرى له الرسول  
 ومقر الي الطاعة وبمقدار القابعد تفرها وذلك هو الامام المعصوم لما تقدم من التفرقة  
**والسبعون** قوله تعالى قد بعثنا نبي الرشد من الغي وجبر الاستدلال به ان كل ما يطلق عليه رتبة صوا  
 قد اشترط في هذا الوصف ان يكون له تمييز عن الخلق وكل الغي قد اشترط في هذا الوصف

الموجب لوجوبه وانما هو قبح البعض كذا في معرض تبين احدهما في عند الكلف مطلقا  
 والثاني لا يميز ولا يحصل الاول ولا يحسن الثاني الا بالكل وليس الى الكلي من الكتاب الشرحا  
 وهو ظاهر لما تقدم فعين المعصوي كل زمان وهو ظاهر وهو مطلقا لا يقال قولنا  
 في بيان كل شيء في ذلك لا نقول انه لا يحصل من الامر بقا عيانه وبجاذبه ومضمرة  
 وشركا تروا يعلمنا لبقينا الا الامام المعصوم لا غير اجماعا فدل ما ذكره على ثبوت المعصوم  
 في كل زمان **السؤال السابع** قوله تعالى الله ولم يزل من الظالمين النور  
 وجعل الاستدلال بمن جمعي الاول هذا مما في كل الاوقات والظلمات الاول بالاجماع  
 والثاني لوجوه احدها اشتراك كل ظلمة في هذا الوصف للقضي الاخر ايجاز التمهيد وانما لانه  
 ما ذكره في معنى الامتثال وانما التجميع معزى بالافتقار الى قديتنا في الاصول وعموم ذلك على  
 ثبوت المعصوم في كل عصر فيستحيل ان يكون امام غيره الثاني ان كرم الله تعالى وجهه  
 جعل طريقه في الوصول الى ذلك من ربه من المؤمنين وليس لا المعصوم في كل عصر **السابع**  
 قوله تعالى الشيطان يعدكم الفقر يا محمد بالفتنة والله يعدكم مغفرة منه وفضلا  
 والله واسع عليم هذا عند من يتأيدون الشيطان في الاخر ان عنده غرض في ابتلاء او امر الله تعالى  
 ونواحيه لا يحصل ذلك لان قول المعصوم لو كان الامام غيره لمجاز امره بالمعصية واوامر  
 الشيطان **الثامن** قوله تعالى لا تنصروا المشركين ولا الظالمين ولا تنصروا الكافرين ولا تنصروا  
 كل شيء لا شيء من غير المعصوم باوامر اما العاصي فظاهر لقوله تعالى وما لكم الاثام من وغي  
 معنى نصرة الامام اولى اتفاقا لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم ولما  
 الكبر فلا تغير للمعصوم لما تقدم وقال الله تعالى وما للظالمين انصا امان ان يكون المراد  
 تعالى استحقاق النصرة بالفضل الثاني في وقوع النصرة فعين اول **التميم** قوله تعالى

ما انتم بها  
 لما سئل عن الحق  
 وقال تعالى في متعلق النفاق  
 استغفرهم منهن كما توفوا بجهنم ومنه  
 واستمر بعد ما علمه زمان النبي صلى الله عليه وسلم  
 خالف في كبره وبعضه في انما علمه في  
 النبي وقال مستان كانا غلبت في  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليها ووقع ابو بكر بن عاصم في انما غلبت في  
 بالانجيل في انما غلبت في  
 والثاني في ذلك في قوله تعالى ولا تنصروا  
 هو الغنى طم الا في النصرة في قوله تعالى ولا تنصروا  
 قال من معاشر الانبياء لا نفور منكم  
 مدة وعلما وروى عندهما القرآن طائف  
 ذلك لان الله تعالى قال يا محمد  
 اولا ذكره لا في قوله تعالى ولا تنصروا  
 يجعل الله تعالى ذلك خاصا بالامور  
 وقال تعالى نعم وودت سليمان داود  
 وقال لهم نعم من ذكره في قوله  
 فختاروا

من كل واحد  
 وليا يبرئني من رسول الله ومهاجرا  
 ذكرت فاحفظ من رسول الله ومهاجرا  
 كما ابراهيم قال اسود او احمر فيقول  
 فاجبت يا ابراهيم فاحفظ من رسول الله ومهاجرا  
 امرته لا يقبل قولها وقد روي في  
 رسول الله قال لم يزل يبرئني من رسول الله ومهاجرا  
 فجاه امير المؤمنين فشهد امام فقال ابراهيم  
 يجبر الى نفسك امام شهادتك على مع  
 جميعا ان رسول الله قال على مع  
 مع ريد وروى ما حدثت من نفي  
 من راد الى الحق فغضبت فاحفظ من رسول الله ومهاجرا  
 وانصرت وحلفت ان لا تكلم ولا اصاحبه  
 حتى تلقى اباها فشقوا اليه فلا حضرا الا في  
 اوصلت عليه ان يدنها ليل لا يبيع  
 احدا منهم يصل عليه او قد روي في  
 النبي قال يا ابراهيم ان الله قال  
 فيضفك من كل  
 وفاد

قوله تعالى انما المؤمنون هم اولاد الله قالوا فماذا نعمل  
 لعلمكم فليعلموا ان الله تعالى يقول لا يبرئني من رسول الله ومهاجرا  
 ولا يحصل الا من قول المعصوم لان الله تعالى يقول لا يبرئني من رسول الله ومهاجرا  
 بنا في التقوى فيكون من جنس **الثامن** قوله تعالى فاحفظ من رسول الله ومهاجرا  
 وجه الاستدلال به انه امر بالحق فلا بد من نصيبه اذا التفت الى ذلك ولا بد من ان  
 يكون مضوبا من قبل الله تعالى ولا نسلم الاختلاف المبرج وتيجان الا هو توبه وذلك  
 القتل لان على القتل وقوف الاتفاق ورفع النزاع ويستعمل من الله تعالى في المعصوم  
**الحاكم الثامن** قوله تعالى فاحفظ من رسول الله ومهاجرا  
 بتوقف على نص الزيد وغير المعصوم لا يوثق بقوله وقيل في ذلك فائدة هذا الامر  
**والثامن** قوله تعالى فاحفظ من رسول الله ومهاجرا  
 من القتل في الاخر من كمال الاخر منها وهو المظالم **الثالث** قوله تعالى  
 وقالوا هم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله ان الله هو اعلم بالصواب والحق الظاهر من الاستدلال  
 انه جعل انتفاء الفتنة غاية ويكون الدين لله ولا يعلم انتفاء الفتنة بالقتال وان المظالم  
 الا من المعصوم **الرابع** قوله تعالى فاحفظ من رسول الله ومهاجرا  
 ملا قوله وبشر المؤمنين كل ذلك تحريض على عمل الطاعات الانتفاع من القبايح والاحكام  
 من الشبهات واثم الا بقرول المعصومين في **الحاشية** قوله تعالى فاحفظ من رسول الله ومهاجرا  
 واصلوا من الناس الله سمع علم البر والتقوى والاصلاح موقوف على معزول الله تعالى  
 ونواهي المراءى بطلانهم فلا يقول المعصوم كل عصر ما تقدم من التفرع من المعصوم  
 قد امر بما هو من اصالح ولا اصلاح في ولا يجزئ ان قوله فتنة فائدة اما في الناس

**الثاني** قوله تعالى الذين آمنوا وعملوا الصالحات اقاموا الصلوة واتوا الزكوة لقوم  
 لهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وجعل الاستدلال بها كما تقدم **السبع**  
**والثاني** قوله تعالى ان الله بالناس ارفق رحيم ان الامام المعصوم في كل عصر من اعظم النعم  
 واتمهوا به يحصل النجاة لاخرتهم وللتنافع الدنيا فكل من رافقه وبعث اليه حكم به على نفسه  
 نصبر اي نغفر عنه هذه النعمة التي تحصل بها نعم الدنيا ونعم الآخرة فكل النعم اقل منها لا تحقرو  
 جنبها **الثامن** قوله تعالى فاستبقوا الخيرات هذا موقوف على معرفتها وذلك  
 موقوف على معرفة الخطاب الالهى لا يحصل الا من المعصوم كما تقدم **الثاسع** **العاشر**  
 قوله تعالى انتم نفعي عليكم ولعلكم تتقون الى قوله ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون وجعل الاستدلال  
 به امن وجوه الاول انتم تعلمون بانهم النعم ولما قد بدت ان الامام المعصوم كل نعم مستغفرة في  
 جنبه العزة لم يكن قد نصيب على ان يكون انتم النعم التي انتم من جعل الرسول وفائدة انتم  
 الاغلبة معصوم يقوم مقامه كل وقت الثالث ان العلم الذي علمه ان سال الرسل هو اعلما حقا  
 الله تعالى فوجب الطاعة وبعده عن العصية في عبادي ويعلم الكتاب معانيه ويهدي الى الجادة  
 ومثلا ولا تهم ولا تشركه ويعلمهم ما لم يكونوا يعلمون وهذا الداعي وجوده بالتبليغ  
 الامام والقدره موجودة وانما علمنا وجوده اذا اقتدرنا حكمنا بوقوع الفعل ذلك على  
 وجود الامام المعصوم في كل زمان **الثاني** قوله تعالى واشكروا لي ولا تكفروا به والشكر  
 حق عن كفر ان النعم وهو علم الشكر فيجب ذلك موقوف على معرفة كفته هو موقوف على  
 معرفة الخطا بالاطمينة ولا يحصل الا من قول المعصوم اذا نذر ان الكتاب الشريف بكنيته  
 الشكر على كل نعم وغير المعصوم لا يوثق بقوله ولو ان كان يكون ما يعلمه لا غير التكرار من الجحد  
 فيجب المعصوم في كل وقت **الحادي عشر** قوله تعالى ان الله ارحم الراحمين بالحق مصداق بي بديه وانزل

كماله  
 ودون جميع النعم  
 قال فاحتمل بعضها من قولها  
 فقد اذ ان ومن اذ ان فقد انزل  
 ولو كان هذا النعم حقا لما كان له ترك  
 الغلبة التي خلفها النعم وسبقها  
 عند ايراضين من ملككم بالارواح  
 عباس ولكن اهل البيت الذين هم  
 من كتاب عن النبي من كين ما لا يحسن  
 لان الصلة عليه من غير وجوبه  
 جاد اليه مال البحرين وعنده عابدين  
 عبد الله لا تخلصى فقال لئن لم يكن  
 قال لئن لم يكن قال لئن لم يكن  
 ثم جوت لك فلا تفضل ان يفتل  
 وخذ بعلمها فانهم من بيت مال  
 المسلمين من غير بيتي بل يحسن  
 وقد روت بها عنكم ان النبي  
 قال فمما اوتي فد ما آتيت الغنيمة  
 ولا الاطاعات المحضه على نبي  
 حجة اصدق من  
 البر

التوبة والنجاة من قبل هذا الناس المراد من انزال الكتب الهادية لا يحصل الا بمقتضى ما في  
 تم فائدة الامايق من امتثال او لمز ونواهي لا يحصل ذلك كله الا من المعصية لا انظر  
 او لا فعل على قول الامام المعصوم **عليه السلام** هو انتم هو الذي انزل عليكم  
 الكتاب من ايات محكمات من ام الكتاب اخر مشايخنا في قوله وما يذكر الا اولوا الالباب استدلوا  
 به من وجوه الاول ان الناس منهم مقلدون منهم غير مقلدين والمقلدان يتبع المقلدين والله تعالى  
 قد دم من يتبع الملتزمين من اتبعوا القصة واستغاثوا به وهدا منغ في تباخر غير المعصوم  
 من ذلك فلا يوثق بقوله فتشفي فائدة الخطاب في المعصية حتى يتبعه التمسك بالامر الثاني انه  
 حكم بطلان ما يراه لقوم مخصوصين به يكونون راسخين في العلم وهذا الالهام الا من المعصوم  
 اذ غيره لا يعرف حصول الصفة بل انك المراهب الخطاب المشايخ هو العمل بآثاره ولا يحصل  
 من الخطاب والعمل الا من المعصوم يجب ان الخطاب بالمشايخ مع عدم معصومهم بقا بغير قول  
 يستلزم التمسك بالحدود فما اذا رأى المجتهدين يختلفون في تتبع دليلك الخط وعدم الصواب  
 فلا بد من المعصوم لتوصل من العلم الى العلم الرابع انهم في مع الذين في علومهم يرفع وينتفون انما  
 من اتباع القصة وروايتهم من ذلك هو سينال من ثبوت المعصوم لا غيرهم لا يخرج لقول بعضهم  
 على بعض وكل منهم يدعي انما نقل ذلك وذلك هو القصة **الثالث** **الشعور** قوله تعالى  
 وثقا لا تخرج قلوبنا المراد عدم التزنج اذ يستحيل من الله تعالى فعل التزنج فاذا كان المراد عدم التزنج  
 بالكلية ولا يحصل الا بالمعصوم كانتهم من التزنج بدل عن جيل **الرابع** **الشعور** قوله تعالى  
 للذين اتقوا عند ربهم الى قوله والله بصير بما لعبادهم من الشك والابتعاد به انما قد حكم باستحقاق  
 الذين اتقوا التواهي الدائم والخلام والعتاب بسبب تقوى ولا طمأنينة اليها الا بالمعصوم  
 كما تقدم **الخامس** **الشعور** قوله تعالى الصابرين والصادقين في القانتين والمنقبين و

ولم يمتدح  
 صلوا على ابيك  
 مع انهم يمتدحون مثل ذلك في بعض  
 رسول الله مع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فيصون من كان بعد من كان في بعض  
 لم يمتدحوا ابايهم من غير ان يمتدحوا رسول الله  
 مع انهم يمتدحون مثل ذلك في بعض  
 انما استدلوا على الدين في بعض  
 وقال ان المدينة لا تصلح الا لربها  
 بل انما استدلوا على ان يكون في بعض  
 من موسى لا انما استدلوا على ان يكون في بعض  
 على الحديث الذين يمتدحون مثل ذلك في بعض  
 وانما يمتدحون مثل ذلك في بعض  
 ابو بكر بن عبد الله بن علي بن ابي طالب  
 الله تعالى انما استدلوا على ان يكون في بعض  
 على نبي الله صلى الله عليه وسلم  
 وكانا يمتدحون مثل ذلك في بعض  
 من الصادقين ولم يمتدحوا ابايهم  
 ذلك مع ان







الامر بكل معروف والنهي عن كل منكر ولا يكون ذلك الا المعصية **السبع** قوله تعالى  
يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته وحق تقاته انما يحصل بعد العلم بالاحكام بقربا  
التقرب اليه لا يحصل الا من العلم بالمعصية **الثامن** قوله تعالى واعصوا واما  
جمعها ولا تفرقوا وجه الاستدلال به من جهتين الاول الاختصاص بل الله فعل وامر الله كلها  
والامتناع من مناهيها يعلم ذلك لان المعصية الثاني قوله جمعا ولا تفرقوا على الاجماع  
على الحق وعدم الاكثر او عن واداة الاجتماع منهم من غير معصية كل عصية باقصر الترتيبات  
الالهوية وعلية التقوى الشهوية والغضبية والامتناع عن طاعة من تصد وعن الذنوب  
وسقوط علم من القلوب مع انه لا بد للاجتماع على الامور من زيد **التاسع** قوله  
وكنتم على شفا حقة من النار فانقذتكم منها وذلك انما هو مطلق اللطف المقرب  
الى الطاعة والبعد عن المعصية هو الامام المعصوم في كل عصر وهو المطلوب **العاشر**  
قوله ذلك لئلا يبين الله لكم اياته لعلكم تهتدون هذه عامة في كل الايات وفي الاية  
وبيان الجبل والمشرق انما هو بمجصول العلم والامكن بيانا وذلك انما يحصل بقوى  
المعصومين وهو **الحاشي** قوله تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا وحاشا  
من بعد ما جاهدتهم البتة واولئك هم عدا ربك عظم هم عن التقرب والاختلاف وانما  
ذلك بالمعصومين كل زمان اذ عدم الرتب بوجوب التقرب والاختلاف وكذا  
تفويض الرتب فمبين نصب الامام المعصوم وايضا فان النهي عن الاختلاف مع  
عدم زعم السالكين بالاحكام وشوب المجازات التشابهات والمجازات مع عدم  
الامام المعصوم والتكليف بالاحكام في كل واقعة تفويض استخرج ذلك الى اجتماع التابع  
للامارات المختلفة والافكار والافعال المتباينة تكليفها لا يطاق وهو محال في اذ التزم

[illegible]



مجموع لا يلزم إفراده في الآيات المستثناة من عدم العصيان لأننا نقول إذا كان ماعداً  
العصيان محققاً في نفس الأمر والحق المحقق نفس الأمر والحق المحقق لا يستلزم المحقق  
فغير عدم العصيان الاستلزام وهو المطلوب أيضاً لقول من بعد ما جازناهم البتة أن لا يعلو  
طريق ظهور الأحكام والعلم فيها وليس إلا من العصيان كل عصر كما تقدم فثبت  
عشر قوله تعالى وما الله يريد ظلماً للعباد والمأمور به مراد على ما ثبت في الأصول وكلام  
الاشاعة قد اطلناه في كتبنا الأصولية فحاز ان يامر بطاعة غير العصوم لا تترتب بامر باظهار  
العباد والامام امر الله بطاعته ولا شيء من غير العصوم بامام **الثالث عشر** قوله نعم كنتم  
خير امة اخرجت للناس امر من بالمعروف تنهون عن المنكر ونؤمنون بالله  
يتضمن الامر بكل معروف والشيء عن كل منكر فاما ان يكون اشارة الى المجموع فحش  
هو مجموع اولى كل واحد والى بعضهم والاول حال فان الامر بتعديداً لاجلها في حال  
فضلا على الامر بكل معروف لكل واحد والشيء كذلك الثاني محتمل ايضا لان الواقع خلافه  
ففي الثالث هو العصيان للعصيان كل عصر لعمومها لكل عصر هو المطلب الرابع  
**عشر** قوله انما تأتوا الله اياه بالسر والعلانية هم يبيدون الى قوله واولئك هم الصالحين  
يقضي الامر بكل معروف والشيء عن كل منكر والاشارة الى كل الخيرات مجتبه لا يلزم تكليفها  
ميطان ذلك هو العصيان في معانيه في كل زمانا جماعا اتفاقا وبركانا **الحادي عشر** قوله  
يا ايها الذين امنوا لا تخفوا ولا تزلزلوا فيكم خالاً الى قوله قد بينا لكم الايات لعلكم  
تقولون والاستدلال به من وجهين الاول انه من غير ان يخاف هو ولا واحد من غير انما واستماع  
من يمكن ان يكون كذلك في خوف وضرب مطون وفيها واجب تبرا لاشاعة ولو كان اما الواجب  
ايضا فيلزم التكليف بالاضطرار وهو يكفي في **الثاني** قوله قد بينا لكم الايات ان كنتم تعملون هذا

ويقول  
 اصبر الى ان يمددوا اليك  
 يا حزين لا تسكن ملوكا تقصصنا  
 بعد الذي يبذلوا جوارحهم  
 وهم اهل بالهم قوما وظلم المولى في الامم  
 فالوت اهلون من قول الوشاة ثا غلب  
 اهل من صناديقهم من سبعين من قدد والنجيم  
 المدينه وهو يروح معهم حل شكره حارب من  
 البقي كانه قد صعد ودمر فصب الى مكره  
 لم يجد له ماوى صار الى التبع مضطرا فاعاد السلام  
 وكان اسلحه قبل موت النجم بجمته اشهر من  
 نفسه على الثياب فضل غير رسول الله وقضى من  
 ثم شفع اليه ان يشرف ويضبط الجدار الكاب  
 فطلب وحلب واحدا من رعيه عشر كلم  
 كان يفتخر من الكتاب في هذه المدة لو شئنا  
 ان كان كاتب الوحي حتى استحق ان يوصف  
 بذلك دون غيره مع ان النجم  
 من مشايخ النجف ذكر  
 في كتاب

هذا الثاني ان الصلوة في كل وقتها اذ كانت الايات من كمالها ان يكون كمالها ان الصلوة في كل وقتها  
 يدل على بون **الشيء** من **الشيء** او اذا لقوه فكلوا اساءوا فخلوا واعضوا عليكم الا اكلوا  
 من الغنط اقل وتوا بغير ظلم ان الله عليهم بذلك الصدور يدل على بون قوم كذا لا يعلم  
 باطنهم الا الله تعالى لا من باب الغيب قد خذ عن اتباع من يمكنه ذلك غير المصووك ذلك  
 فلا يجوز اتباعه والامام يجب اتباعه **السبع** عشر **عشر** من الايات من الارض والاول ان  
 يكون الرقيب ناصب الامام بل يكون الى الله تعالى لا يتجمل من ضعف العصور والارباط  
 في كل ما لم يره ولا امكول لجماع الضدين وصحبه في نفسه هو **الشيء** **عشر** من  
 والرسول لعلمكم حرموا والامام المعصوم لطف في هذا التكليف فعمله وتوفيقه  
 العلم والعمل كما تقدمت بغيره والانا افضل الخضر وهو على الحكيم **التاسع** عشر **عشر**  
 وساروا الى غفرته من ربه وقبر عرضها السموات والارض احد المتقين الذين الى  
 قوله والله خير المسنين والاستدلال بها من وجوب الاول ان مراده من التكليف هذه الغاية  
 والامام المعصوم لطف فعمله وتوفيقه عليه يجب على الاناقض الغرض الثاني ان ذلك لا  
 يعلم الا من الامام كما تقدم الثالث ان خلقهم على جهة التكليف التمرير المنافع تفضل  
 وقد فعله الله والاطف بالمقربين ذلك بعد خلقهم على جهة التكليف تكليفهم ان يفعلوا  
 نعم وهو المعصوم وهل يتصور من الحكيم ثم التفضل بخلق الخلق وتكليفهم التمرير المنافع  
 ولا يتحقق بل الامام المعصوم الذي هو مقرب اليك منكم ومبعد عن التوى الشهوة والعصية  
 البعد عن ذلك الغاية في اكثر الامور وهذا لا يجوز في الحكمة ولا يتصوره حال **عشر** من  
 قوله تعالى وتخذ منهم شهداء والله لا يحيط باليقين هذا دليل على بون المعصوم ان غير ظالم  
 والذي تحذره الله شاهد له العدل المطلقة التي هي العصية بالمال فهو غرض **الشيء** **عشر**

على

على ان جلت كبرياء الوحي انما يجمع  
 وانزل من كتابكم من انفس  
 بالانفس من انفسهم غلب من الله وحسب  
 هذا كمالهم من انفسهم غلب من الله وحسب  
 السبع عشر من انفسهم غلب من الله وحسب  
 يموت على غير شئ تطلع معونته في  
 النجاة بوجوه الخلق من انفسهم غلب من الله وحسب  
 فخرج ولم يجمع الخلق من انفسهم غلب من الله وحسب  
 والمقود اعيدهم كما في غارة على من في  
 ذى الاسنان والاربع في غارة على من في  
 كثيرا من جنات الحجاب من انفسهم غلب من الله وحسب  
 واستمر سبعة ثمانين سنة الى ان قطع  
 مولانا ابو عبد الله الحسين في غارة على من في  
 وسجلنا في كبرياءه في غارة على من في  
 كلنا في كبرياءه في غارة على من في  
 وسجلنا في كبرياءه في غارة على من في

خافا  
 كما قيل في الحديث ان  
 هو الحق في الاسم قبل البسم  
 الكفار وثبت بواسطه جاده  
 قواعد الذين قال في رسل الله  
 على سبب الله وسبب الله على عباد  
 على المنبه ان سبب الله على رسله  
 ومن عتق ربه في رسله على رسله  
 مذكور بالبر وهو كان الضبط على رسله  
 شيعه يوم احد في كسر باختره  
 وفي قتل خضره في باختره  
 بعشر النجلى في خضره في باختره  
 الضد فالت فخره في باختره  
 قتل المسلمين في باختره في باختره  
 خطيبا لا تكاد عليه رافعا يدبر ال  
 السامعي في عهد بياض الجلب وهو  
 يقول الله ان ابراهيم اليك مما  
 يصنع خالدا في باختره  
 يا ابراهيم

فيكون هو المعصية  
 فيكون هو المعصية  
 فيكون هو المعصية  
 فيكون هو المعصية  
 فيكون هو المعصية  
 فيكون هو المعصية  
 فيكون هو المعصية  
 فيكون هو المعصية  
 فيكون هو المعصية  
 فيكون هو المعصية

فيكون هو المعصية **الحديث** فيكون هو المعصية  
 ان كثر وجب الاستدلال ان يجرى الارادة من دون فعل سبب التوابع يحصل التوابع هو  
 ظاهره الا ان قضيا فلا يكون تابا ولا بد من طريق يحصل العلم بالتوابع التوابع هو  
 كذلك لا بد من معرفة كيفية التكرير غير انما يحصل من المعصية والتوابع ان فعل الطاعة هو  
 التوابع الله على التوابع مراد يحصل من التوابع فلا بد من خالق المقرب البعد وهو المعصية  
**الحديث** الله تعالى على غناز وتتحقق القدرة والاعلى وبسبب الفعل والاحث  
 المطلقا هو فعل الطاعة الاستماع في التوابع والمعصية لطفه في محصله لا يحصل  
 كما تقدم والله يريد الاحث او يحبه بقوله والله يحبه المحبين فله على كمال الارادة وانما  
 يريد ذلك على سبيل الاختيار فيلزم ان يريد الا لطفه الموقوف عليها الاحث المطلق  
 يقرب المكلف اليه ويقتضيه ذلك الى لا يبلغ الا بما يريد يخلق المعصية والارضا عن قرب  
 القدرة والاعلى انما الضارف اذ هو في الارادة فيه وقد تحقق انشاء الضارف هو  
**الحديث** فيكون هو المعصية **الحديث** فيكون هو المعصية  
 والله تعالى الله موكلهم وهو خير الناصحة المراد فعل الصالحين ومريدكم وانما يتم  
 ذلك بخلق الاطاف الموقوف عليها وهو المعصية انما رتب ما يقرب من المعصية بعيدا بالاعلى  
 فهو هذا اللطف لا يحصل الوثوق بقوله فيبقى فائدة نصير فغير المعصية وهو الطاعة  
**الحديث** فيكون هو المعصية **الحديث** فيكون هو المعصية  
 الاستدلال بغيره الا ان الله تعالى وجعل النار وعدم المعصية مود الى ذلك  
 وموجب له والمعصية من صفة الخلق لكان الله تعالى سببا في ذلك وهو في كمال  
 الله من ذلك علوا كبيرا **الحديث** فيكون هو المعصية

لا بد من

الاخر وهذا الذي يريد الاخر لا بد من طريقه وصل يتحقق الوصول به وليس الا للمعصوم  
**السابع والعشرون** قوله تعالى <sup>والمؤمنين</sup> والله على المؤمنين وهو اما بالنافع الذنوبية او الاخر بر اوها  
 جائرة او لا انه هو مخفف بالبحر الاخرى فلا يجوز الا ان ابا الفاتح المحقق مع امكان الذم العظيم  
 احدا القسمين الاخرين فلا بد لهم ذلك الا بالالطف المقر للبعد الذي هو للمعصومين الا ان  
**الاثنان والعشرون** قوله تعالى يقولون هل لنا من الامر شيء قل ان الامر كله لله وهم  
 الاستدلال به هذا يدل على ان هذا يدل على ان ليس لهم امر ولا حكم في شيء من احوال الكل فلهذا فلا  
 يجوز ان يكون نصبه عليهم مستندا اليهم كما انه من اعظم الامور واتمها واجهها وعليه ينشئ الصالح  
 الدين فيكون الى الله تعالى والله تعالى لا يجوز ان يجعل غير المعصوم لا تقيح لما تقدم والله تعالى  
 لا يفعل التقيح ولا يفرغ من رضا عن جميع اولاده وهو يمكن ان يامر بما يريد وبما نسخ في خاطره  
 وقد وقع مثل ذلك فلو امر الله به لزم ان يكون لعن الامر شيء لكنه متفق ان كان ما يريد المكلف  
 انه صواب لزم الظاهر ولا حاجة الى نصبه **الثامن والعشرون** قوله تعالى الكيل لا يخرجوا على  
 الامام من فعلهم لكان جميع الامور والنواهي الاحكام الصادرة منه من فعلهم ثبتت في  
 السائر التي حكم الله تعالى بصددها هذا اخل **الثلاثون** قوله تعالى الكيل لا يخرجوا على  
 ما فاتكم ولا ما اصابكم وفي موضع اخر ولا تفرحوا بما آتاكم من امور الدنيا وهذا المراد  
 على المعصوم انه هو اشد التكليف فيحصل الا للمعصوم وبما تقدم من التفرع يدل على قوله  
**الحاكم في الثلاثين** قوله تعالى يخفون في انفسهم ما لا يدرون لك هذا صفة من تقضي على  
 جواز اتباع من يمكن منه ذلك هو غير المعصوم **الثاني والثلاثون** قوله تعالى ولئن علمتم  
 في سبيل الله اوقية من خمر فمن الله ورحمة خمر مما يجمعون وجب الاستدلال بان نقول القتل  
 في سبيل الله الجهاد على اداء امر الله تعالى وواهبه وذلك لا يتم الا بالامام ولا يتحقق دعاء الى الله

لا بد من  
 فارطه وامر بان  
 التفرع ففعل لما قبله التفرع وانفرد  
 ابو بكر لقائل اهل البيت قتل منهم الفاروق  
 فصح نظامهم من ائمة وسواهم خفي اهل  
 وهو مسلم من ائمة الزكوة الى اهل البيت  
 الائمة لا يتم اهل البيت واستحل ديارهم  
 لم يقبلوا والامامة واستحل ديارهم  
 وامرهم وذلهم وذلهم  
 مانع الزكوة من اهل البيت من غير  
 المسلمين ورجالهم ورجالهم  
 انهم سمعوا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حبيب وسلك سلكي وخرجوا من رسول الله  
 كما نزلوا على طاعة وقل حسن بعض الفضلاء  
 من قولهم من اهل البيت من اهل البيت  
 طاعة ورجل من اهل البيت من اهل البيت  
 ولا بد من العلم بان اهل البيت  
 من الامم وكان اهل البيت  
 وحدهم سائر الامم  
 ولا خلاف



فان فاعل المحسن كونه من ان يكل حق وتارك البقي بغيره من ترك كل قبح فان كل الرضا  
لحوضه بل من اكل كل افاضه بخلاف تارك المحض بل من دفع في الثاني نزاع بين المتكلمين بهذا  
اختلفوا في حق التوبير عن فهم دون جميع والاولى اولى والله تعالى افضل ذلك امره لم ينظر بل من  
فعل كل من من هذا النوع فلا يلزم من ذلك نصب كماله للعصوم لا نقول بل يلزم هذا انما فعل  
المحسن المحسن الذي هو غير واجب لغيره من فعل الواجب لله تعالى عليكم وقد بينا وجوب نصبه كماله عليه  
وهذه الامور من باب الاصل وقد فعلها مع حكمه عن غايته وتر الواجب مع صدور من  
حكيم حكيمه في شأنا وايضا فاننا افضل الحكيم في الغاية العالم بكل المعلومات القادر على كل القدرات  
اذ افضل الحكيم امر الغرض بهذا فعله للتفريق بين العبد بجهل به لا يحصل منه ما يحصل من  
المعصوم وهو علم يحصل منه ما يحصل من هذا وهذا موقوف على المعصوم ايضا ونحو الحكيم  
ان يفعل نصب المعصوم ايضا هو الماطن ان الحكيم اذا قصد تحصيل غرضه فعل ما يتوقف عليه قطعا **والسؤال**  
ان هذه النافع وهذه الشفقة هو هذا الرسول بل من عفو واستغفار اعظم  
رحمة تامة لا يجوز تحصيل البعض بها دون البعض فيجب ذلك في كل عصر ويتمثل من الرسول لا يخاف  
الا بنينا فلان لا يتبعه غيره ولا يحصل القبل الدائم في الدنيا فلا بد من قائم مقامه متيقن بتأثيره في الناس  
وليس ذلك الا المعصوم فيجب كل الصالح **والسؤال** قوله تعالى ان الله يحب المتوكلين فيجب الاستدلال به  
ان نقول ان النفس اذا نظر لها قوتان فطرية وعملية فكل منهما امر بجهة الكمال والنقص اما النظرية  
فمزية بها اربعة الاول العقل الصوري وهو الذي من شأنه الاستعداد المحض الى العقل بالكلية وهو  
الذي من شأنه ادراك العقولات الاولى ايضا لا يفتقر الى العلوم الاخرى فان العقل بالفعل  
وهو الذي من شأنه ادراك العقولات الثانية يخرج العلوم الكسبية الرابع العقل المستفاد وهو  
حصول العفو البقية العلوم مشاهدتها هاكا للصورة التي هي وظيفة الكمال في هذه القوة والية

والله اعلم  
يوم تقاتل الجيوش ولم قبل  
ذلك وقال النبي ما من معجزة الا  
الا وتغترهم جميعا وطولت حتى تطلعت في الدنيا  
ابنوا شرا عن الثياب من حتى تطلعت في الدنيا  
ملكه احد من قاتل الحسين الا وعوقب في الدنيا  
لما بال القتل والمسي او سواد الوجه اذ قال  
الملك مشقة ليبر وقد كان رسول الله صلى  
بيد القتيبة الحسين الحسين في ولد الحسين  
والحسين هو يقول هو لا ود يعنى عندكم  
وانزل الله تعالى فيهم قل لا اسألكم طرية الا  
المودة في القربى وتوقف بجائز من يقول  
بالمستند في الغرض مع ان عندهم ظاهرا فيفضل  
الحسين ثم وذهب من بين هؤلاء قال الله تعالى  
الا لآل الله على العالمين وقال ابو الفرج  
البيروني من شيوخ المصنفين اني قلت لابي  
قال اوصي الله تعالى الى جماعة في قاتل ابن بنت  
فاخبره سبعين الفا وكل  
الاسدي و  
كان

وفضلهم  
 من نزلت كبريا في وسطها  
 فحفظت من نزل على رجل تشبيل عند  
 ما ذكرنا في مثل الحسين وقلنا ما مثلنا لعل  
 مثل الحسين الامات اجمعين فقالوا  
 ما الذي كنتم تذكرون في ذلك ما كان في اخر الدنيا  
 ما احببنا في قلنا ما الجحيم لو انما العمل  
 اذا اصابنا في قلنا ما الجحيم لو انما العمل  
 جيل الصباح فمقررت اصعب ثم  
 ما الذي كنتم تذكرون في ذلك ما كان في اخر الدنيا  
 ما احببنا في قلنا ما الجحيم لو انما العمل  
 جيل الصباح فمقررت اصعب ثم  
 ما الذي كنتم تذكرون في ذلك ما كان في اخر الدنيا  
 ما احببنا في قلنا ما الجحيم لو انما العمل  
 جيل الصباح فمقررت اصعب ثم

اشار لير المؤمنين بقوله لو كشف الغطاء ما ازددت شعبا واما العلية فماتت في القبر باسمها النبي  
 النبوة والنواميس لا تميز وتمايزا تميزها الباطن من الملكات الربوبية والسماعية من الصور  
 القدسية والنوكل لا يحصل له هذه وذلك موقوف على المعصية لانه لا يملك المظهر بل الطاهر  
 المبعد عن المعصية الموقوف عليه فعل الكف في محبة النوكل به ومن فعل ما هو موقوف عليه  
 هو من فعله ولا يمكن من غيره فعلمنا من الحكيم قطعا قبل تمام المعصوم **الثالث** الشك في النوك  
 لا يحصل الا بشئ اشد الاول تخية ما دون الحق من سبيل الاثارة والاشارة لطوب النفس الامارة  
 للنفس المطهرة ليجذب قوى التحمل والوهم الى النواقص المناسبة للامر القديس مخبر عن اشياء  
 المناسبة للامر السلي في الثالث لطيف الترتيبات في هذه الاشياء لان تميز في الصور العقلية ليرى  
 يفعل عن الامور الالهية وانما يحصل الاول بالامر هذا الحقيقي المظهر في الطاهر والمبعد عن المعصية  
 وذلك ما يتم الا بالمعصية كما تقدم وانما يحصل الثالث في الاشياء الاول بالعبادة المشفوعة بالذكر  
 والفكر في الله تعالى التي القيا تجعل البدن بكنية متابع للنفس فاذا كان مع ذلك النفس متوجه  
 الى جناب الحق والتفكير في الاشياء بكنية متباعدة عن الحق والافصاها العبادية سيما للثقافة كما قال  
 تعالى قول المضلين الذين هم عن صلواتهم ساهون وبالعبادة تبخر النفس الى جناب الحق من جانب الغرور  
 الثاني بالوعد والوعيد والتزجر والمواظدة على فعل المعاصي المدح على فعل الطاعات والتميز  
 وذلك لا يحصل الا بالمعصية فان غيره لا تستلزم النفس به ولا يحصل له اعتماد عليه ولا يحصل له  
 بل معاصي خطا ومنه عظيم عن قولهم فصل هذا الغرض الثالث الكلام المفيد للتصديق  
 بما ينبغي ان يفعل وعادائته من شخص يتكلم النفس اليه ليجعلها غالبة على القوى ولا يحصل سكون  
 النفس واعتمادها وتصديقها بالحق الذي يجعلها غالبة على القوى الا اذا كان زكيا يعلم منه  
 الصدق يتقنها ويعلم منه عدم صدوره من غير ان وعظم لا يفيض لا ينجح لان فعله لا يذب قوله



وذلك ليس بمعصية وإنما يحصل الأول الفكر اللطيف الذي جعل النفس في شئ من شئ  
 عن التوكل الذي يكون مع غيره من شئ إلى شئ فاعلم أن جميع الطوفان واحد وهو طوبى حبه الله تعالى  
 لا غير وهذا لا يحصل إلا بغيره طريق يقين وليس ذلك إلا من المعصية كما تقدم من التفرقة  
 ثبت لا حيل من المعصية وهذه للمرء بكلمة إذا تفرقة ذلك فتقول قد وجد من الله تعالى  
 القادر على جميع المقدورات العالما بجميع المعلومات وأودعه التوكل فبهد ما يتوقف عليه لأن  
 إرادته الشريعة تنزهه أودع الشريعة العلم بالتوقف وتأخير الشريعة في غير المعصية كل  
 زمان لو جرد القدرة والداعي وانفصلت الخراف يوجب جرد الفعل **التاسع الشايق**  
 اعلم أن القوى الحيوانية التي هي مبدأ الادراكات والأفعال الحيوانية في الإنسان إذا لم يكن  
 لها طاعة القوة العقلية ملكة متميزة غير متمازجة معها شهودها تارة وغضبه تارة **الشايق**  
 الثاني فيهما القوة الخفية والمتوهمة **الشايق** الأول ما يذكره البراءة في ما ينادي الله الحكيم  
 الظاهرة تارة إلى ما يلائمها فخر كالحركات مختلفة حيوانية تحت ملك الدواعي وتحت القوة  
 الفاعلة وغضبه لا بد أنها فتكون هي أمانة تصدر عنها أفعال مختلفة المبادئ والعقلية تارة  
 عن كرم مضطربة بما إذا امتنعها القوة العقلية عن الخيلات والتهومات والاحسان والآراء  
 المنيرة للشهوة والغضب جبرها على ما يقضي العقل العمل بحيث صارت تاتر بامر وتنفذ  
 بنهيه ولا يصدر منها ما يتضبط القوة العقلية الشهوة من الفساد كانت العقلية مطبوعة  
 تصدر عنها أفعال مختلفة البتة وباقي القوى بأسرها مؤتمرة لمثلها وبين الحالتين حالات  
 مجازية تتبدل أحدهما على الأخرى تتبع الحيوانية فيها الحيوانا هو أمانة لها فلهما تتقدم فتدبر  
 نفسها أو تكون لؤامة وقد جازى القرآن الحكيم تسمية هذه النفس بهذا الاسم إذا عرفت ذلك  
 فتقول قد ظهر ما عرفت أن النفس المطمئنة لا لا يصدر منها أفعال الشر واعتقادها ما يحتمل

في كتابه  
 فقلت ما بين من خبيث  
 فقال شئ من قولهم نعم فقلت نعم  
 ان نفسك ذات الارض ونقطتها  
 اولئك الذين يلعنهم الله واصحابهم  
 فقلت يكون لنا راضا عظم من الفضل  
 فقلت لا يا ام وسجما هلهما وقتل مع من وجو  
 الناس فيهما من قريش والاشخاص والاشخاص  
 يبلغ عددهم سبعمائة وقتل من اربعين من عبد  
 او حرا او من غيرهم  
 القاصح صلت الرماح إلى قبر رسول الله  
 واسلأت الرقعة والرقعة والرقعة  
 بالملوك وهدمها واخرها وقال رسول  
 الله ان قال الحسين قاتلوا قاتلوا  
 نصف عذاب اهل الدنيا وقد شديدا  
 ووجاهة سلاسل من نار منك في النار  
 حتى يقع في قدر جهنم ولم يرحم  
 النار بل في نار من شاة من ربيع  
 وهو فيها لا يذوق  
 العذاب فيقيس  
 عليهم

ساعة  
 ويبقى من جميع الجمل  
 طمس من غلاب الله عز وجل وقال  
 استغفر الله عز وجل وغضبي  
 على من ارتكب من اهل ما نافي في قسمة  
 فانظر الى ما قل الى الغرض من الحق في الامور  
 من اعدوا ما تمته وانبأ به واكثر من  
 الشرح عن السائل الرتبة ومن جلال الصلوة  
 بالان الصلوة على ائمتهم وكرامتهم فيهم  
 الم الذي فعل ذلك واعتقد خلاف  
 السالكين ان الامام يتلوا او اضاف  
 امير المؤمنين وكرامته الى الجهور فقلوا  
 الخالف والموافق واد الجهور فقلوا  
 عن غير من الخلفاء مطاعين كثره وحبوبه  
 في على طاعت التبعة وقوله والموافق  
 اما ما لم حيث روى في من يعتقد  
 وكرامته حيث روى في ما لم حيث  
 اما من حيث الخلفاء والموافق  
 في اما من حيث

يقبض من العقل المستفاد ان يكون قسرا لا من هذه وهذا القسم موجود وقد جاء التبريل  
 في احتمال ان يكون غير الامام مع وجوده ولا في الامام في كل عصر واحد خصوصا في العصر  
 وفائدة الامام مع القسبان الاخرين عن تباين القوى الحيوانية وجملة على طاعتهم والقوى  
 العقلية المعينة في كل وقت ولو كانت نفس واحدة النفس الاولى والثانية لكان في حال غلبة  
 القوة الحيوانية على العقلية لكانت نفس واحدة النفس الاولى والثانية لكان في حال غلبة  
 الامام وهو باق من جود حصول فائدة في كل وقت لاستحالة الترجيح من غير مرجح وجوب  
 للمنفذ في كل وقت وايضا فان هذا الرب لا يثبت في زمان واحد بل في اوقات متعددة وانما بان  
 خلوهما من فائدة الامام وغايتهما من جود حصول فائدة في كل وقت لاستحالة الترجيح من غير مرجح وجوب  
 فيجوز في كل زمان لاستحالة الترجيح من غير مرجح هذا خلف فيجب ان يكون نفس الامام  
 من القسم الثاني فيكون معصوما وهو لا يملك الترجيح **الاشارة** في ان النفس فيها عاقل هو  
 واما باطاعة مولاهما واكلها مع النفس عن الاتقاء الى ما سوى الحق وتجاوزا  
 الله تعالى في جميع الافعال والعقود والحوال والاقوال وجملة على التوجه اليه  
 ليصله الاقبال عليه والاضطاع عمارته لها ولما كان الامام حاملا للناس على الاول  
 ان يكون هذه الرياسة التي هي اكل الرياضات لم يزلت في العصور **الحكاية** في الامور  
 العلة لتمام عدم العلم واختلال نظام النوع انما هو معلول لعدم العصمة فيكون نظام  
 وصلا في انما هو بالعصمة لكن الامام هو الناظم للنوع والحافظ لاختلاله والمصلح له  
 ان يكون معصوما اما الاول فقد تقرر في علم الكلام ولما الثاني فلان اختلال نظام  
 النوع يحصل لان الانسان من في الطبع لا يملك الاستقلال بامور معاشه وحده بل لابد من  
 معان تحتاج الى اجتماع مدعو القوى الشهوية والعقلية الحيوانية على غير فيقع بذلك السطح



من محمد بن عبد الله  
وعلى بن عبد الملك  
غفر الله لهما

ما جعل عبداً الاخرى  
 وفي خفت الله تعالى عن هذا  
 الا انه لم يرد الا في موضع من هذا  
 قال في خفت الله تعالى عن هذا  
 لو انما كانت في غير هذا  
 التقاطير والظالم عليها ولو انما  
 المسجد قال في كل ما ادعى ما في  
 لقد صليت الى الضلع ستر اشترى  
 الناس اما حسب الجاهل المجلد الحرام  
 احب اليهم سقاء المذبح وعان المجلد الحرام  
 امن فبقدر اليوم الاخر وما جاهد في سبيل الله  
 لا يسيرون عند الله والله لا يدين القوم  
 الظالمين فيضها ما رواد احمد بن حنبل  
 انس بن مالك قال قلنا لاسلام من صلب  
 من وضعه فقال له يا رسول الله من صلب  
 فقال يا اسلام من كان وضعه وضعي  
 يوسع بن نون قال فقال وضعي وضعي  
 من وضعي ديني وضعي  
 موعده

المستبقر للذاتها وبما يحصل اصداد تلك الكمالات والنفس الانسانية ولا تسلك  
الحصول كالانها وبما يحصل اصدادها وذلك هو <sup>الطبع</sup> عظيم ومتناهي لا يتناهي  
بشيء غيرها وبقيدها ان الاشياء اوعدم الشئ بالجهل اشتغال النفس بالملاذ الخفية  
اهمالها التراجع الى الخفاء والطفاهل من القرب اليها والبعد من اصدادها فان اصدادها  
لذا كانت موجودة كانت النفس تغلب بها فاحصل لها طبع الى الكمالات والاتقانات  
اليها لكنه مطلوب الله تعالى بصلح الامم والاشرف تغفل الغرض **الاربع** **الاجزى**  
قوات السعادة الاخرى والحاصل من عدم اشتغال الاوامر والاهتمام ولا تمتنع من التواضع  
البرانية وقواتها لو لم يكن اما المراد من كفضائل العقل والوجدان كوجود الامور الصالحة  
لكما فيهما وهي اما اشد او غير اشد وكل واحد منهما المتعجب الفقيه النظرية وانما  
القوة العالية فيصير في اقسام الاول اما ان يكون عبقرياً ان الغلبة في القوة النظرية  
الثاني ما يكون محسباً القوة العلية ولا يكون بسبب ذلك عذاب السالك ما يكون في  
امور مضادة وانتم غير القوة النظرية وهو يكون سبب للعذاب الاخرى والاربع ما يكون  
بوجه مضادة وانتم غير القوة النظرية الحاصل لامور والاشرف القوة العلية  
الساكن غير المراد من القوة العالية في سبب فوات التولبا وحصول العذاب الاخرى  
مختصة في هذه الشجرة لفضل الامام في الاولين بل هو لطف في زوال الاربع الباقية فلا  
بدل ان يكون خفيفاً في وقت ما بشئ منها والام لا يمكن لطف في زوالها اذ مثل الشئ لا  
يكون علة في عدم ذلك هو المعصوم فان الاخر انما يكون بواسطة خواشع غايبه  
مفارقة يعقل في بعض الوقت فاذا انتم على الكل دائماً ثابت العصبة **الحاصل** **الاربع**  
الامام الذي يقر على السعادة الاخرى والتعبد للوحد والمبعد عن استحقاق العقاب الاخرى



[illegible]

من الذي قال يا قوم اتوبوا  
 الذي قال اتوبوا  
 رجلان يقولون يا الله وعلى  
 ابن طالك ورواه مسلم وعنه الترمذي  
 قال لعل ثم لعل ثم لعل ثم لعل  
 عمر بن ميمون قال لعل ثم لعل  
 لبت لغيره قال لعل ثم لعل  
 لا يخفى الله ورسوله واستشرف لها  
 وعجبه الله ورسوله واستشرف لها  
 من استشرف فاك ابن علي قالوا هو في الله  
 يلحن قال وما كان احدكم يلحن قال جاء  
 يلحن قال وما كان احدكم يلحن قال جاء  
 وهو ارسله لا يكاد ان يصبر قال قتيل في  
 حينه ثم من المراتب ما اعطاها ايام فاجاب  
 بعضه ففتى في خطبه ثم قال بعث  
 ابا بكر بعودة التوبة فبعث عليا خلفه  
 فانتهى امره قال لا ينهيه بها الا  
 رجل هو في الدنيا ولا في الدنيا  
 اياكم هو البقي في الدنيا ولا في الدنيا  
 انت ولي في الدنيا ولا في الدنيا

ذلك كما يكون الاتساع والخصوص في المكنى البشري وهذا صاحب الحجة القطرية لله تعالى والخصوص  
 الشام المحكم المستلزم ما دلالة في غاية اللذة المكسرة للشر ولذته به اعظم اللذات لان  
 اللذات تتفاوت في القوة والضعف عجب رتبة المثير من حيث هو مؤثر في المثير اما  
 هو محبب كما تراه فاكان له الكمال الذي لا يتناهى في كل مؤثر على جميع ما سواه فاذا كانت القوة  
 به انهم كانت اللذة بدو بلا علة اقوى اللذات فيكون متفلقا في المضمر غاية التفرق فيكون  
 ذلك معصوما قاطم الثالث مراتب بينها ولا يتناهى عجب القرب من احدها والبعده  
 والحساج الى الامام انما هو الاول والثالث لانه المتفرق الى المعادن الخارج عن طائفة  
 البعد عن معصيته وقرب من الثانية فلا يكون الامام منهما الا من مستغنى عن غيره فيكون  
 من الثانية ومما لا ينفك عن حال على **الكتاب الثاني** الامام الذي له الرياسة العلية  
 وحكم الظالم لا يلدن ان يجمع في رتبة رتبة الاول ان يكون نفسه كاملا وان كانت في الظاهر  
 ملحق بغيره لا يملكه ان كان في نفس الامر قد خلتها وتجرى عن التوكل خلت في العالم  
 الثاني ان يكون لهم مواهب شريفة من افعالهم من ادراك الادبها وتكلم عن شأنه الا ان  
 واتباعها انهم بما لا عين رأت ولا اذن سمعت كمال غرض قائله فلا يعلم نفسا اخر لهم من قوله  
 ان الله يورثهم واثمهم هي ان كماله وان كان فيهم من اقوالهم واقوالهم الرابع ايات عيسى  
 عليها ما يعرف بالمجرات والكرامات كشعاع باخبر من اياته على يد امير المؤمنين  
 اخباره بالمعقبات وكذا اخبار صاحب الزمان بذلك الدليل الجاهل وتفصيل ما الاحكام فلا يملك  
 لتفوقه من غيرها الى هذه المراتب فلا بد وان يكون منها وانما التفصيل اما الاول فلهذا انفس  
 اللذات الجمانية والقوى الشهوية والغضبية لا يلتصق بها في حال التمكن من اعتماد العدل المطلق

۲ ولا شئ منها مستحق عذاب

وقال علي  
 اول من اسلم الى الله  
 بعد خلقه قال واخذ رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 ثوبه فوضع على علي وقال  
 فقال انما برئ الله كيد  
 اهل البيت ويظهر كبره  
 على من يرضون به  
 ثم نام مكانه وكان  
 بالبحر قال واخرج النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 فقال انما خرجت  
 من بين يدي الله  
 فقال انما خرجت  
 من بين يدي الله  
 فقال انما خرجت  
 من بين يدي الله



الى اهل بيته  
 نازحاً بها ثلثاً ثم قال العمل الصالح  
 فزده بثلثها انت ففضل فلما قدم  
 ابو بكر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 حدث في شيء قال لا يمكن ان يرضى  
 ان لا يبلغها الا انا او يجعل في  
 ما رده اعطى خازن من النجوم ان  
 قال يا علي لو ان عبداً عبد الله عز وجل  
 مثل ما انا فخرج في يومه وكان امثال  
 احدها فانفق في سبيل الله و  
 مدنيهم حتى خرج الف عام على يد  
 ثم تنزل بين الصف والموت فظنوا  
 ثم لم يوالى يا علي لم يمت ولا يجزى  
 ولم يدخلها وقال وجعل لسان ما شئت  
 حلت لعلني قال سمعت رسول الله  
 يقول من احب علياً فقد احبني ومن  
 انقض علياً فقد انقضني ومن نور  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وجعل بن علي طابعاً  
 سبيل الف

لا يورثها غيره

في جميع احوالها وانما احتاج الى ان لا يكون علمه من قبل فطرنه ليعتبر في المنفعة النظر في شئ  
 في التوابع عزما وليعلم التوابع للعقوبات المجازات وينفذها طرعا يبعده عن امور لا يتوابعها  
 ليكون مقرباً اليها وانما احتاج الى الثالث لان الامام هو الكل الكامل فما اشجع الى الرابع  
 للمعلم بضده وعصته وطاعة العالم فانهم بهذا الطوع اذا تقرر ذلك يقول من تحقق من  
 الامور كان الامام معصوماً قطعاً لان عدم العصمة عن صدق ذلك الخصام انما هو في  
 القوى الشهوانية والذات السخية الامور العقلية فلا يكون قد حصل المراد من العلم للصحة  
 من عدم هذه الاشياء **باب في الامام** لا بد ان يجمع فيه ثلث اشياء  
 الاولى ان يكون له في الدنيا ولها ثلثا الثاني المواظبة على فعل العبادات جميعاً الثالث التضرع بفكره  
 الى عالم الجبر وتبستيد الشوق في نور الحق في شدة لانه طالب للحق والامور الامور والافعال  
 للظن في اقله الامراض عاوى التي لا يلبسها ما يشغل عن الطاعة هو لذات الدنيا وطبها  
 حقوق الحرمة ثم يقبل على ما يقبله بغير من الحق هو العبادات وهذا انهما التضرع للعبادة  
 ولا بد من دوام تصوره الحق تعالى اذا تقرر ذلك لمفول هناك على عصمة الامام للعلم  
 الضرورية بغيره من اجمع وهذه الاشياء **الثالث في الحق** الامام يكون لسان  
 الاول عند الله وهي واجبة الى نفسه خاصة بالانجر كثر في طلب الغيب اليه وكلاهما متعلقان  
 به تعالى ومتعلقان بغيره لذات ذلك لا غير لان متعلقا بغير الله تعالى لا اجل الله تعالى فهو  
 بغير الله تعالى ومقتضى تعبد له فقط ولا يترتب على العبادة ولا انها اسمية ثم بغير اليه والا  
 يكون له لسان مجبر الله تعالى وهي واجبة الى نفسه خاصة لا لغيره ولا لرعية كما قال الصبر  
 المؤمن على ما عبيدك شوقاً الى جنك وخوفاً من نارك بل وجدك له اهل العباد  
 فذلك لانه لو لم يكن كذلك لم تكن حفظ العدل المطلق في جميع الاحوال والا زمان وبالجملة

كل الاشخاص وان كان كائن في كل احوال وحواله فهو معصوم لا محالة لان الحركة الاختيارية  
تابعة للشوق والارادة فاذا لم يؤثر امره ولم يشق في حال من الاحوال الا غير الله تعالى  
ومرضاته ولم يصدر عنه ذنب قط فكان معصوما **الشيخ** في الحاشية ان كان الاختيار  
موقوف على مبادى اربعة مرتبة الادراك ثم الشوق المسبب بالتموه والغضب ثم العزم  
المستحق بالارادة المجازمة ثم القوى المؤثرة بالنفس في الاعضاء فقولا الامام له بالنسبة  
المعاصي السيد الاول لا نه مكلف باجتنابه فلا بد من ادراكه وله الا نورا ايضا والامام الثاني  
بقي الثاني والثالث فقولا لا بد من العلم بانتفاء الثالث عنه لانه لو جوزه عليه جاز امره  
فلا يوثق بانه القريب الطاعة والبعد عن المعصية ولا يعتمد على قوله فينتفي فادته وانما يعلم  
بانتفاء الثالث عن مع العلم بمعصيته الثاني منتفي عنه ايضا لانه يعرف ما يستحق عليه من  
العقاب يستحق ما يحصل بها للقوى البدنية من اللذة لما تقر من انه لا انتفاء له والاول  
البدنية والقوى الشهوانية بل يتجدد ما مستحقه فان حصلها كان على سبيل العذر المستحق  
والثاني به ولعلم الناس بالاحتكام وعدم كراهة التغيير في الشوق من اثاره واذا  
تعذر المسبب ان انتفى الحركة الاختيارية فانتفى وقوع الكفارة فكان معصوما **الشيخ**  
**والجواب** الامام كل ما لم يشأ عليه منه الى الله تعالى فهو في الله بعين البصيرة عند كل شيء  
ونحوه من كماله وادته لما في كل حال جازمة والامام يصلح للتقريب في كل حال  
لدعاء كل الناس الى ذلك لم يحفظ العهد المطلق فيستحيل منه الاخلال بواجب فعل مباح  
لاستلزام كراهة ضده فهو معصوم **الشيخ** في الحاشية الامام وخوفه من الله  
يجب ان يكون في الغاية بحيث يستحسن كل شيء بالعبادة ويكون راجح على كل لذة او مطلوب او  
شهوة او غضب في جميع الاوقات والاحوال حتى يحسن من الحكم بحكمة الامر بطاعة و

ملات  
استغفر من كل عيب  
يوم القيمة وعن ابن عباس قال قال رسول الله  
من احب عليا قبل الله عنه صلواته وحياته  
استجاب له دعائه الا من احب عليا عاقبا  
يكل عقره في بنة صلت في الجنة الا من احب  
ال محمد من من الحساب واليران والصلوات  
الا ومن مات على حب ال محمد فانا كفيل به  
الشيخ في الحاشية الامام في انفيض ال محمد  
الشيخ مكتوب ابن عبيد بن ركن من رضى الله  
عن عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله  
يقول من عظم امره من في وعاجت به وهي  
يعيش عليا فهو كاذب ليس يؤمن وعن  
ابن جرير قال قال رسول الله لا يزل قد  
ذات يوم والذى نفى بيك لا يزل قد  
العبد يوم القيمة حتى يسأل الله تبارك و  
عن عبد بن عباس عن عروة بن  
فيما انقصر عن حب  
اهل البيت













الامام الى الامة يؤدى الى تعطيل الاحكام لا فضا الى الشارح وعدم الاتفاق على واحد غير ذلك  
**الحاشية الثانية** ان الله لا يحب من كان غافلا غفورا عجب الاخترا عن اتباع من يمكن هذه  
 الصفه لانه اخترا عن الضرر المظنون وهو غير المعصوم ولا يخبر ان يكون اماما **السادس**  
**الثاني** قوله تعالى الذين يظنون ويامرؤا الناس الخ لا يكتمون ما اتاهم الله من فضله لا  
 يجوز اتباع من يمكن هذه الصفه فيه وهو غير المعصوم لا يجوز ان يكون اماما **السابع**  
**والثاني** قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم زكاة الناس هذه صفه من وضع عن استا به  
 وغير المعصوم محذور ذلك من غير الايجز بقوله فلا يصح عمله فلا يصلح للامامة **الثامن**  
**الفرق بين** قوله تعالى من يكن اتيك القرين فسادا غير ما هو المعصوم اتيك القرين فسادا  
 في الاخترا عن غير المعصوم لا يصلح للامامة **الثاني** قوله تعالى الامام نفوس الشيطان واذا امره  
 وغير المعصوم لا يصلح لذلك فلا يصلح للامامة **الثاني** قوله تعالى ان الله لا يظلم شيئا  
 ذرة وجه الاستدلال في الامام يحكم الله ولا شيء من غير المعصوم يحكم الله بغير لا شيء من الامام  
 بغير معصوم اما الصفه فظاهره واما الكبرى فلان تحكيم الظالم ظلم ما لا شيء من الظالم صاحب  
 من الله تعالى فلا شيء من غير المعصوم يحكم الله تعالى **الحاشية الثالثة**  
 في جميع الامور ونواهيها فلا شيء من الامام بغير معصوم اما الصفه فلقوله تعالى اول ما كنتم  
 علم في جميع الامور والنواهي اتفاقا ولتلك المعطوف والمعطوف عليه العامل والطاهر  
 المراد بها في جميع الامور والنواهي يكون في اول الامر كك وبما الكبرى فلان امثال امر  
 الظالم في جميع احوال الامور ونواهيها ظلم ما هو متفق عليه الا انه لا فضا لها السلب الكلي وهو  
 نفقض العجز الحزبه **الثاني** قوله تعالى انك حشر بها عفا وبوت من  
 لنداء عظيم هذا عظيم على فعل الحشر او انما يعلم من المعصومين لا تقدم **الثالث**

وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع احوال

حلقا كما  
 احد من بني عبد  
 اليه لا شئ من الاذن والافضال  
 وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع احوال  
 فابيه هل فيكم احد قال لرسول الله انتم في وانا في  
 المواساة فقال لرسول الله انتم في وانا في  
 فقال جبريل وانا فيكم احد قال لرسول الله  
 فانت فيكم يا الله هل فيكم احد قال لرسول الله  
 فقال ان انا فيكم احد قال لرسول الله فانت فيكم احد  
 قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع احوال  
 هل فيكم احد قال لرسول الله فانت فيكم احد  
 القرن وبقاى على طاعة ابي بكر فيكم احد  
 الامام قال فانت فيكم احد قال لرسول الله فانت فيكم احد  
 عليه السلام قال فانت فيكم احد قال لرسول الله فانت فيكم احد  
 قالوا الامام قال فانت فيكم احد قال لرسول الله فانت فيكم احد  
 امه رسول الله قال فانت فيكم احد قال لرسول الله فانت فيكم احد  
 فقال ابو بكر يا رسول الله فانت فيكم احد قال لرسول الله فانت فيكم احد  
 لا الله لا يؤدى عنى احد فيكم احد قال لرسول الله فانت فيكم احد  
 لقال فانت فيكم احد قال لرسول الله فانت فيكم احد

الشَّعْوُ التَّكْبِيرُ يَدُ الْخَمْسَةِ مِنَ الْعِبَادَاتِ بِهَا بِالْمَعْصُومِ لَا تَقْدَمُ مِنْ أَنْ يَطِيقَ  
 عَلَى فِعْلِ الْمَكْفَرَةِ وَهُوَ ضَلُّهُ تَعَايُنُهُ وَلَا لَكِنْ نَقْضُ الْفِعْلِ بِالسَّعْوِ  
 قَوْلُهُ لَا يَكْفِي أَنْ جَاءَ مَوْلَاهُ بِشَيْءٍ وَخُتِلَ عَلَى هَذَا وَأَمَّا أَنْ يَكْفُرَ عَلَيْهِمْ وَافْتَرَاهُ  
 نَجَبًا لِمَامٍ الْمَعْصُومِ كُلِّ زَمَانٍ لَا نَدْرُكُهَا إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَأَمَّا الْأَمْرُ  
 الْخَامِسُ الشَّعْوُ قَوْلُهُ كَيْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ سَمِعُوا بِهِمْ الْأَرْضُ ضَلُّهُ  
 يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ هَذَا صَفَرٌ مَقْبُوضٌ أَنْ لَا يَجُوزُ اتِّبَاعُ مَنْ يَعْصِي الرَّسُولَ  
 وَغَيْرَ الْمَعْصُومِ يَعْصِي الرَّسُولَ وَلَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُ وَاصْبِغْ لِلْإِمَامَةِ السَّابِقِ الشَّعْوُ  
 هَذَا تَحْيِيصٌ عَلَى الْاِخْتِرَافِ عَنْ مَخَالَفَةِ أَمْرِ اللَّهِ وَنَوَاضِقِهِ ذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى عَرَفَتِهَا بِالْحَقِّقِ  
 وَبَعْدَ الْيَقِينِ وَلَا يَنْبَغِي لِلْمَعْصُومِ فِيهِ سَخَاةٌ أَوْ خَذَلَةٌ أَوْ تَأَمُّنٌ مِنَ الْحَكِيمِ وَعَدَمُ نَسَبِ  
 الطَّرِيقِ السَّابِقِ الشَّعْوُ كَقَوْلِهِ كَفَى اللَّهُ ضَلُّهُ الْأَيْدِي بِأَمْتِ شَالٍ أَوْ أَمْرٍ لِلرَّسُولِ وَنَوَاضِقِهِ  
 وَالْمَعْصُومِ لَطْفٌ فِيهِ أَفْجَحُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عِلْمُ الْكَلَامِ أَنْ يَكْتَفِيَ بِتَلَامُ فَعَلِ شَرِطُهُ وَاللَّطْفُ  
 فِيهِ الَّذِي هُوَ مِنْ فِعْلِ الْمَكْفَرَةِ فَلَمَّا بَانَ لِلْإِمَامِ لَطْفٌ يَوْقِفُ عَلَيْهِ فَعَلِ الْمَكْفَرَةِ لَوْ  
 فَيَا الْغَاثِ الشَّعْوُ قَوْلُهُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى  
 حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ لَا يَنْبَغِي اتِّبَاعُ مَنْ يَجْعَلُ فِعْلَ ذَلِكَ مِنْهُ وَغَيْرِ الْمَعْصُومِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ  
 اتِّبَاعُهُ وَلَا يَصِلُ لِلْإِمَامَةِ السَّابِقِ الشَّعْوُ وَأَمَّا هَذَا إِلَى السَّبِيلِ يَقِينًا وَكَاشِحًا عَنْ  
 الْمَعْصُومِ هَذَا إِلَى السَّبِيلِ يَقِينًا فَلا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ بِغَيْرِ الْمَعْصُومِ أَمَّا التَّحْقِيقُ فَظَاهِرٌ لِأَنَّ الْإِمَامَ  
 إِلَى الطَّاعَةِ وَالْبَعِيدِ مِنَ الْعَصِيَّةِ وَهُوَ الْهَادِي وَهُوَ الْكَبِيرُ فَلَا تَتَوَكَّلُ أَنْ يَضِلَّ السَّبِيلُ بِأَمْرٍ وَلَا  
 يَقْرُبُ إِلَى الطَّغْيَةِ وَبَعِيدٌ مِنَ الْعَمَلِ قَوْلُهُ كَمَا أَمَرَ إِلَى الدِّينِ وَنَوَاضِقُهُ مِنَ الْكَلَامِ  
 الضَّلَالَةُ وَبَعْدَ أَنْ تَضَلُّوا السَّبِيلَ جِهَ الْاِسْتِدْلَالِ أَنْ لَا يَلْزَمُ بِإِلْهَامٍ لَمْ يَصْرِفْ عَنْ ضَلَالِ السَّبِيلِ مَتَى

[illegible]

عليه ذلك ولا يجوز بقوله لا بعد على روي لا خيال دخول في هذه الآية وهو نفي الأخر عن إيجاب  
 فبنتي فابتنه ولا شيء من المعصومين فمن له الذبيح إلى ذلك والعصاة الموجبة لمنفعة مستقبلية  
 فيكون ذلك ممكنه **هذا** آخر الكلام في الجزء الأول من كتاب الأربعين الفارق بالصدق  
 واليمين وخرج من ستوده الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي في العشرين من شهر ربيع الأول  
 سنة تسع وسبعمائة ببغداد وبنور وخرج من تبصره

ولد له محمد بن الحسن بن المطهر في سنة  
 وعشرين وسبعمائة

# المائة الثالثة من الأئمة **عليه السلام**

**الأول** قوله تعالى والله أعلم بما بعدكم يوم الاستقلال ان الأعداء لا يكونون هاديين وكل غير  
 معصوم يحتمل ان يكون عدوا فلا يجوز ان يجهل بكونه هاديا أو وليا وكل ما يجوز بكونه غير  
 عدو بل يعلم انه هاد وانما في ثلاث من غير المعصومين وهو المظالم **الثاني** قوله تعالى وكفى  
 ونجا هدايد على غاية الشفقة واستعمالها لا لظايف المقربة إلى الطاعات والمبعدة عن الكفائر  
 ولا يحصل إلا بالمعصوم وكيف يتحقق من الحكم انه يصر على انه الولي والمولى هو المتعبد في القضا  
 ويجل من اللطف العظيم الذي هو المعصوم الذي يحصل به السعادة الأخرى وتبرئ الخلا  
 من العقاب التمردي ويبرع من الصوامن الخطاء **الثالث** قوله وكفى بالله صمنا  
 ولهم المراتب في أمور الدنيا وحدها الجماعات افاق الآخرة او منهما وانما يتحقق باعطائه جميع  
 ما يتوقف عليه الأفعال الواجبة وترك المحرمات من اللطائف والقرابات خصوصا التي هي  
 من غلوا ولا هاد بل من المعصوم فانه لا يقوم غير مقامه كل نصرة محقرة في جانب جعل

من أئمتنا  
 بنفسه فقد عرفت انفسه  
 واضطرب في معصية غيره قالوا اللهم  
 لا قال فانشدكم بالله هل يكتم أحدكم شيئا  
 بن عبد ود العامري حيث دعا إلى الجور  
 غريبه قالوا اللهم لا قال فانشدكم بالله  
 هل يكتم أحدكم شيئا فنهى ابنه الطاهر حيث  
 يقول انما يبرئ الله ليليه بحتكم كما  
 اهل البيت ويظهركم خطيئتي غيبه قالوا  
 لا قال فانشدكم بالله هل يكتم أحدكم شيئا  
 الله عز وجل سئل المؤمنين غيبه قالوا اللهم  
 ما كان فانشدكم هل يكتم أحدكم شيئا فانشدكم  
 ما سئل الله شيئا الا سئل للشيء  
 غيبه قالوا اللهم لا قال فانشدكم بالله  
 عن ابن ابي عمير عن ابن عباس قال ان الله عز وجل  
 خصال ليس أحد من الناس غيبه هو اول  
 ثم غيبه في غيبه صلى مع رسول الله وهو  
 الذي كان معلوما في كل وقت  
 وهو الذي معه يوم  
 حين وهو

معروضة  
 دزخهف وهو الذي  
 عن معز بن وهب وهو الذي  
 عن النبي قال من ركب لي الكرام  
 من شرا شدا فم فقلت يا جليل  
 قوله قال هو الذي من يقوم  
 من الغيبة قال ومرت فقلت  
 يا جليل من هو الذي قال هو  
 ما قال ثم عد لنا على الطريق فانا  
 ما لم يا جليل هذا على ما سبقنا  
 لا ليس هذا على ما سبقنا  
 لملكه المقرب والمكتلة الكرمين  
 بنت فضائل على وحاسن ونجاست  
 بنت يقول في انت مني بنبر لم  
 موسى لا ابراهيمي بعدى اثبات  
 على خلق الله عز وجل طامحا على  
 صوت على قاذفات الشانف  
 الى على جاست

المعصوم والدال على البرهان قوله تعالى انما المؤمنون هم اولاد الله  
 وجبه الاستدلال ان نقول التوبة هي الطهارة وكل ذنب جن ما ان يكون المراد التوبة  
 من الذنوب من بعض الذنوب الكل مشترك فيه ولا يسمي تركي فبحان يكون من كلها هو  
 المطلوب لا نهجنا عن العصة ولا نرجع ان نركب الله غير المعصوم **الحاشية**  
 زينة الناس ج الشهور من النساء والبنين والفتا طير القطرة من الذنوب انفسه والحل  
 المستور والانعام والحشر ذلك متابع الحجة الدنيا والله عند حسن المآب هذه صفه  
 يقتضي المنع من اتباع المتصفيين وكل غير معصوم متصف به **الثامن** ان جبه الشهور  
 والفتا طير القطر مجبول في طهر الانسان ولا يكفى العقل الذي هو مناط التكليف  
 دونه ما يعتد به ولا بد من رئيس واقع ومانع لذلك وان لم يكن معصوما كان من هذا القبيل  
 فلا يصلح للمامية **الشيخ** قوله تعالى انما اتينكم بخبر من ذلكم الذين اتقوا عند ربهم جات  
 تجري من مخمها الانهار خالدين فيها واوليج مطهرهم ورضوان من الله والله بطر العباد  
 وجه الاستدلال انما تقوى هو ارتكاب القوت بربها ولا يعلم الا من المعصوم لما تقدم  
 غير **الثامن** ان تقوى موقوفة على المقرب الى الحكامات والمبعد عن المعاصي وهو المعصوم  
 في **الثاسع** الذي يفهم من مانته لا يتب وان الثاني يحصل بترك ما من طهر من جبه الشهور  
 الى اخر الامة ولا يكفى القوة العقلية التي هي مناط التكليف في التمسك وهو ظا فلا بد من مانع  
 للشهور وهو الامام المعصوم كبقية **الحاشية** في عشر القوى الخمسة التي لا يخالها العلم  
 البه موجوده وهذه الاربعة هي العصة **الحاشية** قوله تعالى والله بصير العباد وصر لاول  
 انه لا بد من الجزم بخصيار الامام وعدم اخلا الشئ من الشرع وتبقى هدايت وانه يستعمل عليه  
 الاضلال ولا يصير العباد الا الله تعالى فان هذه الامة مظهر للحضرة الجاهل بالبدن جعل طريق

لنا الى علم ذلك ليدلنا العظمى من العلم **الثاني عشر** قوله تعالى الصابرين والصافين و  
 القانتين المنفقين المستغفرين بالانحيا وجبر الاستدلال ان هو لا ثبت لهم صفه المذبح المطلق  
 وانما قالوا اما الصابرين والصادقين الى اخره في البعض وفي جميع الاحوال عن جميع المعاصي  
 وعلى جميع الطاعات الاول باطل والآخر لا يثبت لهم المذبح المطلق واشد <sup>الكل</sup> لا يجوز فلا يجوز مجتبا  
 في المذبح والثاني هو المعصية ثبت فيتحمل ان يكون الامام غيره وهذه الابعاد في الاثر  
 ولا يخبر المرسل **الثالث عشر** قوله تعالى وما اختلف الذين اتوا الكتاب الا من بعد ما  
 جاءهم العلم بغيا بينهم وجبر الاستدلال ان اختلف تكوؤه وقد مضى مع من الفرق في ما يور  
 ان كل اختلاف بعد العلم بغيا بينهم وانما يتحقق ذلك لو كان لم الى العلم طريق وقد بنا وجوز  
 المعصية ذلك الطريق فلم يثبت ثبوته وليس لطفنا قل من لطفهم **الرابع عشر** قوله تعالى  
 ووفيت كل نفس ما كسبت هم لا يظنون وجبر الاستدلال ان المقص من ذلك الخلفه من  
 الشر والخرص على فعل الطاعة ولا يتم الفرض من ذلك الا بالامير المعصوم تقدم من كونه لطفنا بقوله  
 حصول الفرض من التكليف عليه فيجب له ولا لغيره نقض الفرض **الخامس عشر** قوله تعالى  
 بما ناتهى على فعل البقي شيئا فعل جميع الشرط التي من قبله تكا والكن التام واعظم الشرايط  
 المعصوم فبذلك لا يحسن **السادس عشر** قوله تعالى الشهوة والغضب ليستا بمقدورين علينا  
 وقايدتهما انزلوا لهما ما يكون في التكليف كلفه وشقه وكان الفعل والترك متساويين  
 بالنسبة القدور ولا مرجح لفعل البقي الا هما فان انقضا كان فعل البقي نجس وغيره وكشف الشرع  
 لغيره من المستعظم فلم ينجح الى الخلفه التام والشرع الوافق لاف التام فثبت الحكمة خلقها ما والعدل  
 لا يبعد ترجيح ترك مقتضاها ما انما اغلبت في الامر التام وطاعة من التام للقوة الوهية اكثر  
 من طاعة للقوة العقلية ولو لا وجود شيء اخر يقتضي ترجيح كون مقتضاها الكان <sup>مقتضاها</sup> فقل لها

ذلك  
 الملك ففانما امل  
 عليا وعنه بن عباس ان في الحديث  
 قال ذات يوم وهو نسيط المفسر  
 ابن الفتي يعني هو في الفتى قال فتقول انا  
 الفتى يعني هو في الفتى يعني  
 اى سيدها وقوله ابن الفتي يعني  
 لبرهيم الخليل من تعلم خرمي وقوله  
 سمعنا في ذلك هم يقال لبرهيم وقوله  
 اخي الفتى يعني عليا وهو معنى  
 قول جبريل في يوم بدر وقوله  
 الى السار بالفتح وهو فرج يقول لا  
 سيف الا ذوالفقار ولا فتى اسكي  
 وعن ابن عباس انه قال رايته يات رده  
 مغلق باسناد الكعبه وهو يقول من نفي  
 فقد عذبه ومن لم يستغفها ابو ذر  
 من حتى تكونوا كما نحاها بالانفكا  
 ذلك حتى يحبوا اطبا وضا  
 ما فكل صاحب  
 الفري

يقرب من الاجلاء والاكرام مما كان بحيث العقل على فعله انما ليس الخائن العقل قوة دليته  
بل لا بد وان يكون خارجا وهو الشوب لا يتسلل بل لا بد من الانتهاء الى من يتكلم من دفع  
شهوته بقوته العقلية وتكون القوة العقلية منه وافية بذلك وذلك هو المعصوم  
لوجود المانع من فعلها ومع المانع لا تأثير **الباب الثامن عشر** في معصوم الكائن قوة الشهوة  
غالب عليه لا يصلح للماتية **السابع عشر** الناس على ثلثة اقسام اثنان واسطر الاول  
من قوته العقلية واثبتت عمارضة القوة الشهوية بحيث لا يرجح مقتضى القوة الشهوية  
ويبقى بمعها دائما الثاني من قوته الشهوية خالصة دائما الثالث من تقوى قوته العقلية للنع  
في وقت دون وقت الاول هو المعصوم والثاني هو الغالب والداخل تحت قوله ثم ختم الله  
على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم فان ابصارهم كل ابصر  
التعريف النفس للنفس كدور حتم الله تعالى وغضب النفس للانجذاب معها القوة الشهوية  
وكل معهم كل اوردت عليه الاوامر والنواهي المواعظ والدلائل المغنضة للانجذاب  
مقتضى القوة الشهوية وغلبت عليه وهذا اليمين القوة الشهوية خاضعة بل من اهل العلم  
القوة العقلية وعدم الظن ان تقتضاهما الثالث هو الثاني وهو من يعجز عن النفس  
الاولى بالمطنة وعن الثاني اعتبار الامانة وعن الثالث الموانع كما نطق به الكتاب العزيز فلا ملام  
يتمحيل ان يكون من الثاني مطلقا ويستحيل ان يكون من الثالث لان ان يمحط عنه وامر  
او امره دائما في جميع احواله وهو محال والا لزم كون الخطا صوابا والامر بالمعصية والنهي  
الحق عقلا بالضرورة واما ان يمحط عنه في احواله ونواحيه حال غلبة قوته العقلية على قوته  
الشهوية خاصة دون غيره من الاحوال وهو محال لوجوه الاول في حال غلبة قوته  
الشهوية لا بد من رئيس مانع لتلك القوة لاستحالة الخلو الزل من عنده وهو محال ان يكون هو

محتاج الى رئيس اخر وما كذا ذكر فيقع الخط والطرح الثاني ان يكون ح هو محتاج الى الرئيس  
عليه في تلك الحالة لان ملك الاحتياج الى الرئيس مضربا بقوى الشهوة في بعض  
الاحوال وذلك الرئيس يكون حاله كذلك فيلزم اما القسم او التدوير والطرح وانما الثاني  
الثالث انه اذا كان انما يجب طاعته في حال ما يحصل للمكلف اليقين بقوله ويجوز في كل حال  
او يكون حق ملك الحالة فلا يتبعه فيبقى فائدة نصيب عدم الوثوق به الرابع يلزم اخلاصه لا  
يقول المكلف لا يجب علي اتباعه حتى اعرف ان تلك هي حاله اعرف ان تلك هي حاله على القوة  
العقلية وانما نقوله صوابا ولا اعرفه الا بقولك وقولك ليس يحذر دائما ولا اعرف ان هذه  
الحال هي حال محذورك فيقطع الامام لا يقال لم لا يجوز معرفه قوله بالاجتهاد اسلم لكن  
لم لا يجب قبول قوله كقول قوي المقتضى فانه يجب على المقلد دائما قبول قوله وان لم يسمعها  
لا كما نقول اما الاجتهاد فانه يلزم اخلاصه ايضا لانه اذا اقرم المكلف ان يقول اني اجتهدت  
وادري اجتهادي الى عدم وجوب قبول قولك في هذه الحالة فيقطع وفائدة ان لم يكلف  
واما وجوب قبول قوله كالمقتضى فهو باطل لوجهين الاول ان قبول قول المقتضى انما هو  
على التقا الذي لا يمكن من معرفه الصواب من الخطا بالاجتهاد لما من يمكن فانه لا يجب عليه  
قبول اجتهاده لغير الثاني ان راجع الى القسم الاول الذي اطلتاه من وجوب طاعته في جميع الاحوال  
الثالث اما ان يكون اما ما بالنص او بغيره والاول لا يتحمل منه كما يجب قبول قول من يجوز  
عليه الخطاء في جميع الاحوال وعلى جميع التقادير والثاني مع الشك ان تخبر المكلف كالمقتضى  
فيلزم الوجه واثارة التعقيد فيلزم فسر محالان ولما ان لا يتجه فاما ان يكون مكلفا بالاجتهاد  
فيلزم مع الوجه واثارة الفتق فاما الامام لان الاجتهاد ليس عاما واما لان يلزم بحلف  
ما لا يطلق والكل محال فعين ان يكون الامام من القسم الاول وهو المطلق التاسع عشر

بشر في حقه  
اول قوله فقال فقلت لا  
اجل عليه واجبل ربي في قولك فقال  
الله عز وجل قد فعلت به فقلت ثم  
وضع الى ان يسخن من السبل فيخرج  
به احد من صاحبي فقلت يا رب اني  
صالح في فقال اخذ هذا في قد سبق  
انك تبطل ومثلي به ورواه صاحب كتاب  
ملته الا ولياء من هار بن ياسر قال قال  
رسول الله اوصي من امن به في حديث  
بولك في علي بن ابي طالب ان يقول اني اجتهدت  
ولا ان ومن قوله ان قد فعلت الله  
عز وجل ومن ابن عباس قال قال  
رسول الله عز وجل من سئل فقل  
سئلت من سئلتني فقل الله  
ومن سب الله آثم افعله على غيره  
في النار والاختار الواحدة من قوله  
الحالفين في آية من ان تحصى لكن  
قد انتصر في هذا الخط  
على هذا



الفقه على هذا الصدد واما الخلق  
 في الجاهل فخذ نقل اتباعهم بالجهل  
 ومنها انساب كثيرة حتى ضلت  
 الكلبى كما بالكلية شال العظام  
 ولم يترك في نفسه واحدة من  
 وقد ترك فيهم من شال كبريت حتى  
 شالها صحتها ما روى عن ابي  
 انه قال على الشبان اني سميت فان  
 بالوصى وان لم شيئا ما لا يتبين فان  
 استقيت فاعينوني وان رقت فوفوني  
 وكيف يجوز احد من بيتي ان يفتخر  
 على تقوية مع ان الترهيب يحتاج اليه  
 وقال اقبولون عليت بغيركم فان كان  
 امامه حفا كانت استقامت فاعينوني  
 وان كانت لم الطعن وقال الله  
 وان كانت بغيرك بغيرك فاعينوني  
 كانت بغيرك بغيرك فاعينوني  
 المسلمون شرها من عاد الشلها  
 فاقبلوه ولو كانت امامه

قوله تعالى ويذكر الله نفسه الى الله المحير انما يحق في كل شيء جميع الاطاف القبره  
 المعبدة واهمها المعصوم **الفصل العشر** في ثبوتها يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا  
 وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا عبداً او يجد ذكر الله في الله رؤى العباد  
 وانما يتم ذلك بمعرفة القبح والحسين في صفة طريقه يقين وانما يتم في المعصوم كانه قد تم كل  
 زمان فيجب ايضا قلنا ان الامام في الطاعة والمعبود في المعصية وذلك هو المعصوم  
**الحاشية العشر** حكم الله جل جلاله ان روف عبادته فيجب من ذلك فعل الاطاف  
 المتوقفة عليها فعل الحجب وكل لطف وكل نفع في النجى للمعصوم صغير متقدم  
 اعظم النعم واهم الاطاف المعصوم كل زمان فيجب من النفع وصف نفسه بالرحمة والرفقة  
**الفصل الحشر** في ثبوتها ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله ويغفر لكم  
 ذنوبكم اباحة انما يتم بارين احدهما معرفة الاحكام الشرعية بطريق يقين اذ غيره لا يعم بانها  
 فينقل يد من طريق العلم وانما بها بالمقرب من افعال والمعبود في التافير وكلاهما لا يحصل  
 الا بالامام للمعصوم في كل زمان **الفصل الحشر** في ثبوتها غفور رحيم فعفو  
 فعول المبالغة ومع عدم نص طريق هذا العلم البين فيجب القبايح وحسن الحسن وعلى اللطف  
 المقرب المعبود لا يتم هذا فيجب المعصوم **الفصل الحشر** في ثبوتها قل اطيعوا الله الرسول  
 فان قولوا فان الله لا يحب الكافرين اقول المراد الطاعة في جميع الامور والظاهر انما يتم ذلك  
 على اعلال المعصوم كانه في فعل التواضع كالقرب لا يتم الا بالمعصوم كانه قد  
 تقرب فيجب **الفصل الحشر** ان الله اصطفى ادم ونوحا واولى عمران على العالمين هذا  
 يدل على عصمة الاثني اولا لانهم الاحد عشر من الاربعة ويكون قد اصطفاهم  
 ثم يكونوا معصومين بقا هذا الاربعة لاننا نقول هذا يدل على التواضع لانهم المضاف للمعصوم







محمد بن يونس  
 علي بن ابي طالب  
 رده و اسامة بن مري و المنفعة لسيون بن  
 رده و عبيد بن علي الطائفة من لا يتبين  
 وكيف يتبين من الله لا داخشا ايات  
 النبي محمد بن ابي سارة و لم يعلم  
 من برائته و قطع بار سارة في الفجاءة  
 ان المعطع لليلد يعني و اس في الفجاءة  
 اسلم في النار و قد عني النبي من لا حرق  
 بالنار و قال لا بعدد بانار الارب  
 النار و قد عني عليا اكثر احكام الشريعة  
 و لم يعرف حكم الكلا ان قال ان الله كان  
 برائش و كان صوابا بن الله و كان  
 خطا مني و من الشيطان و قد عني في الحاد  
 تسعين قضيت و هو يدل على قصوره  
 في العلم فاعى نسبة له الى من قال الحق  
 قبل ان تقدر في سلوك من طرف  
 السان في اعز بها من طرف  
 الارض قال ابو  
 التمر

بهما **الثلاثون** قوله عز وجل و كنتم الحق وانتم تعلمون لا يجوز اتباع من يجوز ذلك فيه  
 فلا يصح كون غير المعصوم امام **الحكم الثلاثين** انما يباح للذنم على كتمان  
 الحق مع العلم فلا بد ان يحمل الله على طاعتها اليه وهو المعصوم **الحكم الثلاثون** قوله  
 و كانتون الحق وانتم تعلمون انما من مع العلم ولا يحصل الا بالمعصوم ولا تصرفه من يقتضي عدم  
 اتباع من يجوز فيه ذلك كل ذلك غير معصوم يجوز فيه ذلك فلا شيء من غير المعصوم يتبع  
 وكل امام ضيع ولا لاقتضاة الامام ينتج لا شيء من غير المعصوم امام **الحكم الثلاثون**  
 قوله تعالى قل ان اهدي هدى الله و جبر الاستدلال ان هذا يدل على انه هدى الله  
 من هدى الله لا ولا اصح منها لطريقا فلا ينبغي العلم بالجماع المطبق الثابت و ليس بمحذور  
 دون اخرى هو موجود اذا الاشتغال بها ليس بموجب و الترخيل بالمعصوم يمنع ولا يفيد  
 ذلك الا المعصوم اذا الحكم حقيقة اكثر عومات و انحرافه للشك لا يشمل اكثر الواقع  
 و الشك في ذلك و لان الاتحاد لا يثبت من هذا الغلط ناقص اولا المجتهدين بحيث جود المعصوم  
**الارب الثلاثون** قوله تعالى ان يوتي احدكم مثالا ما اوتيتم و طريق الاجتهاد مشترك  
 بين الكل فم شيء يفيد اليقين و ليس الا المعصوم لا يقال للمعصوم على مذهبه حكم مشترك  
 ايضا لا نأقول انه يدل على طريق يفيد اليقين من غير الاجتهاد وهو المعصوم و التفضل  
 بتفضيل على المعصوم من المتقدم من مراد باب الملل **الخمس والثلاثون**  
 قوله تعالى ان الفضل بي الله نوتهم من انباء الله عليم كمال المجتهد في قوت العلم و العلم  
 يكون العلوم المكتبة للثبوت بالنسبة اليه من قبل نظري الفيا و يكون نقص مرتبة العقل المتسا  
 حيث يكون الجميع شاهدا احده كالصورة في المراء كما قال علي لو كشف الغطاء لزدت بها  
 و يكون المذهب الظاهر باسم الشرايع القيمة لا جعل منها شيئا الب و يتضمن ذلك نص في جميع المطالب

٣ الشاهد الثالث في قوله تعالى ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون هذا المعنى الذي استعمله في قوله تعالى ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون

وارتبطا  
 صعد النبي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 منذ ذلك كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بسبب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ومنه اصبر خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وكنت من بطنه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فانما بين الجوامع من علمهم هذا الماب رسول الله  
 ذما من غير محادى الى نوال الله لوثيت الامية  
 فجلت عليها لا فنت اهل التوراة به نوقام  
 واهل الانجيل فيقول صدق على انا فانا كما بما  
 والانجيل فيقول صدق على انا فانا كما بما  
 انزل الله في وانتم تملون الكتاب انا فانا كما بما  
 وعن البهني في فكله اسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال من اراد ان ينظر الى ادم في علمه والى موسى  
 في نقواه والى ابراهيم في علمه والى موسى  
 في هتبه والى عيسى في عبادته وتوحيده  
 على بن ابي طالب فاثبت له ما تفرق فيهم  
 قال ابو عسائر اشد قال ابو العباس  
 فغلب لا نسلم احدا قال  
 بعد بسيم

سلون  
 من شئت في هذا الإله  
 فلهذا لا كما يروى في بعض النسخ  
 حتى انقطع السؤال قال بعد هذا كله  
 بن زياد ان هذا العمل الجمال والوجاهة  
 له حكمة وأهل حدود الله عالم تقص  
 من خالدين الواسع ولا حاد حين  
 مثل خالدين بغيرهم وكان مسام  
 من فوج اساتذة من الجليل تكم وضاحها  
 واثا والي غير قبيل فلم يقبل وخالف  
 امر الله تعالى في نوبت نبت التبرج و  
 منها فذلك وليتجى فليقبل رسول الله  
 من غير ان يستطفر في نوبت كما جاز  
 عن عمر وعما بنو عجم لما نظرت كما جاز  
 الادباء انه لما اختصر قال يا بني كس  
 كتب القوت فمن خرج ما باله من  
 جاتهم ارجت قومهم اليهم فذبحوا فحلوا  
 مضى شواء وضفى تدبوا فكلوا  
 فما كونه ولا آكون ببارا و  
 هذا الامساو لقوله  
 تم ويقول

لا امام مقرب الى الهه حق النقاء ولا يكون من غير  
 فلا بد وان يكون في حقيقة الخالص الا في حق

بينهم معصو والمقدسات اظا من هذا **الشيخ** ولا يعرف الامام بعدهم الله فظم لانها  
 لرافته وانما اوجب الله طاعة له ما تفرق في من غير المعصو بعدهم الله لانها طالم وكل  
 ظالم لا يهديهم الله في الجبل لقوله والله لا يهدي القوم الظالمين فيجب ان لا شيء من الامام بغير معصو  
 لا يقال هذا على رأيكم لانها لا يعطى هداية الكل عند الهداية فكبره باطل ولا هذا  
 قياس من الشكل الثاني وشرطنا شامروا ماحدى المقدسين او يكون الكبري في القضا  
 المنعك سلبا والمقدسان مطلقان عامتان لاننا نقول اما الاول فانا لانفى بالهداية  
 هنا الا الهداية العامة التي هي مناط التكليف لا تشارك الكل فيها بل بحق الطاف وتلذذ  
 وهو من باب الاصطلاح لا يبرهنه او اما الثاني فنقول الصغرى ضرورية ويدخل تحتها  
**الخامس** **الشيخ** قوله تعالى ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاتر قول وجبر  
 الاستدلال من وجهين الاول انه لم يربنا فحق النقاء ولا يمكن ذلك الا بالعلم باليقين  
 بالاحكام ولا يحصل الا من المعصو فيجب لا نؤمن الا بالالطف المقرب المبعد وهو المعصو  
 فيجب وثابة بان غير المعصو غير متق الله حق تقاتر وهذا خطيب كلبا من عاقول الا لا تحت  
 الامتثال الخطاء ولا يجوز قرب المعصو وهو المظالم **الثاني** **الشيخ** الامام  
 امتثال اوله الله كما نواهي جميعه من جملة الانساق النقاء فلا بد ان يكون هو  
 متوقفا للنقاء **الشيخ** **الشيخ** الامام مقرب الى النقاء حق النقاء فلا  
 يكون منفعة عنه فلا بد ان يكون في حقيقة **الثاني** **الشيخ** قوله تعالى  
 ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر او لتكن  
 المفلحون هذا يقتضى كون البعض يدعون الى كل خير يأمرون بكل معروف وينهون  
 عن المنكر الاجماع على العموم ذلك هو المعصو فظم هو خطا لاهل كل زمان فيكون المعصو





ولا علم  
 الكسب وانهم  
 وتوالتهم ان حلت او قتل انما  
 ما نمت بعد الاذ ولا عطفه طهر  
 في ذلك كمالها كما ورد في الكتاب قد علم  
 من عندنا فليعلموا عطف الله على  
 بما فعلوا بولولور وعطف الله على  
 الغير بن شعير وكان يعطي  
 من بيت المال اكثر مما يقين فكان يعطي  
 عابدين وخصه من كل سنة عشرة آلاف  
 درهم وغيره حكم الله في المعين وكان يليل  
 المعز في الحكم امرهم فلامسبيل  
 ان كان لك عليها سبيل فقال لولا  
 على ما في بطونها فاسك فقال لولا  
 طلال عمر وامرهم بنحوه فقال لولا  
 ان القلم رجع عن الحنون حتى يفتق اسك  
 فقال لولا على ذلك عمر فالى في خطه  
 من على في مسرته جيلته في بليال  
 نقالت لمرافقه كيف  
 تمنعنا

# الرجع الجنب

اعلم ان نادى السبب المايب النيكون دائما واكثر او صاوا او اقلها  
 فالسبب الذي نادى السبب المايب الاول هو الغاية التي يودى السبب لنا والذي على  
 احدا الوجهين الاخرين هو الغاية الانتفا في السبب وقد انكر جماعة السبب الانتفا  
 لان السبب ان يكون مستحكما مع الجهات العتيرة في المؤثر فنادى الى الامم عا لولا  
 يكون انتفا وان لم يكن كذلك ويعدن ذلك السبب الغاية استحالة تادير السبب  
 يكون انتفا فنادى القول بالانتفا باطل وعقب ذلك وموضع العناطس هذا  
 في كتبنا العقلية اننا نقول انتفا المكلفين للجهل وغيرهم في ادانهم سبب  
 سبب ذاتي سبب انتفا في ادانهم العالم الاول هو خلق المعصوم وصحة الادان عليه قبول  
 قول المعصوم لذلك طاعة المكلفين له وهذا ظاهر مع اعتقادهم عصمة وعلمهم من  
 قهرهم عليهم وسلطانه وهذا سبب لا يجوز في الاستدلال بغيره انما لا يفيد اليقين  
 الجزم التلم وهذا يحتمل ان يكون كثيرا فان جليلة الشهوة تعارض وتجهل اكثر المكلفين  
 عن العمل اذا لم يحصل لهم فاه يقرب الى الطاعة ويبعد عن المعصية سبب انتفا في نادى الغاية  
 هو هذه الادلة اللفظية العتمة ما خصوص وجود المعارض فان الله سبحانه في التفرق  
 والملاي لا اجتماع ما ان يكون مع السبب انتفا وهو يتكلم في الاطلاق قطعوا وامر السبب  
 الذات هو يتكلم في الاطلاق ايضا لان لا يفيد واتم مع وجود السبب الاول الذي هو المط  
 فتقول الذي من قبله تعانص الامم المعصوم والكلام عليه لاجاب الدعاء والقبول على الامم  
 ذلك الذي على الامام القبول وتدينه الثاني من فعل المكلفين فارجح الله تعالى عليهم فلا  
 بدان يفعل الله تعالى من هذه الاشياء ما هو من قبله والامر بالتكليف الجمع والامام فاب  
 عليه فثبت جود المعصوم اما المكلفون فاذ لم يفعلوا كان اشفا السبب جمعهم لا غير

لأحد الفعلين مع تنكير يكون قد كلف بالشر وطعم أنفاسا للشر وظلم لهم بحال الله  
عنهم وإن كان مع وجود الشر في تجاوزا ويكونوا هم ظلموا أنفسهم لكن في الأول إثبات  
النازعة على وجود العصا المستمرة في إكسابها إليها الذين آمنوا لا اتخذوا جانيهم بل

اعطاه الله  
 ثم وكبر حيث قال فاشتم  
 احد من غنمهم فقال كل العجايز اقصي  
 حتى اتخذت واما بعد فمد بين مطعون في الحلق  
 قال عليه السلام على الذين امنوا وعلو القلوب  
 جناح فبما علموا فقال له على الذين عدوا  
 اهل هذه الاية وارسوا في فضل امرائهم  
 خلقنا من لان شارب الخمر اذا شرب  
 اذا سكر صدى واذا هدى اذ تفرجوا  
 الى حامل يستدعيهم فاجبوا حتى  
 لم يصحابه منكم سوى الاثني عشر  
 امير المؤمنين ثم وجب اليهم على حافة  
 ونازعت امرئان في طفل فاميل  
 ونزع فير الى امير المؤمنين ثم استدعي  
 وعظما فام ترجع فقال ثم اتوفى بعد  
 فقال المرئان لم ماتنزع فقال اتفاد  
 ما من كل واحد نصفا فصبتا احدا  
 الا ترى الله الله يا ابا الحسن ان كان  
 ذلك فضل الله يا ابا الحسن  
 الله اكبر





منه العلم  
والإجابة في أكثر  
الأحكام إلى علي عليه السلام  
الشرع في الوفاة الصادقة  
عنهم كما ينبغي أيضا  
فقال قال لا يتأثر عهد  
الظالمين أخيرا لله تعالى بأن  
عهد عدم الكفر كما يقبل  
الظالم والكافر من ثم الظالم  
تعالى والكافر من ثم الظالم  
ولا شك أن التكرار ينافي ذلك  
كفناوا بعد دون الأضواء  
إلى أن ظهر النبي صلى الله عليه  
والله عليه وسلم  
بكره فيكون في طاعت جبر  
ولو كان أمما لم يجر عليه  
له طلب الجاهل

على الشكر ولا يتم الا بمغفرة كفيته بقيتها ولا يحصل الا بالمعصية فيجب ضبطه والامر والظهور على شئ  
مع عدم التمكن منه وهذا البطل ضروري فلا بد من نقص الغرض والعلم بكل ذلك بحسب علمه تعالى  
**الحال السبعون** قوله تعالى ولا يكون من بيننا من يعبد آل غيره كثيرا وهو الما اصحابهم  
في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين هذه الفضيلة لا بد ان تدرك  
في كل زمان والى النعم ليس في كل زمان فلا بد من شخص يقوم مقامه يكون طاعته كطاعته ودعا  
كدهامه وذلك هو المعصية في حصوله في كل وقت وهو الما **السابعون**  
قوله تعالى فانهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة والله يحب المحسنين ولا يتم ذلك الا بالمعصية  
فيجب ثبوته وهو الما **الرابعون** قوله تعالى فانهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب  
الآخرة والله يحب المحسنين ولا يتم ذلك الا بالمعصية فيجب ثبوته وهو الما **الخامسون**  
قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له وهو الما **السادسون** قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له  
على القوى السموية والعضوية ولا يتم ذلك الا بالمعصية فيجب ضبطه **السبعون**  
قوى النفس ينقسم الى مثلث اقسام الاول للملكية وهي التي بها الفكر والتمييز والطريق  
حقايق الامور وانها التي تستعملها من البدن الدماغ وتدعى هذه نفس طاهرة  
الثاني البهيمية وهي النفس السروانية وهي التي يستعملها الشهوات وطلب الغناء  
والشوق الى اللذات المحسنة وانها التي تستعملها من البدن الكبد السالك لتجربة هي التي  
الغضب والخفة والذم وانها التي تستعملها من البدن القلب هذه الثلاثة متباينة واذا قوى  
بعضها اضر بالآخر وما يبطل احدها ضل الاخر وبغلبة الاول يحصل استعمال فلا بد من يقو  
للاول ما منع الاخرين وليس من الامور الداخلية بل من الامور الخارجية **السادسون** قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له  
العقوبة في العاجلة وليس فلما لان الامام المعصية اعتبره الاخران فيه اقوى واغلب فله يصح القول

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين

فندما ذكرها فان غلبت احد الضدين يستلزم ضعف الآخر **الثاني** اجناس النفس الاربعة  
الحكمة والعقرو النجاسة والعداوة الاولى انما تحصل اذا كانت حركة النفس اليهية معتدلة  
مستفاد من النفس الناطقة والثالثة انما تحصل اذا كانت حركة النفس اليهية مستفاد  
للفكر الناطقة والرابعة انما يحصل من اعتدال الفضائل الك ونسبة بعضها الى بعضها لا كما  
لحصول هذه الفضائل للمكلف في كل وقت فلا بد ان يكون تقوى اليهية مغلوطة والتقوى  
الناطقة غالبة فيه في كل وقت يفرض من ذلك يستلزم العترة **الحادي عشر**  
اجناس الرذائل اربعة الجهل والشه والجبن والجور اذا تفرغ ذلك نقول لدمع هذه في كل وقت  
يفرض فينتفي عن الكثرة والاقام على القبح انما يتاخر من احدى هذه ومع انتفاء الشبهة  
المستلزم من ذلك العترة هو **الثاني** **الثالث** غايه حصول الحكمة ان يعرف  
الموجودات على ما هي عليه يعرف اي المعقولات بجبان بفعل ولها يجب ان لا يفعل وانما  
ذلك لغرض الاحكام الايجابية وانما تحصل بيقين من المعصوم كاتقدم وانما يتم الغرض  
الغاية بفعل ذلك لا يحصل الا بالمعصوم كاتقدم **الثالث** **الثاني**  
انواع الحكم الذكرو هو سر غير اقتداح التبايع وسهولتها على النفس والذكر وهو شبات  
صون ما يحصل العقل والوهم من الامور والعقل وهو موافق لمحت النفس من الاشياء  
بقدر ما هي عليه وانما يحصل ذلك بكثرة التفات النفس الى المعقولات بحيث تقوى القوة  
الناطقة وقوة التفاتها الى القوى البدنية اليهية انما يحصل ذلك باقتدال الاوامر  
الاخيرة وانما يتم ذلك علما ولا بالمعصوم كاتقدم تعرفه غير **الرابع** **الثاني**  
العترة من القوى اليهية في ذلك كانت حركتها معتدلة مستفاد من النفس الناطقة غير  
مباينة عنها وغايته ظهورها في ذلك ان يعرف شهوانه بحسب الراي اعني ان توافق

**الثاني**  
قول ابن تيمية عند قوله  
لنفسه كنت سئلت رسول الله  
صلى الله عليه واله عن الرجل  
يكون في هذا الاصل وهو يدل  
على شدة في حقه معبته ففسر  
مع انه الذي دفع الانصار  
يوم التقيت لما لواءنا امير  
وسلم امير ما وراء عن رسول  
الله صلى الله عليه واله  
من ثبوت **الثامن** قوله  
في مرضه لئن كنت تتركت  
بيت فاطمة لكانت تتركت  
في ظلمتي في ساعدك كنت  
ضربت يدى علي بن ابي  
الحسين فكان هو الامير  
والع كنت الوزير وهذا  
يدل على اتمام  
على

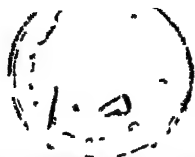


سطر  
 بعين ما طر عليها  
 اسلام عند اجتماع امير  
 المؤمنين عليه السلام و  
 المنصور و غيره و طر  
 كان يرى الفضل في ذلك  
 قد التامع ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 والبرج من عرش اساقه وكون  
 الامير بقبضه وكان فيهم  
 ابو بكر و عمر و عثمان و لم  
 يغتذ امير المؤمنين عليه السلام  
 لانه عليه السلام وادبهم  
 من التور و شطط الخ لا فتمسك  
 فيقولوا انه العاشر  
 ان اتبعوا صلى الله عليه وآله  
 لم يول ابا بكر شيئا من الامور  
 و دل عليه الحاشية  
 عشر

العبيد لا ينقادوا بصندل الجواخير بعد لشئ من شهوره و هو من غير عظيم مطلوبه  
 و ما يتم ذلك بهم القوي الشهوات و لا يحصل الا بالبحر و كما تقدم الحاشية في كتابنا  
 الغر و اسطون و في بلدين الاولى الشرة و هو الاثر في اللغات و الخروج عنها ما ينبغي  
 الثاني جوده القوي من الحركة التي تملكها نحو اللذة الجيلة التي يحتاج اليها و مرد و انه و هو  
 برخص العقل و الشرف الاول من الثاني و كثير فلا بد من حافظ للشع في كل وقت يعرف  
 احكام الجحيم الفاسدة و ما حرم من الشهوة و المجلس من الاول و يعرف ما يحصل للخلع  
 الثاني و الثالث ان لا يفتن بذلك مغيب الامام و عياليهم و هم القوة الشهوة و يجب ان  
 يقع في الرتبة الاولى و ان لا يترك في القوة البشرية الى استعمال القوة الشهواتية و لا يمنع  
 ذلك الا للرهبان التام في العصور و غير ذلك لا يصلح لذلك **الحاشية في كتابنا** انواع  
 اللغة الاولى الحبا و هو انفس النفس و ان اثار القبايع و الحذر من الذم و اليصارف  
 الثانية القوة و هي كوز النفس و هي انفس الشهوة و اثار الجبر و مقاومتها و انفس القوى  
 لثلاث اقسام القبايع اللغات الرابع التام في الاعطال و الاخذ و هو ان يتقوا الاموال بما  
 ينبغي بقدر ما ينبغي علم ما ينبغي و غير انواع سنذكره في التمسك الحزب و هو في النفس **الحاشية**  
 المال من وجه و يتبع من اكل المال من غير وجهه اثار الفسقة و هو العقل في الماكل و المشتر  
 و الزينة السابع الدابة و هي احسن ايقان النفس بالعمل و تضعها الى الجبل التام النظام و التدبير  
 و هو حال النفس يتقدم الى الحسن تدبير الامور و تدبرها كما ينبغي التاسع الهدى و هو حسن  
 و هو عجز بكل النفس الزينة الحاشية التام و قد تحصل للنفس من تكلم لا خطر ارفها  
 الحادي عشر التواضع و كوز النفس و شلها عند الحركات التي تكون في المطالبات العشرة و هو  
 لزوم الاعمال الجيلة التي يكون فيها اكال النفس و اقرقها و تقول الامام نصيبك عند في التمسك

فلا بد ان يكون كل ما يكون كل ما يمكن ان يكون في كل وقت وذلك بموجب العنصر الثاني من القوانين  
 الشجاعة مما يحصل بانقياس القوة البعثة للقرن الطاقية يكون الحركة الشجيرة معتدلة  
 فالهيج في غير ما ينفق ولا ينفق اكثر مما ينبغي وانما يظن من انقيادها للقرن الطاقية الميرة والسياسة  
 ما يوجب الرأى في الامور الحياتية التي لا يخل من الامور المفردة اذا كان عليها جهلا والاعطال بها  
 وان كان يظهر انما هي الحقائق الذات الجمانية والشهوات الحيوانية المحرمة يظهر فعلها في الخارج ولم  
 يكن على اصل الارام الشجع الناس في كل وقت يفرض للحاجة لذلك هو ظاهر وانما العمل البعثة  
 الساطقة العقلية في كل وقت من اوقات خصوصياتها يتعلق بالشهوات الحيوانية فيكون معصوا  
**السبع والتمارين** انواع الشجاعة ثمانية الاول كبر النفس وهو الاستماتة بالنار والافضا  
 على حمل الكرامة والهوان وتزهر النفس عن الدنيا التلو الجنة وهي تفر النفس عند الطوفان  
 لا يقارنها جوع الثالث حفظ الطهارة وهو فضيلة النفس بان تحمل سعادة الجسد وضدها حتى الشدة  
 التي تعرض عند الموت الرابع الصبر هو فضيلة بها يقوى النفس على احتمال الآلام ومقاومتها  
 على الاموال فالفرق بينهما وبين الصبر الذي في العفة ان هذا يكون في الامور الشاكلة وذلك  
 على الشهوات الهابطة الخامس العلم فضيلة للنفس كسبها العلم ينسب فلا يكون سببا في محاربات  
 الغضب به ولو سرعته الكمال لكون قوة النفس بغيره كونه عند الخصومة وفي الحرب والجم  
 يذب بغير الجرايم ومن التبرير لثمة السبع المحرم على الاعمال العظام لا يحدث في العظمة الجبل  
 الساتر لاحتمال قوة النفس تحمل الآلات البدنية في الامور الغريبة التي يرضى العادة والامام  
 لتقوية هذه وضعف اضدادها فلا بد ان يكون في رعاية الكمال وذلك يقتضي العنصر  
**والثامن** العدا بحد من الفضيلة الثالث للمقدمة بحد من بعض فضائلها كالحق والعدل  
 عند المنة القوي يقضي البعض استدلاله للقوة الغلبة لا غير بقا لا غير نحو طولها

امر  
 عليه السلام اتقوا  
 لواء سورة جراتهم  
 اتقوا طبا عليه السلام وان  
 وان يتولى هو ذلك ومن  
 للامام العاطفة المتضمن  
 لادله الاحكام الجسيم  
**الامانة**  
 قول عمران بن محمد السمرية  
 وهو يدل على قلة علمه واسر  
 بجسم حامل فضاء على علمه لا  
 فقال لولا علمه تلك عسر وعجز  
 ذلك من الاحكام **الثالث**  
 وتكون فيها التواضع مع  
 حشيش ابداع التواضع مع  
 ان النبي صلى الله عليه واله  
 قال يا ايها الناس  
 ان الصلوة



على سوطيها وحيث للانسان بهامته خباياها ابدان الانصاف من نفسه على نفسه ولا ثم الاضا  
والانصاف من غيره والامام للحل عليها وقوتها فيجب ان يكون في جميع الاوقات وعلى جميع  
الاحوال وعلى جميع العباد على اكلها ما يمكن ان يكون وذلك هو العنصر **التسوي** فديننا ان المذا  
صفة فضيلة تصفها الانسان من نفسه من غير ان يعطى تشري من المنافع اكثر وغير اقل  
وهو المتضاد العكس اي لا يعطى اقل وغير اكثر لكن يتعمل للمساوات التي هي متساوية بين الاشياء  
ومن هذا القوي اشتق اسم العدل وما الباطنة خلاف ذلك فانه يطلب لنفسه ان يراة من  
المنافع وغيره النفسانية وفي الاشياء الصادرة يطلب النفس ان تفرح لغيره الزيادة يجب  
ان يتصف حاكم الكل بهذه الصفة على كل الانواع وذلك هو العنصر **الثاني التسوي**  
من انواع العدالة العبادية وهي تعظيم الله عز وجل وتعبد وطاعته واكرام اوليائه والملائكة  
والانبياء والرسل والعلما بما يوجب الشريعة والامام لانهم ذلك والحمل عليه ولا بد ان يكون  
ذلك في جميع كل زمان على اكل الانواع والموجود وذلك هو العنصر **الثالث التسوي**  
اعلم ان العدالة واسطة بين ذي الهي الاول الظلم وهو التوصل الى اكثر المقصودات من حيث لا  
يتبين كما لا ينبغي ولهذا يكون الظلم اكثر المال لا يتوصل اليه من حيث لا ينبغي العادل في الو  
لا يتبين للمال من حيث ينبغي الا كما ان الذي في الاول وتعرف طريقا اوسطا لتفطو ان المال  
فلا بد ان يكون معصوما لا يتم هذه الغاية ولم يحصل التوفيق بقوله واحتاج الى الامام  
اعرف بانهم الدولة والتسل **الثاني التسوي** كغيره من مظاهر بان يكون لها اعتبار  
في تعاملها واولها التفرج والثاني لا بد ان يكون لها معاقبة غير فعلها فاعلم ان  
الفاعل قبل فعله وبعدها لا بد ان يكون من مع فعله في ذلك لطف للفاعل باقتنا  
عن المعاصي ومعصومها الثوابا يستيفه العقاب لغيره من المكلفين ولا بد ان يكون ذلك

بالبليل  
في شهر رمضان  
من ان افلح جميعا قد يبعث  
ومصلوقه الضيق يبدل عثر  
الا فلا تجتمعوا بالاشعة  
شهر رمضان في الظلم  
ولا تصلوا مصلوقه الضيق  
فان قليلا في التترجيب  
من كثير في البذر في كل  
ان كل يدخر ضلالتا وكل  
ضلالتا سبيلها في النار  
وتخرج من شهر رمضان  
ليلا في اعيان مصابيح  
المساجد فقال ما هذا  
فقبل ان الناس قد اجتمعوا  
الصلاة الطلوع  
فقال

لا اريد ان يقولوا في هذا  
بالتسوي والعدل فلا بد ان يكون معصوما  
بالتسوي والعدل فلا بد ان يكون معصوما

المعاقب بولاية شرعية واستحقاق واحد والا وقع المبرج فلو جاز عليه ذلك لوجوب ان يكون  
 معاقبا اخر غير اقوى من وابطط بدا يجب ان يكون للامام امام اخر وهو **المرجع الرابع**  
**التشعشع** هو توقف على مقدّمات المقدمة الاولى كل فعل لغاية زمانه او غير ذلك  
 الثاني اما ان يكون لا بد من حصول الغاية او يتوقف على امر غير ذلك الثاني لبدان يفعل الفاعل  
 ذلك الفعل الموقوف عليه تحصيل الغاية من الفعل الاخر والامر للجهل والعجز لا نه اما  
 ان يعلم بالتوقف او لا والثاني هو الجهل الاول يستلزم العتية الفعل لانه اذا كان لغاية  
 ولا يتم تحصيله الا بالفعل الاخر فاذ لم يفعل لم يتم العتية الفعل المقدمة الثانية نصب الجهد  
 وتعريف الفرائض وما يحرم اما ان يكون لا فرض وهو عتية تعين او لغرض  
 يستحيل عوده اليه في عود الى العتيا اما للنفق والضرر والثاني باطل بالضرورة  
 فحين الاول وهو لا بد من دفع المكلف عن المعاصي وحمل على الطاعة المقدمة الثانية  
 لا يتم هذه الغاية الا بما كرهه يستحيل عليه اهلها والمراقبة ويستحيل عليه موجب الجهد  
 والا لكان هو الداعي المكلف اليه وذلك هو المعصوم فيلزم من نصب الجهد وتقرير  
 الشرائع نصب امام معصوم كل زمان وهو **المطلب الثاني** **التشعشع** لو لم يكن الا  
 معصوما لزم اما التبرج بالمرج او كون الامام غير مكلف التالي بقتله باطل  
 فالمقدم مثله بيان الملازمة ان ايجاب طاعة الامام ونصب امامه هو اصل المكلف  
 المعصوم فاما ان يكون الامام مكلفا غير معصوم ولا الاول يستلزم التبرج غير  
 مرجح ان جعل الامام يقيم بعض المكلفين لصلحتهم دون البعض مع مساوئ لكل  
 بالنسبة اليه كما تبرج من غير مرجح والثاني انقله المجموع اما بانشاء التكليف فيلزم  
 الامر الثاني او بانقضاء عدم العتية وهو خلاف التقدير وهو **المطلب الثاني** **التشعشع**

قال  
 بدقروا نفس  
 البدعة فاعترف بانها  
 بدعة **المرجع الخامس**  
 ان عثمان بن قنل امور  
 لا يجوز فعلها حتى انكر  
 عليه المسلمون كافتوا حتى  
 طعنوا  
 على قتله اكثر من احببهم  
 على امامته وامامة صلح  
 في شيخ  
 جليل امامته الى سكر  
 احتجاجا بوجوه الاول  
 الاصابع والايجاب  
 منع الاصابع فان  
 حبا غير نجسها شمر  
 لم يوافقوا على ذلك  
 اثنان حباغة

ومجاخر  
 من بابستر الصلاة  
 كسلان و ابن ذر والمقداد  
 وعاد وخديعة وسعد بن  
 عباد و زيد بن ارقم و  
 اسامه و خالد بن سعد بن  
 العاص و حتى ان ابا بكر ذلك  
 فقال من استخلف الناس  
 فقالوا انبئت فقال وما  
 فعل المستخلفان اثنان  
 الى علي عليه السلام والعلي  
 فقالوا اشتقلا بجمعهم رسول  
 الله صلى الله عليه و آله  
 ان انبئت اكبر منه و بنو خفي  
 فقال انا اكبر منه و بنو خفي  
 فانه لم يحبلوا ان يكف اليهم  
 حتى ما هم اهل  
 ان ينفذ

لو كان الامام غير معصوم ان يكون اقل رتبة عند الله تعالى ومحافظا للعاصم والناس الى  
 باطل فالقدم مسلم بان الملازمة ان الامام انما هو لصلة المكلف غير المعصوم  
 فان كان الامام مكلفا غير معصوما نصب الامام مع ايجاب الله تعالى للنصب غيره وفي  
 انهم ان يكونوا رتبة عند الله تعالى العلم دون صحة الامام فيكون اقل مرتبة من العوام  
 لا يقال هذا التام على قول المشر لان فعله تعالى لغرض وغاية اما على قولنا نحن ان فعلنا  
 لا لغرض وغاية لانهم هذا لكن قد ثبت ان في الكتب الكلائية والقادر عند كجوز  
 ان يجمع احد مقدور على الاخر لا يجمع كالجاء اذا خضره وغيفك والعطشان اذا خضره  
 والعطشان اذا خضره انا ان والها و باق كل امر طرفان نشأت نسبة الجميع الى المذكورين  
 بهذا اثبتهم قدرة العبد وجاذب ان يكون نصير للامامة لطفها له انما من المعاصي كخبر  
 والخوف غير العقوبة وخوف من العزل وغير الامام بالنفع دون الامام وهو يجمع بالجمع  
 وان كان الامام اخر فقلنا الكلام اليه وقد اوتى قول بل هو قوله يوجب ان يكون عليه دليل اخر  
 فليس هو نقض ونفيه لا نقول الحق ان فعله تعالى لغرض لان كل فعل يجمع لغرض وهو عبث وكل  
 عبث يجمع وكل فعل لا لغرض يجمع وكل يجمع لا يفعل الله عز وجل وانقص انما يلزم لوعده الغرض اليه اما  
 الى غيره فلا واما التبع بالجمع فمع نداء المصالح بالتبليغ المفاضل القادر واما مع لزوم  
 وهو الاخلال باللفظ مدسنا لكن الجواز من قبله فلا ينافي معه من حيث الحكمة والاشتماع  
 هناك في الشئ وهو الظاهر سبيل لكن اذا كان للبايع والحاصل المكلف هو الامام ولو لم يكن نوا  
 يتحقق منه فما كان يحصل المقصود وكونه في الشارع كما اذا فاضل الجاه الاخر و يترك الشايلة  
 انما دانه فينا لاجتماع عند الله تعالى وخوف من العزل انما يمنع لو كان مقهورا اما اذا كان  
 هو القاهر للكل فلا يخفى الخوف من العزل وايضا فان خوف من ذلك انما يتحقق عصمهم اصامع

موافقتهم بما في العاصي والواجب اطلاق خوف المكلف من العصو والمنع من العاصي اكثر من غيرهما  
 اوضه و غيرها اكثر من كان ادعى جبر الخطه نصيبه لغير العصو والاعمال المتناهية اكثر لا باعتبار امر  
 امر **الثاني من التسع** لو كان الامام غير معصوم لم يكن يكون الله تعالى ناقضا لغرضه  
 التالي باطل فكذا المقدم بان الملازمة ان الله تعالى تامل ما بالامام دفع العامي المكلفين  
 وتوقع الطاعات فاذا كان الامام غير معصوم ولم يكن امام اخر لم ينقض الغرض ولا يرفع  
 العاصي وتوقع الطاعات لا يتصور الا من المعصوم فلو لم يكن الامام معصوما لزم ان يكون  
 الله تعالى ناقضا لغرضه وطلان التالي **الثاني من التسع** لو لم يكن الامام  
 معصوما لزم الخرج من غير مرجح والتمه والتالي تقييد باطل فالمقدم مشلر بان الملازمة  
 ان نصيب الامام انما هو لنفع المكلف غير المعصوم فلو لم يكن له امام لزم تخصيصه في الامام  
 بالنفع دون الامام وهو مرجح بلا مرجح وان كان له امام اخر قلنا الكلام اليه ونسب اليه  
**الترابيع من الاثر في الدلائل على بطلان نصيب الامام وعظمته**  
**الدليل الاول** القوة المدركة والقوة الشهوتية والمدرك والقدره هله  
 حصول اللذات وبقاء النوع وذلك مع احتياج البعض الى ما في بالآخر واعلم  
 وبالعكس الموجب بحسن شرع المعاوضات على نظام النوع لكن يلزم هذه الاشياء  
 المتعاليه النفس كما ان حارة النار خبر وان استلزمه احراق ما لا يستحق احراقه والقوى  
 العقلية المقنضه لحسن التكليف مع التكليف نصيب من معصوم كل زمان فاهر مانع  
 لهذه الشهوة او على زوال هذا اللذم الذي هو للفساد لاعلى وجبر الخرج عن منع  
 التكليف هو مقدور الله تعالى لا يحسن اشفاء هذه المفسدة على الوجه المذكور ولا  
 بهذه الاشياء الشبيهة فلو لا خلقها والا لكان الله تعالى افعالا للفساد مع قدرته على

انشده  
 فيعلم من سبيلهم  
 اكثر من سبيلهم ورد السالكين  
 ايام خلافتهم واجتبا الا جماع  
 ليس اصل في الدنيا الا ليرسل لا سب  
 وان يستند الحبيصون لا سب  
 دليل على الحكم حتى يجمعوا على  
 والا كان خطاء وذلك الدليل  
 اما عقلى ولين على العقل على  
 اما قسره دليل واما نقل  
 وعندهم ان النبي مات من  
 غيره وضيقوا لافضل على مات  
 والقران خال منه فلو كان  
 الاجماع متحققا كان خطاء  
 الاجماع واصلا للاجماع  
 تنفق دلائله واصل الامم  
 اما ان يعتبر به قول كل الامم  
 ومعلوم انه لم يحصل  
 بل ولا

اجتمع اصد  
 المسئلة او بعضها قد  
 اجتمع اكثر الناس على نقل  
 عثمان وايضا كل واحد من الام  
 يجوز عليه الخطا في خاصه لم  
 من الكذب عند الاجماع و  
 ايضا قد بينا ثبوت النص  
 الدال على اما من ابي التوبين  
 فلو اجتمعوا على خلافه كان  
 خطأ الثاني ما  
 رواه الجمهور عن النبي صلى  
 الله عليه واله انه قال اقتدوا  
 بعلمي الذي من عبيدي الي يكون  
 ومن دلتها على الاما فان  
 كونهما انهما وايضا  
 معار من مجاروه ومن

فعل اشبهنا على وجه لا ينافي التكرار في هذا قبح عقلا لا يجوز من الحكم ان يكون هو  
 المسئلة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **الثاني** القوة الشهوة والهوية منشاء المسئلة  
 والقوة العقلية منشاء المصلحة وهي المانعة لها والامام انما جعل معاصدا للتأثير فيما  
 لفعلها في كل وقت لغلبة الاولين في كثير من الناس ولا يتم ذلك الا مع كونه معصوا فظهر  
 المعصية فتقوى الشهوة والغضب عليه ويكون العقلية مغلوبه معصية لا يحصل المنع من  
**الثالث** على الحاجة الى الامام من القوة العقلية اما غلبة القوة الشهوة بالقوة او الضل  
 والثاني اما ما يماز في الجملة وهذا ما نعتوه وهو مرادنا لو كانت القوة الشهوة مغلوبه  
 للعقلية واما في كل الناس اجمع فعمل الطاعات والامتناع عن المعاصي مع العلم بها الى الامام  
 لتحقيق سبيلها الذي من جملة القعدة والداعي وانتقاء الصارف فيجب انتقاء السبل التي  
 ويستعمل وجود ذي المبدأ بدونه مبداء فتشعبت تحت محتمل لفصله فقول يستلزم وجوب  
 عصية الامام لان نقصان الحكمة انما هو الضرورية ولثبوت ذلك في الامام غير المعصية يحتاج  
 الى امام اخر وبقيهم وبدور والثاني يستلزم الاستغناء عن الامام في اكثر الوقت في اكثر الناس  
 في اكثر الاصقاع ولا يكون الحاجة اليه الا نادرا وهو حال الثالث هو المطلق ان غير المعصو  
 يتحقق فيه هذا يحتاج الى امام اخر ويتم كماله وان يكون معصوا وهو القلم الثالث هو  
**الحق الرابع** لو كان الامام غير المعصو انجز حجة لا بالنص لكن السالو باطل فالمقدم مثل  
 بيان الملائمة انما لا تتم منته في هذا المعنى تخرج احدهما للامام بجمع من غير مرجح هو  
 عال ولو وجوده على وجوب المتابعة ولا نقيا لانه لا يقطع المكلف له لوجوده على  
 الاحتياج فيه فلا ينفك المكلفون اليه الا باس من النبي ولما بطلان السالو فلا اتفاق ولا  
 يستحيل ان النبي الامر بطاعة من يجوز عليه الخطا في جميع ما يامر به وينهى عنه ولا يتم



لان الناس ينقلون منهم من شرط العصمة فوجب الصواب منهم من بشرطها فلم يوجب  
 النص الخامس الامكان وهو تساوي طرفي الوجود والعدم بالنسبة الماهية  
 او لم يوجب وهو علة الحاجة الى الملة المتشابهة للنسبة الطرفين بل الواجبة وعلته احتياج  
 الى الامام هو امكان المعاصي والطاعات عليهم فلا بد ان يوجب للعلة في الطاعات وعدم القضا  
 ان لا يكون ذلك ممكنا وهو معنى العصمة **السادس** الممكن يحتاج الى غيره من حيث الامكان  
 والمغاير من جهة الامكان وهو الواجب لمكان من حيث هو محتاج الى الواجب فيكون الطاعة محتاج  
 الى واجبه او هو العصى فيجب ان يكون الامام معصوما والممكن محتاج الى العلة في وجوب  
 ولا شيء من غير الواجب من حيث هو غير واجب بقيد الواجب فكل علة للممكن هو فيها  
 واجبة اذا تقرر ذلك فالامام علة في فعل الطاعات فيجب وجودها للامام وهو معنى العصمة  
 وهو لا يقال هذا انما يرد في العلة فاعلة الموجبة على ان تمنع عمومها في الامكان بقصد  
 فوجبه لكن ما قصد وما انتم فيه ترك الامام ليس من العلة الموجبة ولا لا يقع معه مصنفين  
 مكلفين البتة وايضا فان المطلوب من الامام تقريب المكلف وجوب وقوع الطاعة والا  
 لا ترفع التكليف الى ما لا يطاق وهو باطل فاعلم ولا يذم ان لا يكون لطفه واجب وهو  
 بالاجمال وايضا فان الطاعة من الامام ترجع الطاعة عند المكلف مع امكان التيقن والالتزم  
 الجبر فيجب فيه ترجع الطاعة مع امكان التيقن فلا يلزم العصمة ولا وجوبها وايضا فان وجب  
 وجود الطاعة مع امكان الامام لزم الجبر في حقها فلا يكون مكلفا ويلزم نفى فضيلة العصمة  
 لا نأقول كل علة سواء كانت فاعلة او ناقصة فانه يجب ان يكون واجبة في الجملة فان الممكن **السادس**  
 لا يصلح للعلية لانه عدوى لزم وجوب الممكن او التزم وكل عدوى لا تحقق لوقوعه ولا يثبت  
 ولا شيء مما لا يتحقق له ولا يثبت بطلان انتفاع علية الامكان في وجوده الخارج يدعي وما يذم كقوله

فان الناس ينقلون منهم من شرط العصمة فوجب الصواب منهم من بشرطها فلم يوجب

وايضا  
 فان معارض مبادون  
 من قوله صلى الله عليه واله  
 احمل به كما ينبغي ما يهيم  
 استدل بتم مع احكامهم على  
 انتفاء اما متهم **الثالث**  
 ما ورد فيه المضاييل كقوله  
 الفاروق قوله تعالى وسيجتبا  
 الاتقي وقوله تعالى سيقول  
 الخاضعون من الاعراب ستدعون  
 الى يوم اولي باس شديد  
 اللامع هو ابو بكر وكان  
 انيس رسول الله صلى الله  
 عليه واله في الحديث  
 يوم يدوروا انفق على النبي  
 صلى الله عليه واله  
 وقدم في

ومقتله  
 في الصلوة والجماع  
 انه لا يقتضيه ترك الفاعل  
 يجوز ان يستحب امر وايضا  
 منه ليل يظهر امر نقصه  
 فان الآية تدل على نقصه  
 لقوله تعالى لا تخزن كانه  
 يدل على خذ ونقصه وقلة  
 صبر وعدم يقين بالانبياء  
 عدم رضاه بولائه الرسول  
 صلى الله عليه وآله وقلة  
 وبقتضائه الله تعالى  
 ولا تخزن ان كان طاعة استحال  
 ان ينهي النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم عنه وان كان  
 معصية كان

واجب العترة

وايضا فان العترة المقتضية للترجيح لا بد من وجوبها في الجملة ولا يعقل العلم بتفضيل الكفا  
 بالنسبة الى الله تعالى من جملة ما يرجح به ما يرجح به وادناه وجوب التقضي اوليا لا مستلغ ولا نفق العترة  
 الا ذلك والامام مسلم انزل من العلم الموجب على من يرجع مع مقدمه وعلمه وعلم المكلف  
 وهذا يكفي اذا لو وجب الاجماع المكلف عن التكليف فحق والامام المظفر القريب  
 من خوف المكلف عتيا لم يبق بجهته والمهر به بل يجوز له بالمعصية ان يكون مقرا فلا  
 يفرض كونه مقرا بالامع وجوب الطاعة فسد واستلغ المعصية هو المطا وايضا لان معنى  
 كونه مقرا كونه عترة ناقصة وقد قرنا ان كل ما هو عترة لا بد من وجوبه وهو الجواب عن الثالث  
 وانا الرابع فما ظل لا نقول بوجوب الطاعة للثاني للقدرة على الاجابة بالنسبة الى الله  
 الذي للامام باعتباره للطف الزائد والوجوب بالنظر الى الداعي لا ينافي الامكان من جهة القدرة  
 لاختلاف الاعيان فلا يوجب السامع كل مكلف ما هو بجميع الطاعات مع اجتماعها  
 الوجوب منه عن العاصي كذلك وهذا هو العترة والعصية مطلوبة من الكل وغاية  
 الامام التقرب منها فكل واحد لا يمكن العصية وغاية الامام التقرب منها بما يجب له  
 فلو لم يكن عترة ما في ثبوتها لمكان ما تفرق في العقول من وجوب وجود العترة **الثاني**  
 لو كان الامام غير معصوم لزم احدا لا من اما خرق الاجماع او كون اللازم على غاية  
 وبما مقتضى الوجود للذم والنال بغير باطل فالقدم مثله بيان الملازمة بينه وبين  
 مقدمتين احدهما ان بقاء نظام النوع ودفع الهرج والمرج عترة غائبة مقصود من نصب  
 الامام وثانيهما ان مساواة الامام لغيره في عدم العصية وعدم النص عليه مع اختلاف الالهي  
 وتبيان الاراء بوجوب التنازع والهرج والمرج هو اعظم الاسباب لانها لا تقترن واقامة  
 الحرب لاننا نرى في الاربعة الحفرة ذلك تكفي في مثل هذا الامر العترة اذا تمت فذلك

نقول لو لم يكن الامام معصوما لكان نصرا اما ان يكون نصرا يعني اولاد الاول يلزم من  
 الاجتماع اذا لم يكن من نوحيا المعصوم والنص من فيها ولا ثالث فالثالث خارق للاجماع  
 واما الثاني وهو ان لا يكون نصرا بل من غير انحلال نظام النوع والمهرج والمهرج وهو  
 لكن انما نظام النوع والحداد ما ذكرنا غير محجمة الوجود للامام فيكون نقصه لا لازم  
 عنه فانه غير محجمة في الوجود للمؤمن واما بطلان التالي فبغير نظام **التاسع**  
 اقتداء العادل على الظالم جائز لوقوع استحالة التبع من تكا ولا ستانام عدم عدم  
 التكليف او ثبوتها والظالم في وجوبه في العمل التكليف بتركه والامام لا كان اغراء بالتبع  
 والتكليف غير كاف في التفرغ من تركه والامام يجب الرضا للمشاهدة فلو اوجب عليه  
 على المكلفين عدم معصيته وواجب له قتال عاصيه الى ان يقتل ويبرأ الى طاعة مع عدم  
 لطف وايد بتبع مع اختيار المكلف للظالم وان كان قادرا عليه بحيث لا يرتفع التكليف  
 لكان اغراء بالتبع وزيادة تمكن من مع عدم الصادق فاذ مجرد التكليف لا يكفي وهذا قبيح  
 قطعاً فلا بد من امر الله تعالى بما عزمه معصيته ولم يقتل عاصيه الى ان يقتل او يبرأ  
 الى طاعته من لطف وايد بتبع مع اختياره للظالم وهذا هو العزم وهو اللطافة **السادس**  
 على الاحتياج الى الامام هو القدرة على المعصية والقوة الشهوية وعدم العزم والكيف  
 التكليف حدة فلا بد من ايجاب يمكنه الامام على المكلفين في ايجاب طاعته لم يجب منسطة  
 الكل ويكون قادراً عليهم من غير عكس اذا تقرر ذلك فقول بحكم غير المعصوم كما ذكرنا  
 في اجماعه في اقتداره على انواع الظلم والمعاصي وهذا في ما مضى وجوب الامام المقر في الجهد  
 مع وجود القدرة على المعاصي وعدم المعصية يكفينا التكليف فمع زيادة القدرة وان  
 يتمكن اولاً ان لا يكفى التكليف حدة ويجب الامام فكان يجب ان يكون مرفوعاً واثباته لكن بما

كان ما ادعوه فضيلة  
 رذيلة وايضا فان القرآن  
 حيث ذكر انزل السكت على  
 رسول الله صلى الله عليه واله  
 اشرك معه المؤمنين الا  
 في هذا الموضع ولا تقض  
 اعظم منه واما قوله تعالى  
 ومبشراً بالآخرة الذي فان  
 المراد به ابوالد صلاح حيث  
 اشترى بخلافه من شخص اجل  
 حاد وقد عذر عن النبي  
 صلى الله عليه واله الرأى لحب  
 الظلمة بخلافه في  
 اول

في الجنة  
 ما في فسمع ابو الحسن  
 ما كنت اراها بستان لرويهما  
 للجاز جعل لرويهما في الجنة  
 عليه والربنا باعوضهما في الجنة  
 فاما قولك يقول لك الخلفون  
 فانه اراد الذين خلفوا عن  
 الحد يبتدوا الى غيبته خبير  
 ان يحبسوا الى غيبته خبير  
 فمنهم الله فقال يقول لرويهما  
 لن يتبعوا ما من رعا لرويهما  
 خبير لمن شهد الحد يبتدوا  
 قال قل للخلفين من الارب  
 مستدعون  
 بيا

والا لزم التجميع من غير هرج والتأنيط المظلم

اولى بالطاعة من الكل من ولا يكفي من من مامنا اماما فقد **الاعش عشر** اعتبارا  
وجوب الامام بخصوصية الكلف بل الموجب جوبه هو قدرة الكلف عدم العترة والتكليف  
فلو لم يكن الامام معصوما لزم تحقق الموجب في غير ما يكون للامام اماما اخر ونقل الكلف  
اليه والدور والقدح لان فقيين ان يكون الامام معصوما **الاعش عشر** الامام اما ان يحجب  
لجميع المكلفين مع عدم العترة او لبعضهم او لا لواحد منهم والثاني باطل ايضا لما يبدى من  
ان الامام فقيين الاول فيكون للامام اما اخر **الثالث عشر** علة المناقاة في مائة وهو  
ظاهر والامامة هي علة المقرب من الطاعة والمبعد من المعصية فلا بد ان يكون مناقاة  
المقرب من المعصية والمبعد من الطاعة وتحقق احد المتنافين يستلزم نفي الاخر فيستحيل  
على الامام المقرب من المعصية والمبعد عن الطاعة في وقت ما لتحقيق الامامة في جميع  
الاقاات فيستحيل عليه المعصية وترك الطاعة وهذا هو وجوب العترة والامام وان لم  
يكن حجة اخر فهو في حكم الخبر من العترة وهو ظاهر **الرابع عشر** لا يجوز نقصان الحلف  
في الواجب الكلف لحصول الجبر والالزام ويجزى دفقة مكلف لصحة امر وهو محج وقد بينا  
ان تمكين غير المعصوم زيادة اقتدار على المعاصي التكليف حد مع عدم هذه الزيادة  
في الاقدار غير كاف نعمها اولي بعدم الكفاية فلو لم يكن له امام لنقص الحلف لاجل الحلف مكلف  
اخر فيحصل بعض المنفعة للكلف لصحة امر وهذا لا يجوز **الخامس عشر** لو كلف العترة  
في اللطف لكان اما ان يكفي لنفسه لغيره او لنفسه خاصة او لغيره خاصة او لا لواحد منهما  
الاول باطل لوجوه احدها انه لو كلف ما باعبار التكليف او باعباره واجبا لامامة  
قطم لجماعا اذ لا غير **الاول** باطل والامام يحجب الامام والناس كما يقال بخاف الغرض من  
العترة وهو محج لان تسلط غير المعصوم زيادة في اقداره وممكن بل اعراضه لغيره القوة

الشبهة في احكام الرعية لا تدركها على السلطان ولا على من يتحقق خوضهم واما في  
 نفسه فليس كذلك فخصوا البعض وهذا البعض من غير علة موجبة مع تساويهم حال والافها  
 ان الامامة لو كانت في الترتيب لتقسم بين من معصيته اذا الامامة مقرية بجملة وقد حصلت  
 فيكون كغيره فلم يقرر من الطاعة واما بعدا عن المعاصي واما واما هو العصية ولا يمكن ان يتحقق  
 هذا في حق الغير لا في غير عدم الانتماء به ولا في تقرب الامام هو باعتبار العمل على الطاعة وترك  
 المعصية بمعنى ان مع علم وعرف المكلف منه وعليه بعدم تجاوز ما يوجد من داعي الفعل او القضا  
 فتقر الامام قريبا من العمل الموجبة وهي عقيدة في الامام مع عدم الشروط وغيرها يجب فيه  
 من الطاعة وبعبارة عن المعصية وهذا هو العصية والثاني المذكور ولا يترتب ان يكون لعلماء  
 فلا يكون لهما اربعة اشياء ابطال ولا لا لبعض المكلفين عن الطاعة في كل الامام امام  
 والرابع ترجع امامته وهو المظن في شيء غير المعصية بل **السابع** عيشة لا شيء من المعصية  
 يمكنه ويجب طاعته في جميع ما يراه من غير علة ولا يتخلل ويقتل الطاعة كل امام يمكنه واجبا طاعة  
 في ذلك كله لطف في شيء من غير المعصية واما وهو لا يقتل هذا من اكل الثاني وشرط  
 الشايع واما الضمير او كون الكبرى منعكس عليها وعدم استلزام المكنة الامع الضرورة او جعل  
 كبرى لا على الشرطين والضمير هنا الما جندوا وممكنه قد يعلم الله تعالى ان بعض المكلفين  
 ظهر المعصوم لا يراعى اعتبار الامانة لا بالاطاعة ولا في شيء الاخر المعصية فليكون ممكنه لاطاعة الكبرى  
 تمنع كونها ضرورية ولما البتة اعلى لا نقول اما ان يقرر في القول ان الامام المقرب يستعمل  
 معصيته من غير استئذان من غير علة ولا في شيء من طاعة ولا في شيء من خطا ولا في شيء من حاله ان كان الا  
 هذا هو وجوب العصية وان كان الثاني لم اجد احد لا من اما امكان صيرورة المعصية طاعة غير انما  
 الثاني غير معصوم له واما انفس الزجر والاذن بقس على كل من لم يشك في الملازمة فلا يشترط

يريد  
 انه مستعمل  
 فيما بعد الى ان قال نعم اول  
 ما من شديدا وقد دعا لهم النبي  
 صلى الله عليه واله الى خذوا  
 كثير يكونه وخمين وتبعك  
 وغيره ما كان ذلك رسول  
 الله صلى الله عليه وايضا  
 جاز ان يكون عليا عليه الصلوة  
 السلام حيثما مثل الثالثين  
 والقاسطين والماء وقين  
 وكان رجوعهم الى طاعة  
 اسلاما لفقوله صلى الله  
 عليه واله  
 المكنو

جميع ما يامر به وان كان  
معصية ونصير طاعة او كما  
يجب الا ما يكون طاعة  
والاول يستلزم الاول  
هو ظاهر الثاني يستلزم  
الثاني اذ يجوز المكلف ان لا  
يكون ما امر به واجبا عليه  
في نفس الامر

## الثامعشر

انما يجب طاعة الامام  
لو علم انه معترب الى الطاعة  
مبعد عن المعصية وانما  
يحصل ذلك لو لم يجوز  
عليه المكلف المعصية

ولا الامرها

ذلك هو

العصية

٤٤

المكلف نفس الامر في حاله ويطهر الشك وهو نفس الامر فلا يكون اطعما لغيره  
ظهير الاول مرده بسلكه التي خروجه قطع وخلافه من غير شك الثاني  
ضردته وقد اوضحنا ذلك في كتابنا النقطي **الثامن عشر** يمكن في المعصية واجبا طاعة  
في جميع الامر وفي غيرهما ولا خلاف في ذلك لا شيء من يمكن الا ما واجبا طاعة لئلا يفسد  
ويظهر ما لا شيء من غير المعصية والمعدتان ظاهران فانما في ذلك **الثامع عشر** لو لم يكن الا  
معصوا المأمورين في جواز المعصية فكان تخصيص عدم وجوب الطاعة والبراسة محلا  
يرجع وهو **الثامن عشر** لا شيء من غير المعصية واجبا طاعة في جميع الامر سواء كان طاعة  
نفس الامر او كل امام يجب طاعة في جميع الامر سواء علم بكونه طاعة في نفس الامر او لا يتبع  
من غير المعصية بل امام ما التصريح بذلك المأمور به بانما يجب علم المأمور بكونه طاعة يتحقق في الوا  
او ظنه او يحتمل كونه المأمور به دينيا فلا ارتداد بامر به بغير طاعة ما يفر المكلف عن ذلك  
وبعد عن ان كتابه ان التكليف لما الكبر في ذاته لو كان ذلك لشك في مكانه ولزم ان الامر **الحادي عشر**  
**والثامن عشر** الامام خلع اليه حفظ الشريعة وتقرّب المكلف من الطاعة وتبعد عن المعصية  
واقامة الحدود والجماع وحفظ نظام النوع فعقول اما الاول معلوم بكون معصوا الامر مساواة  
لباق المجهدين فلا تخصيص في الشريعة وذنهم بان يقومون مقامه في قبلة قلوبهم في الزيادة  
الثاني فاذا لم يكن معصوا ما لا غير فلو صلح التمييز بغير معصاة اياه لصلح التقرّب بنفسه فيخرج  
الغير ولا امام راين في التمكن وانما الثالث فنقول ان العلة الموجبة لاختلافه في ذاته الحدود وجوب  
ويجوز اهل المكلف المعلوم لعدم المعصية فلو لم يكن الامام معصوا لزم احد الامر في التاميم  
بل يرجع لو ان التاميم راجع الى تقديم تسليمه في الملازمة في الامام لو لم يكن معصوا  
ويبدو عليه من مقيم الحدود في ما لا يشك في احد قائله عليه او شرقي في كل الاول الامر في

من فروع افعليته نصيبهم عليه موجودة فيرو نصيب على المكلفين الباقيين ووزنيتهم  
وهو ايضا حاوي الى الجماع وان كان الثاني عاما الرتبة فانهم مغلبين عليهم وغلبتهم عليهم وهو  
تناقض واما الرابع فان لم يكن معصوما جاز المكلف خطا في وجوب الدعاء الى الجهاد فلا  
يبدل نفسه لعدم تيقنه بالصلوب واما المكون فليس طغيان المعصوم الا يؤثر عليه لخلل الظاهر  
فقد ظهر ان معصوم الامام لا يحصل شيء من هذا الفساد فقد ظهر ان عدم عذر الامام بان  
الغرض ويتوقف فانه نصيب **الثاني** لا شيء من غير المعصوم فلهذا لم يمتنع  
يتبع لا شيء من غير المعصوم واما اما الصغرى فلان الدليل شرط عدم احتمال التيقن واحتمال  
الخطا فيه ظاهر لوجود القدرة والداعي هو الشهوة والصارف كغيره من المجتهدين اذ لا  
صارف الا القبح والعلم بيقينه هو منازع غير المعصوم والامامة زيادة في التمكن بل الصارف  
في المجتهد الذي هو حجة اولى بالخوف من الكبر ولما الكبر فلا فاقم مقام النبوة وهو ظاهر  
**الثالث العشر** عدم فعل القبح اما لعدم القدرة عليه والعلم بيقينه انفاء الداعي  
او ثبوت الصارف وقد يكون لعدم العلم بنفس الفعل على الاختيار اذ الفعل لا يختار في  
تابع للقصد التابع للعلم اذ مشيئة القدرة والجهل بالقبح وثبوت الداعي واشتاء الضمان  
والعلم بالفعل بجب الفعل قطعا لعدم اتيان الامام بالقبح اما لعدم القدرة عليه وهو باطل لوجود  
القدرة واللعلم بيقينه واشتاء الداعي وهذا العلم اذ لم يكن الامام معصوما لساوى بغيره من  
المجتهدين ولو زاد عليهم لكان تلك الزيادة لا يطلع عليها الا الشاذ النادر ودل على شغل  
موجود متحقق تباين في غيرهم وعدم صراحتهم في اطلاع عليه لاحتجاج الاضداد لما الضارفة قلب  
الا التكليف والقوة العقلية لا تدخل لها عند الاشاعرة ولا تنق ايضا منع القوة الشهوية  
الاولى للصارفة لثباتها وانما كان معصوما وصارفة التكليف لا يكون غير المعصوم والامام

لقولهم  
صرب رسول الله صلى الله عليه  
عليه والركضوا اما كونه انيس من  
المديون يوم بدر فلا فضل فيه  
لان النبي صلى الله عليه واله  
كان الشرا فبغضنا المرء من كل انيس  
كان لما عذب النبي صلى الله  
عليه واله وسلم ان امره لا يربو  
بالقتال بغوذي الى فساد الامان  
حيث هرب عنه مرارته غزواته  
وايما افضل القضاة من القتال  
او المجاهد فيمنع وما لم يسهل  
الله تعالى واما ابتداءه على رسول  
الله صلى الله عليه  
والرحمة





للكلف على مقتضى التبعيل لاجتماع التبعيل في نفس واحدة فلو كان مقتضى التبعيل  
 الخطأ من يكون معصوماً **الكسح العشر** لو لم يكن الامام معصوماً لزم التناقض اللازم  
 باطلاً للزم مسلمة اما الملازمة من الكلف مع اللطف المقرب للبعد اقرب الطاعة والاعتدال  
 من الكلف المشايء في عدم العصية اذا لم يكن ذلك اللطف فالكلف الذي له امام اقرب الى  
 الطاعة وابتعد عن العصية من الكلف المساوي في عدم العصية اذا لم يكن له امام فاه عليه  
 فلو لم يكن الامام معصوماً كان المأموم اقرب من الطاعة وابتعد عن العصية لانها اقرب الى  
 والقهر في زيادة في التبعين لا يقتضي مع ما توجب القوة الشهوية والعصية الاقرب الى اللطف اول  
 بالاتباع وبامثال او امره وبالاثر ما ليس كذلك فكان لا يجزى امتثال او امر الامام اصلاً  
 والتبريل تدبج الطاعة على الامام ذلك فلا يكون من فرض اماماً او من فرض واجب الطاعة  
 الطاعة وهو يتناقض لما بطلان التالى فظاهر **المشاكل** الامام امره وكلامه دليل على  
 القصر من حيث انه كلامه ولا شيء من غير المعصوم كلامه دليل على طوع من حيث انه كلامه فلا شيء من غير المعصوم  
 بامام بيان الصغرى ان مخالفة كلام الامام محظي قطعاً ويجعل من الامم الى ان يفي الكلام وكلامه دليل  
 قطعي لا يقطع بخطائه ويجعل له آثاراً واما الكبرى فظاهرة لا خيال خطائه **الحاشي** والكل  
 كلام غير المعصوم مع عدم علم الحق من حيث انه كلامه مع عدم العلم بمقتضى جهة اخرى اعطى  
 مراتبه ان يكون اماره ولا شيء من الامام ككيفية لا شيء من غير المعصوم كما اما الصغرى  
 فلا خيال خطائه وكذا لا بد من هو الاحتمال الا الاصل واعدة الصدق وكلامه الاثبات  
 الجوهري لاحتمال التيقض معها ولما الكبرى فلان مخالفة كلام الامام من حيث انه كلامه اذا لم  
 صدق من جهة اخرى يقطع بخطائه ويجازي به جهاده فلا شيء من مخالفة الامارة كان  
 فتكلام الامام ليس امانة بل هو دليل بقصد العلم **المشاكل** الامام امره وكلامه دليل

من حيث  
 المال والتبجي مسل  
 الله عليه والمرسل كان قبل  
 الجحش غنياً بمال خديجة رضي الله  
 عنها ولم ينجح الى الحرب وتجنّب  
 الجحوش وبعد الجحش لم يكن  
 لم يكن شئ التبعين لو انفق  
 لم يجب ان يترك

فيه  
فقدان كما نزل في  
على عليه السلام صل الله  
ومن المعلوم ان النبي صلى الله  
عليه كان اشرف من الذين نقصوا  
عليهم امير المؤمنين عليه السلام  
والمال الذي يدعون  
انفاقه

والطائفة ولا شيء من غير المعصوم كك ما الضمير  
فلان المكلف لا بد له من طريق الى الامور الجوزية

على التفریب من الطاعة والتباعد عن المعصية لا شيء من غير المعصوم كك ما الضمير  
بغير معصوم ولا شيء من كل امام معصوم اما الصغرى فلان لا ذلك لا شئت فقل انما نصيبه اذ لو  
جوز المكلف كون امره مقربة الى المعصية ونواهيها عنه من الطاعة لم يحصل له الوثوق  
فلم يوف الداعي على اتباعه وتفر الخواطر عنه ولم يقطع بخطئه والغفلة لم يعتمد على قوله  
في الجهاد وغيره واما الكبرى فلان الدليل هو المقيد للعلم وشرط المقيد للعلم عدم  
احتمال النقص ومع احتمال ان يكون اما **الثالث الشك** او لا يكن الامام معصوا  
لنم تكليفه لا يطاق واللام باطل فكذا المعلوم اما الملازمة فلان المكلف ما مور بالعلم  
بقوله والام يحصل التفریب الطاعة والتباعد عن المعصية ولا يحصل الاقضية والواظمان انش  
على التفریب وسائر غيره ولو لم يكن قوله مقيدا للعلم كان الله عز وجل قد كلفنا العلم من شيء  
لا ينبغي وهو تكليف ما لا يطاق وغير المعصوم يمنع التكليف العلم بمجرد قوله لا خال  
القيض فهو مستحيل ان يعين الا الظن واما مطلق التالى فظاهر من كتبنا لكن  
**الرابع والثاني** او امر الامام ونواهيها وارشاده دليل على الطاعة  
ولا شيء من غير المعصوم كذلك اما الصغرى فظاهرة والام لا يمكن تعميها ولا يثق  
المكلف به فيبقى بانه وهو ظاهر واما الكبرى فلان الدليل ما يفيد العلم او  
غير المعصوم ونواهيها يستلزم القيض فلا يكون دليلا **الخامس والثالث**  
مع اقتتال او امر الامام ونواهيها من المكلف يحصل الجزم بالحق والطائفة  
المتة والقران لا يحصل بهما ذلك خصوصا على القول بان الادلة الظنية لا يقيد  
اليقين واكثرها عموما وظواهر النص الدال على الاحكام دليل فيها والوجه  
سد النبي مستقطع عليها الا الامام ولما انما لا بد من طريق الى ذلك فظاهر وكيف لا وقد

غنى عن اتباع الظن وما الكبري نظامه لاحتمال الخطأ **الاشارة الى ان** كل ما  
 مكلفين بالحق والصواب في جميع الاحكام كل الامام معصوما لكن المقدم حواء انما  
 شمله اما الملائمة فلا ان الصواب في جميع الاحكام لا بد من طريق الى العلم به ولا يقع  
 التكليف به لاستحالة تكليفه لا بطاق والستور الكاتب لا يفيد ان ذلك المجتهدين فقط  
 فحين ان يكون هو الامام واما حقه المقدم فلو جهن احدهما اما ان يكون مكلفين  
 بالحق والصواب في جميع الاحكام او لا تكون من المكلفين بالصواب في جميع الاحكام  
 او في البعض وفي البعض الثاني اجل والثالث كخ لانه ترجيح من غير مرجح ولان البعض  
 الاخر ان لم يكن من المكلفين في ذلك البعض شيء فهو محال ولا يمكن خطأ لانما لا ينبغي  
 لصواب الامام كلف الله تعالى به ولان الخطأ لا يتصل بالتكليف في معين القسم الاول مثبت  
 قلناه وثانيها ان احكام الله عز وجل ليست معقضة الشا والاختيار ما وعنى مكلفون ثلثا  
 الواقع فيعين امام المعصومة لا يثبت **السبع والثلاثون** الامام لطفه فصل  
 الواجبات الطاعات وتجب للمؤمنات وارتفاع الفناء واشظام امر الخلق وهو لطف ايضا  
 الشرايع بان يفتر مجملها وسين مجملها ويوضح عن الاعراض الملتب فيها ويكون المخرج  
 في الخلاف الواقع في الادلة الشرعية عليه كالتكافؤ ويكون من وره الناقلين في  
 وقع منهم ما هو جازع عليهم من الاعراض عن النقل بين ذلك وكان الحجريه اعتراضه في  
 انفسه عبد الجار بان قال المكلفون يعلمون كون الامام حجة باضطرار او باستدلال فان قلنا  
 باضطرار ونقصه لا يؤثر في ذلك قلنا فيجوز ذلك في سائر امور الدين ان يعلم باضطرار  
 ولا يقدح النقص فيه ويقع الاستفهام عن الامام وان قلنا بالاستدلال قلنا نقصه يمنع  
 من قيامه بما كلفوه من الاستدلال على كون حجة فان قلنا نعم لثبوت الخلق الى امام اخر وثبت لان

يدعون  
 انفاقة كان اكثر  
 نعت لم ينزل شيء دل على  
 كذب النقل واما تقديم  
 في الصلوة فخطأ لان  
 بل لا اذن بالصلوة امرت  
 حاشيت ان يعيد ابو حافلنا  
 انما قال النبي صلى الله  
 عليه وآله  
 او بالخطأ وهو محال  
 اذا لم يخبره وانقر  
 فيها حكم الله تعالى بل يخبر مملوك  
 بدليل الحكم بعينه والتجسس لا يثبت  
 فحصل ذلك من الكتاب والسنن

عليه السلام  
 سمع الشيخ فقال من  
 يصلح اليك فقالوا ابو بكر  
 فقال انرجون فخرج من على  
 عليه السلام واصاب فخا من  
 القبله وعثر عن الصلوة  
 وتولى هو الصلوة  
 فهذا

الكلام فمر الكلام في الامام الاول ومع القم لا يوثق الا بغيره التي لا يتساهل في الاثر الواحد  
 فلا يد من القول بانهم معترفون بالحق والقيام بغيره من غير جبر فقولنا يجوز وامثل ذلك  
 في سائر ما كلفوه وان كان المنع تاما اجاب سيد المرضىة بان وجهه في الاول ان هذا لا يثبت  
 مبنى على مقدمه مبني عليها ان حجة الحاكم الى الامام هي ان يعلم ما لا يعلم عند عدمه لا غير  
 ثانياً ان ما كان لطفاني بعض التكليف يجب ان يكون في جميعها وان المقدمة  
 باطلتان فالاعتراض باطل اما بطلان المقدمة الاولى فقولنا انما ثبت الحاكم الى الامام  
 لاجل تعليمنا ما نجهل ببقائه بل قلنا بالاحتياج اليه في احوالنا العلم ومنها كون  
 لطفاني بجانبه القبح وبعلم الواجب لا يقع الاستغناء عنه ولو علمنا الكل باضطرار لان  
 الاحلال باطلناه اضطراراً متوقعاً عند فقدان الامام ولا يمنع العلم بوجوب الفعل  
 من الاخلال بوجوب العلم بغيره من اقدام عليه فان اكثر من يقدم على فعل الصلوة والخطبة يكون  
 عالماً بغيره وانما المقدمة الثانية لان اللطف لا يجب بعمومه بل في الاطراف العموم والخصوص  
 المطلقان ومن وجب فلا يمنع كونه الامام لطفاني ان ترفع الظلم والبغي وتزوم العدالة  
 الانصاف ان يكون لطفاني كل تكليف في معرفته نفساً لثانيه معارضاً بالتواجب العقاب  
 ومعرفة الله تعالى فانها لطفته الواجبات والامتناع عن القبايح فان كانت اللطفات  
 نفسها تحل بغير الثواب والعقاب ومعرفة الله تعالى لا يكون كذلك والاول ظاهر  
 الثاني نقول اذا جاز ان يستغنى بعض التكليف عن هذه المعرفة وكونها لطفاني  
 منها جاز الاستغناء عنها في سائر التكليفات يقال المعرفة بالثواب والعقاب وان لم يكن  
 لطفاني نفسها من حيث هو ذلك في مقامها ما يقوم مقامها وهو الظن لها فامر  
 المكلف من لطفته تكليفه للمعرفة وان لم يكن مماثلة للطف في سائر التكليفات نقول فرفعنا

بما اقتضاه فاما نقول ان معرفة كل الشيء لا يستلزم ان يكون اللطف فيه معرفة الامام كانه  
 في اول الامر من ان يكون معرفة الامام غيره وان استحال له الحجاز ان يقوم مقام المعرفة بالامام  
 في هذا التكليف غير ها ولا يجب ان يتم هذا الوجوب بل الكايف كما يجب ان يتم اللطف الحاصل المكلف  
 في استدلاله على معرفة الله تعالى ومعرفة روائبه وعنايته **الشافعي** **الثامن** على الوجوب  
 تخرج المعلول من الامكان الى الوجوب وعلى العدم تحزير من الامكان الى الاستحالة  
 والمخرج الى الوجوب الاستماع لا يجوز ان يكون في حد الامكان بل لا بد ان يكون واجبا و  
 متعاضدا لآداب علمه الطاعات وعدم المعاصي فيجب جوبا اوليا وامتاع الثانية هو  
**الشافعي** **الثالث** الناس بعد النبي اما من شأنه ان يكون مقربا الى الله  
 ومبعدا عن العصية او لا يكون مقربا لغيره ولا مبعدا وهو الطرف الاخر واما ان  
 يكون مقربا لغيره في هذا الزمان ولا مبعدا هو طرف المبدء واما ان يكون مقربا و  
 مبعدا وهو الوسط وكل غير المعصومين في حكم الوسط والطرف الاخر لان على  
 الاحتياج الى المقرب والمبعد هو عدم العصية ولو لم يكن المبدء موجودا لزم ان يكون  
 الوسط او لا يخبر بمبدء وهو **الشافعي** **الرابع** الامام يحتاج اليه المكلفون من جهة  
 عدم العصية والاحتياج اليه من جهة الاحتياج فالامام مفادها لغيره من جهة  
 العصية كما هو مبني حيث عدم العصية فهو معصوم وهو المطلب **الشافعي** **الخامس** لا يكون  
 كل محتاج فهو ناقص من جهة الاحتياج كالحصول ما تفرق به الحاجة فالمكلف  
 غير المعصوم محتاج الى الامام من جهة عدم العصية فكالم في زوال هذا الوصف **الشافعي**  
 امر الامام بحصول العصية للمكلفين غير المعصومين على حسب ما يمكن فتح ان لا يكون معصوما  
 لان الامام المحلل كامل في ذاته وان لم يحصل العصية لا يتصور من غير المعصوم اذا انحاز

وهذا  
 حال ادلة هؤلاء  
 فانظر العاقل بعين الانصاف  
 انما هو المحل

واجتبر وان لم  
 يقتضه المكلف معرفة  
 ومبعدا غير مقرب

الحمد لله

الحكم  
ويزيد في تكليف الأمانة  
ما لا يجاد فقد من الله تعالى  
في كتابه العزيز  
ملك

٢  
لا يفتي الحكم فان كان علم الحاجة والبعض للوجوب  
يقتضي في الجاهل بهذا التصويب وجب امره ان يقال  
في عصية الامام لا يفتي علم الحاجة  
١١

يلزم بالحل على الطاعة والمنع عن العصى بحفظ الشريعة فيما يثبت هو المقوى والعدل  
المطلق لا غير **الكافي** لا يفتي وجوب نصب الامام في الجملة اما عقلا او شرعا  
مع كون غير المعصوم مما لا يجمعان والاول ثابت فثبت الثاني اما الثاني فلا بد  
عصية المكلفين اما ان يقتضي وجوب نصب الامام او لا الاول يستلزم اما عصية  
الامام او ثبوت علم الحاجة وعصية يلزم وجوب نصب امام اخر ويتسلسل ومعلوم  
حصلت عصية زالت علم الحاجة وعصية الامام والاثبت الحاجة فيحتاج الى امام  
اخر خارج عن الائمة القليلة لانهما يستلزم الكل باطل فانه لا استحالة والثاني يقتضي علم  
وجوب نصب الامام لان علم وجوب نصبه هو التكليف مع العصية **الكافي**  
**فان لا يفتي** المقضي لوجوب نصب الامام اما عدم عصية مجموع الاثر من  
حيث هو مجموع او عدم عصية البعض الاول باطل لعصية كل امة والثاني ينزل  
نصا على اخر للامام مع عدم عصية لثبوت علم الاحتياج ويستلزم العلم لا يقال القوة  
من عدم العصية نصب الامام فقد حصل فلا يجبا اخره فانقول كلما يفتي علم الحاجة  
الاية والعصية وهو عدم عصية باقي المكلفين فيلزم الحد ولا نأقول منع طاعة  
المكلف له وانقياده لا يرد وفيه يقتضي علم الحاجة ولا جاز من المكلف هنا فلا يلزم  
الحدود واما مع عدم عصية الامام فلا يفتي مع انقياد المكلف وطاعته لم لا يتمكن  
للمكلف من غير هذا القصر ولا يحصل اللطف بل طلب العصية من المكلف مع عدم  
عصية الامام يكون تكليفا بالامر **الكافي** لا يفتي المحتاج الى شئ فهو من حيث  
هو بالقوة وانما يحتاج شئ خرج من القوة الى الفعل والمحتاج اليه حال الحاجة اليه فيه  
لا يمكن ان يكون له ذلك بالقوة بل يكون واجبا له ان يقر ذلك فالحاجة الى الامام هو



عن ذلك  
ولا تلهيه الدنيا  
من ارباب الحق الحق الى مستغفر  
ولا يمنع المستغفر من حق و  
تلك التعليل

مع وجود الشارح وتوقف  
الشرار على ما ترجح  
ما فرضه الشارح

و قد ثبت وجوب العصية

غير المعصية فيجب العصية في غير القوة فيكون الامام الذي هو العلة الفاعلة  
وليته وهو المأمور الخامس لا ترجع المكلف بل العصب والامام مع كل من  
الفعل الى القابل بالامكان ونسبة الفاعل الى الوجوب فيجب العصية وانما الامام وهو المأمور  
السادس لا يرجع هنا مقدما المقدرة الاولى الفعل حال المرجو جرح  
فكنا حال الشاوي ولما يقع حال الرجوع المقدرة الثانية ما وجب الامام لكونه مقربا وبغدا  
بين حصول رجاء الطاعة وجمان تملك المعاصي المقدرة الثالثة انظر الى المرجو لو لم  
يصل التبرع لم يكن ما فرض مرجعها مقتضى المقدرة الرابعة العصية يمكن لكل مكلف ان  
معها فعل الواجبات والامتناع عن القبايح والله تعالى يريد لك كل مكلف المقدرة  
الثالثة شرطا ترجح الامارة الاول يقول المكلف لا اطيع الامام ونوايه عدم مخالفة  
في شيء فلو لم يهذه ان لم يرجع الى المكلف يجب لا يلزم اليه المقدرة الخامسة مع وجود  
هذين الشرطين انما يرجع العصية بالنظر الى الامام او لا والى الجمع فافضاه مرجعا  
هف وان ترجح فيكون نقيضه لم يرجع او قد نزل ان الفعل حال المرجو خيتم فيكون  
مع وجود الامام والشرائط العصية وليته اذا تفر ذلك فنقول لو لم يكن الامام معصوما  
يلزم من تحقق هذين الشرطين وجود الامام وجوب العصية ولا يلزم من قبول غير العصية  
اول غير المعصوم ونوايه قد ثبت وجود غير المعصوم وحكمه وان قيل ان الناس له وجوب العصية  
عند وجوده وتحقق الشرطين المذكورين فلا يكون مرجعا فافضاه مرجعا  
والا يرجع هنا مقدما الاولى فرق بين وجوب الفعل على المكلف شرعا  
وعلا عند القائلين به وبين وجوب صدقه وهذا لا يلزم من الاول الثاني  
الثالث انما هو الامام لكونه لفظا مقربا الى الطاعة وسعدا عن العصية الثالثة لئلا يتردد الامام

التعريف

التقليد والتقليد  
والنقل كالتقليد والتقليد  
على ما يبين في التورع والظاهر  
ان يتخذ المسالكين منا  
كالتقليد والتقليد

التقليد والتقليد

التقريب من بعض الطاعات والتباعد عن بعض القابل للتقريب من جميع الطاعات مع قبول المكلف  
منه وقد رتبها فالمراد من التقريب الى العترة وعدم ذلك التماثل من قبل المكلف لا في علم  
المراتب بل في التقريب من الطاعة والتباعد عن العترة بوجود الامام وتكليفه وقبول  
منه ولا فناء له باضاله بل لا يصد ولا امر ولا نهى منه وعدم فعل العترة لا فناء له المكلف  
به ولا نهى عنه عن امتثال نصيه وامره وديقطة على من القلوب عدم ترك الواجبات  
هو فعل الامام للطاعات واتساع عن المعاصي المدينه بحيث لو قبل المكلف الامر  
ونفى كان لطف واللفظ واجب لا ينافي على هذا التقدير فالواجب هو ذلك وهذا  
هو العترة ووجوب ذلك عن الجبر خلق الا لطاف زائدة يختار معها المكلف فان  
وغيره تجبر وان كان بالنظر لا العترة ويتشاي الظاهر ولا منافاة في الامكان حيث  
القدرة والرجحان من جهة الداعي **الثامن** لا يعين قد ظهر مما مضى ان الامام  
مرجع مع الشرطين المذكورين في موضع اشتراطها يكون هو المرجع التام وفي نفس الامور  
لا يمكن اشتراطها فيكون هو المرجع التام بالتبعية لا يجب العترة ولا يمكن ما مضى  
رجحانها **التاسع** لا يعين كل غير معصوم يمكن ان يقرب الى العترة لا ينفى  
من الامام يمكن ان يقرب الى العترة بالضرورة ينتج لاشي من غير المعصوم بما با بالضرورة  
وهو المطلق **الحشم** الامامة تنبأ بها من قبل الاول صلى الله عليه وآله وسلم الثاني خب  
الاول عليه السلام قبول الامام للامامة بالبراع لاجاب الله تعالى على المكلفين طاعة  
امتثال وامره وتعلمه قال من خالف الامر اعلانهم ذلك بنج لا دونه عليه السلام طاعة  
المكلفين له ولو امتثال وامره ونواهيهم الاول من فعله الثاني فعل الامام والثاني من فعل  
المكلفين فلو لم يكن الامام معصوما ينفى الاول اما الاول لاجتماع فان الناس من قائلين

ومع عدم اشتراطها

منهم من قال بالضعف واجب العزم ومن لم يوجبها ولم يقل بالضعف من كونه الامام **مختص**  
 خارق للاجماع ولم يخرج المكلف بقبامه فائدة نصبر اذ مع عدم جزم المكلف بذلك  
 لا يحصل له داعي الى ابتداء ولا يحصل الرجوع ايضا والا لا يمكن اجتماع التقضي **الخروج**  
 الواجب واليقين عندها منع وامكان المنع يمنع ويقبح عقلا **الحال**  
 مع اجتماع هذه الشروط بحد التقريب لوجود العلة والشرط وارقتاع المانع ولا يرد ذلك  
 لاقت فائدة الامامة لان ما يدتها تقرب المكلف من الطاعة وتتبعه عن العقيدة وهو  
 العلة فيه مع اجتماع الشروط فاما يجب ان يكون العلة فيه بل هو مع شيء اخر لكن ذلك باطل اجماعا  
 وضرورة ايضا ولو لم يكن الامام معصوما لم يجب التقريب **الثاني** **المعسوف** **الممكن**  
 ما يجب له وجوده وقد تفرق ذلك في علم الكلام والعلة انما يقتضي الوجوب لا التبرج  
 المجرد والامام مع الشرط المذكور علة في التقريب والتعبد يجب معه ولو لم يكن معصوما  
 لم يجب التقريب معه وكل ما يجب به لم يقتضي التبرج ايضا لاستحالة اقتضاء العلة  
 التبرج غير المانع من التقيض فلا يكون علم مرجحا للتقريب ايضا بل يبقى مع التفسير على  
 صراحه لا يمكن فلا يكون علة وتنتفي فائدة لاستحالة وجوده مع يجب كونه معصوما **الثالث**  
**والمتعسف** الامام مع هذه الشروط هو العلة في التقريب التقييد فلو لم يجر ذلك فاما  
 ان يجب شيء اخر مع العلم لا غير ذلك والاول مح لا تعداد الاجماع عليه فان الاجماع  
 على ان المقرب هو الامام والثاني وهو ائمة لا علة له غير ذلك والامام انما  
 واجبا او مستعاضا او كون الممكن مع علمه مع كماله على صراقة امكانه هف **والكل** **البرج**  
**والمتعسف** اذ اجتمع الشروط المرجحة الى الله نعم والامام لا ينبغي ان يبقى للمكلف  
 عند اصلا لشيء ولو لم يكن الامام معصوما لبقى له عزم من وجهين احدهما انه جاز ان

مما تم نقله بالاجل  
 الامامات في تشرية افاض  
 عليها فاما بعد فانه في ذلك شيء واحد  
 العبد التبرج من سبب القصور في العلم  
 ان وصفه بالضعف والاضعف  
 ان اجتمع امير المؤمنين  
 ما لا يرد ان صاروا كثر في القول  
 للذين فهم عبد الرحمن لعلم ان حليوا  
 من لا يتبعان على سوا عبد الرحمن  
 بالامر من غير هوشين وان عبد الرحمن  
 بغير امانهم ان تفسوا افاض البع  
 لكثرة ايام وامر قبل من خالف الثلثة  
 للذين فهم عبد الرحمن لعلم ان حليوا  
 على من لا يتبعان على سوا عبد الرحمن  
 بغير امانهم ان تفسوا افاض البع  
 لكثرة ايام وامر قبل من خالف الثلثة  
 للذين فهم عبد الرحمن لعلم ان حليوا  
 على من لا يتبعان على سوا عبد الرحمن  
 بغير امانهم ان تفسوا افاض البع  
 لكثرة ايام وامر قبل من خالف الثلثة

البقاء  
 وفيه اشارة الى انه  
 لا يكونوا الا ما قاله المشركون  
 وليتبعوا التكرير الى ان يصلحوا الى  
 وان قلت اقل من ذلك وفيه اشارة الى  
 بطلان دعوى المشركين في امور المسلمين  
 من لا يصلح للولاية في حقهم من بعض  
 الفسوق ومن بعضهم الجائز ومنهم الذين  
 بين اقدارهم وصوت على ذلك سارا  
 علم بجمع واستعمل لوليدهم في حقهم  
 ظهر من شرع الجعفر صلى الله عليه وسلم  
 سكران واستعمل سعيد بن الحارث على  
 الكوفة فظهر من هذا ادعى الى ان اخرج  
 اصل الكوفة فظهر ما ادعى عليه عبد الله بن ابي  
 سرج مصحح في نظامه من اصلها وكان  
 ان لم يسمع على ولا يسمع من احد من اهل  
 اليه جها ومنه ما حدث من الفتن  
 ولى معاوية الشام فحدث من الفتن  
 ما حدث ولى مروان  
 امره والى اليه

يغفل الامام ببعض الاحكام فيكون المكلف قد رأى عذرها فآثمه ان يقول له لا وثوق  
 بما يقول ولا اعرف حجة الامن قوله وقوله لا يثبت العلم والوثوق فيقطع الامام فليزم  
 الانعام **الخامس في الحسنى** الامام اما ان يكون شرطاً في المكلف او لا والشأن بالزعم  
 وجوبه ولكن قد تحقق انه واجب وان شرطه الاول اما ان يكون اشتراطاً من حيث انه  
 مع اجتماع الشرائط يمكن ان يقرب او يجنب يقرب والاول باطل لانه لو كفى الامكان بعد  
 اجتماع الشرائط لكفى في المكلف الامكان لانه يمكن ان يقرب بمجرد سماعه في الامر الا على  
 والوعد والوعيد فلا يكون الامام شرطاً قد فرض ان شرطه هفت الثاني هو الط  
 اذ مع وجود الامام والشرائط المرجعة الى المكلف لو لم يكن الامام معصوماً لم يجز اليه  
**السادس في الحسنى** اللطف الذي يقرب الى الطاعة ومبعد عن المعصية الذي  
 هو الشرط في التكليف اما هو عصية الامام فهو واجبة بالقصد الاول وانما قلت  
 انها هي الشرط لان الامام اما هو لطف من حيث توفير العلية للعلم والعل فلا يصلح  
 يكون نسبته الى الامكان والاشياء المكلفين فيه فكان الامكان الحاصل لهم اولى  
 باللطف منه لان امكان الفعل اولى في الاشتراط وفي القرب من الامكان من غير الق  
 هفت **السبع في الحسنى** شرط الفعل الوجودية لا بد وان يكون حاصلة للفتا  
 بالفعل والام يحصل الفعل ولا يصدر والتفريق بين الامام الا في قوته العلية للعلم والعل  
 فلو لم يكن حاصلة فيه بالفعل لم يكن مقرباً بالفعل عند الشرائط المرجعة الى المكلف لكونه  
 هفت **الثامن في الحسنى** الامام لا يصلح ان يكون علة لشيء والامام علة في فعل المكلف  
 به ولا تدعى انه علة تامه بل مع الشرائط العلية الى المكلف وليس علة بوجوده وانما  
 بل بقوته العلية بالفعل والعلم فلا بد ان يجيب له وهو العصية **التاسع في الحسنى**

مجموع ما يتوقف عليه الفعل المكلف به والتكليف والتعليل ونحو العلم والكلال <sup>من المكلف</sup>  
 المكلف له وأمره ونهيته فمتداخلة الشرائط العائدة إلى التكليف وتبقى توقفاً على ما يرجع  
 إلى الأمام وإحواله والتكليف لو كان الفعل مكتاباً على أحد الأركان ما العدم  
 فعل من الله تعالى يتوقف عليه فعل التكليف ويكون شرطاً يجب فعله عليه ثم محض  
 الحكم والتكليف فيكون الله تعالى قد اخل بالشروط الذي هو من علمه وهو لا يجوز  
 لأنه يحصل المكلف العدم وأما من جهة المكلف وقد قلنا أنه قد اجتمع الشرائط  
 وأما من جهة الأمام فلا يكون ما فرض تمام الموقوف عليه وهو خلاف التقدير  
 فتعين أن يجب الفعل مع اجتماع الشرائط العائدة إلى المكلف مع توقف الفعل على  
 ما يرجع إلى الأمام والله تعالى لو لم يكن الأمام معصوماً لم يجب لو أن الأمام المكلف  
 لا ينهأ أو يأمه بل المعصية تنهأ عن الطاعة ومع انقضاء المعصية يحصل تمام ما يتوقف عليه  
 الفعل ومع وجوده يحصل فحينئذ إن يكون الأمام معصوماً فهو المكلف **الاستق**  
 الأسباب إما اتفاقية أو أكثرية أو ذاتية وعليه الأمام لقيام المكلف بالتكليف ودفع المبرج  
 والمبرج ودفع المفاسد مع اتفان المكلفين له أما الأول فيحتاج معه مع الشرائط العائدة  
 إلى المكلف إلى اللطف لئلا تكون الاتفاقية لا يصلح للتبرج ولا يجوز أن يكون من تلك  
 والأما لا يمكن تمام اللطف فتعين أن يكون من تلك وإنما يكون منه إذا كان معصوماً ولا  
 يمكن معه معكافاً يكون **سبيل الثاني** **الاستق** الذي يخرج ما بالقول  
 الفعل لا يجوز أن يكون بالقول بل يجب أن يكون بالفعل والشئ حال وجوده فيقضي مع النظر  
 إلى الحق فيقضي ولا أمام هو المبرج المكلفين في القوة العلية على العمل بالقوة إلى الفعل  
 كل حال يفرض بالشئ كل واحد وترى معصيته يفرض احتياجه فيها إلى ذلك حكم عام لكل

صوت  
 قد دفع إليه خافه  
 حدثت من ذلك فتعلق شئ  
 حدثت من القنبرين الأثر ما أحدث  
 وكان يؤخر أصله بالأموال الكثير  
 من بيت مال المسلمين حتى انرفع  
 إلى الأربعة من قريش فبهم بناته  
 أربعاً ثم ألفت ديناراً ودفع إلى  
 مروان ألف دينار وكان ابن  
 مسعود يطعن عليه ويكفره ولما علم  
 ضرب حتى مات وضرب عمار حتى  
 صار به ذقن وقد قال فيه النبي جهار  
 عليه السلام يا بني عبي بن قيس يوم القبة  
 لا أألم الله شفا عني يوم القبة  
 كان عمار يطعن عليه وطعن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن عثمان بن عفان  
 ومعه رجل من بني النضير وأبى بكر وعمر  
 ابنه في زمن النبي وأبى بكر وعمر  
 فلما ألقى عثمان إياه وددته إلى المدينة  
 فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وصاحب

قد جمع الله  
 على كل لا يتعدوا في حق  
 ما به واليوم الآخر ما دون من ملكه  
 ورسوله الكريم ونفى الباطل الى النزيه  
 في صراط صواب مع ان النجى كان في  
 الاغصان النبويه ولا اظلمت الخضر على  
 من اصطفى من ابي ذر فان كبر على  
 ان يثبته او حتى الى ان يجيب اربعة من اصحاب  
 ان الله تعالى من قبل من يارسول الله  
 ولا يخبرهم فقبل من يارسول الله  
 في علمه سيدهم وعلماهم وقدا في  
 وضع حد وذا قد لم يغفل عن الله في  
 حين مثل الحذر ان موافق المؤمنين في  
 اسلحه وكان امير المؤمنين في طاعته  
 لا فاقه القصاص عليه فلق بوعده واداء  
 ان يعطى حد الشريفة الوليد بن عتبة  
 حتى حله امير المؤمنين في زمان اثنان يوم  
 وناظره وذا الاذان استمر الى الان  
 المجتهد في يقره وصار ستر الى الامم  
 وخانه السلوك كلامه  
 قل وعابجا

بوسطر قوته العلية علما وعلما فيقول يجب ان يكون ذلك في الامام بالفعل لا بالقول ولا يكون  
 فقبضه مخفيا في كل حال بالكل واجبه وقتوته ترك كل معصية هذا هو وجوب المعصية  
**الثاني** الناس اما مع الخطاء او جازية والاول اذا لم يكن من جهة الامام  
 يخرج الى الامام والثاني هو الحاجة الى الامام فاما ان يبقى على حاله لمجاوز ولتتمتع هو  
 الاول باطل والآخر تحصيل الحاصل والثاني هو المظلم وانما يتبع مع عصية الامام  
 اذ مع عدم العصية يبقى الامكان فهو موطا فلا يخرج الى جهة الامام **الثالث**  
 الامامة اما سابقة لفعل الواجب حيث هو واجب ترك المعصية من حيث هو ترك المعصية  
 او ملزمة له او لا ما فيه له ولا ملزمة له والاول حال مطعنا بالضرورة وبغير علمه  
 علمه فيها والعلني في شيء لا يتابعه والثاني باطل والاول لا يترك الامامة العدا لولا ان يكون  
 في واجب ترك معصية من حيث هو واجب ترك معصية فالا يكون مقربة ونحن قد فرضنا  
 كان مقتضى الثاني هو المظلمة ان تحققت الامامة وكانت لذاتها مستلزمة لفعل الواجب  
 من حيث هو فعل الواجب ترك المعاصي من حيث هو ترك المعاصي يجب ان يكون ملزمة  
 للكل لا امتناع تخلف للعالم وعلمه فتمتع اجتماعها مع ترك واجبا او فعل معصية في كل الامم  
 تمتع اجتماعها مع نصية لازمة فوجب المعصية وهو المظلم **الرابع** الشك في الامام مقربة  
 بعده لانه معنى اللطف لانه لو لا ملا وجب عليه تحققت الامام فيكون مرجع الطاعات  
 عن المعاصي بالفعل حال الشك فيتمتع حال المرجعية او فيتمتع تحقق ترك الواجب فعل  
 غيره معناه فهو المظلم **الخامس** الشك في كل كان الكلف طيعا للامام كانت  
 الامامة مقربة الى الطاعة مبعدة عن المعصية كان الامام معصوما ولا على يقين من  
 اختيار الامام للطاعة واجبا للمعصية فهو عليه السلام امانة مقربة في اذ لم يكن الامانة

بما لا يتصور

معصوما كان هذا التقدير ممكن لا يتجمع مع عدم الشبهة التي هي مقدم ولا يكون التثابة  
 لان ما على هذا التقدير فلا يكون الشبهة كثيرة ولا يمكن الامام واجبا اذا ليس الراد من  
 التفسير في حال والى بعض الوجوه او لبعض المكلفين بل في كل الامور بالمتكلمين  
 لكل المكلفين لا يتم تمام الشرط بعد طاعة المكلف الا لوجب لطف بخرم بعد وهو اجل  
 لجماعا لكن التقدم هو وظائفه وانما في هذا **الساق** ان يكون اما كمالا كان  
 المكلف مطعنا لنفي جميع اقواله وفعاله كانت الامامة مقربة الى الطاعة ومعبدة على العصبه  
 او لا يكون الامام معصوما مانقا جميعا على ما قد روي لمخوف من استلزام اللزومية الكثرة  
 لما نفي الجمع من غير المقدم ونقبض انما لكن الاول صادق بالضرورة فمقيد كذا بالثبات  
 فيجب ان يكون الامام معصوما **الساق** انما اما ليس كلما كان المكلف مطعنا  
 فالامامة مقربة ومعبدة او يكون الامام معصوما مانقا فلو كان كل متصل به من  
 مانقا فالخوف من قبض المقدم وعين الثاني لكن الاول كاذب قطعاً فمقيد صدق الثاني  
 وهو اللطف **الحاشي** انما واجبا الامامة لدفع المفسدة التي يمكن بها  
 من خطاء مكلف مع قبوله وتحصيل المصلحة الثابتة من فعله للمكلفين اذ لو لم يجر الخطا  
 على شيء من المكلفين لم يجب الامانة ولو لم يكن الامام معصوما مع وجود الامانة لم يحصل  
 الخطر الدافع لذلك المفسدة والمصلحة للصالحين مع زيادة مفسدة فيها وهو جوارح طاعة  
 حمله المكلف على الخطاء فالمفسدة الممكنة الحصول في اهلها اكثر في زيادة مفسدة **الساق**  
**والسوق** شرط الوجوب بخلوه من وجوه الفساد ولو لم يكن الامام معصوما لما كان  
 يقرب المكلف الى المعصية وهذا وجوب مفسدة ولا مانع له اذ الامانة لا تنافي فعل المعاصي  
 الا انهم بها ولا رب ان اجابا عن مجوز من دعاء المكلف الى المعصية بغير ممانعة

انما له  
 وقا قال العبد عن يد  
 وميت يوم احدى انفسه  
 الرضوان والاحياء ريبك  
 وقادتك الشمرستان وهو انك لم تفهم  
 على الامانة ان مثلنا القضاة بعد شجرة  
 الميس الا خلاقات الواقعة في موضع الشجر  
 فاول تنازع وقع في موضع قباله  
 البخاري باسناد الى ابن عباس بن شد  
 بالنبخ تم مضى الذي هو في غير القبول  
 يدواة وقرطاس كاتب لكم كتابا اتصلوا  
 بعدى فقال عمران صاحب الجحيم  
 كتاب الله وكثر اللفظ فقال للنجاشي  
 كذا في عيني عندى الا تنازع والخراف  
 حجة لا ينبغي عندى انتم قال جبريل لعجل  
 القاتل في موضعها فقال هو يوجب  
 لعن الله من خلف عنها فقال قد روي  
 عليا التنازل امر ولسان قديم من روي  
 وقال قوم انتم من غيركم لا يبيع قلوبنا  
 الفاعل قد **الغاشي**  
 في موضع  
 فان





المكلف عن طاعة غيره في جواز الخطأ ولا في الخطأ بنفسه للكلف عن اتباع فاعلموا لتعلموا  
 علمه عن المطلوب **السؤال الثاني** لو كان الامام غير معصوما ما احتل الامامة و  
 اتا الى اطلاق ما تقدم مثله بيان الملائمة بين وجود القدرة والتكليف مع عدم وجود القدر  
 جميع والا لما وجبت الامامة لكن الامام ليس بمنزلة غيره من حيث انما ينفرد به من حيث قدرته  
 وتكليفه ولا الامامة من حيث لا ينافيها في التمكن ولا في طلاق البراءة ليس موجبا للقتل  
 فكان بعض الرافضة الذين ادعوا امامته بكنى امية فاسان في حياته فيجوز عيب لا يبيح  
 الاقتداء بهم في الصلوة وبعضهم بقاءه متفقوا بما يمكن من حيث قهرهم من الطاعة فله  
 اياها والقرب ليس لذاته ولا من حيث التكليف لان حيث القدرة لا ينافيها صالح للبرامج  
 وحده والا لما وجبت الامامة ولا استلزام العصمة ايضا فحين الوجوب من جهة اخرى  
 فاما امامنا والعصمة وهو المطلب **السؤال الثالث** لو كان من حيث هو محتاج الى علة  
 معانته لم من حيث لا يمكن ولا يمكن ان يكون ذلك هو المتفق فحين ان يكون هو الواجب  
 وداعي المكلفين هو المحتاج الى الامامة في ايجاده والمؤثر فيه داعي الامام الى الطاعات وصار  
 عن المعاصي فيكون وليا وعنده وجود القدرة والداعي لنفسه الصار في الفعل  
**الخامس في استنباط الامامة** لا يعمدوا على دعوى حتى يتم فايدعها وقول المكلف لا يعمد  
 ونواهيها العونية والجماع الداعي على صدق وجوب قوله وفعله واجاب طاعة على المكلف  
 وذلك اما الادلة العقلية على بصيرة المبدأ وهو صحيح والا ليجب لنا الاعلى الحمد للجزء  
 التقليدي في الامامة فحين ان يكون على كل اقوال وافعاله من حيث هي اقوال وافعال  
 ولولم يكن معصوما لم يتحقق الادلة على ذلك لقيام الاحتمال في كل فعل وامنا  
 الاخوان فهي اقوال وافعال امام غير كص النبي او الامام عليه او الله تعالى ولولم

وادعوا اليك  
 معصية عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 الانساب لا نور شامة على احد من  
 الانبياء في قول ما منع الزكوة فاعلم  
 ابو بكر واجتهد عنده في ابا خلافة من  
 الانبياء والاقوال اليهم والاطلاق لم يوجب  
 السابغ في تنصيبه اب بكر على عمر  
 خلافة من الناس من كان وليت عليا فاعلم  
 عليا الانساب عن في امور الشورى في التنقل  
 بعد الانكسار على امامته عن وقت خلافة  
 كبره فحين ان يكون الحكم انما قبل اللدني بعد  
 ان طرده رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة  
 رسول الله بعد ان شفع الى المدينة فاعلم  
 ايام خلافة فاعلم انما الى طاعة فاعلم  
 من معاصي النبي صلى الله عليه وسلم وان كان  
 فحين ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم وان كان  
 انفسه وتسلية من فاعلم انما الى طاعة فاعلم  
 انفسه وتسلية من فاعلم انما الى طاعة فاعلم  
 بن طيفت ما في فاعلم انما الى طاعة فاعلم  
 انفسه وتسلية من فاعلم انما الى طاعة فاعلم  
 بن طيفت ما في فاعلم انما الى طاعة فاعلم  
 انفسه وتسلية من فاعلم انما الى طاعة فاعلم

[illegible]

يكن معصوما لما حس التوصل إليه لوجوب طاعته فجميع أقواله وافعاله اذن هو احوال الكاشك وقوا  
 على العبادات ولو لم يكن معصوما لكثرت المناقشة في حال ما لكن الامام يجب ان يكون دائما  
 مقرا بموجب الداعي او لطاقته المكلف او في نفس الامر قوله ان يتحقق المكلف ان قصد  
 بالاعاظم منها ما لا يقصد للاختلال او الاعتراف بالجهل وذلك لا يحصل الا بالعصمة وبان  
 يتحقق المكلف عصمة وكونه كذلك اليه في فعله ولو لم يكن معصوما لما يتحقق ذلك  
**التميز والتميز** الامام يحتاج اليه في تكبل المكلف في قوته العلية بقوته العلمية  
 بحيث يحصل له العلم بجميع الادلة الواجبة والاشهاد على العاصي كلها هذا هو غاية  
 الامام فلو لم يكن كاملا في هذه القوة لما حصل منه التكبل فيكون معصوما  
**والتميز** لو لم يكن معصوما لكان له الحاجة الى الامام لم يكن كعدمها فانه في عدم  
 الحاجة لان طاعة العدم عدم العلة بخلاف مع عدمها ثبوت الحاجة لوجود المقضي  
 لها لان كل شئ من اذ انظر اليها من حيث هما هاهنا غير اعتبار ما ثلث لو لم يكن احدا  
 عليه جواز انتكاح احداهما في الآخر ولو جاز ان يحتاج المكلفون الى الامام معصوم  
 ليجاز ان يحتاج الانبياء الى الله والدعاة مع ثبوت عصمتهم والعلم بانهم لا يفعلون  
 شيئا من القهاج وهو معلوم الفاء بالضرورة فتعين ان يكون علة الحاجة ارتفاع  
 العصمة وجواز فعل القبح فلا يخفى حال الامام اما ان يكون معصوما فاما من فعل القبح  
 او غير معصوم والى اى باطل ولا لاخراج الى امام ان يحصل علة الحاجة فيقول  
 الكلام الى ذلك الامام ويثبت بتقديره لا ينبغي علة الحاجة فيحتاج الى امام ان لا يبد  
 من عصمة الامام اعترض بوجهين الاول ان يقسم الكلام على ان المعصوم لا يحتاج الى امام  
 وعولم في ذلك على ان الانبياء فلم نعم ان كل من ثبتت عصمته لا يحتاج الى امام ولم لا يخفى

ان يعلم الله تعالى من بعض عباد الله انما اذا اضبط لعلنا الاختلاف الاستماع من كل القبليج وفعل جميع  
 الواجبات ومقام نصب العلم لم يتحقق ذلك ويكون معصوم الثاني لا يجوز ان يحتاج  
 المعصوم مع عصاة الغير الى العلم فيكون مع وجود اقرب الى فعل الواجبات وترك  
 الفبيج اجماع السيد المرتضى قد عرفنا اول ما في هذا الفصل الذي مدته لوقوع ما يتصلح  
 في قولنا ان المعصوم لا يحتاج مع عصاة العلم لان من كانت بالامام عصمة مع جميع الخلق  
 مع عصاة غيره وانما يحتاج اليه ليكون معصوما فلم يستعمله العصاة بغير الامانة وما  
 الى الامانة وانما يكون مفدا لما اغتباطوا موافقتك لتأمر المعصوم بكن عصاة بغير الامانة  
 وهو مع ذلك يحتاج الى امام على ان ما يباين على الدليل ببطء هذه الخاصية لا ناعلمنا وجوب  
 حاجتنا الناس الى المعصوم لعدم العصاة وصحباين من كان معصوما لا يجب حاجتنا الى امام فانما  
 يقتضي اذا صح بغير ذلك فالتحوية لا يتصلح في العقد بل لان الحاجة الى الامام لا يجب للمعصوم  
 عن الثاني انما ضابطه انما علم انه لا يخلو مبرا للواجب ويكفي واذا ثبت هذه الجمل ماسا  
 حتى لان المعصوم الذي تعدل الله تعالى انه لا يختار شيئا من القبايج عند مقلدين الانطاف  
 التي ليست من جملتها الامامة وهو مستغن عن امام يكون عند وجوده اقرب الى ما ذكرنا  
 اقول ان هذين الاقترابين هما انما نعلم الصلة انما اذا كان المعصوم يحتاج الى امام يكون  
 اقرب الى الطاعة واجد بعض المعصية فاجتهد في المعصوم اولي واكد واعتبر في غير الدين والشرع  
 على اصل الدليل باننا نرى على ان الشين انما يمكن احدها علمية في الاخر جازا في كفاك كل حال  
 منها عن الاخر وانتم لم تذكروا على غير بل ان عدم الذي لا غير في هذا الاحتمال لو لم يكن لثبوت  
 من الموجود لا يقتضي على الدليل الى البرهان لانها حقيقة فتنقذ الى البيان لعدم ظهورها فانه  
 ليس من المستبعد ان يكون كل من الشين حقا في ذاته عن الاخر لان حقيقة كل واحد منهما

الثالثة  
 كسب الله من سب  
 ومن الفريضة من سب  
 والاضطرار والضرورة  
 قلب اثبات من سب  
 معين الامانة الى كل  
 هل يخرج موجب القسرة  
 الفصل الثالث في الادلة على كونه  
 امير المؤمنين بعد رسول الله  
 من ذلك كونه لا يخفى  
 ونظمه في مقام  
 من الادلة العقلية  
 ان الامام يجب ان يكون معصوما  
 كان ذلك كان الامام هو عليا  
 الاول فان الانسان مدرك  
 لا يمكن ان يعيش متفردا  
 في بقائه الى ماكل وطلب  
 لا يمكن ان يفعله بانفسه  
 الى اصاحه فجميع

كل شيء يحتاج الى غيره  
 البسما جبري في النوع  
 ولا كان لا يخلع في هذا القالب  
 التاوتن فان كل واحد من هذه  
 قد يحتاج الى ما في بدعيه قد يعم  
 فقه التصديق الى الحق وقد يعم  
 وظلمه في وجوده الى ذلك الى وقوع  
 والمصحح والمصحح وانارة الفتن على يد من  
 نصب امام معصوم بعد من الظلم  
 والقدي ويغيره من الظلم ويوصل  
 ويتصرف للظالم من الظلم ويوصل  
 الحق المستغفر لا يجوز عليه الظلم ولا  
 الشهادة والمعضلة لا لا تقدر الى امام  
 انحران العمل الحق في الغيب امام  
 هو جواز الشك عليه لا يخلع الى امام  
 فان كان معصوما كان هو الامام ولا  
 من التمسوا ما القدر الثاني فيكون  
 ان لا يكون وعمره وان يكون  
 على معصوم فيكون هو الامام

يقتضي ان تحصل لهذا الوصف احدى مقبلة الاخر وهذا الاحتمال لم يثن في النوع  
 فان الاضافات كالابوة والبنوة وغيرها لا يوجدان معاً مع انه ليس لواحد منهما  
 حاجته الى الاخر لان احدى الاضافتين لو احتاجت الى الاخرى لاحتجبت الاضافتين الى  
 لو احتاجت الى الاخرى لما اخرج وجود المحتاج عن وجود المحتاج اليه فلا يكونان معا  
 وهو خلاف اتفاقا ولا فانقرض الكلام في اضافتين متماثلتين كالابوة والامانة فانها  
 لما تماثلتا لو احتاجت احدهما الى الاخرى لاحتاجت الاخرى الى الاولى واحتاج كل واحد  
 الى نفسه وهو محال لا يقال هذا النوع من التلازم لا يعقل الاضافات كما نقول لما  
 رابنا هذا النوع من التلازم مثل من الموجودات افتقره عوى المضادة في الاضافات  
 الى البرهان اجاب عن افضل المحققين خواجة نصير الدين الطوسي بان المقصود من كون  
 الشيء في ذاته ليس لاحتجاجة وجوده مع الغير فكون البرهان هو الداعي بغيره بل على ان  
 الدعوى واضحة بنفسه غير محتاج الى برهان ولذا اعيد ذكره ببيان اخرى ليرتفع  
 الكلباس اللغوي اما المتضايفان كل واحد منهما غير احتجاجة الاخر كما ظنوا ليس الاحتجاجة  
 منها ما ذكرنا كما اشرنا الى ان ذلك انما قد شئ ثالث كل واحد منهما صفة بغير الاخرى وذلك الصفة  
 هي التي تسمى مضافاً حقيقة فانها كل واحد منهما محتاج في ذاتها بل في صفة تلك وهذا  
 يكون دوراً ثم اخذ الصفة والموصوف معاً على ما هو المضاف المشهور حدثت مثلان  
 كل واحد منهما محتاجاً في كليهما بل في بعضهما الى الاخرى لا في كليهما بل في بعضهما الا  
 المحتاج الى الجملة الاولى فظن ان الاحتياج بينهما دائر ولا يكون في الحقيقة كذلك فانما ليس كذلك  
 بينهما على وجه الاحتياج لاحدهما الى الاخر كما ظنوه لا يسهل الدور فظهر من ذلك ان العنبر  
 التي يكون بين المتضايفين ليست من جنس ما تقدم مطالبنا بل هي معية مضافا وجوباً

نقلها معا وفيه نظر فان كان كل واحد من معلول العلة اذا نظر اليه مع علته كان مستغنيا  
 عن الآخر ولا يصح وجوده مع عدم الآخر بهذا الاعتبار وكون الدعوى هو البيان  
 مصادرة على المطلوب الاول ولا يدل على وضوحه وحذره في النطق على استعمال  
 وكيف يصح تمييز البيان مع انه لم يستقدم شي والمضافان قد يفنى بهما تارة والذاتان  
 اللتان تحت الاضافتان هما الذات الاب وذات الابن وتارة نفس المعارض ويسمى  
 المضاف الحقيقي كالابوة والبنوة وتارة المجموع عن الذات مع الاضافة الحقيقية فيقول  
 هنا اضافتان فتارة هما الابوة والبنوة وهما ذاتان وجوديتان عندهم ويسمى  
 انفكاك احدهما عن الاخرى هاهنا لا يمكن تقدم احدهما على الاخرى في الوجود  
 العيني والذهني ولا احتياج بينهما لان ان كان من الطرفين لشهد الدوران كان من احدهما  
 كان المحتاج شائرا والمحتاج اليه متقدما وهو هنا في المعية الذاتية في قوله وانما تارة  
 الى قوله وهذا لا يكون دواشير به الى الذاتين اللتين عرضت لهما الاضافة وهما ذات  
 الاب وذات الابن واحدهما متقدم عن الاضافة فانها ذات افادها شيء ثالث هو  
 سبب الاضافة كالوليد ذات الاب في صفة الابوة بسبب ذات الاب هاتان الصفتان  
 هما المضاف الحقيقي لكل واحد من ذات الاب ذات الابن محتاج لاف ذاتيه بل في صفة  
 التي هي الاضافة الحقيقية المتأخر لهما الى ذات الاخر وليس المحتج في هذا كما قرناه  
 بل في الصفتين وقولهم ان اخذ الموصوف الصفة مع الى قوله ويجب نقلها معا  
 يشهد بذلك الى المضاف المشهور وهو الذات مع الاضافة وليس الحب فيما انضم  
 بل في المضاف الحقيقي ولم يظهر من ذلك ان المعية التي بين المضافين ليست من جنسها  
 تقدم بطلان من التلزم مع عدم الاستغناء والاحتياج من الطرفين لان الحب في الذات

وحينئذ لا يخلو من الشك في وجوب ان لا يضاف الى الذات الا في ذاتها

**الاشارة**

ان الامام جيبان يكون  
 منصوبا عليه بل انما يكون  
 الاخبار وانما ليس به في الخبر  
 لا مائة الى التافع والتشابه في قوله  
 نصب الامام الى الغفم انواع الفتاوى  
 لوجل حلاله لا قبل منها او جبا خبير  
 غير على من المذهب لم يكن منصوبا عليه  
 لا يخلو من الشك في وجوب ان لا يضاف الى الذات الا في ذاتها  
 ان الامام جيبان يكون حائفا للشرع  
 لا يخلو من الشك في وجوب ان لا يضاف الى الذات الا في ذاتها  
 الكتاب والشرع عن غفلة من غفلة  
 الجنات الواقعة اليوم القيمة فلا بد  
 من امام نصوص من الفتاوى معصوم من  
 الخطا ما لا يزل لا يتبدل بعض الاحكام  
 او جربا فيها عبد الله هو في بعض الاحكام  
 لم يكن كل ما لا يخلو من الشك في وجوب ان لا يضاف الى الذات الا في ذاتها  
 وانما لا يخلو من الشك في وجوب ان لا يضاف الى الذات الا في ذاتها

الحقوقي لم يذكره كقولهم عندنا لا ضابط لم يقبلوا ولا يصفون في خواصه ولا لا لهم  
التم فلا ترد المعارضة به **الاسم الثاني** - الثاني من خلق الانسان هو حصول  
الكمال في القوة العلية والعلية واعلى مراتب في القوة العلية هو الفعل المشقة  
وفي القوة العلية في العلم هو ذلك ايضا وثم اصابة الصواب - اما وفي العلم الكمال  
عن التبع وفصل افضل لهم الاقتصار على الواجب عدم الاخلال بشيء منه الا في  
الحصول المرتبة الثانية والترجيح الاول في الدماء اليها قلزم ان يكون كمالا  
في المرتبة الاولى والام تحصيل التكامل فيكون معصوما **الثالث** في الامام  
شربا للقران في ايات الاحكام فانها كانت الاحكام غير متناهية والكتب والسنن  
متناهية فلم يمكن المجتهد علم الاحكام فلذلك الرجوع الى الامام بتحقيق المساواة من هذا  
الوجه في كان الامام معصوما **الرابع** في الامام **الثاني** لو لم يكن الامام معصوما  
لزم انتقال الحاجة اليه حال ثبوتها فيلزم التناقص واللازم باطل فليلزم مثله  
بيان الملازمة انه اذا تحقق وجبه اجترأ على الشيء فمع تحقق ذلك الشيء اما ان يبقى  
وجبه الحاجة الى الشيء فمع تحقق ذلك الشيء اما ان يبقى وجبه الحاجة او يتغير مع فرض  
وجوده والاول يلزم ان لا يكون هو المحتاج اليه لان تمام المحتاج اليه ما ينفع الحائ  
بوجوده فلم يكن تمام المحتاج اليه ما ان يكون يتناقصه فيقيم اليه اولا والاول ضيقنا  
قطعا اذ مع فرض طاعة الكلفين في جميع ما يامرون به ونهايتهم في الغرض ولا يحتاج الى  
غيره في اتساع او ابر السمع والثاني يقع الاستثناء عند دفع وجوده لا يتبقى الحاجة ولا يحتاج  
غيره اليه ولا يحتاج اليه قطعا لذنبه وجوده وعدمه الى الفعل الحاجة واحدة اذ انفسه  
نفقوا الطريق الى وجوب الحاجة الى الامام فهو كونه لطفا في ارتفاع البيع وفصل الثاني





الى السماء  
 وقال اللهم اجعل  
 مثلك قال ربنا تشبه من لا يعلم  
 ولا يعلم امرى واحلل عقله من الحسد  
 يفتقروا قولي واجعل لي وزير من  
 اهل صري ومن اخوان شدد بزازي  
 كن بسجنت كثير ونفكر كثير واوت  
 علي قريانا طمعا تشدد عضد اليك  
 وتجهل كما سلطانا فلا يصلون اليك  
 يا ناسا اللهم وانا عبد بيب وصنك  
 اللهم فاشرح لي صدري وليس لي  
 واجعل لي وزير من اهل عليا اني شاع  
 واجعل لي وزير من اهل بيتي فقال  
 فليحجج قال ابو ذر فاستقم رسول الله  
 حتى نزل بعبير من عند الله ثم قال  
 يا محمد اتق الله فقال لما اتق الله انما وليكم الله  
 ورسوله والذين امنوا الذين هم في صراط  
 الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون  
 فصل النبيين الغنائل الواسع الشافعي  
 عن ابن عباس ان هذه الآية  
 نزلت في علي

لا يعرف مفعله اصطلاحا ولا راجع الى قول من لم يوافق في تفسيره الا ان قيل كان في بيان انما ظاهر الاطلاق لا يوجب ان لا يكون بينه وبين

الشرح من الكتاب التفسير يدل بنفسه لا حتمها ولذلك اختلفوا في معناها مع انما هي كونها  
 كالتوكيد من مبدء المراد بالكتاب لا احتمال الحاصل فيه وكذلك القول في الامام الحسن  
 قاضي القضاة عبد الجبار ان هذا مني على ان الكلام لا يدل بظاهره وقد بينا فيما بعد  
 انه يدل وابطلت الادلة على الخطأ لئلا يكون وبينا ما يلزم عنهما من القضاة واجاب عنه  
 السيد <sup>عليه السلام</sup> باننا لسنا نقول ان جميع ادلة الشرع تحتمل غير التي بنفسها بل منها ما يدل على ان  
 الباقي ظاهره مطابق بحقيق المقروء وقدم العلم المستدل بان الخطأ بحكمه وانما لا يجوز  
 ان يريد خلاف الحقيقة من غير ان يدل عليه لا شبهة بان جميع ادلة الشرع ليست هذه  
 الصفة لاننا نعلم ان في القرن متشابهة في النصيحة وان العلماء من اهل المقروء  
 اختلفوا في المراد بها وتوقفوا في الكثير مما صح لهم طريقه قالوا في مواضع من اظهر  
 الظن الاولي فلا بد والحال هذا من ليس للشكل والمترجم للغرض يكون قوله خبر كقول  
 الرسول وليس يتبع بعد هذا الا ان جميع ما في القرن اما معلوم بظاهر المقروء وبينا  
 من الرسول فيضع عن المراد وان استجار به هذا المجرى وهذا قول يعلم جلالنا في ضرورة  
 لو جازنا مواضع كثيرة من الكتاب والشيء قد شكل على كثير من العلماء وانهم القطع مما عجل  
 ثبوتهم لو لم يكن في القرن الا ما خلا في وجوده ولا يتمكن من رفعه وهو الجمل الكثر  
 لا شك في حاجتنا الى البيان ولا يوضح مثل قوله تعالى اخذ من اموالكم صدقة فقولته تعالى  
 ومن اموالهم حتى معلوم الا غير ما ذكرناه وهو كثير اذا كان هذا لا بد من ترجمته والبيان  
 المراد به ولو سلمنا ان الرسول قد قول بان جميع ما يحتاج الى البيان منه ولم يخلف شيئا  
 على بيان خلقه والقائم بالامر بعده على غاية ما اقترحه الضم في هذا الموضع فكانت  
 الحاجة من جملة الى العلم في هذا الوقت ثابتة لا ما نعلم ان بيانهم ولو كان جمل على من شأنهم



من ذلك الطريق  
 بن تيمان الفهري قال  
 الله تعالى على ما تقرر في  
 في صلاة من حاله فقال لا بد من  
 عن ان تشهد ان لا اله الا الله  
 محمد رسول الله قبلنا ذلك وانما  
 ان نصل ما قبلنا ذلك وانما  
 عن الله ان نصل ما قبلنا ذلك  
 وارثنا ان نصل ما قبلنا ذلك  
 ثم ان نصل ما قبلنا ذلك  
 ابن عمل فضله على ذلك  
 كنت مولا فضا على مولا  
 هو الله تعالى والله الذي لا اله الا  
 هو ان من اراد الله قول الحارث بن  
 النعمان يريد اذ حثروا على سقا  
 اللهم ان كان ما يقول على سقا  
 ما سطر علينا حاجتنا من الاله او قلنا  
 مغرب الهم فاول  
 البهاج

العبد مكلف ان يطاع مولا فيما لا يعارض على الوجه المذكور فكذلك اربعة الامام الثمانية  
 قد ثبت ان المأموم في الصلوة مكلف بان يتبع الامام اذا لم يعلم صلوة مؤسدا ولا  
 يخرج من ان يكون طيعا وان جوف في صلوة الامام ان يكون قبيحة لا سيما كلفه  
 يلزم اتباعه في اركان الصلوة ولم يكلف ان يعلم باطن فعله كذلك القول في الامام  
 وعلى هذه الطريقة يجري الاحكام في الفناوى والاحكام مع غيرها التالك يلزم قولهم  
 ان لا يتقاد الرعية للامام ان يكونوا معصومين بمثل هذه العلة التي ذكرها  
 واذ لا يجب لجل ذلك عصمتهم ولم يمنع ذلك من وجوب طاعتهم ما لم يعلم دعاهم  
 الى العصية فكذلك القول في الامام فاجاب عن الاول من وجوب الاول انه لو لم يجب  
 اتباعه الا فيما يعلم حسنه لزم انما يكون المكلف يقول له لا اعلم حسنه هذا الا يقول  
 وقولك ليس بمحجور وجوب اتباعه فيما لا يعلم قبيحة لا يمنع وجوب المفسدة لان المفسدة انما  
 لزم من عدم امن المكلف من امره بالبيع بخبره ان كتابة الخطا ولا يمنع هذا  
 يدفع هذا الاحتمال ويقضي المصلحة الضرورية فيجب القول باستلغ البيع عليه هذا  
 العصية الثاني ما ذكره السيد المرتضى فمن وجوب اتباع غير المعصومين لا يعلم  
 يستلزم امكان ان يتعبد الله تعالى بفعل البيع على وجه من الوجوه لا مكان ان يكون  
 ذلك الذي يامره لكن ذلك حال فيلزم عصمة الثالث ما ذكره السيد المرتضى في  
 ايضا وهو ان الامام انما هو امام في جميع الدين وما لم يكن تنجافه الذين يخرج عن كونه  
 اماما فيه وهذه الجملة لا خلاف فيها فليس لاحد ان ينازع فيها لان المنازع في هذا  
 الاطلاق خرقا للاجماع واضمارا وعنى ان يكون لا يفسد علما ولا عملا للمنع من ماله او لا  
 انخير واحد لا يصل في المسائل العلمية ايضا فانه اذا بين ان كل ما يقول له لم يخرج عما ان كان

يكون شيء منها حجة لا حجة في الخبر المذكور ولما ان البعض خرجوا البعض الآخر لم يخرجوا قبل  
 ايضا يجوز كونه من ذلك البعض الاصل فبما ان الخبر لا يصلح كبرى في الشكل الاول  
 قوله هذه طريقه من المؤمنين فليس في ذلك زيادة على الدعوى ولم يذكر وايجز  
 يقتضى ذلك فلا دلالة لتكلم عليها والذي يؤمنها ما ظن قيام الدلالة على ما ذكرها  
 على ان الامام يجب ان يكون معصوما معينا في جميع الدين قوله الواجب اتباعه فما لا يعلم  
 فيجوز ان كان امره بالقبض لكن كاعلم مقدم على حسن من حيث يفعل لا على الوجه الذي  
 يقع قلنا ان يقع الفعل فيما على وجه من بعض الماعلين ويقع على ذلك الوجه من  
 اخر فلا يكون فيها لان علم الفعل الوجوه والاعتبارات الخارجية اذا دعى الامام اليها  
 وفعلها وكات فيجوز من بعض منكراته عالم بفتحها بل انه ممكن من العلم بذلك لان الممكن  
 في هذا الباب يقوم مقام العلم وغيره الامام اذا كانوا متمكنين في العلم بفتح الحاربه  
 وما يعود بها النفس في الدين يجب منهم ان يعلموا وجهها في الحال المتكلم من العلم بفتحها  
 فلا بد وان يكونوا متمكنين فكيف يكون عاربه العلم بفتحها غير فيجوز من غيرهم ولو  
 سلمنا جواز عدم تمكنهم في العلم بحال الحاربه في القبح او الحسن لم يقدح ايضا لان الكلام  
 فيما يمكن من العلم بحال من جملته دعاهم الامام الى فعله ولو استقام له ما اراد من  
 الحاربه لم يستقم له مثله في غيرهما من امور الدين لان الامام لا بد وان يكون اماما في باب  
 الدين مقدما في جميع ما كان معلوما وجهه للرجوع وما يمكن على ما دللنا عليه من قبل  
 فيلزم على هذا ان لودعاهم الى غير الحاربه مما يمكن المنازع ان يجرى كونه حسانهم ان يلزم  
 طاعته والافتقار له من حيث وجب لا قتله لانه فاما العبد فلم يكلف طاعته مولا فاما  
 لا يعلم فيما يمكن العلم بفتحها حكم ما يصلح فيها وما سبل له الى العلم بحاله فيجوز ان لا يخرج من

وما الله  
 بجزئ سقط على هامته  
 وخرج من دبره فقتل وانزل  
 ثم مثل سائل بعذاب واقع للكافرين  
 ليس بواقع من الله وقد روى هذه  
 الرواية الثقات من علماء الجهور  
 في تفسيره **الباب الثالث**  
 قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت  
 صلاتكم ورضيت لكم الاسلام  
 دنيا روى ابو بصير باسناد له  
 سعيد الخدري قال ان النبي دما  
 الناس الى علي في غدير خم واربعت  
 الشجرة من الثول فقام فدخل على الناس  
 فاخذ بضيعة فرمى بها حتى غطى الناس  
 الى بلش هذه الاية اليوم اكملت لكم دينكم  
 واتممت صلاتكم ورضيت لكم الاسلام  
 دنيا فقام رسول الله صلى الله عليه وآله  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 والذين

وثام  
 انفق وضا اربعة  
 على الاقرب والاولى لعل لا يفتقر  
 طالب من محبي شي قال من كثرة ما فعل  
 مولانا المصطفى والسن والاولى من ماله  
 واتصر من نفسه واخذ من غدا له  
**الشيخ** والشيخ اذا هو ما فعل صاحبكم  
 وما قوتى وروى الشيخ علي بن الحارث  
 الشافعي باسناده عن ابن عباس قال قال الله  
 مع من يحب من محبي شي ما فعله النبي اذا انقض  
 كوكب فقال رسول الله من انقض هذا النجم  
 من غير ان يرضى الوصي من عبدني نظام فيقول  
 ما شئ فظن ان اذا الكوكب قد انقض فيقول  
 على بن ابي طالب ثم قال لو ابا رسول الله فدا  
 موقيت من صاحب فانزل الله تعالى والنجباء  
 هو ما فعل ما احب وما قوتى **الشيخ**  
**الحاصل** قوله لعل لا يفتقر ويظهر  
 عنكم ان من اهل البيت ويظهر من ذلك  
 روى احمد بن حنبل في ذلك  
 بن الاصفع  
 قال

ولقد قبح من المولى ليس هذا حال الامام لان كلنا على امرنا باتباعه فيجب ان يتمكن من العلم  
 بحالته فلا بد ان يكون البصيرة فيها شأنا وعرضا لثاني امامته الصلوة وليت بايامه حقيقته  
 لا تراه يثبت فيها معنى لاقتداء الحق في سلطانه اكوها امامته حقيقته لكن لاقتداءنا  
 فيما التكليف فيمنعنا بالظن من لاقتداءه ليصل العلم واذا لم لا احتمال واذا لم لا  
 والريب وعرضا لثاني امير مولاه عليه ولعنه الامام وعدم مساعده له بخلاف قوله  
 الغزل وخلافه غير يقبل الامام وجوده ويستدل بخلافه لا ولا يبر عليه ولا غائب  
 من عاقبه احد وهو للقط على العالم وليس احد يسلط عليه وايضا فان الامام ولا  
 منقر عاقبه ولا يبره الامير خاصة قال السيد رضي الله عنه لاقتداء بامام لا بد وان يكون  
 مخالفا للاقتداء بكل من هو وانه من امير خاص وحال ان معنى الامام ايضا لا بد  
 ان يكون مخالفا لخصي الامان من وجوع الى خلاف الامم واذا كان لا بد من منتهى الامام  
 ومن وجوع الى خلاف ما ذكرنا من الامراء وغيرهم في معنى لاقتداء فلا منتهى يمكن  
 اتباعها الا ما ذكرناه ومنه نظر لان الحلال لا يمتنع في وجوب اتباع غير المعصومات ههنا  
 ولا يمتنع هذا في دفعه ولا نمتنع انحصار المنزلة في ذكره **الحاصل الثاني**  
 الامام له صفات اولها انه واحد الثاني انه يولي ولا يولي عليه الثالث انه منزل ولا يعزل  
 الرابع انه على غيره طاعة ولا يجب عليه طاعة غير حال كونه اماما الخامس انه معصوم فلا يخطئ  
 السادس اعتقاد الصواب في فعله واقراره والجزم بعدم خطائه السابع انه التصرف المطلق  
 الثامن مخالفة كل مخالفة الى ان يرجع الى طاعة محمد وآله فانه السبع يجب تعظيمه كتعظيم النبي  
 العاشر انه حافظ للشريعة الحادية عشر المجاورة والجماع المبرم ورواه الثاني عشر انه مقبل للهدى  
 الثالث عشر انه داع الى الطاعات ومقرب اليها الرابع عشر هو بعد عن المعاصي اذا نظر الى

فصل

فنقول هذا الاشياء مقفلة الى العتمة لما الاول فلان وحدته يوجب علم من يقر به  
 الطاعات ويبيده عن المعاصي كما يحتاج فتنوع هذه اللجج فيه وهو عدم العتمة في واما  
 الثاني فلان لو لم يكن الخطاء علة ما يؤمن ان يولي من لا يحسن ولا يتروفي ولا يتبر  
 اسباب هلاك الدين والسلب في اما الثالث فلان اذا لم يكن من ارتكبه الخطاء واذا  
 غفل هو جاز ان يقول الاصلح في الاولانية واما الرابع فاجابة الى العتمة ظاهره والاربع  
 تلتزم امور اما الفاعل او المكان وجوب المعصية في نفس الامر او تكليف ما لا يطاق او  
 التناقض كما ان وجوب طاعة غيره يعلم صوابه لزمه لغيره اذا ورد عو  
 المكلف لعدم الظن بالذليل لا يمكن ردها وان وجب مظهره امكان وجوب المعصية  
 لجواز امره بها وان كان في بعض الاحكام غير معين لزمه تكليفه لا يطاق وان لم يجز طاعته  
 في شيء ناقض وجوب طاعته واما الخامس فلان لو كان الخطاء علة جازم لم يكن كلامنا في علم  
 دليل واما السادس فلان لو جاز على الخطا لم يحصل اعتقاد الصواب في افعالهم ولا في جزم  
 بعدهم خطا لعدم اجتماع الجرم مع امكان التقبض لا يقال يتقضى بالعبادات لا نقول في  
 العبادة غير معلوم منها يستحيل الجرم واما السابع فلان التصريف للطلق يستحيل الحكم  
 ان يعمل من يجوز منه الظلم والكفر وانواع التعدي والخطا في الاقوال والافعال واما الثامن  
 فلان خالف غيره المعصية غير مخالفة في شيء كان لا يمكن الجرم باجبارها الحادية والقفل  
 يجوز ان يكون الحق من طرف الخالف فليزمن ان يكون قابل الحق او فاعلمه يمكن ان يجزأ به  
 يجوز ذلك وهو صحيح بالضرورة واما التاسع فلان تعظيم الشيء واجب في كل حال وغير  
 المعصية يمكن صدور ما يوجب الحد والعقوبة منه فان لم يجز بالبر بالعقوبة كالي هذا  
 بالقيح وان وجبت عقوبة من توجب تعظيم اجتماع التقبض وان لم يجز بالتعظيم بالحق الحكم

قال  
 قالت عليا في ذلك  
 فقلت فاعلم اني قد علمت  
 قال فاجابني فقال اني قد علمت  
 عليا عن يميني اني قد علمت  
 بين يدي ثم اتفق عليا  
 الله تعالى في ذلك  
 يظهر كونه في ذلك  
 بغير العلم ان هو  
 هو في ذلك  
 كان في ذلك  
 فقلت في ذلك  
 واني في ذلك  
 الحسين في ذلك  
 تلك الحرة في ذلك  
 كما في ذلك  
 فقلت في ذلك  
 ليزم في ذلك  
 فقلت في ذلك  
 في ذلك



سبحة  
 من شق اللام في  
 عن الحسن وطلعت  
 ذلك ثابت قد دخلت  
 رسول الله قال انك  
 ذلك ان جعل العصمة  
 الامام في الخبر  
 اهل البيت واما  
 غيرهم ليس بمعصوم  
 لا يراهم في قوله  
 فقد نقضنا بان  
 على ما عمل القطب  
 نقول الحسن بن علي  
 الامام الثاني  
 في ثبوت ادان الله  
 باسناده عن ابن  
 قال في رسول الله  
 انه قال اي جوب  
 انه قال اي جوب

لوجوب عصمة واما ما العائنه لان غير المعصوم لا يحصل الجزع فيفسد الشرع فلا يحصل  
 الوثوق بقوله فينفذ فأيده ولما الحادي عشر الانسان لا يفضل بعينه بقوله الا يقول من  
 يعرف يقين صوابه وان ينزل منزلة النبي صلى الله عليه وآله لا يفتقد ذلك الا بالمعصوم واما الثاني عشر فلا  
 مقيم الحد ولا بدان يتحمل عليه الميل والحيث المرافعة الحد وبجمل عليه سب الحد  
 والا كان غير مقبلا ايضا فلا ينحصر المقيم فيه واما الثالث عشر لان المقبول الى اطاعة  
 لا بدان يكون اقرب دائما اليها والمبعد عن المعاصي لا بد ان يكون دائما بعيدا عنها  
 وهذا هو العصمة **الثامن** وجوب عصمة النبي صلى الله عليه وآله مع عدم وجود  
 عصمة الامام ثم لما لا يجتمعان والاول ثابت في الثاني واما الثالث فلان النبي  
 مخبر عن الله تعالى ومقتل بفعله وقوله ويجب اتباعه وطلقة فاما ان يقتض ذلك وجوب  
 العصمة او لا فان كان الاول وجب عصمة الامام لمخوف العلف فيه وان الثاني انجب عصمة  
 النبي واما ثبوت الاول فلان كون خبرنا بجزء من خبرنا عن الله تعالى فوجب لا يجوز عليه ان ينقض  
 كون خبرنا في الخلط والسهو وغير ذلك ولعدم الوثوق بقوله وفعله **السبع**  
**والثامن** كلما وجب عصمة النبي وجب عصمة الامام فالمستند في ذلك اما  
 حقيقة المقدم فلفظه تعالى يكون للناس على الله بعد الرسل ليس بدليل لاحتمال  
 التفسير مع انتفاء الدليل وان ثبت الامارة فيخفى الخبر واما الملازمة فلان مع عدم  
 امام معصوم يبقى خبره الكلف الذي يهمل الرسول والمجمل موجود في القرآن  
 والسنن والمتأيد والاضمار وما يحتاج الى التفسير وعدم المقرب وقول غير  
 المعصوم ليس بدليل فلو لم يكن الامام معصوما لثبت الخبر المتفسير **الاول**  
 كلما كان الامام افضل من غيره حيث يكون معصوما لكن المقدم هو الثاني مثلا

الملازمة فلان الامام لو عصى في حال ما ما في ملك الحال يعصى كل واحد من الناس  
 فيجتمع الامانة على الخطاء وهو على ما تحقق في اثر الاجماع ولما ان لا يعصى واحدا في ملك  
 الحاكم غير العاصي افضل من العاصي غير الامام افضل فخرج عن الامانة فلا يكون اماما  
 مستقرا وهذا هو القسار للوقع للمرجع والمرجع يكلف ما لا يطاق وامان يكون  
 اماما مع وجوب كون الامام افضل دايا مع كونه ليس بافضل في هذه الحالة وهو اقصر  
 واتا حقيقة التقدم فلا استحالته تقدم المفضول على الفاضل واستحالته تقدم المساو  
 لا امتناع الترجيح من غير مرجع والعلم بما ضروري **التاسع الثاني** الامام  
 هو الحامل لكل من يعلم من المكلفين الجائز في الخطاء عن الحق واذا كابر الشريعة في  
 كل حكم وحال وقهر على ذلك مع تمكنه ومانع كل مكلف من الخطاء مع تمكنه دايا  
 فلو اخطأ وقت حاله ما يمكن اماما لان المطلقة العامة تقتضي الدائمة فخطاؤه ملزوم  
 للحال فيكون عالة **الشيخ** يستحيل امكان تحقق الشيء مع فرض وجوده  
 وتحقيقه يقتضيه والاجتماع التقيضا والامانة صد الخطا والتسليم واوقوى لا  
 معاندة لم يستحيل اجتماعها في محل واحد وانما قلنا بالمعاندة لان الامانة هي المعاندة  
 عن الخطا والمعاصي المفضي للبعد عن الشيء ولعدم مضاد له ومعاندا له وهذا هو  
 فليس من تحقق الامانة في محل بوجوب امتناع الخطا عليه وهذا هو البصيرة **الحاكم**  
**الشيخ** الموجب الى الامام ليس امتناع الخطا بل هو المعنى عن في القرية التبعيد  
 ولا وجوب الخطا لتحصيلا عدمه فالامام هو المرجع للخطا من حدا لا مكان الى الاشياء  
 والاشراق في المعاندة في الوجود من علة الامتناع فمع تحقق الامانة يستحيل الخطا  
 وهو **الشيخ** نسب الوجود الى الخطا مع الامانة اما الوجود وهو

الامام لا يخطأ  
 ابو بكر صلا يا رسول الله  
 هذه البسمة فيها عيب فبما عيبها  
 قال من عينة صلاها وصفت في الخبر ان يكون  
 على افضلية من يكون على هو الامام  
 لنتمتع في الفضول على الفاضل  
**الشيخ** ابعثوا من كل الاصل  
 طلبة ليعلموا الامور في الدنيا  
 احسن من قبل في منتهى عن ابي عابرة  
 لما ثبت في الاصل طلبة ليعلموا  
 في المودة في الفرض فاولوا يا رسول الله  
 من قرأ بكتاب الدين وجبت عليه امواله  
 قال على دناءة طلبة وانا اجماع وكذا في  
 انما عيب في العيب في العيب في العيب  
 الحكاية انما عيب في العيب في العيب  
 على هو الامام وان كان غافلا في الامانة  
 وامثال اوامر يكون مودة فيكون  
 واجب الطاعة وهو معنى الامانة في الخبر  
**الشيخ** قوله تعالى ومن كان

من شريف  
 ابتداء من خاتمة ما  
 القبل على ان رسول الله قال  
 خلقني على نبي ابي لا يشك في فضل ديون ورد  
 الوديع التي كانت بيني وبين رسول الله  
 الى العار وقد سخط الله علي في الدنيا  
 شتم على من شتمني في الدنيا  
 الخسران لا يحضر في الدنيا  
 يحصل اليك منهم كره ان شاء الله تعالى  
 ففصل ذلك كما روي في الخبر ففصل اليك  
 وميكائيل ان قد آتيت بيكم وبعثت  
 على احدكم اطول من عمر الاخر فاجابوا في ذلك  
 بالحيوة فاختاروا كما قالوا الحيوة فادعى الله  
 اليها الا انما شمل علي بن ابي طالب  
 وبين عظم فبات علي بن ابي طالب  
 في يومين بالحيوة اميطا الى الارض فخطا  
 من عدو فخطا فكان جبريل عند راسه  
 وميكائيل عند رجليه  
 فقال جبريل

حلاله مع عدمها لا يمكن ولا يمكن ان يكون مقترنا اليه فيكون حلاله فيهما اما لا يمكن  
 ايضا فوجودها كعدمها فيكون اجابها عينا واما ترجيح العدم لكون الرجحان فيه  
 للنهي عن الوجوب مع ولا يلزم من وجود المرجح مع حلة الرجحان في وقت وعدمه  
 في آخر ترجيح احد الوقتين بالوجود والامر بالعدم اما ان يكون محتاجا الى مرجح  
 اول والثاني مع ولا يلزم من ترجيح المرجح والاول يستلزم عدم كون ما فرض رجحانا  
 هناك اما الامتناع وهو لا **الثاني** **الشعوى** معلول كما لا يترجح عدم  
 الخطأ او امتناع الخطأ ولما كان يلزم للخطأ اما على تقدير الاول فلان احاطوا بالمكن  
 مع ذلك يستحيل وقوع مع المرجح في اولي ولذا استحالة وجود انتهى الى الامتناع ولكن  
 الثاني فلما اظهر ان العلوي محقق وجب تحقق العلول فاذا عرفت امانه نزع الخطأ  
 وهذا هو المصير **الرابع** **الشعوى** كل عرض يوقف على استعداد  
 المحل والاعتماد التام الذي يوجد عقبه لا فصل للاستعداد لئلا امانه في الخطأ  
 والمبعد عن الثاني مناف له لا يجوز لطلان الاستعداد للتوقف عليه ذلك الشيء  
 فالامانة منافية للخطأ وتتحقق احدا لتباين يستلزم امتناع الآخر فالامانة موجبة  
 لاستناع الخطأ وهو مطلوبنا **الحاصل** **الشعوى** كل شيء اذا ثبت له الفصل فاما ان يكون  
 مثله او فالتن امان يكون منافيا له فيستحيل الرجوع منه صدر اول وهذا مقتضى حصر  
 مردته بين النفي والاثبات فالامانة اذا ثبت للخطأ فلما ان يكون امان الاول وهو مع  
 ولا لما ابطال الاستعداد لم يكن لنتفاء مطلق الخطأ والمأهبة من حيث هي في غائبة  
 وجودها وهو ظاهر لان احد المشايخ لا يكون عدو للمأهبة المطلق فكيف يطلب منه  
 العدم واما ان يكون من الثالث فهو معارضة له في وجوده فحينئذ لا يمكن معهما  
 وجوده فيكون معارضة له في وجوده فحينئذ لا يمكن معهما

لان كل ما يمكن اجتماعه مع الله فلا يكون مناديا باجماع علم وجوده فلا يكون معه بقدر  
 في الوجود والعدم او بجماع الموجودات فمعين ان يكون من الثاني وتحت واحد  
 المتماثلين يستلزم امتناع الاخر والا يمكن اجماع النقيضين وهو **الشك**  
**التسعون** الامام ماد دايم والعاصي ليس ثابتا في الجملة فالامام ليس بعاصي  
 الصغرى فلان المراد من الامام ان ليس له اذن من الهداية في وقت دون وقت ولا في حكم  
 دون حكم واخر ولا بعض دون بعض ولما الكبري فلان العاصي ضال مادام عاصيا  
 الضال ليس بهاد ماد اجمالا **الساكن التسعون** الامام مقيم للشرع حاصل  
 على العلم به دايم ولا شيء من العاصي كعاد عاصيا فلا شيء من الامام بعاصي اما الصغرى  
 فظاهرة لان الغاية من الامام ذلك ولما الكبري فظاهرة **الحق التسعون**  
 القلم الغائبي في الامام ارتفاع الخطاء والقلم الغائبي عنهما هبتهما معلول لوجودهما  
 هذا فدل على ان ارتفاع الخطاء معلول للأمانة وقد تحقق الأمانة تحقق ارتفاع  
 الخطاء مادامت متحققة في محله وهو الامام فيلزم العصمة **التلويح والتسعون**  
 كل شيء اذا انبجس غير فاما ان يكون واجبا مع او ممتنع مع او محتمل مع فاذا الخطا  
 الى الامام فمع فرض محققها اما ان يجب وجود الخطاء معها فيكون مفسدة لا تريد وهل جاز  
 فاذا كان معها واجبا كانت مفسدة تهتك ان كان معها جازيا كانت وجودها عداها  
 فانتفى فابطلها وهو جمع مطلق وان كان معها متعاقبا لم **المائة** المكلف لا  
 مع الامام له نسبة الى الطاعات وارتفاع المعاصي هو جواز الفعل والترك فمع الاما  
 اما ان يصير المكلف اقرب الى الطاعات وابتعد عن المعصية مع تمكن الامام منه وعلمه به و  
 الثاني محال والا لكان وجوده لهذين فمعين الاول مكل مكلف يتكفل الامام من غير سبيل

في قوله تعالى  
 لا يكون مناديا

يخرج من ذلك  
 فقال بان الله على رسول  
 بل لا تقدر ان لا يثبت في كل  
 من الناس من يتكلم في نفسه  
 ضاقت الله وقال ابن عباس انما ضاقت  
 في كل من لا يثبت في نفسه  
 الى الفاروقين في فضيلة  
 مدد على فضيلة علي بن  
 هو الامام **البرهان** تسع فوله  
 من جابلت فيمن بعد ما جابلت من الاله  
 قتل بالاولاد مع ايماننا وابناكم وناونا  
 وناناه وانفسنا وانفسكم ثم تبطل  
 بفضل الله على الكاذبين فبفضل  
 كاذبان بائنا ائنا الى الحسن والحسين  
 وناطنا ائنا الى فاطمة وانفسنا  
 الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب وهذه  
 الآية دليل على نبوت الامام علي عليه  
 السلام

في سبيلها بالمال والبدن  
 العامة كماله للسلطان وليه  
 في غيرهم كماله مساوياً لهم  
 لا تدعى موضع الخليفة وإذا كانوا من  
 تغلبت الامارة عليهم وصل نفوذها  
 هذه الامارة على السلطان لا يكون من  
 اتسبان عليه واخذ بجميع قلبه  
 احب الدنيا التي لا تملكها مع اهلها  
**البرهان الخامس**  
 غلام  
 طاعتهم من من ذكوات قاصدا  
 روى الفقهاء ان للامارة مثل النجوم  
 باسناد من من يصاب من من ذكوات  
 عن اهلها ان يلقبها ادم من ذكوات  
 عليه فاما سلطنته على قاصد  
 الحسين فاما سلطنته على قاصد  
 وسيد فخصمهم لم يفسد احد من اهلها  
 فيها يتكلمون - مولا فاما سلطنته  
 في التوسل الى الله عز وجل  
 في كل وقت

الطاعة في جسد عن العصب ويطلب بحبل ذلك فمتبع على الجرح والامانة قادر على نفسه فلا  
 لم يكن مكلفا فنجيب ان ذلك يمتنع من نفسه بحبل لا يعد منه هو ولا غيره او هذا هو  
**المادة الخامسة** من الادلة الدالة على وجوب عصية الامام عليه السلام **الاول** امتناع  
 الخطاء والامانة اما ان يكون بينها لزوم او لا والثاني مح والاول ممكن مع ذلك ان لا يقع  
 الطاعة ويقع للعصية فبتقيد الامانة لان فائدة الامام ان كانت مع طاعة المكلف  
 ويمكنه قدرته من على الطاعة ومنع عن العصية تحقيق الطاعة وبعد عن العصية فبغير  
 ان يكون بينها لزوم فاما ان يكون الامام مع بشر يمكن المذكورين من ضرورة ارفع الخطاء  
 وبالعكس او السلازم من الطرفين والاول والثالث المطاوع الثاني مح والاول كان محقق  
 الامام وطاعة المكلف يمكن ان الامام من تعبد عن العصية وتقرير الطاعة وكان  
 ان يكون المكلف ابعد من الطاعة اقرب الى العصية وهو مح والاول لا ينفذ فائدة وانما قلنا  
 يلزم المطلوب من الثالث والاول لان المزموم الامانة ويمكن الامام من عمل المكلف على  
 الطاعة وتعبد عن العصية وطاعة المكلف له والثالث لا يتحقق في الامام لان الطاعة محقق  
 بينه لاك ونفسه محققا ثبت هذا **الثاني** الامانة مع تمكن الامام من عمل المكلف  
 فاعاد من العصية بغيره ليعمل طاعة وتساء عن العصية ففائدة فاما ان  
 من اوجب الله له وهو انه تعاقد وهو لان الاتفاق لا يدوم وهذا السبيل دائم  
 ولما من اوجب الله له الواجبة وهو الخط **الثالث** كل ما يجب طاعة الله عز وجل  
 مادام ما ادلوم يجب طاعة الله عز وجل مادام ما ادلوم طاعة الله عز وجل  
 والثاني باطل فاقدم من الثاني الملازمة ان الله عز وجل اوجب عليه الدعاء للسلطان  
 الى فعل الطاعات ثم لم يوجب عليه طاعة السلطان قال ان شئنا قد تدبره والجميعوه وان شئنا



استلزم الايجاب حاصل في ظني بانك مصيب بغير اول او اقل مراتب الظن في وقت اعلمك انك  
في الحال المستقيم وان يحصل في هذه الظن بقطع الامام اذ حصول الظن والعلم من الخبر  
الذي لا يمكن اقامته عليه وانما يحصل اصابها وانما انتم المعتبرون للاحكام فاذ لم يخل قول  
مجتهد كان المكلف ان لا يعرف هذا الحكم واصابتك لا يقولك وتقولك بمجرد ليس  
عندي بقطع الامام ايضا فلا فائدة في قصر الخبر والرياح حال قطعها والا كان وجوب  
كسره مرتين الاول وهو وجوب طاعة رايك في كل الاوامر والثاني هو ما اذا انفرد  
هذا فنقول كلما وجب الامام على المكلف وجب الله عليه من الثاني وكما وجب الله  
على المكلف وجب فهو واجب في نفس الامر والضروة من الاول تنجى كلما وجب الامام  
على المكلف وجب فهو عليه في نفس الامر والضروة من الاول تنجى كلما وجب الامام على  
المكلف فهو واجب عليه في نفس الامر والضروة فالامام ان يجوز عليه الخطا والذنب  
اولا والا لا يستلزم جواز امر بالمعصية فان لم يجز في نفس الامر فان وجب في نفس  
الامر فاقض الثالث ولم التكليف بالحال وان لم يجز في نفس الامر فاقض ما يامر  
به الامام غير واجب في نفس الامر وهو تقيض التبعيض والضروة وهو حال فقد ظهر جواز  
الخطا على الامام قبل وقوعه بالحال ليكون عالما بمقتضى الثاني وهو استناع الخطا والعصا  
عليه وهو لما ذكره بعض الفضلاء على هذا الدليل باننا لا نؤمن ان مكان صدق قولنا  
تقيض ما يامر به الامام غير واجب في نفس الامر غير ثابت وصدق الضروة لا ينافي امكان  
صدق كون امكان صدق تقيض ما يامر به الامام غير واجب في نفس الامر امكان صدق  
القيض والذي ساقى اصل القيس هو قولنا تقيض ما يامر به الامام بالفعل غير ثابت  
في نفس الامر لا امكان ولا يلزم من صدق الاول الثاني لان امكان صدق القيس



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

لا يتوقف على صدق الموضوع بالفعل بل جاز أن يكون المحول والموضوع بالقوة بخلاف الثاني  
اجاب عنه افضل المحققين خواجه نصير الدين طوسي قد بان هذا التحوير بوقوع ما يماثل  
الفتنة الضرورية لان امكان صدق القضية هو جواز صدقها بالفعل ولو لم  
يكن كذلك فان المطلق العام من امكان صدق القضية الصادقة  
معلوم بالضرورة وقوله ان امكان صدق القضية بان يكون المحول بالقوة باطل  
ذلك قسب من صدق امكانها لا مكان صدقها وانما قلنا انه قسب من صدق مكانها  
ولم نقل هو صدق مكانها لان صدق مكانها يكون تارة للموضوع لذات العجز بالفعل  
والمحول بالقوة وامكان الصدق غير صدق الامكان فان الاول دون الثاني انما يعبر  
بالفتنة غير المكتبة كما يعبر بالفتنة العقلية من حيث امكان صدقها مقابل صدق الضرورية  
من حيث هي صادقة ومن حيث كونها بالفعل قابل لنفس تلك القضية ولا ياقضها انما  
لو كانت ممكنة بالامكان العام فاذا كانت مقابل للضرورة لا يمكن اجتماعها معا تبطلونا  
لان يتبع صدقها مع صدق الضرورية واعتراضا بان هذا يدل على عصمتها في البيع الاول  
والنواهي على عصمتها ومطلوبكم الثاني الاول والثاني غير لازم من الاول لان الاول لا يعمد  
ذهب اليه ذلك جثمان اهل السنن في اننبطوا الجواب عن من وجهين الاول انهم يقبل احد بدلتهم  
صورة الامام بل الناس بل قائلين منهم من قال بعدم عصمتهم وطعنهم من قال بعصمتهم طعن لفرق  
قوله انك مخالف للجماع الثاني ان القضية بالفعل هو العقد والشبهة وبما جعله الارادة  
والمانع ليس الا التوقف من تقدمه والشبهة والتجريم بالفعل ونسبته الى الكل واحدة فان أقصى  
النسب أقصى في الجموع وانما هو موجب المانع كان الكل مكافيا له في حجبنا في حجبنا المبرر ووجهه عاين  
ومعلولتها **الخامس** لو كان امام غير معصوم لصدق كلامه لكن الامام معصوم واجب على

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

والعقود على التوقيل  
قال بنفهم حليته وما قيل  
من العاين ذلك يكون  
هو الامام  
عنه  
اولئك القريبون روى ابو نعيم عن ابن  
عباس قال سمعت الامام يقول في تفسيره ان القائلين  
عليه السلام عن جاهد عن ابن عباس في قوله  
الشاهد في السابقين قال سبق موسى الى اخرون  
نعم والشاهد في السابقين قال سبق موسى الى اخرون  
بن نون الى موسى سبق علي الى علي بن ابي طالب  
وصاحب الجهاد ثبت فيهم من العاين  
وهذا الفضل في ثبت فيهم من العاين  
فيكون هو الامام  
قوله انك الذي امنوا وهاجر واظهروا  
في سبيل الله باوالمهم وانفسهم اظهروا  
فلا بد من رتبة بين معصومين في الجموع  
انما لخصاح الترتيبها في حجبنا  
لما انفسه على حجبنا  
والعقود

وهذه  
مقتضية لم غش  
من الضمان يكون انفس  
هو الامام  
عشر  
التي لم تعد توابين بل عبيدكم صديق  
من طوبى لفاطمة بن عيسى الى ابن عباس قال  
ان الله تعالى كلام رسول الله قبل كذا وصدق  
ونجوا ان يتصدقوا قبل كذا وصدق  
عليه ولم يفعل ذلك احد من المسلمين فيه  
ومن تنبيه التلخيص ان ابن عباس لم يلقه  
لو كان عليه واحد من هذه وعطاهم الراية  
عمر النعمان بن عبد الله بن عيسى بن علي بن  
يوسف بن النعمان بن عبد الله بن عيسى بن علي بن  
مؤيد بن النعمان بن عبد الله بن عيسى بن علي بن  
عليه السلام لا بد من ذلك على انفسه يكون هو  
الحق بالامامة البهانية  
الثاني عشر

اذ جعل امام في غير جوب طاعة نقض بانفسه تروى كالجوب طاعة الامام كان الامام معصوما  
انفسا لا لازم بوجوب انفسا الملتزم ويلزم تعدد يكون اذا كان الامام معصوما بوجوب طاعة وكل الى  
عالم لا بوجوب طاعة الامام اذ لم يكن معصوما بوجوب طاعة اذا كان معصوما بطريق  
الامام في جدي دائما اما ان يكون الامام معصوما او لا يجب ان يتبعوا به كل ما كان  
الامام معصوما او لا يجب طاعته وجبت طاعته فهو باقضا لانيه **الكاس** لو كان  
الامام غير معصوم لكان النبي غير معصوم كانه لو كان النبي غير معصوما على بقائه  
الامام لكان عصمة النبي ثابتة على هذا التقديم وهذا كان كذا في كل ما يكون عصمة النبي  
لازمة لعدم عصمة الامام او لا يكون لازمة وكلام باطل اما الاول فلازم لو ثبت الملازمة  
بين عدم عصمة الامام وعصمة النبي ثبت الملازمة بين عدم عصمة النبي وبين عصمة  
فكلما كان النبي غير معصوم كان الامام معصوما لان انفسا لا لازم ليسلم من انفسا الملازمة  
لكن الملازمة لا تعني ان عصمة الامام مع عدم عصمة النبي مما لا يمتثل لان النبي اولها بعصمة  
الامام والعدم القابل لعمل تقدير عدم عصمة النبي فنفس عصمة الامام قطع لانه تابع له  
واما الثاني فلا بد انما قلنا على تقدير عدم عصمة الامام ولا تعني الملازمة لانه لا بد  
وهو نظرا لانه قد ثبت في الكلام وجوب عصمة النبي على تقدير ما ثبت في عدم  
عصمة الامام ثبت عصمة النبي ولما لو ان على تقدير عدم عصمة الامام لو لم يكن النبي معصوما  
يكن الكلف طريق الى العلم لانه لا بد ان لم يكن معصوما الاصل معصوما غير نظره اما مع  
عدمه ولا يمكن التفرغ من الخطا مع اصلا لا يفتقر الى انفسا عدم عصمة النبي على تقدير عدم عصمة  
الامام مانع وهو ان النبي هو الخيرة الله تعالى الذي لا يمكن ان يعلم الا النبي فلو لم يكن معصوما  
ثم يحصل التوق بخلاف الامام الخيرة النبي وهو انما يمكن غير الوصول اليه والعلم منه





على الخطاء وهو تناقض آخر ولما عدم كون ما فرض عليهم وهو تناقض ان كان غير الامام  
يوجب اماما والامام لا يوجب لزوم الترجيح من غير مرجح لتساها في علمه المجاهد وهذا  
ايضا واجب الى كون ما ليس بعلمه علم لا يخرج لا يكون علمه تاما والدليل انهم يدونه وادراكا  
اجتماع الاثر مع عدم العترة في محل واحد متزامن للعلم كان محالا واما ثبوت الاول فقط  
لتحقق الامانة لامام بعينه **الرابع والعشرون** عدم عصية الامام مع عدم كونه عالما  
ناقضا للفرض مما لا يمتنع والتاقي ثابت بمقتضى الاول بيان الثاني ان فائدة الامام  
ارفع الخطاء والامن ووثوق المكلف فاذا لم يكن معصوما يفي المكلف به فيحصل  
له ردع الى قول قوله فاذا وجد الله تعالى طاعة الامام ما يحصل منه الفرض كان ناقضا  
واذا كان معصوما ثبت عدم العترة واما ثبوت **الخامس عشر** كل المكلفين  
ثم ناقضا للفرض كان الامام معصوما والمقدم حق فالسالي مشربان الملازمة ان كل  
ما نفع مرجع يستلزم متصلا من غير اقر جزء كان ونيقضا لآخر **السادس عشر** كل الا  
يكون الامام معصوما كان الله تعالى ناقضا للفرض والسالي مطلقا والمقدم مشربان الملازمة  
ان كلاما يكن الامام معصوما يحصل للمكلف الوثوق بقوله بل يجوز ان يكون العلم له  
قوله في ذلك ما ينفع من الطاعة فلا يحصل له ردع الى قول قوله والفرض من نصب الامام قول  
المكلف قوله وحصول الداعي بمجرده قوله ومع عدم عصية الامام لا يحصل ذلك فيكون  
نصب الامام غير المعصوم نقضا للفرض **السبع عشر** كل اكل الامام غير معصوم كان المكلف  
ابعد عن طاعة واقر بالي معصيته وكلما كان كل كان تكلف المكلف العكس يكلف بالي  
ينفع كلما كان الامام غير معصوم كان يكلف المكلف يتقدم ساواة بطاعة البعد عن معصية لا  
اما العترة فلا ان المكلف يتقدم ساواة للجهل للرجعية فيكون تكلف طاعته من هذا العكس حقا

قال الله تعالى  
عليكم يا اهل بيت محمد  
عليكم السلام  
والذي يوعى العترة فمعصية على قمار عطاء  
من موالي العترة فمعصية على قمار عطاء  
فاصطوى الطغاة وكانوا يوعون في ذلك  
لم يزد قوا شيئا الا الماء القراح فلما كان  
اليوم اثالث قامت فاطمة رضي الله عنها وصلى على  
اثالث ففخسه واخبرته وصلى على  
مع النبي الغريب ثم ان التزل فوقع الباب  
بين يديه اذا امام اسير فوقفت ابواب  
فقال السلام عليكم يا اهل بيت محمد  
فاسرنا ونشدنا ولا تطغوا الطغاة  
فاذا سبى محمد صلى الله عليه وسلم  
منعه على قمار عطاء فاعطوه  
الطعام وكانوا ذلك اياما وليا لهما  
لم يزد قوا شيئا الا الماء القراح فلما كان  
اليوم الرابع قامت فاطمة رضي الله عنها وصلى على  
عليه السلام فبقي الحسين بن علي بن الحسين  
واولادهم اهل رسول الله  
وهم يوعون

الحجة  
 كما انهم خرجوا من  
 فلا يصح التمسك بالكتاب  
 ما تشاء ما يشوق ما تروى من غير  
 ان يتبع طاعة الله تعالى  
 قد اصدق طاعة الله تعالى  
 وقدرت على ما افاد الله تعالى  
 بالله اهل بيت محمد بن عبد الله  
 جبرئيل على محبة فقال يا جبرئيل  
 الله في اهل بيتي قال وما انت يا جبرئيل  
 قال انا من اهل بيتك  
 قال على فضل من الله تعالى  
 هو الامام البكر الثاني  
 العشر من اهل البيت  
 جاء بالصلوة وصلى في كل صلاة  
 نعيم من محمد وصدقه على اهل البيت  
 بالصلوة من محمد وصدقه على اهل البيت  
 من طريق الفقيه الشافعي عن محمد  
 بن قول الله تعالى في الحج  
 حاد بالصلوة

من غير مرجح فعمد ان تكليف طاعة الله تعالى ذلك يستلزم البعد عن طاعة والقرين مع  
 واما الكبرى فلان تكليف هذا اللازم مع وجود الملتزم تكليف بالمرجح والامتناع  
 الامتناع واما استحالته فيكون لان حيلام مع عدم التكليف يقرب المكلف من طاعته  
 والمبعد عن معصيته فثبت ان الامام ونصير **الثامن عشر** دليلا اما ان يكون الامام  
 غير معصوم او يكون المكلف اقرب الى طاعته وابتعد عن معصيته مانعة الجمع لان المكلف  
 يعقد مساوئه له ومولاه في قوله فترجح قوله عليه ترجيح بلا مرجح وذلك يستلزم  
 عن طاعته ولو كلف الله تعالى ذلك كان تكليفه بالمرجح يترتب مانعة له وارجح وانما امر  
 بكلمه كان خيرا **الثامن عشر** دليلا اما ان يكون الامام معصوما او لا يوجب ان  
 على المكلف كونه اقرب الى طاعته وابتعد عن معصيته مانعة له لان كل مصلية فترجح  
 خلوه لان كل مصلية تلزم مانعة خلوه من يقصر المقدم وبين التالي والآخر تنقبت بالمرجح  
 فيكون الاول ثابتا **العشرون** كلما كان غير معصوم كان مبرعا لكن التالي باطلا  
 فالقدم مثله بل لا يلزم ان المكلف يعقد من غايلة ترجيح بالمرجح وذلك ما يفرق طاعته  
 بل غايله فيكون نصير او اما بطلان الثاني من **الحاشية والعشرون** دليلا اما ان  
 يكون الامام غير معصوم او لا يكون نصير اما مانعة مرجح لان كل مصلية تلزم مانعة مرجح من غير  
 المقدم وبعض التالي لكن التالي ثابت بالضرورة فينتفي الاول **الحاشية والعشرون** دليلا اما  
 ان يكون الامام معصوما او يكون نصير اما مانعة خلوه لان كل مصلية تلزم مانعة خلوه من  
 المقدم وبعض التالي لكن الثاني تنقبت بالمرجح فيكون الاول ثابتا **الثالث والعشرون**  
 كلما كان الامام غير معصوم ترجح احد طرفي الممكن بلا مرجح لكن التالي باطلا فالقدم مثله  
 الملازم انه يجزئ بقرينه مساوئه للمكلف في طاعة المكلف مع مساوئها وهذا هو المرجح







اما ان يكون الامام معصوما بالضرورة ويكون له عصوم بالتم او يكون يمكن ان يكون معصوما  
 ويمكن ان يكون معصوما وكلما كان له عصوم بالضرورة امكان ان يكون الامام اماما  
 دائما مع وجود النص عليه والاجماع وكلما يمكن ان يكون معصوما ويمكن ان لا يكون امكان  
 ان لا يكون اماما دائما مع نص عليه دائما اما ان يكون الامام معصوما بالتم او يمكن ان  
 لا يكون الامام اماما دائما مع خلوها الصغر فصدا مع ما نعت خلوها وامام صدق  
 فلاز غير المعصوم يمكن ان لا يدعوا الى الطهر دائما فاذا لم يكن مقربا اسلام يكن اماما والا  
 لكات اما شرعا واذا تحققت التبعة فقول الثاني محال لانه لو امكان ان لا يكون اماما  
 دائما مع وجود النص عليه والاجماع لم يكن المكلف طريقا الى معرفة امامه اصلا وانما  
 سيكون تكلف المكلف بهذه المعرفة فلا يجزئ في عين الاول وهو ان يكون الامام  
 معصوما بالضرورة **الثامن والعشرون** دائما اما ان يجب نصب الامام او يمكن  
 ان لا يكون لتمام ايجابا بعد ان صاد اماما او خرقا لاجماع ما نعت خلوها واقضا الاخرين بالامام  
 فحين الاول اما مع الخلو فلاز الامام اما ان يجب عصمة ائمة ولا يجب عصمة وائمة اولا  
 وقت دون اخر والاو هو احدا جزاء المفصلة والثاني يستلزم الثاني لعدم عصمة  
 دائما يستلزم جواز ان يقر الى الطاعة في شيء من الاوقات فلا يكون اماما ولا يمكن  
 ان يكون الله تعالى ناقضا للعرض واستحالة الامر بذلك على استحالة المزموم والثالث تبطل  
 خرقا لاجماع واما بطلان الاخرين من ضمن ذلك ايضا **التاسع والعشرون** كلما كان  
 عدم نقض الله تعالى للعرض تمسحا لجانب يكون الامام معصوما لكن المقدم حق فاقال  
 سطر بيان الملازمة للمراد من الامام القرية الطاعة وعدم عصمة يستلزم امكان ذلك  
 منه بلزم امكان نقض الله تعالى للعرض لا يمكن للمزموم يستلزم امكان اللازم ولا يخفى

او يقر بوجوبه  
 فانفق بالليل كاهات  
 صفه السرد وهاهنا الملائكة  
 وكذا رواه الشافعي في تفسيره  
 انما يكون هو الامام  
**الثامن والعشرون**  
 رواه احمد بن حنبل عن ابن عباس  
 قال ليس من القرن يا ايها الذين  
 الا على راسها وامامها وشيئا  
 وسندنا ولقد عاتب الله اصحاب  
 مجاز في القرن وما ذكر عليه الامام  
 وهذا يدل على انه افضل ويكون  
 هو الامام **الثامن والعشرون**  
**والعشرون** على انما ايجابا  
 لانهم يصلون على ائمة اهل البيت  
 انما يصلوا عليه وسلموا استسلاما  
 من جميع الخاد عن كعب ابن جابر  
 سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الله كيف الصلوة عليكم املا  
 على النبي فأت الله تعالى  
 فاعلموا كيف

فليعلم  
 فان مولوا الامام عليه  
 بخلافه كما صلبت على ارجلهم  
 والارواحهم ومن يبيع سبيل قتلها  
 الله اما الاسلام عليك فقال قولوا  
 تكلف الصلوة عليك فقال قولوا  
 اللهم صل على محمد وآل محمد كما صلبت  
 على ارجلهم والارواحهم ولا تنفخ في  
 طباخهم فقتل الله من يكون اولادهم  
 البهايم  
 فقله كما سجد الجحش بفتيان من ارجلهم  
 الشياطين وطرقوا برؤسهم عن ارجلهم  
 سنة قوله كما سجد الجحش بفتيان من ارجلهم  
 وفاحشه ففتانهم كرجل لا يفيان ان يبيع  
 شه اللؤلؤ والاركان الصغار من  
 والمجمل اغني عن الصغار من  
 النفس لا يكون اولاد الامام عليه  
 في الدنيا والى  
 انما ذلك على

وكذا كل من فاضلهم بالجوهر المكنون لشيء اوجبوا ولا ياكل الا ما غيروه

فليعلم في علم الكلام **المشكلة** دائما اما ان يكون الامام معصوما او يمكن ان يكون  
 تكليف ما لا يطاق واقعا او الاغراء بالجهل من الله تعالى او يكون العتب جائزا على الله  
 نعم ملغى خلو الكل سوى الاول باطلا فثبت الاول اماما مع صدق المنفصل  
 قلانه اما ان يكون الامام معصوما او لا والثلث يكون الامام جليزا للخطا فان  
 بدعوا الى المعصية ولا يقرب الى طاعة فتبقى كونه لطفوا ووجر الحاجة اليه واما ان يتق  
 اما تنفر فيكون عشا فيجوز العتب على الله تعالى وان لم يتق اما تنفر فاما ان يكون المكلف  
 مكلفا بجملة ذلك من غير طريق اليه فيكون تكليفا لا يطاق وهو يتلزم ان يكون  
 ما لا يطاق وان لم يكن مكلفا بجملة ذلك فيكون الله مغيرا بالجهل لان الامر بانواعه دائما  
 مع عدم وجوبه في بعض الاوقات يكون اغراء بالجهل واما بطلان الكل عند الاول  
 فنقر في الكلام **الحكاية والشك** كما وجب نصيبا لم كان واجبا في نفس  
 الامر بالضرورة لان الوجود من الله تعالى او على كل الامر وعلى كل واحد من المقيدين  
 فلا يخرج وكلما كان الامام غير معصوم وكلما امكن انشاء وجب الواجب دائما امكان  
 وجب الواجب دائما وكلما وجب نصيبا لم فاحدا الامر لان الامام كونه معصوما  
 بالتم او لمكان صدق قولنا لا يجب نصيب الامام حين وجوب نصيبه لان على تقدير  
 وجوب نصيب الامام اما ان يكون معصوما او لا والثاني يستلزم امكان انشاء الوجود  
 المستلزم لامكان انشاء الوجوب عدم الحاق النقص والمزوم يستلزم امكان انشاء  
 الوجوب من غير الامر لكن صدق الثاني على تقدير صدق وجوب نصيب الامام  
 لان الوقف المطلق والوقف المكتن من انشاء وان كان حين وجوب نصيبه فيجب ان  
 يصدق امكان عدم نصيبه فثبت على هذا التقدير صدق الاول فيكون معصوما بالضرورة



عذرك  
 غضبا لا متعينا  
 ولا كان خير الدين  
 يكون هو الامام  
 البغى في الشك  
 هو الذي خلق من الماء  
 نساؤه من الماء  
 من نسل في النجم وعلى الخ  
 من نسل من نسل في النجم وعلى الخ  
 طالبه اذا روج فاطمة عليها وهو  
 الذي خلق من الماء نساؤه من الماء  
 ونسبها وكان ذلك افضل فكان هو  
 لغير ذلك مكان افضل فكان هو  
 الامام البغى في الشك  
 الشك في قوله تعالى يا ايها الذين  
 امنوا اتقوا الله وكونوا مع العباد  
 اوجب الله علينا الا نكون مع الملو  
 منهم الصلوة وليس الا المصوم يتقوا  
 الكذب فيكون هو علمه اذ كان  
 مصوم من الاربعين  
 حديث ابي يعقوب

المشاق يفتقها يدته **البغى والتكلم** لو لم يكن الامام معصوما لمقتض الوفاق  
 بوعده ووعده واورامه ونواهيته وحتم كلامه وذلك من اعظم المنكرات عن اتباعه  
 فلا فائدة في نصرة **الثاني** لو لم يكن الامام معصوما كان وجوب اتباعه  
 اما العلم بتفريه الى الطاعة وتبعده عن العصية او للظن او لما كان ذلك التاك  
 محال ولا تشاي غيره فكان يجب ان كل واحد يتبع غيره مع امكان ذلك الثاني مح  
 والاشاي غيره من المجتهدين فكان نصبة رجلا بلا مرجع فغير الاول وانما يعلم ذلك  
 باستماع النقيض فهو معصوم **الثالث** لو لم يكن الامام معصوما  
 او يمكن ان يجب العصية حال كونه معصية على تقدير كونه مفسدة وانقضاء الحجج  
 فيها واجتماع وجوه الفساد انه لم يكن الفرق بين ما يجب اتباعه وبين ما يجب اتباعه  
 ما يقتضيه خلوه لا نه اذا لم يكن الامام معصوما امكن ان يامر بالمعصية على هذا التقدير للذلك  
 فيها فان وجبت لزم الثاني وان لم يجب مع انه الحافظ للشع وهو المميز بين الحلال والحرام  
 لزم الثالث اذ مجرد قوله يمكن مع ان يكون معصية فلا يحصل العلم بكون القسمين  
 الاخيرين باطلان قطم فغير الاول وهو ملط **الرابع** لو لم يكن الامام معصوما  
 ضلال وكل ضلال لا يستعمل وتوع من الله تعالى ومن اعلم الاثم وكل من لا يكون نصبة  
 من الله تعالى لا من اجماع الاثم لا يكون اماما ولا لزم التبع بلا مرجع واجتماع النقيضين  
 وانقضاء الفائدة وترويع وقوع الفساد اما الاول لان نصبة الامام انما هو للتقرب الى  
 الطاعة والتباعد عن العصية القريب انما هو في تلك امر بالطاعة والاشاي غيره  
 عن العصية وتجردها عنها وذلك من غير المعصوم يمكن لا واجب فلو كان غير المعصوم اماما لكان  
 قد جعل الامكان علة في الوجود لكن الامكان لا يصلح للعلة ان ثبت في علم الكلام نصبة







نخرج عن الامانة **السادس** لا يعين كلما كان الامام غير معصوماً لكن اماماً على  
 امامته والى باطل الاستانول اجتماع الفاضلين فالقدم مسلم سان للاندوز استانز  
 التبرج بلانرج ولايج طاعته ولا طاعة الكل اجماعاً فعين ان لايج طاعته البتة فلا يكون  
 اماماً قطعاً **السبع** **او لا يعين** كل واجبه فاما الذان اوله صلح لا يحصل الا من  
 والامانة ليت من الاول اجماعاً فهي من الثاني وكما كان كذلك كان وجباً للمصلحة  
 مع قبول المكلف اذ لو بقيت ممكنة معها لم يكن لها بد من السبب في السبيل لم يوجب  
 لم يوجد كما غيره وهو خلاف التعديل او التبين فاستغناء الممكن عن مؤثر وهو  
 مح ولا مصلحة في الامام الا لتفريق التبعية اجماعاً فيجب ان يكون موجبا لها مع قبول  
 المكلف مع عدم العصية لا يكون موجبا ان يكون معصية ففقه فيصدق معنا  
 مقدمتان كل امام مع قبول المكلف محجب ان يكون مقبراً بعد الاثنى من العصو  
 مع قبول المكلف يجب ان يكون مقبراً بعد اتيقن لاشي من الامام بغير معصوم وهذا  
 هو المطلب **الثامن** لا يعين كلما وجب له لطفاً وجب بحق الملقط عنه  
 وكلما لم يكن الامام معصوماً لايجب حق اللطف عنه ويلزم ذلك لصدق دائماً اما  
 يجب الامام لا يكون لطفاً او يكون معصوماً لايجب بالامام وصدق هذه المنقصة  
 مانعة خلوا ظاهر لكل الكل والى باطل معين **الثاسع** **او لا يعين** كلما لم  
 يكن الامام معصوماً لم يكن له الحاجة الى المؤثر هو الامكان والى باطل فالقدم مثله  
 بيان الملازمة ان الامام اذ لم يكن معصوماً كان التفرقة التبعية بالفسر اليه ممكناً  
 لا يؤثر فيه الا امامه والام يبينه لكن لايجب للامام العلم والائنة وهو مع والكل  
 يتفان في حلة الجاهل فله امام خارج والخارج عن كل الاثر غير المعصوم كونه اماماً لا يكون

قولك ان الامام لا يعين كلما كان الامام غير معصوماً لكن اماماً على امامته  
 والى باطل الاستانول اجتماع الفاضلين فالقدم مسلم سان للاندوز استانز  
 التبرج بلانرج ولايج طاعته ولا طاعة الكل اجماعاً فعين ان لايج طاعته البتة فلا يكون  
 اماماً قطعاً **السبع** **او لا يعين** كل واجبه فاما الذان اوله صلح لا يحصل الا من  
 والامانة ليت من الاول اجماعاً فهي من الثاني وكما كان كذلك كان وجباً للمصلحة  
 مع قبول المكلف اذ لو بقيت ممكنة معها لم يكن لها بد من السبب في السبيل لم يوجب  
 لم يوجد كما غيره وهو خلاف التعديل او التبين فاستغناء الممكن عن مؤثر وهو  
 مح ولا مصلحة في الامام الا لتفريق التبعية اجماعاً فيجب ان يكون موجبا لها مع قبول  
 المكلف مع عدم العصية لا يكون موجبا ان يكون معصية ففقه فيصدق معنا  
 مقدمتان كل امام مع قبول المكلف محجب ان يكون مقبراً بعد الاثنى من العصو  
 مع قبول المكلف يجب ان يكون مقبراً بعد اتيقن لاشي من الامام بغير معصوم وهذا  
 هو المطلب **الثامن** لا يعين كلما وجب له لطفاً وجب بحق الملقط عنه  
 وكلما لم يكن الامام معصوماً لايجب حق اللطف عنه ويلزم ذلك لصدق دائماً اما  
 يجب الامام لا يكون لطفاً او يكون معصوماً لايجب بالامام وصدق هذه المنقصة  
 مانعة خلوا ظاهر لكل الكل والى باطل معين **الثاسع** **او لا يعين** كلما لم  
 يكن الامام معصوماً لم يكن له الحاجة الى المؤثر هو الامكان والى باطل فالقدم مثله  
 بيان الملازمة ان الامام اذ لم يكن معصوماً كان التفرقة التبعية بالفسر اليه ممكناً  
 لا يؤثر فيه الا امامه والام يبينه لكن لايجب للامام العلم والائنة وهو مع والكل  
 يتفان في حلة الجاهل فله امام خارج والخارج عن كل الاثر غير المعصوم كونه اماماً لا يكون

ما لم يثبت  
 هو على ما يثبت  
 هذا لا يدل على انفسه فيكون  
 ولايات المذكورة في هذا الموضع  
 انظر على ما ذكره الشيخ  
 في الادلة المستقاة من النسخ  
 عن النسخ وهي في غير النسخ  
 ما نقله الناس في ادلة النسخ في قوله تعالى  
 عشرين الا ترى ان جميع رسول الله  
 عبد المطلب في دار ابي طالب وهم  
 رجلا وامرأتان يصنع لهم خذنة مع  
 من البر والعبد لهم صاحب البر وكان  
 الرجل منهم باكل الخبز من مفضل  
 ونشر من القرية في ذلك الخبز  
 الجاهل كل من ذلك الخبز في  
 فلم يبين ما اكلوه فيهم من ذلك  
 لهم ان ينجوا من ابي بن عبد المطلب  
 ان الله يفتي بالحق الى الحق  
 كما قد يفتي

لا ان كان في نفسه علم بالامر

ما عاين او لم يظن ما عاين او لم يظن

معصوما فيكون اثباته على ما عاين فيكون الامام متحققا لا بما عاين ولا يكون علم الامام  
 وهو المطلوب لما بطلان الثاني قطعي علم الكلام **المحسوس** اما ان يكون الامام غير معصوم  
 او يكون علمه المأخوذ لا مكان ما نفعه من غير المقدم ونقصر الثاني ثبت لما عاين علم الكلام  
 نفق في اول الحار في **المحسوس** اذا ما ان يكون معصوما او لا يكون علمه المأخوذ  
 الامكان مانعة لخلو كل متصلات من غير ما نفعه من قبض المصدم وعين الثاني الك  
 الثاني صنف فقبح الاول وهو الخط الثاني **المحسوس** كما يجب كونه لطفا ما ان يكون  
 لطفا حاصله لبرا لا مكان او بالوجوب لا كغيره فان العقل لا يوجب ايجاز كونه لطفا  
 بل لا تطفه لفعل ولا يجب كونه لطفا في ان يكون لبرا لا مكان المحض بل بالوجوب انما  
 يكون كذلك اذا كان معصوما **الثالث المحسوس** بشر المكلف المكلف الامام اما بالوجوب  
 او بالامكان او بالمتناع والثاني محال ولا تنفع وجوبه والثالث صوابه كالثاني يستلزم  
 عدم وجوبه وان لا يكتفي في وجبه الوجوبية وتر للفعل لا مكان ولا اول هو المطلوب في  
 غير المعصوم ان يكون مقربا الى المعصوم لا يكون لطفا **الرابع المحسوس** هذا مقتضى  
 الاول انما وجب الامام كونه لطفا لا يتصور وجبه الوجوبية في معنى الوجوبية المعلوم  
 يستحيل تقاؤه مع عدم العلم الثالث ضرورة والذاتية تزلزال ما لم يثبت في المنطق في الحق  
 اذا تقرر ذلك فقولنا ان يكون الامام لطفا في وقت ونقصر الثاني يستلزم نفوذ وجوب  
 والثالث يستلزم كونه اما في وقت ونقصر وجوب اتباعه في وقت دون اخر وهو  
 محال لعدم ولا نتم تكليفه لا بطلان اذا انفق في تبيين الاول وكل ما فيه ضرورة في المقام  
 في الثالث وانما يكون ضروري اذا كان معصوما وهو الخط الثاني **المحسوس** علم الامام  
 الامام معصوما فلما انما ان يكون لبرا ما لم يثبت في وقت دون وقت لبر ما نفعه خلو

لا تترك ان كان هو مقرب مبعدا وطاعة المكلفين فيكون معصوما لما تقدم وان لم يكن كذلك فاما  
دائما او في وقت لكان التالي باطلا لما تقدم فاما قبله **السؤال الثاني** كل المكلف  
الامام معصوم ولا يخرج المكلف بطاعته كونه مقربا بل يجوز ذلك يجوز ان يكون مسئلة  
ومتى كان ذلك يحصل ان يفرض عن اتباعه ولم يحصل له داع فيبقى ثابتا نصبر عليه من نقص الغرض  
**السؤال الثالث** اتباع غير المعصوم وان يكون معصوما مضرا او اكثر اذ عن الضرر  
الموقع واجب فكما كان الامام غير معصوم وجب ترك اتباعه وطاعته وكلما كان كذلك  
فاندره ولم يضر الساقط لكن التالي باطلا فطعا فكذا العدم **السؤال الرابع** كل المكلف  
وكلما كان الامام غير معصوم واجبت اعادة تركه اذا اقتضت الضرر  
الامام معصوما كان اتباعه تركا للضرر المظنون وكل امم اتباعه دفعا للضرر المظنون  
فلو كان الامام معصوما  
فلو كان الامام غير معصوم كان اتباعه دفعا للضرر المظنون فيكون كل من اتباعه تركه  
اتباعه مستلزما للقيضين وانما قلنا ان اتباعه تركا للضرر المظنون فلان القوة  
الشهوية في الاعمال باينة على القوة العقلية في غير المعصوم وانضاضها ترك الطاعة وفعل  
المعصية لان ميل القوة البشرية الى ترك التكليفات فعل الملائمة التي هي المعصية وانما  
ان كل امام يجب ان يكون اتباعه دفعا للضرر المظنون فلا تترك مرشدا الى الضلالة ولا تترك  
واستلزام تركها ظاهر **السؤال الخامس** كل ما كان الامام غير معصوما كان  
فيما لا يعلم المكلف محضه وفساد محضه **السؤال السادس** الامام اما ان يخرج من المكلف بان يلزمه  
لظن او فساد او لا يخرج بواحدة منهما بل يجوز كلاهما او الثاني والثالث يتلزمان استغناء فائدة  
نصبر فعبث الاول وانما يكون على تقدير العترة **السؤال السابع** اما ان يخرج من المكلف  
بان الامام يدعو الى الهدى او الى الضلال ويجوز كلاهما والثاني والثالث نفسا لا حصول  
الداعي للتكليف التمرر بالاتباع الى الغاية وعدم الالتفات اليه وهو ساقط الغرض في نصبر

[illegible][illegible]

منتهك  
 اليوم ان دخلت في دين  
 ابن اعلى فقد جعل انك لم يزل  
**الثاني** في خبر التوحيه النجاشي  
 من قوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل  
 اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته  
 خطب الناس في فريضة وقال يا ايها  
 ايها الناس ايعى اوليكم منكم انفسكم  
 فاولي انفسكم من كنت مولاه فخذوا  
 بغير مولاه اللهم وال من والى واتخذ  
 بغير مولاه من نصره فاهل من خذل لرقال  
 وانفسهم من نصره واخذل من وكل كل  
 له جميع ما ايجبت مولاى ومولى كل  
 مؤمن ومؤمنة والى المولى  
 هذا الاصل في التصرف في كل  
 من عليه قوله الله اولى بكم  
 باسمك **الثالث** قوله  
 من غير ان يرد من موسى اياه  
 كما ينبغي ان يردى ثبت  
 لا يخرج

فحين الاول والثاني ذلك على تقدير العصبية  
**الاول** كل ما يمكن الامام معصوما  
 معرفة الله تعالى بالدليل عقلا لكن الثاني اطلاق الملقم مثلنا الملازم ان كان وجود الحق  
 اما كلف في الجرم او لا الاول يستلزم ان يكون باسكان ثبوت الوجبة في الجرم فلا يحتاج  
 الى الدليل والثاني يستلزم عدم الاكتفاء بقوى الاصل ان كان معصوما **الثاني**  
**والثالث** كما كان الامام معصوما كذا الجرم يلطف اخذ ما بالقوى مكان  
 ما بالفعل مع امكان عدمه لكن الثاني اطلاق لا من باب اغلاط فكذا المقدم والملا  
 ظاهري فلان عدم عصمته يوجب امكان تبعية الطاعة وتقريبه الى المعصية  
**الرابع** **والشوق** كما كل الامام معصوم فدايا ما ان يكون وجوب  
 المعصية بخبر اجماع عارض لها او عدم وجوب ما اوجبها على المكلف السابق  
 باطل فكذا المقدم بيان الملازمة ان غير المعصوم يمكن ان يامر بالمعصية فان وجب له  
 الاصل الاول والا لزم الثاني لان المكلف يجب عليه طاعة الامام في جميع ما يامر به  
 والا انفس فايد نروى عليه فعل المأمور واما بطلان الثاني فظان المتعبد  
 وجوبها بالخبر عارض ضروري والثاني يستلزم الجمل **الخامس** **والشوق** كما  
 نص الامام واجبا كل عدمه اشد عند وامن جهة وجوده اشد عند وامن عند من  
 تحصيل الغاية فربما لا يمكن الامام اصاصد الاولي فظاهر واما صدق التائيد لا يمكن  
 ان يامر بالمعصية كما اعتقد وجوبها لزم ان تكال المعصية الجمل المركب الا لزم من عدم الامام  
 جواز تركها بالمعصية من وجوده امكان ان تكالها الجمل المركب الغاي من الامام البعيد عن  
 امكان فعل المعصية ونصب يامر امكان فعلها مع جهل المركب يامر من صدقها بالقبض  
 كلما كان الامام غير معصوم كان وجوده اشد عند وامن عند من تحصيل الغاية فربما يكون مقدم

هذه القضية مستلزمة للقضية بـ كلما كان كذلك كان صدقها الا بالظواهر لمكان اجتماع  
 الفقيضين وهو محال وكلما كان عدم العصية على الاكفان العصية واجبته وهو المطلوب فيكون  
 فيران محيل مقدرا لثبته مقدرا لعدده في الثانية وقد لا وقد مقدرا لاولى تا ليا ويصدق  
 الملازمة بينهما والاصدق قولنا انه لا يكون ان يكون الامام معصوما لا ينبغي ان يكون الامام غير  
 معصوم دائما لان العاقل بعدد العصية لا يجوز خطا وهذا الجواز لا يخص بوقت دون وقت  
 اخر بل دائما فيلزم ان لا يجب نصبه للجواز هو باطل اجماعا لانه من غير صدقها لا يمكن ان صدقها  
 عما لا يكون نقضها عما **السابع** كل ما كان ضابطا لمام واجبيا كان حصول  
 الغاية من اوطاعة المكلف اجبا وكلما كانا امام غير معصوم يكن حصول الغاية من اوطاعة  
 المكلف اجبا ولللازم منها كلما كان ضابطا لمام واجبيا كان حصول الغاية ليس غير المعصوم ولكن لا قد  
 حتى لا يكون معصوما **البيع والشك** لا ينبغي ان يكون الامام نصيبا على اطلاق  
 وكل غير معصوم نصيبا على اطلاق لا يمكن ان يكون من اهل العلم بغير معصوم بالضرورة ولا بغير كل امام  
 معصوم بالضرورة وهو الكفاية الضري فظاهر ان لا يستعمل البش على الله تعالى اولى الاجماع  
 لانه الاضلال واما الكبرية فلا يمكن عدمه بغير من الطاعة وتعبده عن المعصية كما لا يحصل  
 منه الغاية من فعله عشا اظا واما الاخراج فلما ثبتنا في المطلق ان الحق خد طاعة الضري والمكفر  
 في الشكل الثاني في ضرورة ثبوت الضري بالضرورة وانما تها من الاثر بالضرورة فيرجع اقتناع  
 الى الضررين واما لان النتيجة فلا قد بينا في المطلق ان السالبة المعدول الى الجول مستلزمة  
 للموجبة للمصلحة المحول مع وجود الموضوع لكن هذا الموضوع موجودا **القول** ان كلما  
 كان امام فظهر للشرعية وكفايتها لاجماعا لا احكام كان معصوما لكن المقدم قوله اننا  
 مثلنا الملازمة ان الامام يجب طاعة شرع جميع ما يامر به واذ لم يكن معصوما لم يكن ابا بالمعصية فاعلم ان

هذا هو القضية اذا لم يشرع

من حيث هو  
 لا يستلزم من حيث هو  
 من ان كان خليفة لم يوجب له  
 معه لكان خليفة ايضا وكان  
 نظرا الفصل الذي لا بد منه  
 وجده وغيبته صلة ليجب فبعد  
 مونه وطول الغيبة اولى ان يكون  
 الرابع انما استخلف على المدينة  
 مع قصر مدته في الغيبة  
 يكون خليفة بعد موته وليس  
 غير عليهما اجماعا ولا تالم ان يشرع  
 المدينة فيكون خليفة بعد موته  
 فيها فاذا كان خليفة في المدينة  
 كان خليفة شرعية فيها اجماعا  
 الخامس انما قال لا بد من التوسيع  
 من التوسيع في تطبيقه  
 انما انما في وجوبه وتطبيقه  
 لم يبدى في وجوبه وتطبيقه  
 في الباب السادس في الواجبات

وقد قال لما كان يوم  
 الباءة وخرج النبي من المأجور  
 والاضار وعلى وقت من احدنا  
 مكانه ولم يولد بين وبين احدنا  
 على ابي العين فافقه النبي فقال  
 ما فعل ابو الحسن قالوا انهم فاقوا به  
 العين قال بلال انهم فاقوا به  
 فمضى ابيهم وقد دخل منزله الى العين  
 ففالت فاطمة ما يبكيه لا ابي الله  
 عينك قال ابي النبي بين المأجور  
 والاضار وانا وقت من احدنا  
 مكانه لم يولد بين وبين احدنا  
 كما يترك الله لعل انما اذخر لنفسه  
 فقال بلال يا علي احب النبي فقال  
 فقال ما يبكيه يا ابا الحسن فقال  
 واخيت بين المأجور والاضار  
 رسول الله وانا وقت من احدنا  
 وتعرف مكانه

ويخرج وهو حال فيكون التكليف بالحال واقعا ولا يمتد بطاعته وهو خلاف التقدير او يخرج عن كونه  
 معصية لم يفرغ من جلاء الحكم لا كما شاعوا وهو خلاف التقدير اما حقيقة المقدم فاجابة  
**التاسع** الشك في كل الامام واجبا كان طاعة او نائما مصلته للمكلف مقرا بالبر والاطاعة  
 ومبعدا عن المعصية بالضرورة وكلما كان طاعة للمكلف لم مصلته للمكلف واجبا ومقرا بالبر ومبعدا  
 عن المعصية بالضرورة كان معصوما بغير كل الامام واجبا كان معصوما بالضرورة لكن المقدم  
 حق كالتاثل والمقدم طاعة فان مما تقدم **الستين** انما وجب الامام لكونه لطفا  
 في التكليف وكما روي عليه الله تعالى لكونه لطفا في التكليف يكون التكليف موقوف عليه وبدونه  
 لا يصلح التكليف كلما كان كذلك مع ان توقفه على فعل من افعال المكلف او لا فان كان لا  
 وجب عليه الله تعالى اجابا على المكلف وانما المكلف ثم اللطف حصل للطوف فيه بالضرورة فان كان  
 الثاني ثم للطوف فيه وكما لم يفعل الله تعالى او من صدق بفعله لم اللطف ذلك الفعل  
 انتهى التكليف بالفعل على المكلف انما في ذلك يقول ما يتوقف عليه حصول الغاية من لطف  
 الامام الذي من فعل المكلف هو طاعته في جميع الاول والثاني وهو مقول انما فعل المكلف  
 فذلك وبذلك الطاعة فانهم لطفت الامام بالضرورة او لا الاول يستلزم المعصية والامام  
 القطع بهم لطفت الامام وان كان السالفي فيكون عدم اللطف الموقوف عليه الفعل من الله تعالى  
 او من الامام فنتفى كيف للمكلف بالفعل بحيث لا يبقى مكلفا بالفعل فلو لم يكن الامام معصوما  
 امكن ان يخرج المكلف عن التكليف بالفعل في حصول الامر الظاهر وعلم المكلف بخبر عن  
 التكليف هذا هو معنى تكليفه لبطان **الحادي عشر** في كل الامام  
 غير معصوم يتوقف التكليف ثوبا ببقاء التكليف بالواجبات الشرعية ولا طريقا الى الجزم لا بغير الامام  
 واختيار الامام ومعها لا يمكن عدم بقائه مكلفا بالفعل عاجزا عن وجبه عند وزواله واذ لم يتوقف

بقضاء التكليف جلي يكون مكلما كان من الطائفة اريد فان التكليف بركعة وشقة وضل الفضل  
 تركوا وركاب المعاصي فيكون مستقاة نصيبا اكثر من فدية تركه **الثاني السبعون** الامام  
 انما يصح التكليف في ثلثه وفي نصب غيره المعصوم وقد تحصل ذوا له فلا يحصل للامانة  
**الثاني السبعون** الامام لا يان المكلف بالفعل المكلف به وفي نصب الامام غير المعصوم  
 يحصل الخلل في نفس التكليف فيحصل اخلال المكلف بالفعل وهذا ينافي اقتض الفايده **الرابع**  
 والسبعون نصب الامام بعد استجماع الشرايط المقررة في فعل المكلف التي من فعل الله تعالى غير الامام  
 ونصب الامام غير المعصوم قد يبقى التكليف كما قد بينا فلا يكون الامام بعد استجماع الشرايط  
 من فعله لا يقال هذا التمايز على قول من يجعل الامانة من فعله تعالى اما اذا جعلنا الامانة  
 من فعل المكلفين فلا تدبنا في الكلام بطالن الاول وحجة الثاني لا نقول قد بينا في كتبنا  
 الكلاية بطالن الثاني وحجة الاول ثم تعين الدليل على وجوبهم فنقول الامانة بعد التكليف  
 فلا يصح ان يكون باقية والا لما كانت بعد **الخامس السبعون** غاية الامام فعل  
 المكلف به وغاية الشيء يستحيل ان يكون شيئا اخر له نصيبا في الامام غير المعصوم قد بينا  
 زوال اصل التكليف في كل فعل المكلف فيكون شيئا اخر لها **السادس السبعون**  
 الامام لتحصيل التوابع بالتكليف نصيبا في الامام غير المعصوم لان تمام قدره بل التكليف فلا يبين  
 التوابع **السبعون** كل امام لا تمام التكليف لا يمكن فبق لا شيء من الامام  
 غير المعصوم **الثاني السبعون** كل ذي غاية فانه يستحيل ان يكون شيئا اخر له والامام  
 غاية في كل التكليف ففعل المكلف ما كلفه وغير المعصوم قد يكون شيئا اخر له كما بينا فيجب ان  
 يكون اماما **الثاني السبعون** كلما كان الامام واجبا كان الامام مقبرا للتكليف فيحصل  
 لا شيء على تقدير اطاعة المكلف له وكلما كان الامام غير معصوم فقد يكون الامام مقبرا للتكليف

علم توافيق  
 بينه وبين احكام  
 انما ادخلت انك لنفسي لا ليس  
 ان تكون اخا النبيل قال بل يا رسول  
 الله ما لي بذلك اللهم ان هذا  
 فقه الشريعة فقال الا انه غير له  
 شئ وانما من موسى كما من كنت  
 مسرور من موسى انا فانهض  
 مولاه فهذا على مولاه فانهض  
 على فقه العين فانهض فانهض  
 فانهض بالحسن اجبت موسى و  
 موسى كل مؤمن وشوقته والمواظاة  
 نذل على الاضحية فانهض  
 الامام **الثاني السبعون** ما هو الجاهل  
 كاتر ان النبي لما احسن به  
 نصبا وعشرين ليل وكان في  
 الرابية لا مية المؤمنين فلفظه  
 رعد اعجز عن الحب وشيخ حب  
 المحبوب فمدح رسول الله  
 الاكبر فقال له  
 خذ



الرابع  
 فانه ما في جميع من الكاظم  
 فاجتهد ما بين شيئا وجميع من الكاظم  
 فلما كان من الغد تعرض لها  
 من غير عيب من جميع  
 احب به فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعلي ع فتيل اثاره ارضا العين  
 فقال ارونيته من ردي رحبا  
 بحب الله ورسوله وجميع الله  
 ورسوله اراي من يفران غاوا  
 بعلي فتقل في ذلك وجميع الله  
 عني وراسه في عبيد اعطاه الرتبة  
 ففتح الله على يديه وقل مجا  
 ووصفه بهذا الوصف يدل  
 على انتاها عن غيره وهو يدل  
 على افضلية يكون هو الامام  
 الثامن خبر الطائفة في الكاظم  
 كانه ان النبي ان بطا فقال  
 الامام في الكاظم

ولا مظهر الاثر وبارئها قد يكون اذا كان الامام واجبا لا يكون الامام مقبرا للكليفه فلو  
**الاول والثاني** لا شيء من الامام يزيل الكليفه عن فعل المكلف به الضرورة وكل غير معصو  
 يمكن ان يكون كذلك فليج من الامام بغير معصو بالضرورة **الثالث** لا شيء من الامام يزيل الكليفه  
 وانما هو لاجل عكس الزال لم يجب فلو كان الامام غير معصو لا يمكن ان يكون سبيل زواله **الرابع**  
**الثاني** كل امام فان المكلف المطيع له اقرب الى فعل المأمور به وترك المنهي عنه بالضرورة فلو  
 كان الامام غير معصو لمصدق بعض المكلف اذا اطاعه لم يكن كذلك بالامكان العام فبما انفقنا  
 والجميع من عدم المعصو **الثالث** كل امام فانه من المصلحة للكليفه الدين  
 بالضرورة فلو كان الامام غير معصو وامكان ان يكون من المصلحة فجميع النقصا وهو علة في  
 ظاهره ان **الرابع** **الثاني** لا شيء من الامام يزيل الكليفه عن الطاعة وانما هو لاجل عكس  
 معصوم او بالمعصية من غير الطاعة لا مكالم العام فلا شيء من الامام بغير معصو بالضرورة  
**الثاني** لا شيء من الامام يزيل الكليفه عن الطاعة وانما هو لاجل عكس  
 يمكن ان يكون في اخذ الفعل المكلف به فيستحيل ان يحمله الله تعالى **الثاني**  
 الامام لما حائل المكلف على الطاعة ومانع من المعصية مكفوف اليد عدم طاعة المكلف وقل  
 الناصية اذ خلوا الا يمكن ان يكون الامام غير معصوم بجاز ان يخلو من الحائرين **الثاني**  
**الثاني** لا شيء من الامام يزيل الكليفه عن الطاعة وانما هو لاجل عكس  
 الناصية اذ خلوا الا يمكن ان يكون الامام غير معصوم بجاز ان يخلو من الحائرين **الثاني**  
 انما هو لاجل الامام لكونه لطفا في الكليفه فبالطاعة بعد ان المعصية يستحيل ان يكون بضد الله  
 المعصو لا يستحيل ان يكون بضد الله فيستحيل ان يكون الامام غير معصو **الثاني**  
 كلما كان الامام غير معصو لم ينف عن المكلف على الله لان الامام لا يوجب لكونه لطفا في الكليفه

حتى يقرب المكلف الى فعل المكلف به فاذ لم يكن الامام معصوما لم يمكن ان لا يتحقق ذلك اللطف بل  
 يتمكن ان يبعد عن الطاعة فاما ان يقع هذا الفرض بالفعل او لا يقع فان وقع فخرج المكلف ظاهرا  
 ليس فيها اثر لا يحل التكليف لامع ذلك اللطف فانه لم يفعل ذلك اللطف لم يجب على المكلف  
 فعل ما كلف به ولا لكان الله سبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا وان لم يتحقق كان الامام  
 متحققا لم يخرج المكلف بوجوب شرط التكليف ولا يجوز التكليف لاطرفه الا بقوله لا يتحقق هذا الاحتال  
 ولا يتحقق الاحتال امام فاذ لم يتحقق ايضا كان الامام اذا جاز ان يدعو الى المعصية جاز ان  
 يكون ضد ذلك اللطف شتما لاتباعه على ضرر وظنون وقد امر برفع الضرر المظنون فترك  
 تركه باعترافه ولكن الثاني اطلاق فعل المكلف **مستلزم** **التسوية** **للمعصية** كان لا بد له من امام  
 غير المعصية فلو كان المقدم <sup>كانت امامته غير المعصية مستترة</sup> حق السال <sup>كانت امامته غير المعصية مستترة</sup> لما الملازم في ظاهره اذا مثله اللازم هو جليته اما الملازم  
 واما انشاء اللازم فلان امامته غير المعصية مستلزمة للتكليف او بقطع التقضي وارتفاع <sup>التقضي</sup>  
 حال بيان استلزام ذلك ان تابع غير المعصية وطاعة او كتابا الضو المظنون كالمبا و ترك  
 التابع وترك طاعته كذلك والاختلاف عن الضو المظنون واجب يجب ترك اتباعه **الحكم**  
**والتسوية** <sup>انما</sup> ان يكون اماما غير المعصية مستترة او يكون ثابتا مع انشاء لا زمها  
 خلوه ولكن الثاني قد ثبت الاول بيان صدق المتصل ان امامته غير المعصية مستترة لان  
 يشتمل على ضرر مظنون وفعل ما يشتمل على ضرر مظنون حرام ترك اتباعه حرام لا بد  
 لتوجب تحريم اتباعه وهذا اللازم متف لكن جمع بين التقضيين فلما ان يكون اماما  
 غير المعصية ثابتا او لا يخرج الحال منه فلان كانت ثابتة ولازمها متف على كل بقية  
 فيلزم الامر الثاني وان كانت متفية لزم الاول ولما استحال الثاني فظاهره اذ وجود  
 الملازم مع انشاء اللازم **الحكم** **والتسوية** <sup>انما</sup> امام شرط التكليف يستلزم فعل

او لا يترك اتباعه الطاعة

العقم

حلفه عليه  
 آيات وآيات  
 الطاعة فاجب على من فلتا بالابن  
 من حاله ان النجى على حلفه عليه  
 قال النجى كما قال او لا فادق الباب  
 فقال انى ولم اقل لك ان النجى  
 على ما خيرة تصرف فقال النجى كما قال  
 في الاولين فاجب على من فلتا بالاب  
 اشهد انى لاولين فاجب على من فلتا بالاب  
 فذ قال امر انى انى على ما اباك  
 بالنجى فقال انى انى ثم ثبت  
 قال حيث انى فريضة فقال يا  
 من حيث انى فريضة فقال يا  
 انى ما حملك على هذا فقال يا  
 ان يكون الدعا لاحد من الانصار  
 قال يا النصارى على هذا فقال يا  
 انى لا نصار افضل منى على  
 احب الناس الى الله تعالى وحيي يكون  
 هو الامام **الحكم**  
 ما رواه

من انتم من اصحابه  
 بان يسئلوا على حق بل لا يخرج  
 وقال ابن سريدا المسلمين وامام  
 المؤمنين وقايد الفخر المجيبين وقال هذا  
 ولكل من هو من عليا منى وانما منه  
 قاله بعض من عليا منى وقولهم فيكون  
 وهو من كل من هو من وقولهم فيكون  
 على معية كانت وهذه نصوص في  
 ابواب الهاشمي واداء الجوهري  
 من قول النبي اني نزلت فيكم التلحين  
 ما ان متمكنة من بني مضى واخبار  
 الله وعترته اهل بيته في اربعين  
 سنة بعد اهل البيت وقال في مثل  
 اهل بيته كسفر نوح من دجها  
 اهل بيتي خلف غما غرق وهذا  
 يخاف من تخلف غما غرق يقول  
 يخاف على وجوب التمسك بقول  
 يدل على وجوب التمسك على  
 اهل بيته وسيدهم علي  
 فيكون واجب  
 الخ

المكلف به والامام فيجب ان يكون مانعا وغير المعصوم يمكن ان يكون مانعا فحال ان يكون  
 الامام غير معصوم **الثالث التسع** الامام مقرا الى الطاعة ومعبودا من المعصية وعلم  
 الاستعداد للشيء الثالث ومعبودا بعد الصديق الحال وعدم المعصية من الفصل المعاصي <sup>الطاعات</sup>  
 مع الشهوة والنفس فلا يمكن ان يتبع مع الامامة البعده لصدها بالثالث مع طاعة المكلف فلا يمكن  
 غير المعصوم **الرابع التسع** الامامة تنع عدم المعصية مع قبول المكلف امره ونواهيه  
 هذا الشرط لا يكون شرطا في الامام فكل من ليس له امر او امر حتى يقال يقبل او امر الامام و  
 نواهيه لا يتصور امثال الانسان لا امره ونواهيه كان الامر المأمور وقعا يران ولا يمكن  
 يقال الشرط فساله لا امر الله كما او اختاره للطاعة والالكن خالبا عن اللطف فيكون  
 مانعا عن عدم المعصية حتى الامام مطر وبسبب تحقيق الشيء مع المانع له او علمه من فسخ  
 اجتماع عدم المعصية مع تحقق الامانة في محل واحد وهو الماط وانما قلنا ان الامامة مانعة  
 من عدم المعصية فما ان يكون الامام معصوما او لا وكلاهما يمكن الامام معصوما اجتماع الشيء  
 مع مانعه وعلمه من امتناع الخلو عن الشيء والمسلم يستلزم امتناع الخلو عن الشيء و  
 اللازم لكن الاول متفق قطع وما يشير عليه امره ولا استغناء له احد الامر ان يكون  
 المانع ليس مانعا او يكون الشيء الواحد ثابتا متفقا كالاهاج فثبت الثاني وهو الماط  
**الخامس التسع** وانما ان يكون الامام ليس معصوما ولا يتحمل اجتماع الشيء  
 مع المانع من وجوده وعلمه من مانعه جميع اذا الامامة مانعة عن عدم المعصية ويستلزم  
 العلة في عدم المعصية او يكون علة في خبره لو كان الامام غير معصوم لم يجتمع هذا الحكم  
 الثاني ثابت قطع في **الاول الساس** التسع كل ناصب غير المعصوم اما محظ  
 والله كما اوكل الامر بتحميل ان يكون مخاطبا بفتح ناصب غير المعصوم اما ما يستحيل ان يكون الله



انسان غيره مكلف لا يندفع بداعي الكفر لأنه لا يندفع الابد مع احتمال اتيان الاثم المصنوع  
المعصية وغيره **الفصل التاسع** في وجوب الزجر لخطا من المكلف وجبه نفرض لا بد للمكلف  
من طريق الى التقصير من وعلم ورود دخل عليه من هذا الوجبة فلا يمن من الحكم ان يامر  
بان بطلب ستر هذا التقصير من سواته في وقت الداعي للتقصير لو ورود الظلم مع عدم  
ساد للظلم هذا الشأن وعدم طريق الى احسن هذا التقصير قبح هذا معلوم بالضرورة  
**المائة السادسة** الا انه اذا لم يوجب عصية الامام **الاول**  
كلما كان الامام غير معصوما دائما ان يكون الله تعالى مكلفا للعبد عقلا لا كسبا من  
غيره يجب كاسب او يكون مكلفا للعبد بالاعتقاد او بالاطريق الى التاخير والتاخير  
فالمقدم مثله في الاول لا ضرورة له ان يكون المكلف مكلفا باعتقاد صوابه او بفعله او  
ونوايه ولا ولا اول ملزم للقول ان غير المعصوم يجوز عليه الخطا ولا امر بالمعصية  
فالتجريح للصواب الذي لا يتوقف بعد على مرجع اما ان يكون معلوم الحاصل في الامام عند  
الاول ولا يستلزم عصية لوجوب الطريق عند وجود المرجع انما وان لم يكن معلوما كان  
بذلك تكليفه بعد ذي معنى غير حصول سبيل الثاني اما ان يكون محصورا للمكلف فكون  
المكلف تكليفه بالحاصل لعدم لزوم في وجوب طاعة الامام او لها او يجوز ان يقتصر الاول  
على ان اما الاول فلما تقدم واما الثاني فلا يخفى ان الامام وطلعه من المكلف انما يتبع ذلك الثاني  
يستلزم الجبر الثاني من الفصل المذكور لانه تعالى كلف بطاعة جميع او امر ونواهية نادا  
خطا بعضها امكان ان يكون الله تعالى مكلفا بالعبد بالخطا والقيح واما اعلان الثاني بقسمه  
فظاهر لان الاول تكليف بالاطلاق وتكليف بالاجمال وهو قبيح على الله تعالى والثاني يستلزم  
امكان التقصير عليه وهو صحيح لا يقال هذا لا يبرر على مذهبه لان عندكم ان الله تعالى قد عصى

اهل الانك  
فانت مخذ فانك ولا تخرج  
بعثك وعن شقيق بن سالم عن عبد الله  
قال رايت رسول الله وهو يقول  
سيد على بن ابي طالب عاديته  
هذا وليي واخويه عاديته  
من حادي وسالت من سالم  
وروي اخبط خوارزمي عن  
قال قال رسول الله جاثي عن  
من عند الله عز وجل بورق خضراء  
مكتوب فيها بيضاء ان افترضت نجيم  
على بن ابي طالب على خلقي بعثهم ذلك  
عن والاشيا من ومن بدل على افضل  
من خلق الخالدين ومن بدل على افضل  
وافضل من الايام والاشيا من ومن بدل على افضل  
وروي اخبط خوارزمي عن  
ابن ذ النضر قال قال النبي من اصاب  
علي بن ابي طالب بعد غيظي فهو  
كافره وقدره حارب  
الله



الثاني  
 ودرع مد رفته حتى  
 استجى من رافعهما وكان حجابا  
 من اللين وكذا تعلم رسول الله يقول  
 عن عثمان قال سمعت رسول الله يقول  
 يا علي ان الله فيك يربب امير المؤمنين  
 في الدنيا وبعضها اليك وبعضها اليك  
 الفقير انقضت بهم الالباب وصال  
 اماما يا علي لو لم يكن لك صلابة  
 والعلم ان افضل كتب كتب علي لما  
 من احبك وصدق عليك ما خولت في  
 دليل وشركا لك في تنك وامن  
 افضل كتاب علي فقيهي على الله  
 يوم القيامة ان يقبض مقام الكذاب  
 قال سويد بن غفلة فجلت جالسا  
 الى طالعة القصر فجلت جالسا  
 ليس يحضر بها ابن حارز جدي  
 معجم من شدة حرقه  
 وقوم

وهو الما وكان الثاني فان يكون الوقوف على صاحب الامام والا فان حرقه لا يخلو الا بالظهور

الامر من جهة الله المحض في فعل الامر وقوة على ثباته ولو لا الثاني لمج والواجب للآخر  
 لكونه لطفا لاية الفعل بدونه وكما كان كذلك واجبا لكن لا يجب على الله تعالى ان يخرج  
 عن هذه الاشياء وان لم يتوقف ما ان يجب الترجيح للمستقبل للفعل والنزاع عنده والثاني  
 مح لا نبي غيره ما ذكرنا والا لكان موقفا عليه فما ان يكون هذا هو البتة او لا  
 يكون له سبيل مح لما تقدم فبقين الاول وان كان كذلك وجبته الامام لوجوه الامام وقد  
 الامام في صورة نفسه الامام كنكفا فحقق البتة وانما يتحقق النسبة ويقصر ولا نفى العلة الا لا يفتا  
 الامام لطف الغير في صورة الغير لا في نفسه الا لكان اماما لقصره في نفسه لا نقول الا  
 والثاني القدر هو العلم في حق الامام كذا في الاول حصل البتة واجبا فان الامام لطف  
 عام بوجودها للامام ويحمل الامام وحمله لغيره فيستفيها عن غيرها **الواجب** الامام لطف  
 لكل غير معصوم فيتحصل الواجب مع الكمال في الكل في علمه الاحتياج عدمها غيرها  
 مقامها والامام يعجبها وكما في الآية فادرا على حمل الكلف على الطاهر وابعاده عن المعصية لما  
 بذلك يجب تحقيق ذلك الاما ان يجب ان يبقى على طهارة الامكان وترجع بالنسبة الداعي وانما  
 مح والاشقة بدنه والثاني يستلزم الوجوب الاول المقصود لو كان الامام غير معصوم  
 معصوما لحق ما يعجزه الاما ان لا يقبل فليعلم المح وهو اجتماع المفضين ويحصل اللطف  
**الخاص** لو كان الامام معصوما لزم احد الاكوار الاربع اما كون ذي السبب انا ما له او  
 جعل غيره في السبب او عدم الجواب ما يتوقف عليه الفعل في اللطف او احباب احد المتأثرين  
 في وجه الوجوب عينا بل يرجع ما تفرخلو فيهم باقتسامه اطلق فيقول للزوم اما الملائمة  
 فلا لا طريق للكلف التي تحصل الحق والقرين الطاهر والبعد عن المعصية الامام لانه لما كان  
 طريقا الا والثاني يستلزم جعل غير السبب والا اما ان يقوم غيرها مقامها الا الاول يستلزم

والاول يستلزم حصول السبب اماما



إيجاب أحد المتعديين في وجه الوجوب بالبرج والثاني أما ان يتوقف بعد ما في شيء آخر  
 ولاول يستلزم عدم وجوب اللطف الذي يتوقف على الواجب عليه والثاني ان يكون  
 سببا تاما يقر بالمكلف معهما ويعلم الحق اول والثاني يستلزم كون ذي الكبرياء بتمام له والاول  
 يلزم ان يكون معصوما اذ لا يلزم ما من غير المعصوم سببا تاما طاعة المكلف امتثال له  
 يمكن ان لا يقر به الا طاعة طابان بطلان اللازم باقاصم **الكلمة** من مائة غير المعصوم طاعة  
 المكلف للأمام وامثال اوله لبر طر بقا الزم بالحق والتفريق التبعيد ولا يتوقف الامانة  
 لما تقدم فليعلم ان لا يكون المكلف طر بقا لمرق بخر فتمت ايضا وهذا **السلع**  
 نصب لتمام والدلالة على طاعة المكلف في جميع اوله وعدم مخالفة في شيء اصله جمل السلع  
 سببا تاما في التفريق التبعيد وكما امكن ان نقول ان امره من الممكن سببا تاما بل غاية اثرها  
 فنقول كلما كان الامام غير معصوم كان الله تعالى جعل السبيل لا كثر الاتفاق بباذنا لكن  
 السال اطل كاشمنا على الهلاك عندا **البيان** كل امام فان طاعة المكلف له مع نجس  
 في اللطف بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم طاعة المكلف له مع نصيب كاف واللفظ بالامكان  
 يتبع لاشي من الامام بغير معصوم بالضرورة اما الضمير فلا يلو ذلك كان الله تعالى خلا  
 الذي يتوقف عليه التكليف هو وجوبه وما الكبري فانه يمكن ان يدعو الى العصية وينهي عن  
 الطاعة او يحل يمكن ان لا يكون كائنا في اللطف **السلع** الامام غير المعصوم يمكن ان يخرج اللطف  
 ولا يقوم به فان بقا اماما لم يحصل الطاعة وكان قد اقيم ما ليس بلطف ولا يحصل منه اللطف  
 مقامه وهو محال لاشتماله على النفي والجهل المركب فان بقا اماما فان لم ينصب غيره خلاص  
 اللطف لولج ان نصب اماما غيره مع عدم ذلك لغيره ولا يبرئ المكلف ذلك يستلزم تكليف  
 ما لا يطاق اذ لا يبرئ اماما له او كل الامور ذلك يؤدي الى الجرح والفتن وهو غير المر

اضعف  
 اوقفا ان الشريعة  
 وهو كبري به له انما فانما كبري  
 بركت بغير من قول ادن فالحسن  
 هذا انك في صاب فبال معن سالي  
 يقول من بعد الصياض طم  
 كان حلالا لله ان يلجم من طم  
 وليست من كبري ان لا تقبل  
 فتبين فانه في عينك وبعث يا فتنة لا تقبل  
 الله من هذا السلع الا تخلف لاطع اماما  
 ربي يدين من انما لرفقات تقدم اليها  
 ان لا تنال طعنا مال ما قلت انما في  
 فقال بالي واجي من اجل طعام ولم  
 بشي من خبر الشيك ايا شي فخير الله  
 غير جعل لشرع بوعا ثوبين حليض  
 فخير فخير فانما اخذ واحدا وليس هو  
 الاخر دى كثر طوعا عن احب  
 قطع قول من بن عصية وخلق طم  
 معقول بعد قتل طم فبال  
 من قبل طم  
 من

الخفة  
 فقال له بان تصفه  
 قلت اما ان كان له ثوبان  
 الذي شديدا القوي يقول فضلا  
 بكم على ان يخرج العلم من جوابه  
 الكاذب من جوابه يستحق  
 وزهوها وانس بالليل  
 العبد طويل الفكرة يجب من الناس  
 ما نحن دون الطعام ما يجب وكاننا  
 كما عدا يجبنا اذا استلناه وباتنا الذي  
 ونحن والله مع قسرتنا وقسرتنا  
 ان تكلمت به لم يعلم اصل الدين ونسب  
 المسكين لا يطعم القوي في الظلم  
 الضيف من عدله في شدة الليل  
 في بعض مواقفه وقد انشأ الليل  
 غارت نجومه واضاء على غير  
 غليل السلم ويكسب بالخير فيقول  
 يا دباغ في غير الجاني  
 ان لا توفيت هيات

ان لا توفيت هيات

من الخ العاشر كلما كانت ثمة ثابته وفكنا في الجاهل في التكليف فاما لو كان كل استحالة  
 تخلو عن وقت لوجب على الله تعالى او على الامم على القولين فاهلها خطأ وكلما كان الامام  
 معصوم امكان بخلو وقت ما عن اللطف اذ اللطف لا ينصب الامام خاص بل بدوامه على نقد  
 طاعة المكلف له وهذا يمكن ان يخل به غير المعصوم فاجتمع المكنة المناقضة للضرورة  
 مع **الحاشية** كل اجل الله تعالى مع اصاله الى المكلف الى الغاية مطلوبة له تعالى توقف لها  
 عليه وانما تحصل تلك الغاية من غير فلا بد ان يكون واجبا تلك الشاكلة لها او يطلب  
 تلك الغاية التي لا يحصل الا من ذلك التباين من المكلف مع عدم حصولها غير انما كانت  
 سياتيا اذ كل شيء يؤدي الى سيره انما ذاتي وكل سبب في حصوله من مع فرضه  
 هدف فكل من ليس بمعصوم لا يجزئ **الشافعي** العشر انما امان ان يكون الامام معصوما  
 واما ان يخرج الواجب عن كونه واجبا لكونه مستلزما على وجه يقتضي وجوبه او يخرج  
 الشرط عن كونه شرطا لوليه في تكليفه لا يطاق ما نعتز لكونه اذ انما يقرب المكلف من  
 الطاعة بل نهائيا عما ان يفي الفعل الذي هذا اللطف شرطه واجبا ولا يمتنع  
 لم يبق ثبوت الاول وان يتوهم اللطف عن كونه شرطا لثبوت الثاني وان يفي لزوم التكليف  
 بالمشروط حال عدم الشرط وهو الثاني لكن الثاني باق ما باطل فكذا المقدم **الشافعي**  
**عشر** كلما كان الامام غير معصوم امكان بكون الشرط معاندا لكونه شرطا لكونه الثاني  
 باطل فكذا المقدم بيان الشرط انما يمكن تبعد المكلف عن المعصية لكونه لزاما  
 شرطا في التكليف انما يكون معصوما **الشافعي** العشر الامام اذا اتبع لغيره لاجل عدم العزم  
 فالله منه في هذا المخلع اطاعة المكلف في جميع احوالها لو كان كل كان امام معصوما  
 اذ يتحمل طلبه في حق من هو متخوف **الحاشية** العشر لطف الامام انما يتم بما يغيب المكلف

الطالب الحق في اتباع غير ما امر به وبها فغيره من الاول والثاني والثالث وان لا يصد عن الامام  
 ما ينقض صحت المعصية من بعد علمه وبغيره المكلف في اتباعه وبغيره غير محال عليه  
**الكتاب العشر** ان تركه لا يوجب صدمه ما يدعو اليه كان من اعظم الدواعي  
 الى عدم طاعته فلو تركه الامام معصية او شقة في نفسه بالكلية **السابع عشر** اعظم  
 في النفرة عن اتباعه من معصية المكلف ان تركه في جبر الحافة فانه لا يمتنع عن جبره  
 في الشاق **عشر** كل من الامام غير معصوم فانما يجب اتباعه او يكون الله سبحانه وتعالى قد  
 طلب من المكلف احد الضدين مع ثبوت علمه الضد الاخر وعدم قدرة المكلف على ازالة  
 والآخر بغيره باطل فكذا التقدم اما الملائمة في الامام اذ لم يكن معصوم كان وجوب النفرة  
 عن اتباعه ثابتا لان موجب النفرة ما تنافي جواز الخطا وطاعة ترجيح بل اخرج وعدم التوفيق  
 باقوا الواضحا وكما كان موجب النفرة ثلثا فان لم يجز طاعة ثبت القسم الاول وان  
 طاعة وجب الرجوع فيها لكن الرجوع والنفرة ضدان بمعنى الثاني فيكون قد طلب احد  
 الضدين مع وجوده علمه الضد الاخر وعدم تمكن المكلف من ازالة **الحاشية**  
 التكليف مع امانته غير المعصية لا يجتمعان ولا يثبت قطعه فيتنقيل الثاني الثاني ان  
 التكليف انما هو الممكن وهو متوقف على اللطف الذي هو الامل فاذا كان الامل مقتصرا  
 فاما ان يثبت او لا يثبت فان كان الثاني فيجب التكليف استحالة من له وان ثبت لمكلفه  
 نفرة عن اتباعه فلا يتبعه وانما وجب اللطف لا يتركه لا يفعل حتى يفعل هذا اللطف مع هذا  
 اللطف لا يفعل فلا يكون احكاما فيتنقيل التكليف لا ينفذ شرطه اما بشروط الاول فطاعة  
**عشر** كل من حصول الامر لا يتركه ما يتوقف الاستعداد للتعامل كان الغافل قد وجب من الجهر المظهر

المعصية

انك لا تتركها  
 لما لا يوجبها  
 فمعصية تصير من خطيئة كثيرة  
 وعليك حذرك من قلادة النار والنجس  
 وستر الطريق فيك ما هو به وقال رحمه الله  
 يا الحسن قد كان الله لك قال كتاب ام موسى  
 كيف كان خطب ليرى انك عليه افضل  
 لموسى قال وما منك عليه افضل  
 قال حزن من نبيج ولد لها في حياها  
 فلا تشعب بها ولا يكون من خرافا والجنة  
 فلهذا لم يلحقه احدية ولا يستقيم  
 فلهذا هو الامام لا يقتل تقدم الفضل  
 كان هو الامام **الثاني** انه لا يثبت  
 على الفضل **الثاني** انه لا يثبت  
 الناس يصوم النهار ويقوم الليل  
 ومنه تعلم الناس صلوة الليل  
 فوافل النهار وآثر العبادات  
 لا يحبها الماشقة عند يسوع  
 الوقت وكان يصلي في حماره  
 ليلة الف ركنه  
 ولم يجل

في صلو  
 الليل حتى في ليلة الجمعة  
 صفيين وقتل ثمانية وقال بلن قبان  
 لا يتدنى من حربه وهو قرب الشمس  
 فقلت يا امير المؤمنين ما ذا تضع  
 فقال انظر الى الشرق الى اصيل  
 فقلت في هذا الوقت فقال يا امير  
 فقلت على الصلوة ثم تغفل فيقول  
 العبادات في اول وقتها في اصعب  
 الان مات وكان اذا اريد ان يخرج  
 شيء من البدن من حبله ترك الى ان  
 يدخل خط الصلوة فتلقى في حبلها  
 الى الله تعالى خاف ان لا يجمع  
 مدارك الالات التي تفصل بين جميع  
 بين الصلوة والركعة فتصلت  
 وهو كراخ فانزل الله في حبلها  
 على وضوءه فيقول في وقتها  
 اللهم حق انزل الله حبلها في  
 حبلها في وضوءه فيقول  
 وفاراد

في الام  
 بقوله وجوب الفاعل مع استعداد القابل وهو خلاف الاستدلال فاعل القرب الى الطاعة واليقيد  
 من المعصية هو الامام من جهة انه مصد غير مخطو مع وجوده لم يبق الاستعداد للكلف الموصول  
 واستعداد هو قولوا سألوا امرا الامام ونواهيهم ووجوب المعصية التي هو فاعل له وهو في  
 الخطأ وملازمة الطاعات عدم معارضة تلك المعصية **الحاشية** الامام  
 معصوم لهم احد الامر بما اكون استعداد الفعل امكان جهة الفعلية هي جعلها ما يتوقف على الاشياء  
 ولما اكون الامام ليس تام اللطف الذي يتوقف عليه التكليف انما في باطل فالتقدم شلها  
 فلان الامام هو القرب للبعد عن جهة قوتها الكلية بالفعل ما ان يكون امكان فعل الطاعات لا يتأخر  
 عن التماثل مع امكان المكلف فيلزم الامر الاول وان لا يكون اذا كان الامام غير معصوم يحصل منه  
 الا الامكان فلا يكون هو تام اللطف الذي يتوقف عليه التكليف اما بطلان الدال انما **الحاشية**  
**العشر** عدم عصية الامام مع استحالة اجتماع المعلوم مع عدم علمه عما لا يجمعوا والاشياء  
 ثابت فينفى الاول لما للمنافاة فلان عدم عصية الامام لا يكفينا الامكان جهة الفعلية بالفعل  
 لما تقدمه وانما امكان بجامع التباين المراد بالامكان لا مكان الظاهر انما اذا جامع التباين بجامع  
 المعلوم التسامح انما جامع الفعلية المعلوم فيلزم ثبوت المعلوم مع عدم علمه وانما ثبوت  
 الثاني في **المثال والعشرون** كما كان الامام غير معصوم كان الممكن واجبا وانما باطل  
 فالتقدم شلها وان الملازم ان عدم عصية الامام يستلزم لا كلفا لا مكان في جهة الفعلية فيكون  
 كافيما بالوجوب من جهة الفاعل وهو واجب الذات من حيث هو لا يمكن فرضه بقصور لا يمكن فرض  
 فقيض معلول مع ذلك وهو الوجوب ليقال هذا وجوب النظر الى الصلوة لا في جوارحه في الغرض  
 ان من هذا الوجه لا يمكن الامكان لا نقول له من غير انه محال فرض الامكان يتم مع فرض المتعجب





فيشاع مشاؤنا في وجه الوجوب في الامام غير معصوم لزم ان يجز الشايع بيننا شرا  
 في مكلف كان يجب لا يجز اعتبارنا لان قدره الامام على حمل المكلف ليس شرطا مطلقا بل اوطا  
 المكلف وكل واحد هذا المعنى متحقق في تحقق فائدة الامامة لا يقال لا يجب التجبر على تقدير  
 امامته غير المعصوم للمانع وهو كون الامام يجب ان يكون معينا لا ناقولا لانهم انما يتحقق  
 على تقدير تساوى الامام وغيره وانما هذا الاختلاف الشاق من املاق انهم انما يتحقق  
 ذلك على استثناء ذلك الامام **الثالث والثلاثون** امامته غير المعصومين ان وقع الواقع  
 وكلما يستلزم ان يقع الواقع فليس بواقع ينتج امامته غير واقعة اما الصغرى فلا تهايتلزم  
 احدا لزم ان اتابع جميع احدا لفعلين ذلك يثبت في الصالح الثاني منها للتقصير للوجوب  
 من غير ترجيح او تساوى الامام وغيره فيجب بالطاعة ما تقدم وكلامها خالف الواقع واما الكبرى فلان  
 كلما استلزم ان يقع الواقع لو كان واقعا لزم اجتماع الغيبين وهو ظاهر **الرابع والثلاثون**  
 كلما تساوى الفعل وعدمه في مثب الصالح التي جعلت مقتضية للوجوب كان الفعل غير واجب  
 قطعا وامامته غير المعصوم والمكلف تسوى عدمها بهما لما تقدم فيلزم ان لا يكون الاما واجبة  
**الخامس والثلاثون** كلما كان الشيء وعدمه متساويان في الصالح اللطيفين لم يجب الشيء والجمع اليه  
 فلو كان الامام غير معصوم فذلك **الباب الرابع والعشرون** لو كان الامام غير معصوم لم يلزم  
 مع مساوات عدمه لوجوبه في المثاب للصالح الذي جعل الوجوب كاجلها مع تساؤله على نفسه في عدمه  
 والسائل اخل فكلما تقدمت باللازم من ان مقتضى قدره الامام لو اطاعه المكلف من كلفه فمقتضى  
 وتر غير في التواكب كلف ساول في الجميع المقتضى اللازم من وجوب الامام انه يمكن اختياره على  
 المعصية وكونه من غير علم المكلف بخلاف المكلف كانه لو اراد الطاعة لم يتحقق اختياره لنفسه على المعصية  
 ولا يتحقق الذنب بنفسه **المسابع والاربعون** انه لو كان الامام غير معصوم لم يخل الشايع

وصاروا على سبيل  
 بن عباس ومحمد بن سنان  
 بن عبد الله وامامهم الكلام فهو اصلهم  
 تليد على واستقفا ما الناس وكل الناس  
 ومن خطبة استقفا ما الناس وكل الناس  
 فان المقتضى انفسهم الى اصلهم بن عباس  
 كبرهم وكان تليد بن عباس تليد بن عباس  
 بن الخليفة وابو هاشم تليد بن عباس تليد بن عباس  
 على بن ابي شعبة وابو عبد الله بن عباس تليد بن عباس  
 البدر بن ابي شعبة وهو تليد بن عباس تليد بن عباس  
 وهو شيخ من شايع المقتضى وهو علم التليد بن عباس  
 بوي كان ابن عباس كان تليد بن عباس تليد بن عباس  
 حدثنا جابر بن عبد الله بن عباس تليد بن عباس  
 الرضا بن الحسين بن ابي القاسم تليد بن عباس  
 الطريقة قاله منسوب كانا الصوفى كلام  
 بتلادون في الفرق اليه وامامهم الفضل  
 ففوت جميعته قبله في كلامه انهم ففوت  
 كلام الخلق دون كلامه انما لا ففوت  
 تعلم الخطا قال سلوة من  
 ففوتهم في سلوة من



فان علم بها  
 من ملوك الارض واليه يرجع  
 الصلابة في مخالطة مودع غير مطلقا  
 قال في قوله اهل البيت  
 جازا في خطا كان مع احداهما غير ان  
 ومع الاخرين فخطا باكلان فليجانبها ثالث  
 وثار كما في قوله في قوله جازا فليجانبها  
 صاحب الاكثر من غير علم صاحب الاقل  
 ووجه الصبر في الصغرى ان قال اذا كان كذلك  
 ان من كل واحد واحد الى اقل وواقع الحكم بان  
 دوما واحدا وعطرا الى اقل وواقع الحكم بان  
 لما جعل له طهر واحد فقلت في كل واحد  
 فذا انما البتة انما اصل البيت من ثبوت  
 للملكة الذي جعل من القضاء لا طاهر  
 على سنن داود في بعض من القضاء لا طاهر  
 فركب جازا في بعض من القضاء لا طاهر  
 فوقت انما في بعض من القضاء لا طاهر  
 على التختة والقاصصه صوبه  
 النبي وقتك تبين  
 جازا

المتعاقبين من جهة الصالح مع كون احدهما يحتاج الى شح اكثر وكونا الى اطلاق الحكم  
 بيان الملازمة في قدر الامام على التفرج والتباعد شرط باطاعة المكلف له خلافا  
 واما بطلان الثاني فقد ظهر من كلام **الشيخ** لو كان العلم غير مقصورا  
 المكلفين في وجوب الحاجة لكن دفع حاجتهم موقوف على دفع حاجته اذا احتاج في تحصيل شيء لا يفي  
 غيره وتحصيله لا بعد استقائه وتحصيله ان كانت امامته واقع حاجتهم لزمه العترة والغير  
 جواز الخطا وان امكن دفع الحاجة وتعمق احتجهم الى دفع حاجته غير ان يصلح الامام **الشيخ**  
 في الحكم كذا في الامام غير موقوف ان يكون موقفا عن غيره من امكانه او لا الثاني يستلزم  
 العترة كذا في الامام غير موقوف من غير موقوف في دفع حاجته ما ان يكون كذا في الامام غير موقوف  
 جميع او امره وواجبه في جميع الاوقات يكون ليس خطا بما واما ان يكون مخلف في ذلك الوقت الاول  
 يستلزم كونه معصيا فيكون اولى بالاتباع فان اتبع المصداق ائمة اولى من اتباع الخط في بعض  
 الاوقات خصوصاً في وقت خطائهم الثاني يستلزم ان لا يكون المكلف ملزوما في الوقت الاول  
 من الطاعة والجد من المعصية ذلك وموقوف على الامام والا يعجز عنه ولا طريق الا بالعدم  
 وجوب سواء وهو في حاله لا العترة يكون موقفا ولا حاديا فلا يكون المكلف ملزوما في  
 ارتكاب العترة اما ان يكون مكلفا فيخرج عن التكليف لا يجب الامام في ذلك الحكم لانه لما يجب التكليف اذا  
 انشأ من غير ان يجب اذ وهذا التكليف لا يطاق بغيره لعدم تعينه وقت الاتباع ووقت عدمه  
 وان يبين مكلفا كان يتكلفا بما لا يطاق وهو **الشيخ** كذا في الامام غير موقوف  
 امكن في كل التكليف ان يكون تقيما مع عدمه المكلف عليه وجوب العمل لان الامام اذا  
 فيه وهو لطف في التكليف لا يحسن بدونه وليس لطفه باجبا لذاته بل باجبا لكونه التكليف الذي  
 كلف الله تعالى ان يكون **الشيخ** اما غير المعصية لزمه شدة حاجته

وكما استلزمه شدة الحاجة الى ان يحصل به الفاء كما كان احتمال ان يحصل به الفاء كان الضمير  
محا لا بيان الاستلزام ان المكلف يحتاج الى المقرب الى من يحصل له الاصابة والى دئس يحفظه ان  
وجوب غيره عليه ودفع الظلم من القوى فاذا كان الامام غير معصو احتاج الى معرفته اذا دنا  
الى الطاعة ودفع الظلم او ظلمه فلان التكليف يتابع الامام بزيادة في التكليف كونه معرفة  
صوابه لا يحصل من الامام لاحتمال الخطا فلا بد من معرفة **الامر بعين** لانه اذا زاده تكليف  
للامام بغير خطائه وكونه غير معصو فاجب الى الامام ان يبين حاجته للمكلف **الحال الامر بعين**  
اذا كان في التكليف المتعلق بغيره يحتاج الى امامه الذي يتعلق بغيره وبصالحه غيره في غيره  
التكليف المتعلق بالغير في التكليف عنه تعالى بصالحه غيره وهو المقرب لوجوب لزيادة  
تكملة **الامر بعين** كل سبب يخرج من القوة الى الفعل ثم ان يكون بالقوة بلا بد  
وان يكون بالفعل والامام يخرج المكلف من قوة العلم الى الفعل في العلم ولا بد ان يكون  
بالفعل لا للشيء كل واحد واحد من الوجوب وهذا هو المعصو **الثالث الامر بعين**  
كل سببه للكمال فان كماله بالفعل والامام مكلل المكلف بحيث عدم المعصية فلا بد وان يكون  
كاملا بالفعل لا المعصية **الرابع الامر بعين** غير المعصو ناقص فاذا اراد الله سبحانه وتعالى ان يكمله وكان لا  
يتكامل الا بالامام فخطابه الذي جعله عظمة وتقدرا آساقه والامام لا يكمل ولا بد ان يكون ناقصا  
**الخامس الامر بعين** لو كان الامام غير معصو لم ير ان يكون احد المتكلمين علني في الاخر والآخر  
باطل بالمقدم مثلها ان الملازمة ان غير المعصوم من واهم العلية تنك اية نفقة الامام  
لقوة المأموم مع ان قوة الامام علني **السادس الامر بعين** لو كان الامام غير معصو لم ير ان يكون  
كون المعلول اقرب الى عدا الى وجود العلل والآخر باطل بالمقدم مثلها الملازمة ان المعصوم والغير  
طراف وبينهما مراتب لا تنافي فلو كان الامام غير معصو لم ير ان يكون بعض المكلفين اقرب من  
الآخر

فترافع الى المكان  
الى ان يكون من قبله كبريا  
على رعايته من قبله  
مضيا الى علي بن ابي طالب  
في منامه على رعايته  
دخل على العترة في منامه  
صاحبها فقال النبي  
بينكما اقتضاه الله  
ذلك لا تخشى كثره  
هو الامام لقوله تعالى  
ان يتبع امر الله  
كيف تخطون الامر  
وليس في شئ من قوا  
الامام ما اضمح منه  
الا فانه طال ما كلف  
انتم واما بغيره  
على من امره مستل  
فقد رسول الله  
السلام

ولما  
 فلو يعلم العلم  
 به صدون طالع كذا  
 ظاهر ان يذهب دهره  
 فليس من جميع القبائل  
 تبارك لا شريك له  
 كل قبل عن حال  
 سبب حقه دم رسول الله  
 وانظم العزم في الدعاء  
 القوم وارادوا القتل  
 عن جبن عزمه وانصرفوا  
 حليمه وانقضت تدبيرهم  
 وهي اول الفرائد كانت على راس الخيل  
 هرايين مله وراى الدينه وعمره  
 فشره من مستتر على طم منهم اعظم من نصف  
 رسولاً بانصراده وهم اعظم من هرات  
 القتلين وشركه في الباقيين في هرات  
 احد انفس الناس كاهم الا على بن ابي طالب  
 وحده ورجع الى رسول  
 الله فريبه

الطاعة ولو في بعض الاوقات لكن قوة العلية على **السابع لا يعرب** لو كان الامام في معصوم  
 امكان كون الامكان البعد عن الوجود فالتفاد التلاطيل والمقدم مثله اللان في ان الامام انما  
 اتبع الميركوا المكلف غير معصوم ويمكن له فعل في قوة العلية بقدره من طرف العصبه هما اما في حيث  
 هو صلة اليها ان طالع المكلف قد يكون بالنسبة ما موم ما اقربها الى الامام فيكون الميركوا البعد من  
 الوجود اقرب الى علته في الفعل وهذا **السابع لا يعرب** لو كان الامام في معصوم لم يكن امكان كونها  
 لذات بالغير لو امكان الدور والالتفات فيهم باطل والمقدم مثله بيان اللان في ان الامام معاق ما بقيت  
 عليه وجودها لا يخلو ان يكون ملتزم امكان الطاعة للمكلف في حصولها با الفعل والاول  
 ملتزم للقول ان امكان الطاعة له لذات فلو كان الطاعة معصوما للغير لكان ما بالذات معصوما  
 بالغير هو الامر الاول والثاني ملتزم للثالث لان المكلف اذا علمه الامام في الامام ولم ينفذ كالم  
 ولم يدعي اليها فان بقي التكليف لمز التكليف لا يطلق فان سبق التكليف خرج عن التكليف  
 فيخرج الدلاء عن الوجوب الشرطي وفيها فيكون الوجوب متأخر عن الاعلام والدعاء  
 والاعلام والدعاء متأخر عن الوجوب وهو الامر الثاني ولما بطل ان اتالي بقية ظاهر  
**السابع لا يعرب** ان الامام انما يجب له كونه مقربا بالفعل والامام يحق وجوب الطاعة  
 بالنسبة للكافر لا يجب له كونه مقربا بالفعل والامام يحق بالقوة ثم هذا لم يوجب احدا انه اذا  
 اطاع المكلف او يمكن من حمله على الطاعة وتوقف فعله على تقريره لا يمكن ان يكون مقتريا  
 وثانيهما ان لم يجعل استيعاب الشراعية القرب ما يتوقف عليه كالارادة المستقيمة للفعل مع قوت  
 الفعل عليه لوجبه يقرب ليس المراد الاول والا لا يمكن ان يرضع استيعاب الشراعية من قبل المكلف  
 سوى القرب ما يتوقف عليه فيكون المكلف عند واقف الامام به لا ينفذ في ثلثه بل المراد الثاني  
 وانما يكون ذلك اذا كان معصوما للغير المعصوم يمكن ان لا يقرب **الحاشي** الفعل متوقف على

منها الامام وما يتعلق به وهم قسمان هما ما هو من فعل المكلف كالتكليف والامر والطاعة والنداء  
 ذلك ومنها ما هو من فعل الله تعالى كالتكليف الامام او من فعل الامام كقبوله للامامة وتغييره  
 الحجة ووداعته وحمله على الطاعة مع قدرته فعدمه انما يكون لعدم بعضه كما ان يكون ذلك  
 من فعل المكلف ومن فعله تعالى او من فعل الامام فعلى بقدر عدم الاول بان يكون قد انقضى  
 المكلف بجميع ما يرجع اليه فغير تابع فعل الامام كما اذنه الفعل ويكون ما هو تابع للفعل الامام  
 بحاله لو فصل الامام فعلم لفعل المكلف ذلك لو امكن تحقق الثاني لكان لا خلا لا بالواجب الا ان  
 فلا يكون قريبا الى الطاعة مع عدمه فطاعة المكلف لولا ان يكون اماما في تلك الصورة وهو حاله  
 يتمتع فيلزم ان يعلم امامته حتى يعلم انتفاع ذلك وانما انتفاع ذلك مع العلم به وجوب كونه محظورا  
 وان لم يجب طاعته مع العلم بكونه اماما او يمكن المكلف مع نصب طريق العلم لا بد من  
 من الطاعة فيوقف امكانها امامته على عصمته كذا امامته فامانة غير المعصوم **الحال**  
**في المحسوس** لو كان غير معصوم لكان لطفه باوجوده او عدمه وانما باطله فامانة مثل  
 بيان الملازمة ان كل حكم يحق الممكن من حيث هو ممكن يتباعد وجوده وعدمه لتساوي  
 الطرفين من جهة الامكان فالامام انما وجب لكونه لطفه فاما ان يكون لكونه لطفه فاما ان  
 تقريره او تقريره بالفعل او اطاعة المكلف انما يمكن من جهة تقريره بالفعل لا باعتبار  
 هذين الشرطين الثالث فما تقدمناه اوله باطلا لا لالتزامه وجوبه وعدمه فمقتضى  
 الثاني وانما يكون ذلك لو كان معصوما **الثاني المحسوس** اما ان يكون الامام له لطف  
 فاما على مقتضى وجوبه فصل الحرام والاختلال بالواجب الاول الثاني يستلزم مساوئه  
 طلاقا للمكلف في وجوبه فصل كل معصية فمقتضى وجوبه الكذب في البليغ وبلوغه ما ذكرنا من الحال والاول  
 يستلزم عصمة لطف الشرايط فمقتضى منع الحرام من حيث هو **الثالث المحسوس** اما ان يكون

ما هو ثابت  
 وابو عبد الله وسجل جناب  
 واما عثمان بعد ذلك في الامام فقال لم يرد له  
 لعدا له في قتل جبريل وهو يرجع  
 من ثبات على قتل جبريل ولا يفتي  
 الى الامام لا سيف الا اذا انفار ولا يفتي  
 على قتل اكثر الشركين في هذه الفراء وكان  
 القم فمما على يد جبريل وعلى قتل اصابع  
 عن ابي قال سمعت عليا يقول اصابع  
 يوم احد ست عشرة ضربة بقطعة الا درة  
 اربع منهن فجاء رجل حذا الوصير حسن السلا  
 طيب التبع فاعطى بعضيها فاعطى ثم قال قبلوا  
 فقال في طاعة او طاعة رسول الله فمقتضى  
 قال على في طاعة رسول الله فمقتضى  
 اما من الرجل ملك لا ولكن شبهة من  
 الكبي فقال يا علي ان الله عينك كان خيرا  
 وفي غزاة اهل ارباب وهو غزاة الخو  
 لما فرغ رسول الله من غزاة  
 الحمد فاملك  
 لازم



فالأختياج إلى اللطف بغير العلم في كل لطف من الألفاظ النجاسة من فعل الطهارة وأما الخوا  
 عتق الشوط لا يشترط التكليف في البراءة لعموم العلم المستلزم لعموم المعلول وإن  
 فعل لطفنا كل انتقص فيتم تفاوت المكلفين في اللطف المعين في التكليف أما بطلان الثاني  
 فقد بين في علم الكلام وهو قاطن التفاوت في الشوط انتقص كلفا لعدم الشوط المستلزم  
 تفاوتهم في الشوط فلا يكون الذي لطفه انتقص مكلفا لعدم الشوط **السابع من**  
 لو لم يكن الإمام معصوما لم يكن مكلفا في أصل العمل فالتقدم مثله بيان الملازمة إذا لم يكن معصوما  
 لم يكن له لطف كلفنا ولا لكان معصوما لما تقدم وليس له إمام والآن واستغنى إتيان  
 فكان لطفه انتقص من اللطف المشروط في التكليف <sup>فنتقم التكليف</sup> كما بطلان الثاني فلا غير المكلف لا يصلح  
 للأمانة **السابع والآخر من** لو لم يكن إمام معصوما لزم أحد الأمرين إما عدم  
 وجوب طاعته بالنسبة إلى المكلفين وإلا أحكام أو إمكان اجتماع الأمتة على الخطأ والثاني باطل  
 مثله بيان الملازمة أنه إذا أخطأ ولم لا تبا عرفت أن يجب له أو الثاني إما أن لا يجب على الكل  
 أو في هذا الحكم ولما كان لزم الأمر الأول ولا بد من مسئلة لا مزاله وإما بطلانها فاط **الثقل**  
**والثمن** الأمانة هي القضية التي يربط بها طاعة والتبعية من العجبة فهي معقدة الإمام على عمل  
 اليكفاته ما اعتبره ما نعت من العجبة المانع من التي يستحيل اجتماع مع **الثمن والتمسك**  
 الإمام حافظ للشرع لوجود حكم الله تعالى في كل واقعه لما تبين في علم الكلام من وجوب التكليف  
 وعده وفاء السنة والكتاب فلو لا حافظ للشرع ولا لزم تأخير الشاخص وقت الحاجة فكل مسئلة  
 يقع فيها اختلاف يجب بيان مرجع فيها البرهين الكلي بقوله وجوب على صفة من يتبع الجتهدون وكل من ليس بمجتهد  
 ليس له مساواة المجتهدين وإنما معصوا **التمسك** قول الإمام يجب على المجتهدين كافة الرجوع إلى البرهين  
 أما على الاحتفال لم يكن معصوا ولو لم يكن **الحاكم والتمسك** قول الإمام أقوى من كل جهاد غير

الزناك  
 قال هو ما احب اليك انك  
 فقال له على كل ما احب ان احب  
 معنى هو من زل من من وجب في كل  
 ود له والمفهوم حكمه رسول الله  
 واليهود وبنو اسرائيل  
 مثل على ما لم يوجب عبدوا افضل من  
 عبادة الثقلين وفيه غرات في النجاسة  
 مثل على ما لم يوجب عبدوا افضل من  
 عبادة الثقلين وفيه غرات في النجاسة  
 عليه عشرة فانه من مواضع من السجدة  
 جله اعطى فانه من النجاسة في الصلاة  
 فسدوا ان يتبعوا النبي في الصلاة  
 من الواجب فقال ابو بكر فانا نرفع اليك  
 وضيم اليه سباجا وعلما وصل اليه من  
 ارجع الى صاحبك فاقب مع كثر من خرج فقال  
 في اليوم الثاني من الواجب فقال عمر انا  
 فذبح اليه من الفضل كالاو في الصلاة في اليوم  
 الثالث ابن علي فاذبح فقال في اليوم  
 فقال انا انا انا  
 الله  
 فيكون

ففتح  
 اليد الوارثية  
 الى العموم فليعلم بعد صلوات  
 العبد فقتل تنزلوا وسبقوا فيهم  
 وراهم الله تعالى بفضل امير المؤمنين  
 فقال والعايات خجا والموديات دما  
 وتخل من جى المصطفى ما الكواكب وحي  
 كبريتهم عليهم عزة بنت الحوت نجل  
 مزار فاصطفاها النبي فجاء ابوها في  
 ذلك فقال يا رسول الله اني في كبريت  
 تنسب ما سمع بان عيسى بن مريم قال اني  
 ولعلت ثم قال يا نبي الله ففتحي قولك قال  
 لغفرت الله ورسول الله ففتحي قولك قال  
 الفخر فها على يد امير المؤمنين دمع  
 الرزية الى ابوك فابكر فافتحهم الى عمر بن  
 ثم الى حل فكان احد العبد ففتل  
 غير وخرج وتل سجاها ففتل  
 وظفوا عليهم الباب ففتل  
 الفم من ففتل  
 وجهه

ولا ياتونهم حتى يقولوا

فيكون حيا بالقول النبي ولا شيء من المعصية قوله في القول النبي في الخبر قوله اجماعا  
 لامام معصوم **الثالث** السعي كل من كان يولد ففعله حجة اجماعا وكل من كان يولد  
 حجة كل معصوم اما الضميمة فليعلم في ما القدر والمانع ولما الكبري فان كل من كان يولد  
 فعله حجة اجماعا ان يكون في الكيفية في نفس الامر او في الاول للحكم الثاني اما ان يكون مكلما  
 بضدها او لا الثاني في حاله في تناسلهم عدم الكيفية الاول يستلزم الكيفية والضد في  
 بنائهم لا مالم يولد حجة وفعله حجة ويكون معصوما **الرابع** في الامام لا يمكن ان يكون  
 لهم احدا كونه اما حسن بن علي الكوفي في الحديث في الامير اليه مع عدم وجوده في باطل  
 فالتقسيم عليه بين الملائكة في قوله ان جاءكم فاستمعوا له وان كان من الامام لا يجوز  
 بان ينسب اليه بان يعلم احد من المكلفين بفعله كونه هو ليس الجبل والاشجار فانما انما  
 وجب عليه القول والتبني ولا بين الامير فانما انما المكلف في ذلك الزمان من الكلف  
 غيرهم الاول في قوله الثاني انه لا يجوز له ان يكون معصوما ولا كونه في قوله  
 قالوا انت فافتحهم في قوله لا يجوز له ان يكون معصوما ولا كونه في قوله لا يجوز له  
 حاله في قوله لا يجوز له ان يكون معصوما ولا كونه في قوله لا يجوز له ان يكون معصوما  
 من المذنبين في قوله لا يجوز له ان يكون معصوما ولا كونه في قوله لا يجوز له ان يكون معصوما  
 الامامة واما قوله الثاني في قوله لا يجوز له ان يكون معصوما ولا كونه في قوله لا يجوز له ان يكون معصوما  
 بقوله لا يجوز له ان يكون معصوما ولا كونه في قوله لا يجوز له ان يكون معصوما ولا كونه في قوله لا يجوز له ان يكون معصوما  
 الامام ففتل في قوله لا يجوز له ان يكون معصوما ولا كونه في قوله لا يجوز له ان يكون معصوما ولا كونه في قوله لا يجوز له ان يكون معصوما  
 النبي وجبا لعدم قبول القول في كونه في قوله لا يجوز له ان يكون معصوما ولا كونه في قوله لا يجوز له ان يكون معصوما ولا كونه في قوله لا يجوز له ان يكون معصوما  
 لا يمكن معصوما من صدور الامام من امكان اقرب الوجود القدر والداعي هو الشهادة وعدم



၂၀၁၁ ခုနှစ်၊ ဇန်နဝါရီလ ၁ ရက်နေ့၊ နံနက် ၈ နာရီခန့်တွင်

۳۔ جازیبہ و تقویٰ کا

رافليس بفاستق بالضرورة وكل من ضمت نفسه فهو العاصي والامام يجب قبول قوله بحجة

از دانشان اولاد

يا بوقرب  
 على الموت مكان كذا  
 انهم اولين الفخذ واخير قتل  
 التدبير وكان كذلك واخير شخص  
 عبور القوم في قبضته النهران فان  
 لم يعبروا ثم نجوا من قبضته النهران فان  
 وانما والله الصالحين فكذلك كان في  
 تقبل نفس الشريعة واخير جود بين  
 سمعان اللعين تقطع يد يوديل  
 ويصلب في فصل به معونة ذلك واخير  
 في حث عاشره هو اقصم شخص  
 واره الظل الذي يصلب عليه اقطع  
 كذلك واخير وصلبوا قطع لسان  
 يديه ورجليه وصلبوا قطع لسان  
 وانصر كيل بن زابان الحجاج بقلة فوقع  
 وقال للبرابرة ان حارب ان لبي  
 الحسين بفضل ولا  
 نص

مدح اللطف القريب البعد فيساويان و

اذا كان الامام غير معصوما كانت حجة الكافرين اليه امام انراشد من عدل من الامام غير المعصوم يمكن ان يحمل المكلف  
 على المعصية والفعل والامور التي لا يكون في التكليف لا بد من مفسر بعد فلا بد من امام اخر ما من المكلف  
 معذور لك **السبع والسبعون** كل امام لا ياتي في غير وعنه او لم يتابعه بالضرورة وكل ما كان  
 مناط قبول القول العدا له وكان طاعون الجور والعصية كانت فائدة لا فائدة ولا اكثر وكل كان العدا له  
 والصالح اكثر كان اول قبول القول فالامام ليس طاعة العدا او لا والحق لا شريعة له في الشريعة  
 فكيف الحاكم المعصية في امور الدين على الاول اما ان تسمية العدا له المطلقة اتبعت للمعصية وهو الحاكم  
 لما لا يشرط ذلك فيمكن زيادته غير الصالحة فيكون قبول قوله اول وهو في المقتضى الاول  
**الثامن والسبعون** الامام يرد مدته وتصرفه في الشريعة بكيفية فيجب الرجوع الى امام اخر من وعنه  
**التاسع والسبعون** الشريعة كلها يحتاج الى مقرر ومبين هو الذي يحتاج الى حافظ وتقييم لها وهو  
 الامام وعلة الاحتياج الى الاول هو حسن التكليف اهلية المكلف لعدم الوحي اليه وانما يقطع الحاجز  
 بوجوبه لتعريف الحكم بالوحي وعلة الاحتياج الى الثاني هو تكليف المكلف علم عصمته وعدم ضبط الامام  
 وتعدد مقامه في حق ديانة بما يقطع الحاجة بمصونها بطلانها بان في الوجوب **الثاني** الامام قائم  
 مقام النبي في التبليغ وحفظ الشريعة وحمل الكلفة عليها وقيامه اليها بما يقتضي في التبليغ عن الله تعالى  
 وعن الخيرة والوحي وعده وكذا شرط في الاول العصية لا بين في علم الحكماء فكذلك في الثاني **الثالث**  
 اذا كان الامام قائما تعام النبي في هذه الاشياء انما لا يتحمل حمل النبي وقوله فيها الفقيه فكذلك الامام وانما  
 كذلك اذا كان معصوما **السادس والسبعون** لا يحصل انصر من الامام الا بشرط انها ان المكلف  
 من خطائه في الحكم وكذا في التبليغ ويجوز ما تنجى حكمه في غير ما كلفه الله تعالى ولا يمكن ذلك الا في المعصاة **الثالث**  
**والثامن** اذا كان الامام قائما تعام النبي في تعريف الحكم وفي حمل الكلفة عليه او في محاربة الكفار  
 في جميع ما ارسل به الى الامم من الوحي كذا امره بكونه وعل كلفه وغاياته لا يفقد ولو لم يكن معصوما لم يكن

كل الرابع

كذلك الرابع **الامام** لما كان الامام قائما مقام النبوة في تبليغ الاحكام وبيان الخطاب والجل  
 عليه بغير اجتihad احد المجتهدين مع التمكن من الامام لوجوب متابعت قوله كالنبى واذا امكن  
 يكون قوله قطعى الصحيح ولا شئ من غير المعصوم قوله قطعى الصحيح فلا شئ من الامام بغير معصوم **الحل**  
**والثاني** الامام واسطة بين النبى والامة كالنبى واسطة بين الله تعالى والامة فهو حاز الخفاء عليه  
 لا يمكن ان لا يكون واسطة في ذلك في وقت ما لكنه واسطة دائما وكيف يحقق من العاجز  
**السائل** **الجنس** كل غير معصوم يحتاج الى هذه الواسطة لتساويهم في علمه الحاجة  
 فلو كان الامام واسطة لا يحتاج الى واسطة اخرى بل يحتاج الى **السبع** **الجنس** لما  
 كان الامام هو الواسطة بين الله تعالى وعبد وكل غير معصوم لئلا يكون منهم ولا  
 لكان واسطة لنفسه **الثامن** **الجنس** لما كان الامام هو الواسطة بين الله تعالى والامة  
 بعد النبى لا بد وان يكون كل من الجمع فيها هو واسطة فيه لكنه واسطة في العلم بالاحكام  
 والعلل والاكابر الكل ومن يرد من وجوده المشاكلة لهم في علمه الى الواسطة وهو  
 عدم العصمة دائما لا بد وان يكون معصوما والا لا يمكن كالنبي احد منهم عليه في وقت هذا  
**هذه** **الناس** **العاشر** الامام هو حجة الله تعالى على كل مكلف في كل حكم فلا يصح  
 من رتب الاستحالة ان يجعل الله تعالى حجة على العباد فاعل الذنب في ذلك الحكم حاله وهذا  
 لا يحتاج اليه ههنا **التسعة** كل من يجوز خطاؤه يحتاج الى هاد اما علم او كلاما  
 وهو الامام فلما كان واحد في كل زمان كان هاديا للكل فلا يمكن ان يحتاج الى هاد ولا  
 ان يكون هاديا بغيره الا بعد تحقق هدايته فلا يكون قوله ونعله حجة حتى يكون له امام **الحل**  
**والتسعة** يستعمل الله تعالى ان يوجب هاديا يحتاج الى هاد من غير ان يجعل له هاديا هذا

فكان  
 كما قال واجبه منصوص  
 فظهر واجبه بملك بنى النبى و  
 اخذ الملك الملك منهم فقال ملك بنى النبى  
 بملك بنى النبى وملك بنى النبى  
 واخذوا بالبرم والجليل ان على ان يولد  
 سلام لا قد دخل ان يولد بملك بنى النبى  
 سلكهم لا قد دخل ان يولد بملك بنى النبى  
 مواليهم وارباب دولتهم وملك بملك بنى النبى  
 الترتيب ان عليهم من حيث ياما ملك بنى النبى  
 الاختصاص ولا يمنع او ان ياما ملك بنى النبى  
 تاوادة فلا يترك الملك حتى يفسد من يرفع ظفره  
 رجل من غرضه يقول بالحق ويعلل بذكر  
 الامر كذلك حيث ظهر هو من لغرضه  
 ومنه ان يملك بنى النبى بملك بنى النبى  
 مسلم الخراسان **السابع** ان يرفع كان مستجابا  
 الدعاء دعا على نبيذ اربعة ارباب بالجموع  
 لم يفسد فلو طغى ونهض على التبرار بالجموع  
 و قد دخل على النبي في حال الملك ثم شتم  
 بالبرص فاصابه وعلل  
 من انهم لا



من القضاء الضرورية لما ثبت في علم البهائم فلو لم يكن الامام معصوماً كان الله تعالى قادراً على استيفاج القضاء  
الضرورية من غير هذا المثل بل لا نرى انما يتحقق من الجهل والعتى فالقدم مثله وبين الدلائل من الاصابة  
في امثال اول الله تعالى ونواهي استحقاق الثواب العقاب ضرورية ويحصل من غير المعصوم الذي لا يكون  
ضرورياً في ذلك لا مكان خلافه هو استيفاج الضرورية من غير وهو **البيع والتسويق** الامام  
وايضا علم ان يكون في محصل الاصابة في امثال اول الله تعالى ونواهي يحصل استحقاق الثواب في الغرض  
استحقاق العقاب ليس من نيب الاستمرار ولا التمثيل لانها الساردين والله تعالى جعل الامام دليلاً  
من باب الخبايا لا محضاً بالعلوم ومن باب الجدل لا نه طريق لا طريق عبادة ولا من باب المعاطرة وهو كافتين  
ان يكون بهما فاجب ان يكون معصوماً والاشتباه في الشايع الضرورية من الممكنة في البرهان وهذا قد  
ثبت في علم البهائم فيتمتع بالانجيل الله تعالى وان يامر به لو لم يكن الامام معصوماً لزم ان يكون الله  
تعالى جعل الله الطريق المقربة يستعمل اذ اول المطاوعة الى ابطال فالقدم مثله بين الدلائل من المطاوعة يحصل  
الاصابة في اول الله تعالى ونواهي في ضرورية والامام غير المعصوم طريق من القضاء الممكنة يستعمل  
الضرورية من الممكن في البرهان واما بطلان الدلائل في ظاهر وجعل طريق في التحصيل شيء حال ان يحصل  
من العلم العالم **الثاني التسوية** الامام اما ان يكون في التبليغ في الاولين يستلزم وجود الامام  
والدعاء والمعاينة في وثوق بقوله ولا يحصل المكلف وثوق بانه والاول يستلزم عصمة مع كونه  
كل الامم معصوماً في الافعال لم يكن معصوماً في الاخبار لان اول الله تعالى والعلين وصلى الله على سيدنا  
محمد النبي واله الطاهرين هذا هو الكلام من الجزء الثاني من كتابي في الفاروق بين الصدق  
والنبي هكذا يعرفه الامام الاعظم الجليل المكرم ابن المصطفى هذا الكلام  
**المائة السابعة والاربعون في حق غيبة الامام عليه السلام** الاول  
لو لم يكن الامام معصوماً ان يكون الله تعالى قد جعل طريقاً المقربة يستعمل اذ اول المطاوعة الى ابطال

**الظن**

ما رواه الجمهور ان النبي  
لما خرج الى نجد المصطفى خيبر عن الطريق  
وادركه الليل فترك بعيريه وادوى في الطريق  
جبرائيل عليه السلام اخر الليل واخر الليل  
صلى الله عليه والمران فاشقته من كفارة الجنب  
فلا استوطن الوادي برى يدون كبر  
وايقاع الشربا صاحب قد عاين على الجبل  
ودعوه دارع بنزول الوادي فقتلهم  
**الثاني** وجميع الشمس لم مرتين احديهما  
في من النبي والتسوية بعبه اما الاول  
فروى جابر وابو سعيد الخدري ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
منه عليه جبرائيل بنينا جبر من  
منه الله تعالى  
مثله

فلما  
تفتتاه الوصف  
توسد فخذ امير المؤمنين  
فلم يرفع يدا سر حتى غابت الشمس  
فصل على عليه السلام العصر  
فلما استبقت التتبع قال لرسول الله  
برد عليك الشمس لتضلي العصر  
فاما قد عافرت الشمس فضا اراد ان  
يعبر الفترات ببابيل اشتغل كثير من  
اصحابه بتعبه واربهم وصلى كثير منهم  
طاف من احكام العصر وفاقته كثير من  
الشمس فزنت والكلية  
بالحج

والكليف او التريادة مع احد فافضل الله قسم الشوط

مثل سائر الملائكة ان المظهر على كل ما جازوا واما الله تعالى ونواهيته فرض ودية الامام غير المصطوي  
من انقضيا المكشور يستعمل استنباح الضربة كمن المكن في البرية او ما بطلان المائي فطاذخل طريق المصيل  
شيء من ان يحصل من قول الحكم العالم **الثاني** ان يكون معصيا في الشروع والاول الذي ينشأ من جوار الاضلال  
والاعمال المعاصي فلا ينبغي ثوق بقوله ولا يحصل الكلف ثوقا منه لطف الاول السيل من عصية كانه  
كلما لم يكن معصيا في الاعمال لم يكن معصيا في الاجابات **الثالث** لو كان الامام معصيا كان اما ان يكون  
تكلفا من تكليف او ثقل او كثرة او اول او اول جلتا ونافى الواجبات مما يتخلل بوجع القريب **الرابع**  
ولرب ان الثاني اكثر ثقل وهو ان لا يعلق الاجتناب الى اللطف الذي هو شرط في التكليف هو القريب  
المبعد وان علة الاجتناب موجوز الحياء فيلزم ذلك في التكليف في الشرط الرابع البطلان في الاخر  
وهو **البيع** يستعمل من الله ان يجعل مصطوي بغيره بغيره والاطمان اذا كان الامام مساو لنا في  
الاجتناب الى اللطف القريب للمبعد لا يحصل الامام لطف الامانة وبما سلفه يمكن قد حصل عصى  
الامام وهو معصية اللطف عند **الحال** من كان اللطف لزيد مثلا من فعل الشيء هو معصية اللطف في التكليف  
الفاعل لا يعمل زيد والامر الظلم قد بان ذلك في علم الكلام والامام اذا كان مساويا في علة الاجتناب في  
الامانة وبما يطابق معصية الامام ان يقر به مع احتياجه لغير ضرورة ملك اللطف غيره وهو **الشرط**  
لو كان الامام غير معصيا فاما من ان يكون لطفه لخاصة او لخاصة ولناوله او ليس له الا والامر مع  
والامام حيث الاول والثاني محالان والا كان كليفه باطلا وكليفه امامتا والقيام بهما كلفا في  
اللطف غيره وهو معصية وقد ثبت في علم الكلام تعين الثاني في اي حاله فافترس معصية من حمل الكلف على  
الطاعة وابعاده عن المعصية لواطاة المكلفين في كل فعل ايسر مع هذا الشرط هو القريب من الطاعة بحيث  
لا يعمل الواجب البعيد عن المعصية كبيع وهو واجب معصية وهو **البيع** لو لم يشترط العمل في  
الامام لشرطه في العلم لان العلم انما هو العمل في ذات الشئ صحيح العمل بكن المراد لا جلة طافله كونه

الامام عاصيا جاهلا فلا فائدة في امامته اصلا بالتزام هرش الى العلم ولا للعل فيجب كونه خروجا  
 بجته علم وليس كذلك الا المعصوم فيجب كونه معصوما **الثامن** العاصي الجاهل اولى بالامامة  
 لعذر من العالم فلو لم يكن الامام معصوما لكان امامته الجاهل اولى من امامته العالم لانه  
 بالعدد اول **التاسع** الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل قضية شروع وانما يخفق  
 بامر مامور ولا بد وان يكون شجيا محجبا للمامور به هو غير المعصوم فالامر لا يصلح  
 هو المعصوم والالتزام المضاف والمضاف اليه باعتبار واحد مع ان يكون كل واحد له اصلا  
 للآخر ولا نهم وقوع الفتن والبهج **العاشر** الامام هو الامر لكل شخص بالمعروف  
 والنهي عن المنكر ولو كان غير المعصوم لكان اما امر نفسه ولا يوجد امر له لسا والامر لهما  
 في علمه الحاجز اليه هفت **الحادي عشر** كل من اكر بالمعروف ولا ناه عن المنكر وهو امر  
 للكل لا يصدر منه قبح ولا يحمل بوليح الا اما ان يجب امره وظيفه وهو مع اذ علمه الوجوب  
 الصدور والترك لا يجب من غير من يجب عليه وهو مع لا نافرضا انه لا امر له في المعصوم  
 والامام لا امر له لانه امام من يعتبر وهو يوجب ققوط وقعه وعلا القبول منه وايضا  
 فان ذلك مع لان السلطان لا يمكن اعتباره من امره وظيفه فيكون الوجوب خاليا عن الفاعل  
 بالكيفية واما ان يكون له امر اخر وهو بوجوب **الثاني عشر** قوة الامام العقلية كاهو  
 للقوى الشهوية الموجودة في زمانه كلها الواسطة بين زمانه بقهرها قوة ماشهوية  
 فستجمل عليه المعصية **الثالث عشر** الامام مقتدى لكل فيجب عليهم الاقتداء به بغيا  
 في اقواله وافعاله جميعها فلا بد ان يكون اعقل واكمل من الكل فلو عصى في وقت كان عقله  
 انقص في ذلك الوقت من المطيع وهو مع **الرابع عشر** بقرع تقديم الفضول على القائل  
 فيجب ان يكون الكمال المكن لان الناس لا يقتضي فهو يسير في جاني العلم والعمل فهو معصوم **الخامس عشر**

المحكي  
 في فصيل من المذهب  
 ردت عليه الشمس لما قام  
 وقت الصلوة وقد دنت للنسب  
 حتى تلج نور هاس في وقتها  
 العصر شتم موت هو كوكب  
 وعليه قد دنت بابل من  
 اخرى وما دنت لخلق المغرب  
 الا ليعي شع او لم من عبيدها  
 ولست ذهنا واديل امر محجب  
**السادس عشر** رواه اهل التبريد الى  
 زائد الكفر وخافوا الغرق في بحر  
 ان امير المؤمنين في كعب  
 فليروا



من الامر من عند الله بمعرفة حقيقة  
 ما لم يدرك العقل في الامور العظيمة  
 وانقلد عدم الكلف بعدم ادراك  
 اياه في الامور النظرية القصيلة انما  
 ذلك فشرط في الامام ايضا كونه  
 الله تبارك وتعالى على صراط مستقيم ان يكون  
 امره وخبره واجباره وصلوه وتركه  
 وكونه من عند الله شاكرا لثبتي الامام  
 في الغاية وفي الانداز وحمل المكلفين  
 والزامهم بذلك ويكون الفارق  
 ان النبي لم يعلم بالوصي وهذا يعلم  
 من النبي فلهذا النبي والامام الى يوم  
 دهما معا على صراط مستقيم وهو  
 من عند الله الى النور الوحي في الامام  
 خاتم النبي اياه وانما يحقق ذلك مع كون  
 الامام معصوما  
 بل في هذه الاثر ان بعد هذه الامور  
 حق القول عليهم في الاخلاق لا شيء  
 منها لا يلزم ذلك بعد موت النبي  
 فان لم يوجد من له هذه الصفات  
 عني وجود المذد وكونه نبي الله  
 وكونه على صراط مستقيم وانهم عند  
 والفارق بينهما ان النبي

حشره معصية الامام ملزمة له مكان انتفاء الغاية عند احد كلما كان الامام المكنون  
 اما من المكنون غير معصوم امكن ان يصدق الاشياء من الغاية بثابتها من ماضية بمكنة  
 المكنون كلما كان الامام اما كانت الغاية ثابتة بالضرورة وما دام اماما مكنيا  
 الا في فلان الغاية من الامام التقريب من الطاعة والتباعد عن المعصية مع إمكانية فاذا  
 لم يكن الامام معصوما امكن عدم حصول هذه الغاية وهو ظاهر ولما الثاني فلا اثر  
 لو لم يجب حصول الغاية عند ثبوت الامام لزم احدا لا يميز اما المكنون العبد او الجاهل  
 او عدم ما حال ثبوتها باعتبار ثبوتها وكلاهما لا يميز والملازمة ظاهرة في كونه صدقها في المكنون  
 بجميع اقسامها في الضرورة **السابع** في قوله تعالى انك في المرسلين الى قوله فقد حق القول  
 على انهم وجبر الاستدلال متوقف على مقدما الاول في الغاية معلولة بغير وجودها  
 وعلة عاقبتها كالجولوس على السبابة فانما علة الفعل الصانع ومعلولة الثانية ان جعل ما لا يعلم  
 علته من الحكم العالم بمرجئ الثانية انه تعاظم بكل معلوم وهو حكيم الرضا في قوله لا يذرك  
 والغاية وهو ظاهر ان ذلك فقول جعل الله نعمنا الغاية المذكورة وهي لا تذركنا ابدا  
 احدها وجود المذد وثانيها انه مرسل والثالث انه على صراط مستقيم وابعها ان ذلك النظر  
 المستقيم تنزل العزم الجرم وكذا دارنا في عرفنا ان لا نذركنا موقوف على هذه الاشياء اما ان  
 مضى بها اياه وسواء ظهر وجوب طاعة من بين غيره ونوعه ولذم اعتراض العزم فان كان  
 مع الممانعة في عدم نصيبها او جبر من الممانعة في البشارة واما توقفه على كونه على صراط فلان  
 لو كان طريقه غير صحيح في الكل كان اتباعه حجة في توجيه الحق المكلفين على عدم اتباعه وان كان في  
 البعض امكن كونه معلوما وطريقه الاعلى الصواب لاننا من غير ذلك لا نعلم على الخاص  
 فيكون محقق التكليف في تركه لئلا يقع في ان يكون طريقه صوابا وانما توقفه على كونه من

من عند الله وهذا ما نأخضه لكن يتجلى في الغاية والطريق بحال القول لا يقال هذان الدليلان  
بنیان علی از الغاية اذا تعقب الجمل بوجه الكمال وهو ممنوع لا نأقول قد بناه بغير تعليل  
بالكل ان طريق النبي مصواب طالما فكذا الامام فيكون معصوما وبيان ما انتم تعلم جعله  
الا يترن بعد هذه الامور والقول حق عليهم نعم لا خلال بشي منها لا يلزم اليك  
فصل الامام المعصوم بعده واجب هو المطلق **الباب العاشر** في ادراك الامام والمأمون علمه  
الاحتياج الى امام اخر فيلزم احدا لا من بين ما خلو بعض المكلفين عن اللطف احتياج الامام  
الى امام اخر فيلزم **الباب الحادي عشر** في تكملة تعاضد الطائفة ائمة عليهم غير المعصوم  
عليهم ولا الضالين اثباتا بغير شيء احدها كون طريقهم مستقيم الثاني انتم تعلم  
بهذا الطريق والثالث كونهم غير معصوم عليهم والاربع كونهم غير ضالين فيقول اما ان يكون  
هذا الطريق مستقيما في جميع الاحوال والاكالفك الانعزال والاقوال ومنه بعضها والثاني  
بح لا يشترك الكل في العتب فمعين الاول وانما بهم بعضهم بل يخرج فيها وكذا نقول في  
تغيب الغيب عليهم ونفصل انهم مذكوران على نفيها عنهم دائما ظاهر واضح وانما بهم بعضهم فنقول  
اما ان يكون هذه طريقه الامام وغيره والثاني مح لا نأمكنه في اتباع الامام واتباع طريقه  
من الحان يلزمنا سوال الهداية لا طريقه وتكلفتنا بالاتباع غيرهما فمعين الاول فيكون معصوما  
**العشرون** اما ان يكون معي من الناس معصوما او يكون البعض معصوما والاول  
لقوله تعالى ان عبادي ليس لهم عليهم سلطان الا من اتبع من القاديين وسلطان نكسرت في  
معرض النقي في جميع وجوهه وكل اثبات بدنب طلب سلطان عليه سلطان في الجمل وهو شاذ في  
النفي الكلي والثاني باطل بالاجماع ومطلوبنا والثالث اما ان يكون هو الامام وحده او مع  
غيره او غيره والثالث مح لقوله تعالى ان من يهدي الله فاقتران يهدي الله فاقتران يهدي الله فاقتران يهدي الله

ما يكون كل الناس معصوما

وخرج الناس من  
قزل على شاطئ الفرات فغلب  
ثم لما وضرب صفحته لما يقضي عليه  
فخاص الماء وسلم عليه كثير من الخيانت وفي  
ينطق الجرجى والنوار والماء في مثل  
عن ذلك فقال لخلق الله ما ظهر من السموات  
وطالب واستمع ما من اهل التبر انتم كان  
عشرين وعجا غفر من اهل التبر انتم كان  
يجلب على منبا الكوفة وقطره شجان وفي  
المنبر فظن الناس وادادوا قتلهم فقال  
فما طبرتم ثم قلت فمثل الناس غفر من اهل  
انما آكل من حكم الجبن القبيح عليه نصير  
فاذ صحتهم وكان اهل  
الكوفة فيهمون

فما كان

الباب الذي دخل منه  
 باب الثمان باراد بقوامير  
 اطفاء هذه القضية فقصوا على ذلك  
 الباب فبلا مدة طويلة حتى معي اليه  
 الفصل الثاني في ما قلنا من ان  
 او خارج عن على التقديرين  
 يكون متعلقا بالثمن نفس او بغيره  
 المؤمنين جميع الكل اما الفضايل  
 المتعلقين كعلم هذه وكرم وحلم وهي  
 اشهر من ان يحصى والمتعلقين بغيره  
 لظهور العلوم عشر واستفادة  
 وكذا فضايله السبعة كالعبادة والشجاعة  
 والصدق واما الخارجية فغير  
 فلم يلحق احد غيرهم  
 من رسول  
 الله

في الكلام على الباب الثمان

فما لكم كيف تحكمون لان الاحكام على هذه الامام اثنى عشر غير ولنا فيه اربعة وغير  
 من الناس وعصته غير الاثر لا فيه فيكون هو اول بالعصه والاول والثاني مطلوب الحكم  
 في هذا الامر الامام في كل وقت نعم هو على وجه المكلف من فعل الواجب ترك المحرم  
 فلا بد ان يكون الوجود اولها وقد بين في علم الكلام ان الاولونه لا يفصل عن الوجوب  
 ذلك هو العصه الثاني والعشرون العلة الوجودية يجب الوجود كما هو  
 علته وعدالة الامام في كل وقت يفرض في كل حال علة في عدم المكلف فيجب للامام العدا  
 المذكورة هي العصه لا يقال عدالة الامام معده وهي لا يجب ان يكون موجوده بل جاز ان يكون  
 عدميه لا نقول لعل العدا ما بوجودها او عدمها كما لا يخفى من غير المحرم  
 والاولى حاله يجب الوجود وهو المظن لا يمكن ان يكون هذه معده لعدمها لان  
 عدمها كل وقت ما ينافي لطف المكلف في ذلك الوقت <sup>الوقت</sup> جعل الامام ليكمل تقوى العبد  
 والتكامل بما يحصل من الكمال لاستحالة اعادة النقص الكمال والتكامل المتكامل الى مرتبه  
 دون فوقها خلافت ذلك باختلاف المكلفين بل الكمال لمكن للنفس لانا بنه وذلك هو  
 الرابع والعشرون غير المعصومه بالامكان ولا شيء من الظالم بامام بالضرورة فيجب  
 لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة اما الصغرى فلا وكلها اما الكبرى فلقوله لم لا ينال  
 عهدى الظالمين والرد بالعهد هنا الامام لقوله تعالى اني جاعلكم للناس اماما قال و  
 من ذر بتي قال لا ينال عهدى الظالمين ووجوب مطابقة الجواب اسؤال واستحالة  
 تاجيل البيان عن وقت الحاجة بوجبه لك وهذا ظاهر من النفي الدائم والدائم مستلزم  
 للضرورة كما بين في المنطق وهذا معنى علم مقدما لئلا يحد هذا ان المكمل للصغرى في الشكل  
 الاول فيجب وقد بينا في المنطق عليه القاء وثانها استلزم الدائم للصغرى وقد بينا في

بسم الله الرحمن الرحيم

العلم الاولي لا يستحال ان يكون الاتحاد دائما واكثرنا ان العلم انما يتجسد في وجوده وان كان خلق  
ابيض للانسان حائضين دار الدنيا ودار الآخرة والاولى سبها الله تعالى والآخر وهو  
واللعيب في شاهدتنا ان النجاة فيها لا تحفة الاينيا والاولياء وهي منقضية وما حكمها  
ثم واحكم خلق بدني لا نشأ وجعل غيرنا القوي المدرك والعاذبة وما يتوقف عليه وجعل له  
العلم لم يرتبها وغيرنا العاجل بغيره عقل كل عاقل ولا يعرف ذلك الا من وقف على العلم  
التشريح ثم خلق المعلومات المشعومات والبركات والنبات والحيوان والمعادن حركات  
الكواكب فائرتها بالبحر والبر ما يدل تصريحا على تمام حكمة صانع قهار والله احسن  
الخالقين ثم قال تعالى خلق لكم ما في الارض جمعا تذكرون ليعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين  
يجدها الدلائل بما هو اولها وادغرود هذه الحكمة ويلزم لاننا انما نعلم هذه الكرامة  
وهذه المنافع اجمالا في دار قراره واخرته باننا انما نعلمها بمحصل اليقين بقوله يحفظ  
الشريع ويقوم نظام الشريع ويهدى به ويلزم به الطريق المتوصل الى دار القرار بمحصل ذلك  
موكولا الى الخلق ولا يجعل فيهم معصوما ليجوز ارباب العقول الضعيفة والقوى الشهوة والغلبة  
القوى فعلمهم من لا يحصل اليقين بقوله لا وثوق بفعله ان يجوز عليه الخطاء او اكثر منه  
فلا يحصل له طريق اليقين بحكم الله تعالى فكيف يحكم امور الانسان في هذه الدار  
واهمال امور تلك الدار فكيف مع ان هذه الدار ليست بمقصودها لذاتنا المقصود  
تلك وهذه بنا في الحكمة بالضرورة ولا يقول من لم ادنى فطنة تعالى الله عن ذلك علوا  
كثيرا **السابع والعشرون** الدليل ان جميع معانيه المندلول والامم يمكن  
دليلا وحجة وقول الامام وزعمه دليل على الصواب فجميع عليه بقبضه ولا تغني العصة  
الا ذلك **الباب** في خلق عز وجل للانسان احرارا لغرفة فظهر في العلم الحسنى الذي هو دار عز وجل

الله  
وترى من جبرائيل  
بشر سيرة النساء وقد ترو  
اخطب خوارزم من كبار اهل السنة  
باب سنده عن جابر بن عبد الله عن سبيع بن  
زوجه بن ابيها من فوق سبع سموات  
وكان الخاطب جبرئيل وكان مبكرا  
واسرع فيل في سبعين الفا من الملائكة  
ثم هو قادم الى الله تعالى الى الجنة طوب  
ان انشأ ما فيك من الدار والحيوان  
فقلت ما وحى الله تعالى من الدار والحيوان  
ان القطن فلقطن فعن يتطاد بين  
بينهم الى يوم القيمة واوردوا اخبارا  
كثيرا في ذلك وكان اولاده ثم  
انزلت التاسعة  
وسئل الله  
ونزل



التهمة هو الظلم والظلم كبره من النفس لا يقع التهمة عدم الامام فكافي رفع هذا الاولى من دفع  
 عدم الامام لكن رفع عدم الامام واجب لوجوب تصلي الامام اما على الله تعالى عند ما لا  
 على المكلفين عند الاخيرين بالاعتقاد لا يفتقد وهو لا يقع خلافه في اجماع على وجوب  
 رفع عدم الامام بنصبه <sup>القول</sup> لعدم امامته على المعصوم وهو المطلق **باب الثاني**  
 طائفة من عدم الامام من جواز الخطاء على المكلفين من الحدود يلزم مع ثبوت الامام  
 على المعصوم وزيادة فانه انما لا يلزم من جواز الخطاء على المكلفين من الحدود ومع عدم  
 الامام اذا كان الامام غير معصوم ولا امام له لان ايضا لا يكلف جاز الخطاء اما  
 البراءة فلا تزداد اذ اذ غير المعصوم وجب اذ على الظلم وعلى الامام يقع وتوقع  
 ممن تقدم من الروايات ائمة بل الذي فعله من يدعي الله كما بالحسين واولاده وما ينشأ  
 به من غير من شري الزعفراني ببيت الله الحرام رتبة الشرائع فكل ذلك يحصل من احد  
 من الشرع وكما يحصل من شئ وزيادة لا يحسن الحكم العالم به ان يحصل من  
 لفظة ذلك الشئ وهذا امر ضروري فلا يحسن من الحكم من غير نصيب الامام المعصوم  
 ولا يحسن من ايضا الامن بنصبه على قول من يوجب الامامة على الناس بايجاب الله تعالى  
 لان الضرورة فاختير بان يطلب رفع شئ باي يحصل منه ذلك مع زيادة فانه  
 يكون اولي بالرفع بل انما يفعل ذلك الجاهل به او المحتاج او العاثر الكل مستثنى حتى الله تعالى  
**الثاني** جواز خطاء المكلف ظلم نفسه جهة حاجته المكلف الى امام معصوم وخطاه على غيره  
 اشده من خطاه على نفسه فيكون جهة حاجته اولي من كون الاول هذا الوجه تكرر في المعصوم  
 وراية اسد من كون الاول ووجهه فاما غير معصوم يكون جهة حاجته الى امام اخر اولي من كون  
 من حاجته الى الاول اشده الى الراجح لا يلتزم بالحكم العلم بكل معاصم **باب الثالث**  
 والظهور

قال هذا ملخص  
 ينزل الى منتهى الحسن والحسين سيدنا  
 فبشرنا بان الحسن والحسين سيدنا  
 اصل الخليفة فاما ما للمحق ادعى فهو  
 محقق الخليفة فاما ما للمحق ادعى فهو  
 غير الامام بل هو الاثر الاثنى عشر في  
 في امامته باق الاثر الاثنى عشر في  
 ذلك طرفة البلاء التباعد خلفا عن  
 به التفسير في البلاد التباعد خلفا عن  
 سلفت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 للحسين عليه السلام هذا الحق امام الخو امام  
 ابو اسد ثقة داسم فانه من اسد كاشع  
 وكما كتبت في علة الارض وخطا  
 وكما كتبت في خطا وخطا  
 وقد روي عن





تقاد به يكون على صراط مستقيم دينا والقيام مقامه وخلقه يرفع الى مادعا اليه فيسعى  
 ان يكون على ذلك الصراط الذي هو عليه فيجب كونه معصوما **السادس الشك**  
 هذا غيب من وجهين احدهما انه قد حكم بان ما ياتي به كل رسول فهو نزل من الله نعم  
 وبانهما انه هو الذي نزل به عز وجل في عالم والما نزل به قد يكلم لا نرجحهم فيكون ما ياتي به  
 من الله تعالى ولا نعلم انه كذلك الا يكون معصوما الى ما عاين اليه والقيام مقامه في كل  
 الاحوال والافعال يجب كونه كذلك **الابعس** من قوله تعالى واضرب  
 لهم مثلا اصحاب القرية ان جاءتها المرسلون اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما  
 فعززنا بثالث وجبر الاستدلال يتوقف على مقدمتان الاولى ان رحمة الله تعالى  
 متساوية على امر مجرمين الاولى الثانية انه مجدا شرف من سائر الامم له قوله تعالى انكم خير  
 اخرج للناس ان اخطا الامانة كلف النية اذا قدر ذلك فنقول لطف الله تعالى  
 في حق الامم الذين كذبوا بعد الكذب لا لطف اعظم من طريق العلم لطريق الاخرى وحصول  
 السعادة لا بدته ولا كذا على الاحكام الشرعية وحفظها بمعصوم بخلق الله بالكفا  
 ثم لا يصب في محله من يذمه وتجرى به من يفيد قوله اليقين وهم اشرف الامة عناية  
 بهم اتم هذا لا يتصور **الحاشي والابحار**  
 اليقين ويجوز للمكلف الخطأ كذبه بحجة تدعى الثاني والاو في ذلك الاحتمال  
 ولا يبرها العلم به عما كان في الاول لا يندفع حجة المكلف **الحاشي** كذبه بحجة يتساوى  
 الثاني والاو في ذلك الاحتمال ولا يبرها العلم به عما كان في الاول لا يندفع حجة المكلف  
 ولا يفيد غير ما كان او لا فائدة فيه وانما يتحقق دفع الحق والانداء التكرار لو ثبت  
 امتناع الخطأ ثبت نصب البرهان القيد للعلم وبما لقونه فيبقى حجه وهو المطال لكن

تدعى الامم

وذكر الامم

الاشكال

الفصل في الاشكال  
 واحده عن طريقها المعجزة لكونها اما  
 هذا انما ارادنا اشارة في هذه المقام  
 والتمسنا فيه ريبا للعلمين ومسلم الله على  
 مجدو امر الطاهرين وسلم  
 كتابا قد وقع القراع من شفتي شوق هذه  
 العظم الشريفة الموسومة بنجاش الكرامة  
 في مفرغ الامانة المشهورة الى الشيخ البجلي  
 جائق المشرق الدين ابي منصور الحسن  
 بن المظهر الحلي اعظم الله قدره في دار الخلد  
 احسنه وجعلهم مع من قوله في دار الخلد  
 جازية مجدو امر الطاهرين  
 المعصومين



عنه وعليها قولهم واتصال المكلف وامر سبب لكون فعل المكلف صوابا وقهره من الطاعة  
وبعد من المعصية فيمتنع ان يكون الامام على هذه التقادير فيخاصه وغير المعصوم  
ان يكون فيخاصه فتقضي لاشي من الامام بسبب فيصدا ما ذكرنا بالضرورة ولكن غير المعصوم  
يمكن ان يكون فيخاصه بغير لاشي من الامام بغير معصوم وهو **الطاع** **الامر** **الامر**  
دعاء الامام مفيد لليقين ولا شئ من دعاء غير المعصوم مفيد لليقين ولا شئ من الامام بغير  
معصوم اما الصغر في طاعة دعاء الامام كدعاء الله تعالى وهو مفيد لليقين فكذا الاول  
لقولهم تعالى يا ايها الذين امنوا اطعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فجعل طاعة  
الرسول واولي الامر واحدة كطاعة الله تعالى وكل من كانت طاعة كطاعة النبي والله تعالى  
كان دعاؤه كدعائهما فطاعوا اما الكبر في ظاهره لان قول غير المعصوم لا يفيد اليقين  
فجوز الطاعة ومع تجويزه لا يحصل الجزم **الطاع** **الامر** **الامر** قوله تعالى ان كنتم  
تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله يلزم من ذلك ان كل من لم يتبع النبي ولا يحبه ولا يجله  
اي لا يكون مطيعا لله ولا يكون الله عز وجل شيئا الدال اتباعا انما يتحقق بالمطاعة في اقواله  
افعاله كلها الامانة على وجوبه بالاتباع في هذا انما يتحقق مع العلم القطعي بكون اقواله  
وافعاله صوابا وانما يكون ذلك في المعصوم في عصمة النبي والامام قائم مقامه وساد  
له فيما يراد منه عوى الوحي فيجوز عصمة **الطاع** **الامر** **الامر** اتباع الامام هو  
اتباع النبي فحكمهما واحد وانما يتحقق بعصمة الامام **الطاع** **الامر** **الامر** طاع  
الابليس ويمتنع بتابعه بالضرورة ولا شئ من غير المعصوم كل بالامكان بغير لاشي من الامام  
بغير معصوم **الطاع** **الامر** **الامر** كلفنا في كل وتصريحكم خاصا الكتاب  
السنن في استخراج كل الاحكام منها فان يكلف الله تعالى كل جهد باؤد دبر لجهاده الفعلا

من قوله بالامر  
ذلك الكتاب لا يرفع بغيره كالمكتفين  
الذين يؤمنون بالانبياء فيؤمنون بالكلية  
وقوله فيقولون ان ابو تراب احدنا طاهر  
قال حدثنا محمد بن ابي عبد الله اكره في قال حدثنا محمد بن ابي  
عمران النخعي عن محمد بن ابي عبد الله في الصادق عن علي بن ابي حمزة  
عيسى بن ابي ابي القاسم قال سئلت الصادق عن علي بن ابي حمزة  
فقال المتصون شيعته على ما في كتاب علي بن ابي حمزة  
ذلك قوله تعالى فيقولون ان ابو تراب احدنا طاهر  
فقال انما الضيق في قوله فيقولون ان ابو تراب احدنا طاهر  
روايات اخوان **الطاع** **الامر** **الامر** الله سبحانه وتعالى في كتابه  
الشرعيات اية تاتوا في البينات بكم الله سبحانه وتعالى في كتابه  
تعالى على ما في تفسيره ودعا الامام في كتابه  
وصها العلي عليه السلام عن جابر بن عبد الله  
يقول النبي لا رسل الا من قبله ولا رسل الا من  
ترى على امته اذ كرهها لك في سنة رضى عنها  
ينادي بدمشق وحضف بغيره من قوله لا رسل  
طاعة من سجد لها فان ذلك الجواب  
فان قلت المراد به

ثلث الخبيرة قبلت  
 الرجم حتى تلت الرطل حتى تلت  
 الرطل وهي ستة اختلاف في كل ارض من ارض  
 العربون اصل الشام يختلفون عند ذلك  
 على ثلث رايات الاصحاب ولا يقع  
 السجيا مع بني ذيب الجار مضرب مع الشيبان  
 اهل المركب يظهروا الغبان من مصر على  
 ذنب الجار حتى يتناولوا قتلا فيبذلوا في  
 ويخبرون رجلين من بني ذيب الجار وهي  
 لم يقبله شيء فكلوا فقتلوا فقتلوا فقتلوا  
 الابد التي يقول الله فقتلوا فقتلوا فقتلوا  
 من بينهم قول الدين كقول من معركي يكون  
 عظيم ويظهر الشياطين ومن معركي يكون  
 له فضل الا على جلد شيبان فيبذل الله فيها  
 الى الكوفة فيصاحب بابا من شيبان  
 بالكون فينزلوا ويصلوا ويقتلوا فيبذلوا في  
 حتى تلت اسلح الدجاجة فيجرح  
 رجلا من الموال

يكون له تعالى في الواقع حكم واحد بائور وهو خلاف التقدير اما ان يكلف استخراج ذلك  
 الحكم من الكارب التمتع عدم كلاهما اذ هما متباينان والواقع غير متباين وهو مكلف  
 ما لا يطاق ولا يفي ولا يفي بعد التمتع فلا بد من طريق يرجع المكلف اليه وليس الا الامام  
 فان لم يكن معصوما لم يكن المكلف ليل الى العلم بذلك فيقول غير المعصوم فلا يفيد الظن ولو  
 افاده فقد ما يقع المكلف من خصوص ما مع قوله نعم فاجتنبوا الكثير من الظن فبقا ان يكون  
 الامام الحافظ للشرع عيانا يكون معصوما **الحكم** فان كان فعل  
 صفة في محل الفرض وغاية نصبر لك الحل عند فعل تلك الصفة فاما ان يعلم الفاعل ان  
 ذلك الحل مع فعل تلك الصفة فيه تصدقة تلك الغاية او يصدر منه عند تلك الغاية او  
 يتحقق بقضه او لا يعلم واحد منها والثالث ترجع على الله تعالى والثاني بقضه الفرض بعد  
 من باب الخطا لا يصدر من الحكم فبقا الاول اذ انه قد لا يقول الامامة صفة من الله تعالى  
 وتحقيقها في محل معين وهو الشخص المعين فعل لا يجوز عليه الخطا اما من الله تعالى وهو الحق عند  
 او من اهل الاعمال عند الخالف والفرض من اهل المكلف على الحق وهذا ينسب الى الطريق الصحيح  
 والاصراط القويم في علم الله تعالى اما يصدر منه ضد ذلك في وقت كانت امامية في ذلك  
 الوقت مناقضة للفرض خطا لا يصدر من الله تعالى من اهل الاعمال فبقا امتناع صدور ذلك منه  
 في وقت من الاوقات فيكون معصوما في هذا الابداع على عصمة النبي صلى الله عليه وآله لا نقول انما جاز  
 الخطأ وغال فيه الشرع في شيء من طرل المعلوم فمطمئن من صدر من خطا يروى ان تبع غيره  
 لئلا يكون افضل منه وربما قيل في ذلك المقام **الحكم** النبوة اصل الامانة  
 والامام فرعها والامامة مقام النبي في اماله الدعوى ولطف الامانة لعظم لطف النبوة



ابو  
 انا ماطنا وطرنا في  
 علينا ونرجوا من بيان اموالنا في الله  
 وقولنا انا ننصر الله اليوم وكل مسلم  
 ملكنا وضيعه عشر ببلانهم خنونا من غير  
 بكم على من ياتنا في الفخ الخريب يبيع بغير  
 بعضا على الاذلة قال الله يا اكلوا مما رزقكم الله  
 جميعا ان الله على كل شيء قدير يقول رجل من آل  
 عاتة وهي القرية التي ظالموا اهلها ثم يخرج  
 في مكة هو ومن معه ابا عبد الله النجاشي ولبثوا  
 بين الترين والمقام بعد عهد النجاشي ولبثوا  
 سلاسل ووزيرة مسرعة الى الارض كلهم  
 باسمهم من التاجي بغير اهل الارض كلهم  
 اسرهم ما اشكل عليكم فام بشكل التاجي  
 يخاف الله ولبثوا في سلاسلهم والنفس حلتا فلا  
 من ولد الحسين فان اشكل عليكم حللنا فلا  
 وبشكل عليكم الصوت من التاجي  
 باسمهم ولبثوا في سلاسلهم

فلقوله انما انت منذر ولكل قوم هاد واما انتم لايها احدكم رعان امامته والا لكان اتباعك  
 اول من اتبعه لقوله تعالى انما اتبعك من لا يهدي الا ان يهدي هو اياكم كيف  
 تكون فقد انكر على اتباع المهتدين وادى وخرج عليه واما الكبر اما علمه اما حكمه  
 فلا ريب في ثبوتها لاجل الاجماع والوطن والظن متفاوت فكان الاقوى والى  
 بالاتباع والعلم والى كمال الاجماع في عدم بيان الله تم حكما تظلموا وهو جع بغير  
 فيكون هادي بالزكوة هو واجب الاتباع لكن في هذا القول كما ان يبيع واما اتباعه فليس للفقير  
 الواجب الا لوجبه على الشبهة لانكار عليه او بالمعروف فيكون هادي بالكتب باطلا لا بالشر  
**والجسوس** قول الامام وفعله وتركه وتقريره في قوله تعالى ايتها الذين امنوا اطيعوا الله  
 واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وعطف المفرد على معمول الفعل يقتضي ساو بها في الظاهر  
 الولية للرسول هو سابق لقوله وفعله وتقريره فيجب ان يكون الامام كذلك ولان المفهوم من الظاهر  
 الكثرة ذلك فان غيرهما طاعة بقرينة قوله او فعله وتقريره تقدم على كل دليل ظني على  
 كل اجتهاد لانه مجمل ما اذا حصل الظن السبيل على حكم يخالف حكم الامام فان رتب  
 اتباع اجتهاده فقد خالف الامام فلم يثبت له حكم الطاعة الكبر وهو جع وساقض للعرض  
 وموجب لقيام الامام فثبت باتباع حكم الامام وكذا او تقريره فهو تقدم على دليل ظني وقفا  
 والمقدم على كل ظني لا يكون ظنا قطعا بل علما ولو جوزنا عليه الخطا لكن ظنا هفيا فيكون  
 معصوما **البيع والجسوس** الامام قوله في من كل رتبة الظن واخر مراتب ابعده العلم  
 فيكون قوله الامام مفيدا للعلم لا يقول بغير المعصومة لا يفيد العلم **الظن** من حيث الظن  
 كل قول او فعل او تقرير يترتب من الامام پسيل الموقن استحقاقه بالحق بغير خالف قوله الامام او فعله  
 تركه او تقريره استحقاقه بالحق اما المقدرة الاولى فلقوله تعالى ايتها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا

الرسول واولى الامر منكم، وجعل الله لكل من شئنا الامام طوعا وكفرا والطريق التي اوجبه تعالى  
 على المكلفين اتباعها ولا يجوز مخالفتها هي سبيل المؤمنين بالعلم واما المقدمة الثانية فلهو قوله  
 وتلقه سبيل المؤمنين قوله ما تولى وهو نضر عام اذا تفرع ذلك فقولا الامام كل مخالفه يستحق  
 الدم والعقاب قطعا بالعلم ولا شئ من غير المعصوم كل من استحق الدم قطعا بالضرورة ولا  
 شئ من غير المعصوم كل من لا مكان خطاؤه وامر بمحبته ولا يقتضي مخالفته ولا لزم احدا من  
 اما انفصال الحرام الى الواجب بالامام واجتماع التقيضين واللام بتقسيمه باطل فالمراد  
 مشكلا للضرورة قطعا واما جلال اللان ابا الاول فاجماع المسلمين واما الثاني فله ضرورة  
 ينتج لاشئ من الامام بغير معصوم وهو الخط **المسألة الخمسون** قول الامام <sup>للإجماع</sup> من الامام  
 دليل قطعي بالمساوية للعظمى قطعي نقول الامام دليل قطعي ولا شئ من غير  
 المعصوم قوله دليل قطعي لان غير المعصوم معناه جابر الخطا عند اجتماع قوله التقيض و  
 كل ما احتمل التقيض ليس بقطعي امامساواة قول المعصوم للاجماع لان الكل امر و  
 بانباعه لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم امر  
 بالطاعة العامة للامام وهي اتباع في اقواله كلها وافعاله واذا امر الكل باتباعه في القول  
 والاعتقاد فيكون قوله مساويا للاجماع وهو ظاهر واما كون الاجماع دليلا قطعا  
 فلما بين في الاصول لقوله تعالى ومن يبيع غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى **والخمسون**  
 او امرا لا مما نواهيه واخباره وافعاله وتركه وتقريره هي الصراط  
 المستقيم التي اشار اليها الله جل جلاله في قوله هذا الصراط المستقيم لا نرتفع جعلها  
 مساوية لطريقه النبي ولا واما الله تعالى ونواهيه لا نرتفع في وجوب اتباع الله والنبي  
 واتباع الامام واخباراته لكن هذه صراط مستقيم قطعا فيكون مساويا كذلك

فحينئذ فان كان لا يخلو عن  
 وغيرهم على رتبة فان لم لا يخلو  
 يقع منهم رجال ابا حتى ترى رجل من ولد  
 الحسين من معصومين بنى الله وولته وسلاحه  
 فان عهد بنى الله صانعه على بن الحسين ثم  
 صار على بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي  
 ابا واولاد ومن ذكرت الله فان خرج منهم  
 مشكلا ثم ويصنف عشرين جارا ومعه رتبة رسول  
 الله حامدا الى المدينة حتى يبرأ اليه ليدخله حتى يقول  
 هذا مكان القوم الذي يخيف بهم والنيات  
 التي قال الله ان الذين يكرهوا النيات  
 ان يخيف الله بهم لا ارضوا ولا ينالهم العذاب  
 من حيث لا يشعرون واما باخذهم في قتلهم  
 فامرهم بغيره فاذا قدم المدينة فخرج محمد  
 النبي على منتهى يوسف ثم ياتي الكوفة  
 فيقبل بها المكث ما شاء الله ان يكث  
 فيقبل عليها ثم يسير حتى ياتي العذراء  
 هو من مصر وقد



الكتاب الثاني في بيان كيفية طهارة النفس

بوصفها بوجوبها في الدنيا حتى لا يظن  
 وهو يوم لا بد له من خروجها من الدنيا  
 الى الدنيا من غير ان يراها من شيعته فيجب ان  
 ويخرج كل ناس الى الدنيا من غير ان يراها من شيعته فيجب ان  
 قال امير المؤمنين عليه السلام في جواب سؤاله عن  
 ومن معكم في الدنيا من غير ان يراها من شيعته فيجب ان  
 من غاب من غير ان يراها من شيعته فيجب ان  
 يكون من غير ان يراها من شيعته فيجب ان  
 اشياء واعتقدوا في انفسهم انهم لا يرونها من شيعته فيجب ان  
 ولا مظهر لاحد من الناس الا ذهابها وتغيرها  
 قيل لا تفقد عندي شيئا وعلمك كما كنت عليه  
 حتى يترك الا بعض قطا وعلمك كما كنت عليه  
 وجود وعدوا واما ان يكون هو واصل ربه  
 الشجرة والرجل انما كان الاوصياء الطيبون  
 ارض عليه ذاك ربه انما كان الاوصياء الطيبون  
**الثالث** في بيان كيفية طهارة النفس  
 في الدنيا من غير ان يراها من شيعته فيجب ان

# الشيء

ان يكون هو طهارة الامام او طهارة الامام يورثها اليها ولا يورثها اليها والثالث  
 بطا لا يستعملان بالعبادة بان يسأل الهداية الى طريقهم بامرهم بسلوك غيرها ولا يورثها  
 اليها هذا ما قصه للفرض فلا يصدق من الحكماء الا بقوله هذا يدل على عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عصمة غيرهم لا تقول يلزم ان امر الامام بما يفعل في الجملة لكن يلزم ان يكون طهارة غيرهم  
 مستقيمة لقوله تعالى اليها الذين امنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتدا عند الله في غير ذلك  
 فذكرنا ان طهارة الامام صراط مستقيم **الحكاية والشيء** قوله تعالى لعصوب  
 عليهم ولا الضالين يقول هو الامان ان لا يكون لهم وجود في الخارج اصلا او يكون  
 وجودهم مخفيا والاول محتمل لانه لا يورث الهداية الى الطريق المعدوم في الخارج  
 هو ضروري وان كان لهم وجود كما ان الامام منهم <sup>ان يكون</sup> اول والثاني محتمل لانه لا يورث الهداية الى الطريق  
 عباد باتباع طهارة من ليس به واستعمال ذلك بدفعه فحين ان يكون منهم وهو لا  
 هم للعصوب **الثاني والشيء** قوله تعالى هذا الصراط المستقيم الذي  
 انعت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ذلك هذه الآية على ان طهارة الهداية <sup>هذه</sup>  
 المقصود هو الذي على هذه الطهارة والامام شهدوا اليها لانه ما لم يثبت في قوله  
 نعم انما انت منذر ولكل قوم هاد والامام لا يعيد غيرهم بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما يثبت في قوله  
 اني مهدى الى الحق حقان يتبع امر من الهدى لان هدى فابكم كيف تكونون فيلزم ان  
 يكون الامام على هذه الطهارة ولا يكون له هاد اخر لان الهادي قوله او فعلا واما اولها  
 بحيث لا يخرج عن هذه الطهارة هو المصوب **الثالث والشيء** قوله تعالى  
 الحق حقان يتبع امر من الهدى فابكم كيف تكونون لانه ما لم يثبت في قوله

وحرم اتباع من يهدي غيره فيما يليه ان يكون هذا الهادي يهدي غيره معصوما  
 بالضرورة وهو غير النبي لقوله تعالى انما انت منذر ولكل قوم هاد فان كان يكون  
 هذا الهادي الامام او غيره فان كان الاول له ملط وان كان الثاني كالم ان لم يكن معصوما  
 كان زيادة لاحاطة اليه لان ذلك الهادي يجب اتباعه سواء قاورته لمر الامام ام فعلا ولا اله  
 وحده بغير ذلك الهادي لا يتبع لا يهدي غيره لان غير المعصوم يهدي بغيره يكون  
 الامام حشوا لا فائدة فيه فغيره يكون عبثا هف واذا كان الامام معصوما ملطا **السنو**  
 الامام بطاعة في جميع اموره ونواهيها وتقريره وتروكه لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا  
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فان عطف على معلول الفعل يقتضي التثنية  
 فمتنع امره بصحته والامام يجب اتباعه لا يهدي غيره لان يهدي مع صدق الدائم  
 الاول فكان وقوع امره بوقوع اجتماع التخصيص لان المطلق السالتر ناقض الدائم الموجبة  
 والاولى صادقة واذا صدق احد التخصيصين بالفعل اتسع صدق الآخر وكان معصوما  
 في التبليغ والحكم فيكون معصوما مطا كذا قبل بالفرق بل لا يجمع عدم الفرق والاعلم  
 في فعله الواجبات والامتناع عن الخفيات في الامام هو العلم الله تعالى وعلمه وحقه  
 واستحقاق ذلك في تلك الحامد على المعصية هذه العلة مشتركة بين الاقدام على فعل  
 المعصية وبين عدم الاقدام على الامور التي اشركت علة الوجود اشركت علة العلم كذا  
 على عدم الوجود **الحاشي والسنو** لاشي من غير المعصية باتباعه في الجملة وكل امام  
 يجب اتباعه دائما لا يترتب في الشكل الثاني لاشي من غير المعصوم امام دائما وبغيره بالعكس  
 للشك والاشي من الامام بغير معصوم دائما وهو ناقض قولنا بعض الامام غير  
 معصوم في الجملة لكن الاول صادق فكلنا الثانية لانها تقيدها **الساكن السنو**

وقصص من الاموال والافاض  
 والتميز وبشر الصالحين بانه من النال  
 ورويات منها الصالحين بانه من النال  
 سالت ابا جعفر عن قول الله تعالى انما يهدي الله  
 جمع خاص بجمع عام فاما بالثاني فليس بجمع  
 الخاص بالجمع من جنس واحد بل بجمع  
 لكونه اعدا مال خاصة في كل حال ولو كانت  
 قبل تمام القامح والجمع **السنو**  
 بشي من النون والبعوت والارض من حرم  
 ولا اسم من في البعوت والارض من حرم  
 وكذا ما قبله من حرم في قنبره والاب  
 منها **الحاشي** بانه من حرم في قنبره والاب  
 الحسن من حرم هذه الامور في قنبره والاب  
 القامح من حرم هذه الامور في قنبره والاب  
 والخاصين والاشي من حرم هذه الامور في قنبره والاب  
 والكفار في حرم هذه الامور في قنبره والاب  
 فمعرض عليهم الاسلام في حرم هذه الامور في قنبره والاب  
 طوعا امرا ما يصلوه والاشي من حرم هذه الامور في قنبره والاب

[illegible]

قوله تعالى اتبعوا ما لا يسئلكم ابراهيم ومحمد والواو للحال منافك لا يجتنب اعراضنا لما  
تقدم من الاثر فيكون هذا الضمير وائمه ولا ينبغي بالمعصوم لا المهتدي في  
جميع احواله وافعاله وركبه وتقريره **السابع** **التشويق** اذا ورد امر بالاحكام  
مطلقا لا في مفيد بصرفه وانما الحكم والموضوع او كان المفيد عام حمل المطلق على المفيد  
لما انفرد في الاصول بمفيد الامر بطاعت اولي الامر وقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول  
واولي الامر منكم فهذا الوصف هو كونه مهتديا ثبت بهذا الوصف شي من هذا  
الوصف لزم له اطاع الاذان علم بقوله واروا باجتهاد المكلف لزمه انما لا يراه اذا امر المكلف  
بامر لا يكتفي حتى اعلم انك مهتدي ولا اعلم حتى اجتهد على الاجتهاد واجتهاد على  
اجتهاد الى خلاف هذا كما ينقطع الاسم وكذا لم يعلم فلا بد من وجوب هذا الوصف  
وهو المكلف لان معنى العبارة **الثامن** **التشويق** من هذه الاية ومن قوله تعالى اطيعوا  
واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وقد ثبت احدهما الامام يجب اتباعه وانما وكل من  
يجب اتباعه فهو مهتدي مادام يجب اتباعه في الامام مهتدي بانما هو المكلف فانها الموم اكبر لا  
معصوما لزم اجتماع النقيضين والثاني باطل لا مقدم مثله بان الملازمة تترتب في  
المقتضىين المذكورين في الدليل السابق كل امام مهتدي بانما فلو كان امام غير معصوم  
يصدق بعض الامام ليس بمتدبا لفعلا والدايم والمظاهرة العارضة بقصا ان متدبر  
اجتماع النقيضين ههنا لا يقال هذا الحال لزم من المجموع من حيث هو مجموع لا في مفيد  
واحدة هي لان الامام ليس بمعصوم في الجلالة واستلزام المجموع للحال لا يلزم منه استلزام  
احدا جزائره كذلك فان كل واحد من النقيضين قد يكون مأكولا للمجموع من حيث هو حال  
لا نناقول اذا كان احدا النقيضين بانما بالتفعل كان لا في مفيد لزم من اجتماع النقيضين فيكون

مستلزما لكونه عالما ولا التمس صدق القدر الاول وهو قول الامام مستلزما للاحكام  
**والشك** علم وجوب الاتباع كون التبع مقيدا وهو ظاهر في هذا الصريح به  
 لان الوصف الذي لم يكن علم في الحكم المحسن ذكره بحسبكم بكونه علم لكن هنا كلف فان قيل  
 نعم اتبعوا من لا يستلزم احكامهم مستندون لو لم يكن علم محسن ذكره لكن حزن فيكون علم  
 فان انتفى عن الاول وجب انتفاء وجوب اتباعه لان عدم المعلول يجب علته فيكون هذه الامة  
 ناسخة او مخصصة لقولهم كما واول الامر منكم لافضاء هذه الامة العموم لساواة علمه طاعة  
 الرسول لكن ذلك باطل بالاجماع **السبعون** لو لم يكن هذا الوصف واجبا  
 لزم الاجماع في وجوب اتباع الامام لانه يكون في حال وجوده في حال عدمه لكنه ليس بواجبا  
 لكن من وجب عليه اتباع الامام فلا يتم فائدة الامام **الثامن** كون الامام غير  
 معصوم يستلزم نقض الفرض من مرض الامام وهو على الكيمح لانه انما يجب اتباعه حال كونه معصوما  
 وغير المعصوم بنقض هذه الصفة في الجملة ولا يلزم اتباعه في المعصية فان قلت بقوله  
 دل ان كان اتباعه مستلزما للرد والمخ فمكون مخ او يقول التمس لزم ظاهر ولا يرد بل يرد  
 ايضا ونوع المخرج والمخرج والاختلاف والقصد من خالف الامام في ذلك **الثاني**  
**السبعون** صحة الامام امر ممكن حال من وجوه الفساد شملت على مصلحة رتبة المكلفين  
 واصلا لهم والله عز وجل قادر على كل الممكنات فنقول بحسب صحة الامام لوجود القدر  
 والمدعي وانتفاء الصارف وهو **الثاني** التسبب خطأ الامام فيقتل  
 اسكان اجتماع التضييق لكن اجتماع التضييق محال فيكون هذا التمس للاحكام  
 المحمدي فمكون هذا القدر بما لا اما استلزامه لا مكان اجتماع التضييق فان دعي  
 اتباع الامام عام في الاشخاص والامان والاور والتواهي فاذا الخط في امره وفيه فان وجب اتباعه

عن جابر بن عبد الله الجعفي قال قال ابو  
 حفصه قال يلجأ جابر الى ارض  
 لا تخلف بل لا يدخل حتى ترعى علامات  
 اذكرها لك ان اردتها او لها انخلاقا في ذلك  
 فلان وما اذك تذكر ذلك ولكن حدث  
 برب من علمك فادى من التمس  
 الصوت من ما خبره وصق بالفتح وتخصف  
 فترى من قرع الشام الى المدينة ونقطا كالمخ  
 من سجد وصق وما ذكره من ناحية الزك  
 وبعضها يصح الزم ويستقبل ارض الزم  
 حتى ينزل القبرين ويستقبل ارض الزم  
 حتى ينزلوا الرجل فلا يستقبل ارض الزم  
 اختلاف كثير من كل ناحية من ناحية  
 القبرين ارض المغرب ارض الشام  
 ثم يختلفون بعد ذلك على ثلث دواب  
 دابة الاصم ودابة الاقبح ودابة  
 الصبان فيبقى الصبان الاقبح  
 فيقتلون فيقتل  
 الصبان

الوجه الثاني في جواب السؤال  
الوجه الثالث في جواب السؤال

وبالعبارة هو بطلان اجتماع النقيضين لا معياره من نقصه من نصه وهو بطلان الخلق  
النقيضين أيضا وما الثاني فظاهر **السبب** في أن لا يتبعوا خطوات الشيطان  
تغيره لا امتلاكه يتوقف على مقدمتين المقدرة الأولى أن تابع التابع فيها هو تابع فيه تابع للتبوع  
في ذلك الشيء المقدرة الثانية أن هذه الآية عامة في الأشخاص وفي الأزمان وفي الشهور  
وذلك لا يجرى له ولا يخطون الشيطان المعاصي وتلك الواجبات إذا انقضت هذا فنقول  
غير المعصوم بالفعل أي من أخل بالواجب فعل معصية فهو متبع لشيء من خطوات الشيطان  
لا شيء ممن هو متبع لخطوات الشيطان يجب اتباعه مادام متبعاً لذلك لا يخرج لشيء من غير المعصية  
بالفعل بواجبك تباع في الجملة وكل إمام يجب اتباعه طالما تقدم بفتح لشيء من غير المعصوم  
بالفعل بإمام دأبوا ويتكلموا العكس المستحال قولنا لشيء من الأمام بغير معصوم بالفعل بما  
ويستلزم قولنا كل إمام معصود بما لأن السالك للمعدولة الحول تستلزم الوجبة الحول  
عند وجود الموضوع والتقدير بثبوت الأمام لا يقال هذا الدليل على ثبوت عصمة  
الأمام دأبوا والمدعى وجوب العصمة والدائمة لهم من الضرورة لما ثبت في علم المنطق  
لأننا نقول قد ثبت الجواب من وجهين الأول في علم الكلام أن الدائمة تستلزم الضرورية  
لأنه قد ثبت له أن في علم الكلام أن الاتفاق لا يكون دائماً ولا أكثر من الثاني إذا لا معنى  
بوجوب العصمة الوجوب الدائري بل الوجوب بالعين والعصمة في الآخر غير المكشور قد ثبت  
في علم الكلام أن الحكم لا يوجد وجوده في غير الأئمة الرجوع من غير مرجع وعوض بالأم وإذا  
دلا الدليل على عصمة الأمام دائماً ثبت وجود سببها دائماً وهو يستلزم وجود الدليل بما هو  
**والسبب** في وقوع الخطأ من الأمام مستلزم في كل استلزام له فهو محتمل وقوع الخطأ  
الأمام أما البصيرة لا تشبه هذه البصيرة الكبيرة التي هي عن استلزام الأمام دائماً فلو وقع من الخطأ

فمن صدر  
ثم قيل لا يصح  
لا يكون له من الأول ما لا يكون له  
ويعني بغيره بما يتقبلون فيقبل من قبل  
فما العت وبيت الشياطين إلى الكوفة  
وعندهم سبعون ألفاً فيصعدون من أهل  
الكوفة ثلاثاً وملا سباً فيبذلون في الأقبلي  
واليت من نحو سباً من أصحاب القائم ويخرج  
شيئاً من معهم يفر من أصحاب القائم ويخرج  
رجل من وإلى أهل الكوفة في ضعفاء  
فقتله أسير حتى السباني بين الحب والحب  
ويثبت السباني على المدينة بغير الحجة  
منها إلى مكة بفتح حبيل السباني بين المعركة  
فخرج إلى مكة فبعث جيشاً على أن يقاتلوه  
ففي دخل مكة فأنقذت بفتح حبيل السباني بين المعركة  
بن عمر بن قاتل فبعض السباني إلى مكة  
سباً من ضاد من السباني إلى مكة  
القول في ضعفه بهم فلا يقبل  
نعم

لزم اجتماع التقيضين لأنه يلزم كون الشيء الواحد في الوقت الواحد عن المكلف الواحد  
 ما سوره ونهى عنه فدل هذا الدليل على وجوب العتبر بماى وجوب كان وهو مطلوبنا  
**الطريق السبعون** في لزومها من القرآن الحكيم ان المرسلين على صراط مستقيم  
 تنزل الغزير الحرم بقهرها الاستدلال بان يقول الطريق الذي يدعو النبي طريق مستقيم  
 وهو طريق العتبر لأنها يكون صوابا بحيث لا يخلها خطأ ولا يمكن صراطا مستقيما  
 يكون معلوما بحيث لا يتطرق اليه شك ولا احتمال القيص لقوله نعم تنزل الغزير  
 الحرم وصفا لطريقا المذكور بانها منزلة من عند الله نعم لكن هذه الطريقة هي طريق  
 الامام لأنه الهادي اليها والبنى منذر بها فقد اشرك في دعوة الخلق اليها والهداية و  
 الدلالة عليها فيكون طريقه الامام ايضا صحيح وصفا لمام فإنه على صراط مستقيم فيكون  
 معصوما **السبعون** في هذه الآية المقدرة ان النبي على صراط مستقيم  
 طاعته يكون على هذا الطريق وجب اتباعه لذلك طريق غير المعصوم ينافي بذلك وقت  
 ما وقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم تدل على وجوب اتباع النبي  
 واجبا واتباع الامام دايما فيكون ذلك المكلف بالتساوي في حالة واحدة وفي وقت  
 واحد وهذا مما بين في علم الكلام من استحالة ذلك وهو **الطريق السبعون**  
 في لزومها من القرآن الحكيم ان المرسلين على صراط مستقيم تنزل الغزير الحرم  
 بقهرها الاستدلال بان يقول الطريق الذي يدعو النبي طريق مستقيم  
 وهو طريق العتبر لأنها يكون صوابا بحيث لا يخلها خطأ ولا يمكن صراطا مستقيما  
 يكون معلوما بحيث لا يتطرق اليه شك ولا احتمال القيص لقوله نعم تنزل الغزير  
 الحرم وصفا لطريقا المذكور بانها منزلة من عند الله نعم لكن هذه الطريقة هي طريق  
 الامام لأنه الهادي اليها والبنى منذر بها فقد اشرك في دعوة الخلق اليها والهداية و  
 الدلالة عليها فيكون طريقه الامام ايضا صحيح وصفا لمام فإنه على صراط مستقيم فيكون  
 معصوما **السبعون** في هذه الآية المقدرة ان النبي على صراط مستقيم  
 طاعته يكون على هذا الطريق وجب اتباعه لذلك طريق غير المعصوم ينافي بذلك وقت  
 ما وقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم تدل على وجوب اتباع النبي  
 واجبا واتباع الامام دايما فيكون ذلك المكلف بالتساوي في حالة واحدة وفي وقت  
 واحد وهذا مما بين في علم الكلام من استحالة ذلك وهو **الطريق السبعون**  
 في لزومها من القرآن الحكيم ان المرسلين على صراط مستقيم تنزل الغزير الحرم  
 بقهرها الاستدلال بان يقول الطريق الذي يدعو النبي طريق مستقيم  
 وهو طريق العتبر لأنها يكون صوابا بحيث لا يخلها خطأ ولا يمكن صراطا مستقيما  
 يكون معلوما بحيث لا يتطرق اليه شك ولا احتمال القيص لقوله نعم تنزل الغزير  
 الحرم وصفا لطريقا المذكور بانها منزلة من عند الله نعم لكن هذه الطريقة هي طريق  
 الامام لأنه الهادي اليها والبنى منذر بها فقد اشرك في دعوة الخلق اليها والهداية و  
 الدلالة عليها فيكون طريقه الامام ايضا صحيح وصفا لمام فإنه على صراط مستقيم فيكون  
 معصوما **السبعون** في هذه الآية المقدرة ان النبي على صراط مستقيم  
 طاعته يكون على هذا الطريق وجب اتباعه لذلك طريق غير المعصوم ينافي بذلك وقت  
 ما وقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم تدل على وجوب اتباع النبي  
 واجبا واتباع الامام دايما فيكون ذلك المكلف بالتساوي في حالة واحدة وفي وقت  
 واحد وهذا مما بين في علم الكلام من استحالة ذلك وهو **الطريق السبعون**

وجوبهم  
 الى فتيهم وهم من كل  
 ومنهم من لم يفتيهم  
 اذ قالوا الكتاب اسوا مما يقرأنا مصداق لما  
 من قبل ان يفتيهم  
 قال والقائم بعونه كجدة  
 الى بيت الحكم  
 اذ انتصر الله  
 اهل بيت بيك  
 وبجدة  
 بادم ومن حاجتي  
 بنجح ومن حاجتي  
 بجهد من حاجتي  
 بالنبين  
 اصطفى ادم  
 على العالمين  
 والله سبحانه  
 من نوع  
 صفوة من خلقه  
 عليا







[illegible][illegible]

لولا نعمها الوجوب لانا والواجب المكلف عن شرط الكفاية هو **الحال المستوفى**

فقد انما هو الذي يشهد بالامس من رسوله انهم يتلو عليهم اياتهم ويترجمهم ويعلمهم الكتاب الحكيم  
فتم بها الاستكمال هو قس على مقدماتها انهم رسا اولاد البترول عجله وترجم كل واحد وحده هو  
ظاهر في جميعها في المراد به والترجمة الطائفة لقولهم انما انتم عندنا وكمادوا انتم ذلك معول  
وكما ان المراد من الامام في قوله  
الامام ترك لغيره فلا بد ان يكون قد حصل التركية للامم لقولهم انهم من الناس الذين نفسون  
انفسكم انكم انتم حانته ارجع الى الابرار مع ما حصلوا من الكفاية فقلنا لا موجب والتركية المطلقة  
انما هي في الامم لانهم لا يتدلى على الترك كل فقوى العالم العل ولا بد ان يكون كاملا  
فيما انزل الذي يترجمه باللسان والامام اذا قال ذلك انما ان يكون هذه الترجمة اشارة الى الدنيا

بمقتضى حتمه والاكثار فانه انى لقوة العلم العلية **قال الشيخ** العلم الذى  
غام النقص للاداء ونحوه الا انى لما يكون قد كانت هذه الصفات الاربعة التى جاء الى كمالها اية الا  
والثاني ان كمالها ما منه فلا يكون مكلفا بالحق ولا بالغير **قال الشيخ** العلم الذى لا ينفصل عن العلم

شعب الخور والاداميل وهي غامرة الاول هو الطومونينز والمصرح بالثمن

فقد ابره في الابرة الكثر من النور انما يشبه تلك كثر هذه الصفات الاربع واجوب الله تعالى طاعته  
والثاني في الطبيعة في كل اواصره والوارد في الناس كال هذه الصفات وكل من واجبه الله تعالى  
طاعته لوجوب طاعته لله ويكون له ان لا تصرف في الامور التي هي خلافه وان يكون الطبع له في  
اواصره ونواحيه الى ان يبرهن في هذه الثانية كما حصل من اتباع النبي وطاعته لان سلافة  
ويجب طاعته الامر في سائر الامور واجابة ما ياتي في قوله في قوله الى الثانية فلا يكون  
كال هذه الصفات في الامام قطعا وهو معنى العصب **عصب** فوله في قوله الى الثانية  
الى الخواص ان يتم من لا يهدي في ذلك كيف يمكن جعل الهادي هو الذي يهدي ولا يهدي

[illegible]

فكل من لم يتكلم هذه الصفاة وهي الزكوة المطلق والعلو الكاتب العلم المكثر هو بهذا العلم  
هو الهادى لقولته بعد وكل قوم هاد فيكون هذه الصفاة في الامام وهي العبادات  
**والشعور** قوله تعالى من اتبع هدانا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فقوله التابع للامام  
دائما هو تابع الهدى دائما لان العاصم طاعة عاصم فهو كالشرع له وعام في الاوقات والمكلفين  
فلو لم يكن الامام معصوما لم يكن تابعا دائما باعنا لله تعالى لكن قال باطل فالقدم مشتركة بين  
احد الامرين لان وهو اما عصمة النبي وامير المومنين او عدم وجوب اتباعها وكلاهما اما الاول  
فمما هي فاما الثاني فلو وجب اتباع النبي على المقلد واتباع امير المومنين والامام بهم الغرض لا نقول  
اتباع النبي وامير المومنين بل هو الاول لانه الكمال لا يخص ولا في امور كثيرة عام في الاوقات والمكلفين  
كالشعور فانه لا بد من احد الامرين الذين ذكرتموهما **الشعور** وتوثر كما جازم  
اتباع المرسلين بغير ان لا يكمل اجرامهم مستدون وذكر ما يوجب انتفاء التهمة وهو  
سؤال الاخير لكن الامام مساو للبقي في وجوب الاتباع فيلزم مساواته في الفعل وهي الهداية  
فان لم يعمل وجوب اتباع المرسلين الا بانهم مستدون فظهر والهداية في حق الخلق **الشعور**  
**الشعور** العلة الغائية لوجوب الاتباع حصول الهداية في العيش والمال واتباع غير المعصوم  
وقد ينفذ الى هذه الهداية في اتباعه وقد لا ينفذ الى غيرها واتباع المعصوم يؤدي اليها اذا  
مادام الاتباع موجود ونصاح ممكن والله تعالى قادر على كل مقدور والايمن من الحكيم نصب غير  
المعصوم والامر باتباع طلبا للهداية مع مساواته ضد ما وعد بها في نفس الامر وعند المكلف  
مع قدره على المعصوم **الشعور** قوله تعالى اذ كيف يحيى الموتى قال وانهم  
قال بل ولكن ليطهرن قلبي وجبر الاستدلال ان الطمان القلب امر مطلوب في الامور الدينية كان  
المكلف يعمل ويقبل وباخذ الاموال ويضرب الحدود ويفعل العبادات ويحرم المعاصيات

[illegible]

بقوله وارسلنا هذه الامور لكي لا ياتي به التوفيق كل الامور يكون لنا القضا امرهم  
ولا يحصل الاصلح ما يجزى ان يكون الامام معصوما ٩٩ الله لطيف بما يحسن غاية اللطف والرحمة ولا  
المعصية طريقا للمكلف من الخوف الا ما غير المعصية خوفه فلا ينافي ايضا كما امر الله  
ورحب بها واداته اسلامهم هدايتهم واناب اللطف والرحمة اما المعصية جازلة اما شديدة بل هو  
من غير المعصية بشرط انما افترض في غير المعصية باما الامور **الاشياء** من الامور التي لا بد منها في بعض الامور  
**الاول** قولنا انما لا بد من ان الناس عليهم يتقون التوفيق وطريق الصواب واجبا ما يشترطونه  
مخلوق في الجملة لا يتقون الذين لا يخلون في خوف ولا يفعلوا الا ما يطلون انه مباح ويجتنبوا ما يحل في غيرهم  
ان هذه وجب لطلوع الله من الناس كدفعهم امره وفيه عكاز تخصيص بعض الناس ببعض الاحكام ترجع عن  
مخرج ولا يخالف لهم الا به نصيبا معصية اقولوا انهم لو ادروا ورواها ليعلموا بالابواب متشابها  
وعلموا لها من قبل لخلطوا لفظها والظاهر انهم لم يخلطوا لفظها هو واما ما تقوم مقامه  
الثانية شبيهة بالوجوب في الامور فاعلموا ان **الاشياء** في الآيات المتقدمة ما نجمع مضامين  
ما تعرفوا لاصون الجمع المتشابهة وكان في الآيات يدل على ان المراد بآيات التوفيق لا الامور  
الابا لما يحتاج التكليف من الوجوب لبيان وجهه بل لا يجزى المباح ليكون غير مقتضى الامع التوفيق  
ثم لما نرجع على الامم الجعفرية منهم انهم المراد بالابا ما لا يتحمل غير المعصية يكون نصا في ذلك التوفيق  
التيه وكوب طريقا يتحقق فيحصل الابا بالامور المذكورة ولا يمكن لكل الناس اخذ ذلك من القرآن وهو ان بعض  
ذلك بالعمود وهو طريق لا شئ من العمل والمجاهد وليس للناس كلهم الطمأنينة التوفيق لئلا يكون طريق  
فلا بد من ان الله يعلم ذلك ليعلم ان يكون قوله بقرضه ليس في الامور المعصية القول به لانه لو كان ذلك لكان الله  
ناقضا لغيره هو **الثاني** قولنا انما اعلمكم تقولون التقوى في الامور الاحكام كما في قوله تعالى والاعمال  
والاخلاص والاولى انما انما يتجمل العقل والقلوب والاولى عند اهل التفسير بطريقه التي من الاحكام الشرعية عند  
العلماء لا يعلم من كل الاحكام القليل منها فلا بد من الثاني ما في الجمع الرابع الاول وفي اكثر من الثاني ولا بد من

ذلك الغناء في الامور التي لا بد منها في الآيات المتقدمة ما نجمع مضامين ما تعرفوا لاصون الجمع المتشابهة وكان في الآيات يدل على ان المراد بآيات التوفيق لا الامور

والعلم وذلك لا يتحقق الا من العلم والاشياء هو العمل بالابا في الامام بطريقه التي من الاحكام الشرعية عند العلماء لا يعلم من كل الاحكام القليل منها فلا بد من الثاني ما في الجمع الرابع الاول وفي اكثر من الثاني ولا بد من

الذين قالوا انما ضلوا عن الحق  
خذنا ما مشاقتهم ففسدوا  
ظلمنا ذكروا به فنفذنا  
عليهم ما يفتقون  
باسناده عن ابى  
ابو عبد الله عليه السلام  
قال كان فلا بد من التوبة فانهم من الذين  
قال الله طاروا من الذين قالوا انما ضلوا  
انهم سجدوا من ذلك القصر وسجد  
من لا كراة اعدا فانهم جسد من الكفر  
عنهم الغطاء الثاني عشر فقاموا  
يا ايها الذين امنوا من هذا منكم من  
افتم على المؤمنين اخره  
على الكافرين

والمعصية المعصية من نكاح الامام المعصوم والاثم تفقد من الحكم اذا اراد شيئا فان يفعل  
ما يتوقف عليه ذلك الشيء اذا اكل من فله خاصه مع عدم وعلمه بان يكون ناقضا لقرض ومضا  
لا ارادته نعم الله عن ذلك علوا كبيرا لا يوق هذا الحكم على ان الامانة لا تقوم في مقامها يحتاج الى  
بيان صاف ولم يثبتوه لانقول انصحا الدليل الموصل في العقل والقل قطع في انفسنا الثاني  
اكثر الاحكام ما اتفق عليه الكل في الاول لا يفي بكل الاحكام فغير الثاني ولا يحصل العلم الا  
ان كان من محصور وهو **الشيخ** قوله نعم واتقوا الله واعلموا انكم المرشدين امر  
تدبر على التزم مقدماتها لا يطاق مع العلم بانها لا يطاق في عقله وكذا الامر على بدل  
التدبر بما حثت والتب من الحكم العام بمقدمة اخرى قوله نعم واتقوا الله واعلموا  
سبيل الوجوب والتدبر والاباحة لا يخلو من هذه الامور الثلاثة مقدمة اخرى هذه  
لا يبرحها ثابت بعد اللجج احا اذا تقرر ذلك فنقول احدا موثقا لان ما ثبت لا يعمل  
لا يطاق او ثبت لا امام المعصوم او ثبت ما يقوم مقامه لا يذلل في مقامه ان الله  
لا تحصل الامع الامام المعصوم او ما يقوم مقامه فلو امر الله كتابا لا تقوى مع عدم امام المعصوم  
وما يقوم مقامه لزم الامر بما لا يطاق لا بد من احدهما في الاول مع والثالث في اكثر الاحكام  
فغير الثاني وبعد التبر لا يعلم اليقين لان الامام المعصوم لا يقدم فغير الثاني هو  
نكاح الامام المعصوم **الحاصل** ان الله كتابا لا تقوى واربطنا على الامم هو الامام  
فلا يجمع اما ان يحصل التعوي من طاعة ولا الثاني حال لا يذلل في مقامه او كان هو المقصود  
مسا لان جميع ما اوجبنا من التعوي ثم امرنا بان نكتب له تقريره وقصص فيه  
لا لذاتنا بل لادائنا الى ذلك المقصود وهي تصح الاول ولو كان ذلك قد فعلنا لغيره بل  
هذا الضلال وهو محقق في الاول وهو ان التعوي يحصل من نكاح الامام ولا يكتفى الا بالاداء

كان الامام معصوما وهو لا يذنب ولا يخطئ ولا يبدل في العلم البقي كما يحصل من غير المعصوم  
 فتعين ان يكون الامام معصوما وهو لا يخطئ ولا يبدل في العلم البقي كما يحصل من غير المعصوم  
 الشيطان له كماله ومبته فان ذلك من بعد ما جاتكم البينات فاعلموا ان الله عز وجل اعلم  
 ان الله تعاقد بنبي في هذه الامة من الاول التي هي عن اتباع خطو الشيطان وهو امام  
 في الاصول والافرع لجماع الصغار والكبار وبالجملة هذا تحذير عام لفعل ما تحذرون  
 وعنه ما امر به من ان لا تتخذوا من الدين الهكل الهكل وهو ما عوذ من الشيطان وهو ما  
 العلم من نظره وهذا من بحمد الله كما الباء انه لا يولد قبل مجي البينات ولا يعوم حقا  
 بما يفيد الظن ولا تحذر في المظنون لا قبل مجي البينات فالتدبير وان التحذير بعد ذلك  
 انه مطابق للمشي عن اتباع المخطوات كما ان ذلك عام في كل ما دخل تحت التحذير وهو مطلق  
 التبرج من غير رجع الرابع ان مجي البينات ليس من المكلف بل النظر فيها والاطاعة لها والاداء  
 اليها وسياق الكلام يدل عليه التمسك بتدليل على مجي البينات الا لا يكون بينا وانه وهو  
 ايضا واليقنة العامة هي الدلالة المفيدة لليقين التي يمكن تحصيل العلم بها في الاحكام كلها  
 وهو الامام المعصوم كل زمان لانه اذا علمت من غير علم الخواص والصفاء والكبار  
 معلومة صواب قوله وقوله وتر كمال حصل من اليقين يكون الله تعاقد نصير والتفسير  
 من المكلفين وهو لا يخطئ في هذه الدلالة كلها مبني على ان غير الامام لا يقوم مقامه وهو  
 ممنوع لا فانقول الجواب من وجهين الاول ان البحث انما هو في عصر الامام فان كان الامام  
 هو المؤدى للاحكام لا يقره غيره حقه مقامها لان العلم بغيره دائر وقوله اما ان يكون  
 من العقل والنقل فان كان الاول فما بال الضرر في النظر الاول يحصل في كل الناس لان  
 التدبير خلافه فلا بد من احد الاين والنظر لا بد من مقدرة من صدق وانما يعلم بعد العلم

في كتاب التبيين  
 سليمان بن عمار بن الجعفي قال  
 سمعت ابا عبد الله يقول ان صاحب هذا  
 الامر محفوظ له فدايب الله فان كيفها حق  
 ما يجلي بوجه الله فان كيفها حق  
 فقد وكلنا لها قوما ليسوا بها كافرين و  
 هم الذين قال الله فان كيفها حق  
 وكلنا لها قوما ليسوا بها كافرين و  
 قال الله فان كيفها حق  
 فلو لم يزلوا في هذا الامر ما ذكرنا  
 انما هو من كل ما يحق  
 انما هو من كل ما يحق  
 على ما به من بسا ادهم  
 ايا جعفر عن قول الله فان كيفها حق  
 قال اما قوله فلما اتوا ما ذكرنا  
 فلما ذكرنا او لا يبر على من قبل  
 امره



ابوبكر  
شيء يعني دولته في الدنيا  
وما يباطلهم فيها واساقطهم حتى اذا  
اخذناهم بنغير عادتهم ملبسون بغير ذلك  
قيام القابض حتى قاموا في كينهم لم سلطان فظا  
فذلك قولك تعالى نغير نزل النزل في الامور  
على محجة فنقطع دابر القوم الذين ظلموا و  
الحمد لله رب العالمين ونغير دوابهم  
الارض عثس قولكم فان يكفرها هو  
فقد وكلنا بها قوما ليسوا بها نجيب  
الاشياء بانسناده عن سليمان بن هارون  
بن قيس لم ان بعض هؤلاء العجالة يقول ان  
يصف رسول الله محمد عبدا لله بن الحسن  
قال والله ما راه ولا ابوه بواحدة من عبي  
ان يكون راه ابوه عند الحسن ثم وان  
صاحب هذا الامر يحفظ طاه فلا يذهب  
بيننا وشا لا فان لا والله  
واضح والله

بعضه هو وظو الثاني اما ان يكون من اولى الامر والاول يستلزم الدور الثاني لعدم  
ان المراد من الامام تعليم الاحكام باليقين كابينا والامارة والامانة كما في الحديث وروى  
والقضاء والسفاد غير ذلك وانفاذ الشرايع وكل ذلك لا يثبت عن النبي او بامر الله فصب  
به ولا يقوم بدليا ما عاين في امور الدين والذبح على وجه المذكور الا الامام لان لكل  
تكم بهذه الصفات فهو الامام فلا على غيره لا يقوم مقامه غيره ولا ان لا علم بالاحكام  
اغما يقوم مقامه ما يفيد العلم وهو اما على او نقلي والاول محتمل اما عند الخلق  
فهو لا يثبت العقل في الاحكام الثمينة خصوصا كل الاحكام لكل الناس واما عند  
فلا يخالف الواقع فان الجسامة هو على تقدير الخلاف والثاني اما في غير الامام وهو ما  
عن الامام وناقض الغرض في اتباعه فان كان الامام موجودا وقوله لا يفيد العلم وقوله  
غيره فيكون ذلك الغير اولى في الحصول الى النص عند الناس واذ لم يقم غير الامام  
مقامه في الجزم يقع مقامه في الكل وهو **الشيخ** المذكور في الوجه الاول فلا  
على انه مقام يحصل ولم يشترع ولم يوجب شيئا ولو كان الامام غير معصوم لكان الله تعالى قد  
ما ينافي البينات لا ترفع الامر باتباع الامام في افعاله وتركه فان وقع فيه الخطاء  
ولا يعلم بل جواز المكلف عليه الخطاء مع امرنا باتباعه في هذا خلاص **السبع** الاول  
الثالثة العقلية الموجودة من الكتاب الشك في بقاء العلم لكل واحد من الاحكام في كل وقت  
واقترع لكل شخص شخص الى انقراض العالم وهذا متفق عليه في الكل والتقدير ان الخطاب عام  
والله تعالى شانه نصيب الكتاب لكل المكلفين في كل الاحكام والتقدير يحصل انه لا احكام لكل  
مكلف بكل حكم فان يعلم من الامام او غيره اذا احكام كل ما اعتد الاشارة فقلته ولا اكثر  
عند المعترض وهو وظو الاول هو بطلان الاحكام ونصوص الكتاب التي لا يثبت غير

للمعصوم اتباعا ما بل ايجاب اتباع الامام وقد تقدم في ذلك دلالة كثيرة فكيف يحصل التكليف  
 من غيره ولم يذكر الله تعالى معصية ولا يحفل به بل ما يتابع هذا ضد البيان وهو **القول**  
 تعالى اطعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وهذا يدل على ان امر اولي الامر بالبيان  
 وهو ظاهر وانما يكون من النبي اذا كان معصوما فان غير المعصوم لا يفيد قوله العلم فلا يكون  
**الباب التاسع** لا تلان الفسدة الناشئة من اخطاء احالة الناس الى غير امر جزي  
 يتعلق بنفسه وقد يحدى الى بعض الناس لما للفسدة الحاصلة من خطأ الامام في الاحكام  
 والافعال فسادا لكل لا سيما انصبا لام لقوانين كتبه فاستدلوا بالفسدة التي بها اهل  
 الفسدة الكلية لا يناسب حكم الحكيم جل وعلا فلو كان الامام غير معصوم لزم ان يكون له  
 وينتهي الى المعصوم وهو لا اراد ان لا ينشئ ويقيم هذا **الحاشية** رحمه الله تعالى وافتقر  
 للعباد لقوله تعالى والله رؤوف بالعباد اتفق المسلمون على عموموا العقل الصريح والحدس  
 الصريح شهدا بذلك قوله تعالى فاعلم ان الله النبي مبشرين ومنذرين ونزل معهم الكتاب بالحق  
 ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه الا الذين اتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم وجر  
 الاستدلال ان يقول الله تعالى من على العلم ارفق ورحمة بعين النبي الكتاب على البعثة  
 فاعلم ان اختلف الناس في التاويل في الاحكام والغاية هو حصول الحق وانها باطل والحاكم  
 ليس الكتاب بل الرسول لقوله وما اختلف فيه الا الذين اتوه من بعد ما جاءتهم البينات فاذا كان  
 الاختلاف في نفس الكتاب ما وبل كان الحاكم هو الرسول فعلم من ذلك ان من تعذر الله تعالى وعظما  
 او سال الرسول لينذر ويبلغ الى الناس ما ولى الله البين الكتاب ثم يحكم بينهم بعد اختلف افعالهم  
 ما وبل بعد النبي الاختلاف في التاويل اعظم فان لم يكن من يقوم مقام النبي فيكون قوله حجة  
 وفيه وجوب اتباعه او في طريقه وقوله وفيه علم واذا قد قوله التمس لم حصول العلم

فان لم يكن الامر بالبيان

تولى اهل  
 الامام ما لا ارضوا به  
 على ان يقولوا هذا من مواضع  
 وضع الله فيها استخافوا لو ان الناس  
 كفوا جميعا حتى لا يقع احد الجرائم الله طمأنينة  
 باهل بيته من اهل بيته قال اما نفع  
 يقول يا ايها الذين امنوا من غير ان يكون  
 دين من ديننا ان الله يفرق على الكافر بين جنتي  
 اذ لم يزل المؤمنين افرق على الكافر بين جنتي  
 فخرج من الجنة وقال في اية اخرى فقد وكلنا  
 هاتين الامم اهل تلك الامم في الجنة  
 هذه الامم هم اهل تلك الامم في الجنة  
 فخرج من الجنة وقال في اية اخرى فقد وكلنا  
 هاتين الامم اهل تلك الامم في الجنة  
 فخرج من الجنة وقال في اية اخرى فقد وكلنا  
 هاتين الامم اهل تلك الامم في الجنة

اما قال

الفاعلية والغاية بدون التبع مع القدرة والداخ هو المقتضى بالجماع عدم المعلول  
 وهو متج ولا بد من شخص بعد الشيء يكون حادثة كذا وهذه الفصال المذكورة لا يحصل  
 الا بالمعصوم ونوجبا لقول بعض الامام **الحاكم** **فصل** في ما اختلف فيه الا الذين  
 اوتوه يدل على ان الاختلاف في التاويل لا التبريل ومولته كما من بعد ما جاءهم النبيا  
 ليس المراد حصوله لهم بالفعل بل الاكثر من صلح على نفسه العلم في التاويل حتى يغفوا  
 البيئات وان اختلف بعد ما يفيد العلم يكون غيبا وهو ما عاقل او نقل والاولا  
 عند المتألفين مطا وما عداها فله ليس يعلم في سائر الاحكام والناويلات فتعبر الثانية  
 والكتاب الجنت في تاويل والنسب ليست شامله للاحكام المعلا يتقاضي وانما يحتاج الى دليل  
 فان اكثرها مجازات وعمومات ومجازات واضمارات فليس الا المعصوم لان قول غيره لا يكون حجة  
 بغيره ويكون الاختلاف بعد تعيين البتة ما يفيد العلم اليقيني ولهذا جاء على الاختلاف  
 بعده **بينا الثالث** **فصل** في قولهم ومن الناس من يعجبونك بقولك وينفذونك قالوا ان الله  
 بالعباد جبر الاستدلال لن يثبت في هذه الآية الا ان اصلاح الظاهر ظاهر ويوجب الناس  
 حاله فيكون في غاية الباطن الثاني انه لا يصلح للولاية لقولهم **فصل** في قولهم ومن الناس من يعجبونك  
 بغيره كما فيها فلهذا تخير من توليته هذا الموضع بهذه الصفة الثالث وان الناس من ثبته  
 بتقدم مرات الله ومعناه انه في غاية صلاح الباطن ولنه لا يجد منه معصية كذا شرى النص من  
 لشعوا الملكة والارادات الحررة انما يتحقق بترك الصغار والكبار فصل سائر الواجبات الرابع  
 من شل هذا يصلح للولاية لان ذكره عيب النسخ عن توليته الاول يدل على صحة توليته هذا الخامس  
 فان ذلك لا يعلم من صلاح الظاهر الخامس بان ذلك لا يعلم الا الله ويعلم غيره بتعليمه اياها انما انزل  
 بقول لا يله الكبرية القدرة تدل على جلالات الاحتياج وعلى ان لا يجوز قبل الله كما لا يبرهن

[illegible]

ان ما مع الاول به وهو الاول كما يعلم وان لم يكن للشيء ان يتوهم الا بوجه من الله ثم لا قد  
 بين للمانع قد يوجد ولا يعلم ان في ما يعلم الله كما والشواك لا يعلم الا الله عز وجل وهو كون  
 من القسم الثاني ولذا لم يكن للشيء ان يولد ان ينصر الله جل وعلا لم يكن ان ينصر الله كما لا يمكن  
 ان يكون من القسم الاول ونجبان يكون من القسم الثاني ويجب ان يعلم المكلفون بان من القسم  
 الثاني ويتنوع ان يكون من القسم الاول وذلك انما يتحقق مع وجوب عصية الامام وهو المظهر  
**الثالث عشر** الفرق الكبري شحون بالي القدير وجوب التفكير في امور الدنيا وهو اصل  
 امر لاخرة والمعاد انما جاء بعد ان مضى الله تعالى لكل طالب بذلك ما يصدر العلم اذا رجع اليه  
 كان في زمن النجوم لو بعد لقوله تعالى ان الله بين لكم الايات لعلمكم تشكرون في الدنيا والاخرة  
 وقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو اجهكم اولئك يدعون الى النار والله يدعو الى  
 الجنة والقفره باذنه وسين اياته للناس ليعلم يتذكرون وهو علم الجميع المكلفين في جميع  
 الازمنة في جميع الاحكام اجمالا لان جميع بعضها دون بعض من غير مرجح ولا ينقص ذلك الاصل  
 كون الاحكام المتعلقة بامور الدنيا آيات من الاصول ومو عقل ان نقل الى الاول كمن في الاحكام  
 عند اهل السنة ولا يفيد اكثر الاحكام عند المتأخر والامامية فهو نقل يقين ثالث والكتاب والسنة  
 لا يشيدان اليقين في كل الاحكام لكل المكلفين ولا يفيد ذلك الا قول المعصوم فيعين وجود  
 معصوم فينفذ قوله اليقين ويجب على المكلفين اتباعه لا يجوز ان يكون الامام غيره فالامام  
 معصوم وهو المظهر **الرابع عشر** الفرق ان تبرؤ من قوا وتصلوا بين الناس جبر الاستدلال  
 انه تعالى امر بشراة اشياء الا اولئك البر الثاني القوا ثالث الاصلاح بين الناس في مقدم الاولين  
 يدل على انه لا يكون الا بطريق يفيد العلم لان البر القوي انما يتحققان بالعدل عن المظنون في  
 المعلوم ومنه في الامور الكائنة اولي بالثبوت من الامور الغريبة والامارة لكل اذ انتم ذلك فقول  
 نص في المعصوم يمكن ان يكون غير قابل الذي شوهه وقع من خطأ غير المعصوم من انفس اظهروا

بها منهم  
 الفوق بقى المكلفين  
 والناطق والغاصي يا ايها الذين  
 حروف القرآن المنطوق لعلها انما  
 ولا اخرة وهو علم  
 حتى ظهر من حروف  
 بوجوب ولد وقد مضى من الف السابع ما  
 مستثقلت سنين من المنطق انما اعدت  
 كتاب الله في الحروف المنطق  
 من غير تكليف الا بالافان من  
 حروف بنقضي الا بالافان من  
 هاشم عند انقضاء ثمة الا لفت واحد  
 واللام ثلثون والهم ان يكون بالصاد  
 لسكون فذلك ما تروا واحدا وستون  
 ثم كان بدو خروج الحسين بن علي الم  
 الله فلما بلغت مدته قام فام ولد  
 العباس عند المص ويقوم فام ولد  
 اغضائها بالبراء فام ولد  
 ذلك وعد

كانت السابعة عشر  
 فانه تعلم ان كل من لا يؤمن بالله  
 ياتي تاويله على بن ابراهيم في تفسيره  
 الى الصادق قال قال ذلك بعد تمام القائم  
 بعد تنسليها قال قال ذلك بعد تمام القائم  
 ويقول يوم القيمة يقول الذين نزلوا في  
 اتي كروى قد جلت رسل ربنا بالحق فهل  
 لنا من شفعاء يشفون لنا قال قال نعم فقل  
 القيمة او من في الجنة غير الذي كان فعل في الدنيا  
 منهم وصل عنهم ما كانوا يقربون اليه  
 عشرين في الجنة قال موسى كقوله يوشيا  
 بالله واصبر وان لا ترض لله يوشيا  
 في بناء من عباده والعاقبة للمتقين  
 يعقوب باسناد عن احمد بن محمد بن  
 جوب عن هشام بن سالم عن ابي خالد الكاهلاني  
 عن ابي جعفر قال وجدنا في كتاب علي بن  
 من ابي جعفر قال وجدنا في كتاب علي بن  
 الارض لله يوشيا في بناء من عباده والعاقبة  
 للمتقين انما واهل بيته النبي  
 او ذنبا الارض

والبر والتقوى يتاخر والعصية لا يعلمها الا الله تعالى على ان الامام لا يكون بالاختيار وانما  
 يكون بعلم الله تعالى لا يجوز من الله نصب غيره المعصوم فانه يستحيل ان يجد عباده في شيء ويعلم  
 هو بهم هذا **الخامس عشر** في قوله اذا ذكر وانتم الله عليكم وما انزل عليكم من الكتاب والحكمة  
 يعظكم به واتقوا الله واعلموا ان الله بكل شيء عليم جبر الاستدلال ان يقول الله تعالى انما  
 المخلوق غير شرط لا يتم الوجود الامام المعصوم وهو من فعل الله تعالى فحينئذ نصبه والا نرى  
 الغرض وهو جبرية لهم وكل القدر بالبرهان الى البرهان لا القدر الثاني وهو قولنا ان التقوى انتم  
 الوجود امام معصوم فانه مقدر استدلنا به الى البيان فنقول بانها تعرف على ما كانت الاولى  
 حقة التقوى وهذا العلم الحار ومما نقلنا فيهم هي الايات والعبادات والاختيار في كل شيء من  
 اعتبار الصلوة هو داخل في التقوى لا يقال بعضهم يدخل في الوعيد ويندفع تحت الجزاء وقال  
 بعضهم لا يدخل والام استحق هذا المعصوم والحق الاول لان الوعيد في الصلوة الذي قيل كل ذنب  
 مرفوع وان كان صغيرا فكيف لا يكون في الامور اذ فعل ما يعتد ان يكون واجبا وتبر ما يحتمل ان يكون  
 حراما وهو مخلوق عاود في العيب انه قال لا يبلغ العبد درجة التقوى حتى يرفع ما لا بأس به خذوا من الناس  
 وقيل التقوى هي الحسن فكل ما يحصل من الحسن فحينئذ يحصل من فعل الحسن في الصلوة الا قولنا انها  
 واجبة الاول الثانية للعبادات والدعوات كلها فبقية الثانية الامور التي لا يحصل الا التقوى من احد  
 ان يكون الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على اخصاها وثانيهما ان يحصل الكفاف في التقوى بقا في العلم او هو  
 حسن ومع واجب غير ذلك من الاحكام وشار الله تعالى في القدر الاول بقوله عبيد الله ان الله  
 بكل شيء عليم وشار الى الثانية بقوله تعالى وما انزلنا عليكم الكتاب والحكمة يعظكم به ثم انما العلم انما هو الذي  
 قد علم الله تعالى بالتقوى قد ثبت في القدر الاول في علم الكلام بالبرهان والقرآن وهو علم بكل معلوم فحينئذ

المقدسة الثانية وهو جعل لرق الكلف معرفة بكل الأحكام باليقين واللازم بقض النفس وهو ما عاقل أو  
 نقل أو هو الأول مع ما نقل قول الأشاعرة فقالوا ما نقل قولنا فلان العقل يستقل بأكثر الأحكام كيقين  
 بالكل ولما الثاني والثالث بمعنى أن بعض الأحكام مستفادة من العقل وبعضها يستقل بالعقل  
 وبعض مقدماته عقليته وبعضها تقبله غير المقدسة التي يستفاد منها صدق المنقول عن  
 لا من الأصول لا بد منها من المعصوم لأن الكتاب العزيز شرفه الله تعالى وما وجد من الشك  
 يمكن كل أحد من المكلفين من تحصيل جميع الأحكام منها ضرورة فلا من شخص يفتقد قول العلم  
 وغير المعصوم ليس كذلك فقد ثبت أن التقوى أتم الإيوجد أمام معصوم وليس من فعلنا  
 لأن العترة غير ملومة بل أفهوس من غيرها بأن يجب تبدل عليه ولو خلا فمافض عودا لا بد التقوى  
 بجميع المكلفين في جميع الأزمنة ثم نقض الفرض في وقت ما وهو من الحكيم جل جلاله  
 عشر القوي اثنتي عشرة المقامات ووجه من هذه التي لا تجلب الصغائر الجائز في جميع الأزمان والأحوال  
 كأنهم لا يذكر الله تعالى واستحضار امره وخبره والانتفاع بكل النوال الحق وهذا مقام شريف وبآيتهما  
 أن القرآن الكريم مشحون بالأجر والتقوى ومدح المؤمنين هو ظاهر إذا كانت من شرف المقامات وأهم  
 المهات بغير نصيب بنوقه حليو هو المعصوم في كل وقت ولا خلل لبراهم أعظم لهم المهمات  
 ولا يليق بالحكم **العاشر** الإمام عرجا بقوله القوي الكثرة ذلك يستلزم العترة المقدسة  
 طاهرة **الحاشية** عشر من الله تعالى معروض للمع والحق في اللغة لم نقل قولهم قاء فأنقو  
 الوفاء بفرط الصبابة فاعرفت ففعلوا فالتحقوا الكل على أن اجتناب الكبارية شرط صدق وهذا  
 الاسم والحق اجتناب الصغائر شرط أيضا لأنها تدخل في الوعيد لقول النبي لا يبلغ العبد درجة  
 حتى يرجع ما لا يورثه حذو ما به الباس قال تعالى الخ لا تزدروا نذرا ولا آياتنا فأتقوا وتوكلوا  
 على

من عباده والمعاينة باليقين  
 وأهل بيتي الذين أودنا الأرض وفضلنا المسكين  
 والأرض من كل ما لنا من إيجارها من المسكين  
 فابجها وأبوؤد من إيجارها إلى الإمام من أهل  
 بيتي ولما أكل منها حتى يظهر الضام  
 من أهل بيتي بالسيف فيجوها وعينها  
 منهم ويخرجهم كما حواها رسول الله  
 ومنعها إلا ما كان في أيدي سبقتنا  
 بقاطعهم على ما في أيديهم ودواها العاكس  
 الأرض في أنفسه ما سادته إلى أبي خال الكاكي  
 في نفسه ما سادته إلى أبي خال الكاكي  
 عن أبي بصير **التاسع** عشر قول الله تعالى  
 الذين يتبعون الرسول النبي الأمي  
 الذي يجدون مكتوبا عندهم في التوراة  
 والأخبار إلى قول الله المفلحون عدي  
 يعقوب عن علق من أصحابنا عن  
 أحمد بن محمد بن أبي نصر  
 عن حماد بن

عن ابن عباس قال  
 سألت أبا جعفر عن الرجل  
 يقول الناس فقال في ذلك  
 مختلفين الأمن مع ربك  
 يا عباسية الناس مختلفون في الأمن  
 الأمن مع ربك قال هو شقنا  
 خلفهم يقول لما قلنا  
 يقول ويرحمي سعت كل شيء يقول  
 الامام وسئل عن الذي هو من علم كل شيء  
 هو سبحانه قال فما آتينا من العلم  
 يعني كما نفي الامام وطاعة  
 عندهم في التعبد والاعمال  
 والوصي والقائم باسمه بالعرفان  
 فام وبها هم عن التكرار في الطاعات  
 الامام وحده وعلى علم الطاعات  
 اخذ العلم من اهله  
 ويخرج عليهم

اتقبل الله تقوى المؤمنين واتاكم فاتفقوا هذا كله اشار الى فضل الطاعات وقوله طاولوا في البيوت  
 ابوابها وانقوا الله اعني فلا تعصوه هذا يدل على تجميع طاعات الصالحين والكبراء قال تعالى ان اكرمكم عندنا  
 اتقاكم ولا تنك ان الاكرام من طاعات الواجبات وقوله طاولوا في البيوت على عصاة الامام فان اكرم  
 الناس عند الله بعد الرسول الامام وهو افضل الناس الايمان والحق الناس ليس الا المعصوم يجب ان يكون الامام هو  
 المعصوم **الشامع عشر** قال الله تعالى ويضئ الله الذي نزل في القرآن في الدنيا والآخرى بينك وبين الله  
 والفرقان وقال هذا هدى للمؤمنين وهذا بدل على المؤمنين هداية الناس وهم المؤمنون واولى الناس  
 لا اعتبار بهم فاما ان يكون الامام من المؤمنين او من غيرهم والناس اهل ان الحكم لا يرجع على غير الامام  
 الهداية اتباع من الصالحين ولا يتقدم الا بذلك للمؤمنين فيكون الامام من اهل مراتب المؤمنين وهذا  
 هو المعصوم **العشرون** ومن الله تعالى تكلم العزير بانه هذا للمؤمنين وصغير بانه هذا للناس فلا بد  
 من امتياز المؤمنين عن الناس في ذلك بعد ان اكرم من في حق القدر المشترك بينهم والذين يقولون الهدى  
 في الاعتماد والقول والفعل وقوع ذلك كله على الوجه الصواب فهداهم القدر المشترك ولما امتاز  
 هـ هو الاول ان هداية المؤمنين يكون بقية الاجمالات في قولهم في حقهم ولا تدور على غير الحاصل  
 لا يفي بالثاني لان جميع المطالب النظرية والعملية فيه معدومة وقد علم بقوله تعالى انما ايقار صغير  
 ولا كبيرة الا احصاها وقوله تعالى وكل شيء احصينا في علم مبين الثالث ان ذلك لا يفي بهذا كما يقين كان  
 الكمال لما ظنوا عليه ولا يفي بهما من ترجيح لان الشك في الحق كذا لا يفي به واما ان يكون الترجيح مائة النقص  
 او لا والاول الجمل والاول ما ان يكون الترجيح مطابقا لاول والثاني الجمل والاول اما ان يكون ثلثا او اولا والاول  
 هو العلم والثاني هو الاعتقاد العقل للمؤمنين وصفهم كابر الغرض في ذلك الجواز متطابقة فيكون في كل  
 فلو لم يكن كما لا يفي به في معرفة من يفهم وما التامة فلو لم يكن الباطل من بين يديه ولا خطر  
 الى الاحوال وانما التامة فلو لم يكن الباطل ايضا او لا نهى المؤمنين في تصحيحهم يدل على الثاني وعدم





وبقتل علي  
 وبالجملة في الاثر والورث  
 على جملة الصادق بن علي بن الحسين  
 قولهم ان جعل في الارض خليفة لله تعالى قبل الخلق والابتداء من الحكم انما هو ما بهم  
 فدل على ان الخليفة اعم من الخلق في القوة العلمية واشرفهم وليس ذلك الا المعصوم  
 فائدة الخليفة تجل في العلم والعدل لتأهيل الخليفة وتكمل كل استعداد  
 على قدر استعداده ولما كانت مراتب الناس في الاستعداد متفاوتة في الكمال والنقصان  
 وجب ان يكون المكل للكل الموصل الى استعداد الخليفة كما لا يكاد في القوة العلمية  
 والعلمية واصلا في الكمال الى اقصى ما في الكمال بشيء فلا يتحقق ذلك مع غير المعصوم  
 فوجب ان يكون معصوما وهذا المعنى الوجوب مشترك في كل خليفة لله تعالى في رضى وخير  
 عموم الحكم لعموم العلم وهذا مقتضى الحكم لا جهة فالخليفة كبقا على النبي فقال على الامام  
 لان النبي لا ينفى في كل عصر وهو ظاهر فلا يختص ذلك بالنبي لا يختص بالطفة بعين الامارة  
 لكن رغبة في ما شاملة للكل وغاية في حق اهل كل عصر فوجب ان لا يخلو  
**والعقل** انما هي الخليفة خليفته لا يحكم في الخلق بحكم الله تعالى ولا يحلهم على امره فينبغي ان  
 تم وهذا القول لا ينسبوا الى عباس بن السيد وذكر وان قوله تعالى اجعل في الارض خليفته  
 الناس بالحق فليدبر الفضل لامع العضم فوجب عظمه على الامين **الثاني** على اهل العلم  
 من الملائكة والملائكة معصومون والافضل من المعصوم معصوم فعلى معصوم اما المقدرة  
 الاولى فلقوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والابراهيم قال عمران على العالمين وعلى من  
 الابراهيم والمصطفى افضل من المصطفى منه ولان محمدا افضل من الملائكة ونفس النبي وعلى  
 ولحقه في الكمال فيكون عليا افضل من الملائكة اما فضيلة النبي فلا ينفى عن وعلم الكمال في

على هذا التدبير فلا بد من اول **الافضل** **العقل** قوله تعالى اجعل في الارض خليفته  
 مبدءا اذا جعل فيه طريقا الى العلم والحصول طريقا غير المعصوم فيمن عليه النص على امام المعصوم **السلح**  
 قوله تعالى ان جعل في الارض خليفة لله تعالى قبل الخلق والابتداء من الحكم انما هو ما بهم  
 فدل على ان الخليفة اعم من الخلق في القوة العلمية واشرفهم وليس ذلك الا المعصوم  
 فائدة الخليفة تجل في العلم والعدل لتأهيل الخليفة وتكمل كل استعداد  
 على قدر استعداده ولما كانت مراتب الناس في الاستعداد متفاوتة في الكمال والنقصان  
 وجب ان يكون المكل للكل الموصل الى استعداد الخليفة كما لا يكاد في القوة العلمية  
 والعلمية واصلا في الكمال الى اقصى ما في الكمال بشيء فلا يتحقق ذلك مع غير المعصوم  
 فوجب ان يكون معصوما وهذا المعنى الوجوب مشترك في كل خليفة لله تعالى في رضى وخير  
 عموم الحكم لعموم العلم وهذا مقتضى الحكم لا جهة فالخليفة كبقا على النبي فقال على الامام  
 لان النبي لا ينفى في كل عصر وهو ظاهر فلا يختص ذلك بالنبي لا يختص بالطفة بعين الامارة  
 لكن رغبة في ما شاملة للكل وغاية في حق اهل كل عصر فوجب ان لا يخلو  
**والعقل** انما هي الخليفة خليفته لا يحكم في الخلق بحكم الله تعالى ولا يحلهم على امره فينبغي ان  
 تم وهذا القول لا ينسبوا الى عباس بن السيد وذكر وان قوله تعالى اجعل في الارض خليفته  
 الناس بالحق فليدبر الفضل لامع العضم فوجب عظمه على الامين **الثاني** على اهل العلم  
 من الملائكة والملائكة معصومون والافضل من المعصوم معصوم فعلى معصوم اما المقدرة  
 الاولى فلقوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والابراهيم قال عمران على العالمين وعلى من  
 الابراهيم والمصطفى افضل من المصطفى منه ولان محمدا افضل من الملائكة ونفس النبي وعلى  
 ولحقه في الكمال فيكون عليا افضل من الملائكة اما فضيلة النبي فلا ينفى عن وعلم الكمال في

هذا ما جعلنا القول انهم افضل من ادم وادم افضل من الملائكة فالبعض افضل من الملائكة انما  
 الاولى كما عتبه واما المقدسة الثانية لان الله تعالى الملائكة بالحيوان والجمادات والموجود  
 من الساجد وهو ضروري واما اتحاد نفس على نفس ونفس السجدة بمعنى اتحادها في الكمال  
 فلقولهم وانفسنا انفسكم والادراج على ان المراد بقوله وانفسنا انفسنا واما المقدسة الثالثة  
 وهي ان الملائكة معصومون فلو جاز الاول قوله لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون  
 الثاني قوله تعالى فانهم من قومهم لا يعصون الله ما امرهم ولا يحرمون ما حرم الله تعالى فانهم من  
 قومهم ويفعلون ما يؤمرون يتناول جميع اهل المامورات وترك المنهيات لان الشئ الذي  
 يستلزم امر الامر تتركه فان قيل الله جل على ان قوله ويفعلون ما يؤمرون يفيده العموم فلما  
 لا شئ من المامورات لا يصح الاستثناء منه والاستثناء يخرج من الكلام ما لا يلائم  
 على ما بيناه في اصول الفقه لا نه صفة مدح فلو كان العموم شاركا وافق هذا المعنى فذلك يمكن  
 لاختصاصهم بصفة المدح فائدة الثالث قوله تعالى بل عباد مكرهون لا يسبقون بالقول  
 بامرهم يعلمون صريح في زوالهم عن المعاصي كونهم في كل الامور لا يطيعون الا امر الله تعالى  
 حكم عنهم انهم طعنوا في النبوة المعصية ولو كانوا عاصيا لما حسن منهم ذلك الخامس انه تعالى  
 حكم عنهم انهم يسبحون الليل والنهار ولا يفترون ومن كان كذلك اتسع صدورهم  
 منهم واما المقدسة الثالثة وهي ان افضل من المعصوم معصوم فظاهر وقد نبه الله  
 عليها بقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم واذ انشأ ان عليا معصوم وجب ان يكون كل  
 امام معصوم اذ لا ينافي الفرق **الحاشية في الثاني** الامام افضل من انبياء اسرائيل  
 ومثاهم وانبياء بني اسرائيل افضل من الملائكة فالامام افضل من الملائكة طبقا في الملائكة  
 قد وصفهم الله تعالى ومدحهم بصفات احدها انهم لا يعلمون الا بالانص بقوله تعالى اعلم الانبياء

وادبوا بها  
 الانصاف والعدل  
 الامانة والحياء  
 قوله تعالى وقالوا هم خير  
 كرامة محمد بن يعقوب عن علي بن ابي حمزة  
 عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن محمد بن مسلم  
 قال قلت لابي جعفر قول الله عز وجل انهم من قومهم  
 قال ان يكون قدس ويكون الذين في الدنيا كلهم فقال  
 حتى لا يكون قدس ويكون الذين في الدنيا كلهم فقال  
 لم يجز ما قبل هذا الا ان يعبدوا الله وحده لا شريك  
 الله لهم الجاهل والجاهل والجاهل والجاهل  
 ما روي في بعض النسخ انهم يسبحون  
 بوجه الله عز وجل وحده لا شريك له  
 العباسي سناد من صاحب هذا الامر  
 قال ابو جعفر قول الله عز وجل انهم من قومهم  
 يعني بعض النسخ انهم يسبحون  
 في طوى حتى اذا كان قبل خروجه من بيت المقدس  
 في طوى حتى اذا كان قبل خروجه من بيت المقدس  
 في طوى حتى اذا كان قبل خروجه من بيت المقدس

وقال لا يبقونوا القول وثابنها انهم لا يعلمون شيئا الا باذن وامر الله تعالى عليهم  
يعلمون وهذه الضمير العرف العام بكل انما يستعمل في كل من فعل امر او لاجل عن امر  
يشاء وانما انهم لا يعصون الله ما امرهم كما قال تعالى هذه صفات العترة فهم معصون  
فيكونوا افضل من المعصوم معصوما قال بنينا بنى اسرائيل معصومون والامام اولي  
لان افضل من افضل من المعصوم امثال الروايات القدرة الاولى فلقولهم على ما كنا  
بنى اسرائيل والامام افضل من الابناء وسواهم ولما المقتدة الثانية فلقولهم انما الله  
اصطفى ادم والاية والعام اكل ما سوى الله تعالى وذلك في اشتقاقه من العلم وكلما كان علما  
على الله تعالى واجب عليه فهو عالم ولا شك ان محدث دليل على الله تعالى كل محدث  
فهو عالم لقوله تعالى ان الله اصطفى ادم معناه ان الله اصطفاهم على كل المخلوقات ولا شك ان  
المفكر من المخلوقات وهذه الاية الكريمة يقتضي اصطفاها هو في الابناء على المنكروا  
الثالثة كابناء واما المقتدة الرابعة فضرر **الحكاية** قوله تعالى وانا  
ارسلناك الاربعة للاحكامين وهذه العبارة تدل لضرر على المعصومين انما هم مقام النبي  
بعد الخلق فتمثلوا لهم سائر الكائنات البرية والندوب والمكروهات الا قبل لان امر  
كله فخلا له بينا في الرحمة فيجب عليه نصب الامام ودعوة المكلف الى الطاعة وتحذيرهم عن عصيتهم  
امر قائم مقام النبي فهو افضل من كل الامة فحينئذ يكون معصوما كان يعلم الامر كما امرهم  
وغيره وفعلهم في حكم الشخص واحد غير معصوم بنافي الرحمة فهو معصوم فالامام معصوم  
هذه الاية تدل على شدة اهتمامهم بجهة الامر وعدم نصب اكلهم معصوم بنافي افض هذا الامر يكون  
علا من الحكم هذه الاية تدل على عصية النبي لا على عصية من ارسا الرحمة في الرحمة بنافي الامر يكون  
علا **الثاني** الامام قائم مقام ما ارسا فيكون معصوما الا انما

[illegible]

**الرابع الشك** هل الاله افضل من العالمين والملائكة والعالمين  
 يكون محله افضل منهم وعلى نفس الشيء لقوله تعالى وانفسا فهو افضل من الملائكة  
 للملائكة ولا افضل من المصنوع معصوم وعلى معصوم وكل ما كان على معصوم اكل الام  
 مطمع معصوما لا ياكل الا في الفري فكل امم معصوم وهو المظالم **الفصل في الشك في الملائكة**  
 معصومون لقوله تعالى لا يبقون بالقول وهم باهرون وعلى افضل من الملائكة لما تقدم  
 فيكون معصومان افضل من المصنوع معصوم بالضرورة **الشك في الشيطان**  
 الله تعالى خلق الملائكة عقولا بلا شهوة وخلق اليهايم شهوة بلا عقل وخلق الانا وجه  
 فيه من الارض فصاوا لاني بالعقل فوق اليهته بد درجات احداها وصار اليك شهوة دون  
 الملائكة ثم وجنا الانا اعلى هو اعقل من اهل جهنم دون عقله من جسد دون اليهته  
 كما قال الله تعالى اولئك كالانعام بل هم اضل لذلك صار مصيرهم الى النار دون الباطن  
 اذا ظلموا به هو انه في صلا لا يمل هو انفسه شرا بل يعمل هو اعقل اما ان يكون فوق الملائكة  
 او مساو لهم لعبارة الاحد الطرفين اذا نفرد ذلك نقول انما اراد الله تعالى بامرهم وبفوايدهم  
 القول يخرج الانا من مرتبة خضوع رتبة اليهايم والديك اوج مرتبة للملائكة وشوب  
 الانبياء والائمة لادراهم دعائهم الى ذلك يبلغ الالهياء وحمل الناس على الامانة والهدى  
 ان يكون له نبيا في مرتبة عباد دعوى الناس اليه كذا لا يمل لانهم فائزون مقام الانبياء  
 في جميع ما روي لا يمل الانبياء والائمة المعصومون والائمة افضل من غيرهم بل يتحقق ذلك المطر  
 كالحالة **الباب الثاني في الشك في النور** في قوله تعالى نور البرجكم جمعا وعد الله ان يند النور  
 ثم يصير لجزى الذين امنوا وعملوا الصالحات بالقسط بالعدل هو متعلق بجزى والمعنى  
 لجزىهم بقسط وفيهم هو وهو يقسطهم ولما انظروا العدل لولم تطلوا حتى مواضعها

في كل من خلقه  
 قال ابو جعفر هو الله اعني ذلك  
 في كتاب الله وهو قول الله اعني ذلك  
 انما اعلم اني كنت اريد ان يكون  
 وجب ان يخل على الملائكة في صور من يابهم  
 فيكون اول من يابهم جبرئيل  
 الملائكة والبعض عشر رسل  
 ابو جعفر في ان يخل بالمسيح فيكون  
 الشاخر ومن لم يخل باليسوع فيكون  
 انما هو الله قول علي بن ابي طالب  
 من شتمهم وهو في الله واستنبتوا  
 انما اتوا في انبياء الله جميعا اصحاب الغمام  
 الملائكة والبعض عشر رسل  
 الامم المملوكة التي قال الله في كتابه  
 انزلناهم من قبل بالبينات فمن كفر  
 اخرجهم من تحت ما قد واعدناهم  
 جميعون في ساقط واحد ثم كما كفر  
 في جميع ما كفر من قبلهم  
 في جميع ما كفر من قبلهم

على من لم يفرغ من  
 من قتل غلامه فخرج اليهم فقتل  
 لظالمه لا يراعى لك شيئا في نفسه حباً  
 بخلق فلبسوا الناس الى كتاب الله وسنة  
 بنبر والولا يذلقه بابل النية والبر من  
 ملوه ولا يملح صلا حتى الى السبائك  
 يعين الشيا فابدا لله الا من فاعلم  
 تحت اقدامهم وهو قول الله ولو قتلوا  
 وفوزوا اخذوا من مكان قريب قالوا  
 منا بنبى فقام ال محمد وقد كفرنا فيه  
 باثم الى محلا الى حق السوء فلا يبقى منهم الا  
 حال لها وزدو تنبر من مراد وجوها  
 فيها مثبان القهقرى يخرجان الناس باطل  
 باطلها ثم يدخل المدينة فثبتهم عند ذلك  
 وثب وهو قول على بن ابي طالب قال الله  
 لو دث ان عند ما هو  
 واعلم ان من

[illegible]

بالتواضع واليسار  
والإكثار للناس  
منها وكان كثر  
السلطان

الصلوة مستقيم فلا يكون الحق الا في حجة من جعل يقينا لا في قول من قال انما هو من اجاب ولو كان الامام غير مستقيم  
ان من من الصراط وتبين ولا يتبين ليقين بصحة خبره عن الامام ولا يجوز من ذلك عليه ما حصل  
الطائفة بقوله **البيع الابيعون** الامام في مقام النبي وهذا صحيح فمروا رسول الله النبي بشي  
ونذر الامام ايضا بشي من انما فيه فائدة مع العلم بصحة قوله وفعله ولا يتم ذلك ولا يتم ذلك لا مع صفة  
**الخاص الابيعون** الامام حجة الله في امره على جميع عباد في كل زمان وبالنسبة لكل من احكام  
الشرع فان من يخلف في حكم او من يضبطه والا لكان قول الحق في الخارج على الصحيح موقع والمقدار  
ظاهره **السنة الابيعون** الامام عليه السلام لا يرضى كل ما يوافق المقتضى من نصيب الحكم الحق فكل واحد منكم  
وفعل واحد بالاطاعة والحق اقراره واعماله ورواياته واحكامه الحق في كتابه وادواته على ما انطق به  
الارض وهو عام في كل زمانا يحصل ذلك في **المصالح الابيعون** ربح المصالح في امانه والوفاء  
وليس من حسن مطلوب الناس وليس بعض القبول بل من بعض ذلك الزمان والمكانون لذلك فعين  
نصيب المصالح والتمتع على كل من يدب في كل وقت على كل ما قلنا لا بد ان يكون المصالح منها من سائر الدواب  
كلها والا لكان المصالح والمعاملة على ذلك هو **المصالح الابيعون** الامام عليه السلام ما في الخير وخلقته  
وقام اتفاق العلماء برزعة كامة وهو ظاهر الحق اعلموا انما هو على الامور انما الله تعالى علم الكتاب والحق  
ونكره في قوله تعالى هو الذي يشي الامم من موالاتهم الامم والذين هم في كبرها العائدين من ذنوبهم  
لم يكن هو كذلك بل من ترك غيرهم كانه من ليس برك غيرهم كمن لا يقال فاذا لا يحصل كانه الامم  
لا تأت على انما ينبغي الامم الزكية الطاهرة ان يحصل ما كان من جهة الكلفة من غير **التاسع**  
الامام قائم مقام النبي فيكون لا يقول على الله الحق له قوله كما حق على ان لا نقول على الله الحق في حق  
يكون الامام كذلك ولا يعلم ذلك من المصالح عن عتبة الامام يعلم الكلفة ما بين هذه المصالح والحق  
الامام لخص من الكلفين هذه وهو المصالح في حوائج الامم على الكلفة من اجزاء النصارى على الامام يستلزم ذلك

وكل ما حلفت  
عليه من غير غش ثم ينجس  
حدثا فاذا هو فعل ذلك قالت فترين اني  
بنا الوفاء الطائفة فوالله لو كانت طائفة  
لو كان علوا بما فعل ولو كان فاطما فما  
ففي حجة الله انما انهم يقتل القاتل ولا يرضى  
ثم يخلق في نبي الشقة فليداهم حتى فلو انما  
فبرج بهم فقتلهم فقتلهم من قتل الخبيث  
لشي ثم يخلق يدعون الناس الى كتاب الله  
نبيه والولاية على النبي طائفة والبر  
من عدوه حتى اذا بلغ الغلبة قام الكبر  
من صلب بيته وهو من الناس من يقول يا  
بقية فاعلموا انك تجعل الناس جبالا  
فانصنع فوالله انما ينادي فقولوا  
افجعلت من سؤل الله ام ينادي فقولوا  
الذي في البيعة والله لتكنن انما  
الذي في عينك فقولوا الله انما  
فانما نبي الله الذي في سؤل الله





من الاموال التي تخرج من الخراج والخراج من الاموال

**فالمجسوس** لا يقم الحثن لله وقيل جرد والامام هو المقيم للعدل على كل جرد وفلا يكون  
 لله قبل جرد فيكون معصوما هو الطامأ الصغري فلقوله تعالى انا مرون الناس البر  
 تسون انفسكم والخبر والاجماع واما الكبير فخط **الشيخ** في قوله تعالى  
 بعثنا الاميين رسولنا عليهم آياته اسوة الى السبع الشرايع وطعن في الظاهر  
 باستعماله في قوله وبكرهم اشادة الى نظيره الباطن اشارة الى الايات الحاصلة بعد ذلك  
 من دقايق الكتاب العزيز بحقايق قوله والحكمة اشارة الى نظيره فلا بد وان يكون الشيء  
 كاملا في هذه الصفا كلها كما لا يمكن الا ان لا يفتي العترة لذلك والامام قائم مقام  
 النبي في جميع ذلك فهو كذلك وهو المطلق **الحسين** الامام والجلالة  
 كالتسوية لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله آية وجوب طاعة النبي عام في الامور  
 المأمورية فوجب ان يكون وجوب طاعة الامام عاما كذلك ولا عرفت ذلك فيقولوا  
 لم يكن الامام معصوما ثم احدا لا يميز وهو ممكن امرتها الواحد في وقت واحد بالاضدين  
 وهو تكليف الاطاعة ونقض الغرض في نص الامام والملازم بقسمة باطن فالملازم مثله  
 بيان الملازمة لو لم يكن الامام معصوما لجاز ان يامر بالمكلف بضم ما امر به النبي فاما  
 ان يجب كل منهما وهو اجتماع الضدين او لا يجب احدهما وهو خلاف التقدير ولا يجب  
 الاتباع الامام اذا عرفت موافقة النبي فاذا قال الله تعالى يجب على اهل البيت موافقة  
 امر الله لا امر النبي ولا اهل البيت قطع الامام ويحكم هو نقض العرض لان غير المجتهدين لا يمكن العلم  
 فاما ان يكون اتباعا مشروطا بالعلم لموافقة امر الامام لا بالنبي او يكون فان كان الاول  
 امكان اجتماع الضدين وان كان الثاني لمراما وجوبا لاجتهاد على كل العالم للاحكام الجزئية  
 الشرعية وهو خلاف الحق على ما تقر في الاصول ان تقديم قول محمد لا على قول الامام وهو

بالا فممن من  
 وغيرهم من جليل القبح  
 فيقولوا لا احكاما باستطاعتهم ولا يجوز والله المستدين  
 عليهم قال ابو جعفر ع ولا يجوز والله المستدين  
 غيرهم يدخل الا في غير ما لا ينبغي فحين الا كان فيهما  
 من اليها وهو يقول امير المؤمنين يقول لا احكام  
 من الى هذا الظاهر في قوله الى كتاب الله  
 من الى هذا الظاهر في قوله الى كتاب الله  
 واستر في عظمه الشيا في من يتقدم مسلما فيقول  
 لم يركب وهم انهم الرضا ما صفت والله  
 ما ياربك على هذا الباب فيقول  
 فيقولوا انما استقله فيستقله ثم يقول  
 له القائل خذ حدك فانما في ادبنا اليك  
 وانما تلك فيصير فيقتلهم ويمنع الله عنهم  
 ويان الضمان اسبابا فيطلق به في خبره  
 ثم يسلح بل يخيل الى الرد قال اخبرنا  
 انما اهل ملتنا عندكم فينا بون و  
 يقولون والله لا نفصل نقول الجزع  
 والله لو انما لقا تاناكم  
 ثم يخلصون

خالف المقدمة القائلة لعموم اتباعه وهو محمى فلا بد ان يترك استحالة الحق النبوي دلالة انما  
هو القول بموجب عصيته هو المطلب **الثاني** الجنب في الحكم في العلم الى  
النبوي والاصحاح بحيث كل رتبة على الامة والعلم هو الذي يحياهم عليه فلا بد ان يكون  
معصوماً القول والفعل لان المطلوب من الربا له وحله الى الحق ولو جاز صد وغيره  
الحق منه لكان مثل احد من الامة فلا يتجه في الرد البركة انه لو جاز ان الكتاب يحمل على الخطاب  
**الاتباع الجنب** في العلم واذا ثبت ان موسى الكتاب والفرقان لعلمكم فقد عرفت  
هذه الامة وبما شاهدناها من الايات ان غرض الله تعالى من ان سال الرسل والخطاب على ان  
الرسول ووضع الكتاب الايات هداية الامة الى الحق وكما يتوقف عليه الهداية فما ان  
يفعله الله تعالى بالمكلف او يكلفه ان لم يكن المكلف الايتان به ونفسه ارسال الرسل وبعب  
الكتب دون ان يكون لمعصوما يعلم في وجوب عصيته انه لا يؤدى عن الله تعالى الا ما  
ما داته ولا يفعل الا الصواب ولا يترك الا ما يجب تركه لا يمكن قوله وفعله وتركه ونفريه  
هداية لطف قطعا لغير المكلف عليه الخطاب فيكون قبول قوله مشتملا على ضرر مطلق  
والعصية لا يمكن تكليف المكلفين بقبول قول المبلغ بما يجبان يفعله الله تعالى  
والا ما قائم مقامه الدعوى الى الحق في حمل الخلق عليه ان يكون حاله كما لزم في بيان  
يكون الامام معصوما وهو المطلب **الثالث** الجنب في عصية الامام اهم من شرع الحدود  
في الغرض المطلق شرع الحدود في دفع الفساد حمل الناس على فعل الواجبات وترك المحرمات  
كلها ولا يتم ذلك الا بمحاظ شرع ومقبول الحد وفي الغاية المطلوبة في نصب الحد ولا  
يحصل الا بالفاظ المقيم وذلك وهو الغاية فالامام ادخل في الغاية هو العلم الغرضية  
الحصولها فكان اهم وهو كونه غير معصوم العدم التوثوق بحصول الغاية منه مسلي

[illegible]

لغاية فله بل يجوز ان يحصل من ضلها فتناقص الغرض من نصب الحدود وكان عصمتهم  
 لهم لما تم انقبض الغاية منها ومعها كشر طاعة الكلف لم يحصل الغاية وفي الغرض  
 لعلم الحاصل للغاية هو العصمة ولما المقدم الثانية فلا ثبت في علم الكلام من وجوب  
 الحدود وهو المطلب **الثامن المحقق** قوله تعالى وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى الى  
 قوله وهم مهتدون هذه الآية تدل على وجوب عصمة النبي الامام وتقريرها ان  
 علة وجوب الاتباع عدم شوال الاجر وكون المتبع مهتديا ولما يجب الاتباع حالب  
 ولا هتديا لان الواو لا للتحاليل ولما يعلم كون مهتديا باجتهاد  
 لا سيما الضابط الكل في السائر عن الضلال والامام متبع يجب عصمة **الشيخ** الامام  
 هاد بالضرورة ولا شيء من الهادي بغا بالضرورة مادام هاد وانما لا شيء من الامام بعاد الخ  
 على قول القدماء لما يعمى على قول المناظرين اما الصغرى فلقوله تعالى وجعلناهم ائمة يهدون  
 بامرنا واما الثانية فظاهرة واذا ثبت ان الامام ليس بغا فهو معصوم لقوله تعالى اطيعوا  
 ليس له عليهم سلطان الا من اتبع من الغاوين وكل من اتبع الشيطان فهو غاو وجكم  
 هذه الآية الحصر ثابت بيني الغاوى وبين المخلص الذين عليهم له سلطان لهذه الآية لقوله  
 ثم لاغوينهم اجمعين الاعباد منهم المخلصين **الحال** **الشيخ** في الامام مقيم للدين ومهد  
 لقواعده وداع اليه بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كما لا مكان يقع لا شيء من الامام  
 بغير معصوم بالضرورة اما الضمير ظاهرة لان المراد من نصب الامام احوال الدين حفظا  
 الشريعة والدعاء اليه وبالجملة نيابة النبي بالبلغ والتبليغ ولما الكبرى ظاهرة **الثاني**  
**الشيخ** الامام رتب مطلق لا يثبت في زمانه اعلى مرتبة منه فلا بد من بيان شرط الامر

هذه الشبهة  
 طوعا وكرها والمجبر  
 فانما هو محقق ان يكون فقه ويكون  
 الدين كله لله ولا يشك بدش او حتى محقق العجز  
 بوجوب الله ولا يشك في الربا الغريب ولا يملكها  
 الصغرى من الشرف تربية الغريب ولا يملكها  
 احد ويخرج الله من الارض من رها ويزيل  
 من السادة نظرها ويخرج الناس من اجسامهم على  
 زما بهم الى الهدى ويوسع الله على شمسك  
 ولولا ما يخرجهم من السادة لبقوا تحتها بعض  
 هذا الاثر قد حكم بعض الاحكام وتكلم بعض  
 السن انما خرجت من المجلد يدون الشيخ في  
 فيقول لا صاحب انظر لقواتك فتقوا بهم في الدارين  
 فبايكون بهم اسرى يا مريم فمخيل جوت وهي  
 انما خرجت فخرج الى عالم بل بعد الانس  
**والشيخ** في قوله تعالى هو الذي ارسل  
 رسول بالهدى ودين الحق ليعلمهم على  
 فيها الدين كله ولو كره المشركون  
 ابن بابويه باسناد  
 غلب





والا يرضى بها  
 اربع حرم ذلك الذي الضم  
 فلا تطلبوا من انفسكم ومعرفة النقص  
 لو يكون ديناً مما لان اليهود والنصارى  
 والجو من سائر الملل والناس جميعاً من  
 الوافقين والخالقين يعرفون هذه النقص  
 ويعبدونها ابائهم وانما هي الاثام التي  
 يدين الله بها المجرمين فيها اميل المؤمنين على  
 الذم اشتق اسمها من اسم الملائكة  
 لرسول الله اسمها من اسم المجدد والمعلم  
 من ذلك وهم على ذلك على بالسبب على  
 بن موسى وعلى بن محمد نصاب هذا الامر  
 الشق من اسم الله مل وعز حرم من  
 عليه السلام في العشر في قوله  
 وقالوا الشكرين كانه كايها لوقا قال  
 العياشي بسناد عن زرارة قال قال  
 ابو بصير قال قالوا المشركين كانه كايها  
 كانه حتى يكون شركا وكيف  
 الدين كله

والاصول من غير

وهو سائر الحق والكلف لا يقال هذا مني على نفي جبر القائل الاستحسان اجماعاً على تقديرها  
 فلا كما نقول مديننا باطلاق القائل في الكتب الاصولية لكنه جاز ان يكون هذا المعنى والانتبا  
 والكفار والمجذوب ولا يجوز القائل الاستحسان فيه وهذا الدليل ذكره الشيخ في  
 وجه **السؤال الثاني** قوله تعالى ان جانك ذكر من يدك على رجل منكم لينذركم و  
 لتنفوا ولعلكم ترجون وجه الاستدلال ان الله تعالى ارسل الرسل لينذر المكلفين ليحصل  
 للكلف التقوى والتقوى اجتناب ما فيه شبهة والا باليقين ولا يحصل الامن للعصاة فيجب  
 الرسل ونصب الامام ليقوم مقام الرسول في انذار المطلق ويحصل المكلف به الغاية القصوى  
 التي هي التقوى وانما يتم ذلك بالصحة فوجب صحة الامام **البيع في السؤال** قوله تعالى  
 ولعلكم ترجون رحمة الموعود في مقابلة الانذار ليقضى والرحمة الموعودة فما هي عدم  
 العذاب بوجه من الوجوه وانما يتم ان علم من المبلغ حجة وانته معصوم ولا امام فانه مقاسر  
**السؤال الثالث** في مصطلح يقضي وجوب جبرية وطعاً ما عندكم في البيع والاعا  
 عند الفائدين بوجوبها عقلاً فبالعقل يقول المصلحة الحاصلة من الامام لما ان يكون صلوا  
 من المعصوم ارجح حصولها من غيرها ومن الحصولها من غير الاول في خصوصية والكل  
 بطاً الاول ما بطلان ما عدا الاول بالضرورة فيكون في اللطيفة اقرب مع القدر  
 عليه ولا يجوز غير من الحكم لان الحكم يقتضي ذلك بالقدره موجبه والداعي واجب والضا  
 متف فمعين نصب الامام **السؤال الرابع** في قاعدة نصب الامام اذا كان قوله وفعله  
 حجة فيقول ما ان يفيد قوله العلم او الظن لا يفيد قوله واحد فما والثالث في ما ياله الامام  
 والثاني في ما الله تعالى اتباعه لقوله نعم ان الظن لا يثبت الحق شيئا ذكره على سبيل الذم  
 فيتنقوا لكنه ايضا فمعين الاول فيقول لا شيء من غير المعصوم يفيد قوله او فعل العلم بالضرورة





انهم قد ذكروا  
 عليها انما هي من اهل البيت  
 بنى القائم بالسيف فجعلنا ما حصل  
 كان انهم بالاسم وبنوا من جمل ولو  
 قضا عليهم كانت كل طائفة من جمل  
 بنوا وتوا انهم بنوا بنوا بنوا بنوا  
 فقطعوا باليعقوب الذي بنوا بنوا بنوا  
 رب العالمين قال ابو عبد الله بنوا بنوا بنوا  
 وقوله عز وجل انما ارادوا ان يخرجوا  
 بوضوح انكم تملكون معنى القائم  
 فيروا انكم تملكون معنى القائم  
 سبل بن فلان عن كذا بن فلان  
 في العشر من شهر ربيع الاول  
 شارككم من طائفة الحق في الله بغير  
 الحق في طائفة الحق في الله بغير  
 انهم طائفة الحق في الله بغير  
 يكون في نفسه ورايت منها من  
 الى على الاشياء من  
 فضال

في كثير من الاوقات معلوم به وقوله العصبية انهم ليسوا بالانبياء متابعين  
 بعد وقوله ولا يكون مجبوراً لغيره انظر من اكثر من انهم بالقبض وهو النبي لا يجوز ولا نهى  
 من غيرهم خرج فتدعى الامام والمأموم وجبر المجترة فخرجت لفساد الفائدة منه وهو  
 خلا الكلف هو جواز الخطاء ولما بيان حقيقة المقدم فلا النبي ان يخرج من الدنيا  
 صار الامام الدين كاملاً كما قال الله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وامتت لكم نعمتي والامام  
 اعظم او كان الدين وهذا يقتضي ان الامام قد تم قبل وقائه واحكام التي قد تفتت  
 قد نزع عنها اطمع خصوصاً فيما هو اعظم اركان الدين **الامام** هو الامام  
 الله عز وجل عن الشخص الذي يؤتم به ويتبعه كالميراث لم يات به والحاقه لم يات به  
 ثبت ذلك بقول لوجاز الذي على الامام حال الاقدام على الذنب اما ان يقتدى به او لا يقتدى  
 فان كان اول كان الله تعالى الذنب وان غير جائز وان كان الثاني قد خرج الامام عن كونه  
 اما لان الامام اذا اراد ما علم يصير لم يفعل لا يكون متعاضداً لمقتداه بل يكون تبعاً  
 للدليل وذلك يقتضي في كونه اما ما ثبت ان الخطاء على الامام غير جائز **السبع**  
**الاشياء** هي الامور التي على الامام انهم اجدوا لا تخفى او عدم وجوب الامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر او توقف فعله على الحق والدور واجتماع اليقضي واستلزام وجوب  
 المصلوب بدون علته واللائم باقسامه اطلق المصطلح مشدداً على الملازمة ان الملك لا يلزم  
 فرضه ونوعه فلو جاز ما توقع الخطا من الامام فتدبر اتمته على سفك الدماء واستباحرة  
 الفروج وانواع الظلم اما ان يجبر على الرعية منعه من هذه الافعال او يجب تبصره لا يجب ان  
 لم يجب له الامر الاول وهو عدم وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان وجب فلما  
 ان يجب على مجموع الامة منعه من ذلك وعلى احاد الامة والاول يستلزم ما توقف الامر

بالمعروف والهي عن التكرار على الإطلاق أكثر الموجودين في الشرق والغرب على الفعل الواحد  
 مع فليزم الأمر الثاني وهو توقفه على الكون لأن الشاهد المعلوم انما هو الملك العظيم اذا  
 قدم على فعله جميع وكل واحد من احاد تلك الرتبة كما من يخاف من اظهار انكاره عليه ان يجهل  
 موافق لذلك العظيم في ذلك الفعل البقيع ومع باخذون هذا الواحد الذي اظهر عليه لانكا  
 ويقبلون وان كان هذا الخوف حاصلا لكل واحد من احاد الرتبة اقم اجتهادهم على منع  
 ذلك الملك عن ذلك الفعل والنفس الثاني هو ان يجهل كل واحد من احاد الرتبة اظهرا  
 لا تكرر على الملك العظيم فتقول المقصود من جعل ما ان يؤدب كل واحد من الرتبة ان يؤدب  
 الامام لهم القدوة فان هذا التاميم جلي في معية رتبة فيلجوز به ههنا وهو دور به وان  
 وجبت ما يقتضيه اجتماع المعية والوجود في فعل واحد وهو اجتماع النفس وهذا  
 كما في الرابع ولا يمان ان يكون نصيبا مام مستلزم لتكثير القولات والفتن ونفس الاموال  
 تعطيل الرابع كالحصل في نفس معوية وزيد وهو الامر الخامس **الثاني في السبع**  
 رتبة غير المصروف التي احيائية خوف المكلف دفعه ولجميع رتبة واستوليت فلا شيء من غير  
 المعصوم بامام والضمير بينه والكبر في الكلام مثله والكبر في التاب به فيبه وهو المطلق  
**الثاني في السبع** كل من ثبت له الامامة تحصل منه الخاتمة المقصودة من ثبوت الامام  
 ما لا يمكن ان يثبت له الامامة بغيره معصوم بالضرورة فيلزمها كل من ثبت له الامامة معصوم  
 بالضرورة فها اربع مقدمات كلها ثابتة **الثاني في السبع** اما بالمر الله بطائفة واحد في كل  
 اوله ونواهيته موافقة لامر ونهييه ومطابقة لامر الشرع واما بغيره لغير ذلك افاضل ان  
 من فعله وتكره موافق لامر الشرع ونواهيته **الثاني في السبع** اما بالمر الله تعالى  
 طاعته وهذا الامر عام في المكلفين في الاول في الاول في النواهي لامر مطلق على كل وجه

في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له

في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له

في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له

عشر رجلا  
 كمنه اهل بدر يجتمعون  
 في ساعة واحدة كما يجتمع قشر الخبز  
 قال وهو الذي من الخبز والبر  
 قال شرب الذين الحق ويقرب ما رواه  
 محمد بن جعفر عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
 عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عن قول  
 روى بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عن قول  
 ولئن اخذتهم العذاب الى ان يمددوا  
 قال العذاب هو القائم وهو عذاب الذي  
 اعادته ولا امة بعد اهل بدر على ما روي  
 يقومون من بعد اهل بدر على ما روي  
 في معنى المنسوب الى الصادق في قوله  
 ولئن اخذناهم العذاب الى ان يمددوا  
 قال قال ان تصاهر في هذه الدنيا الى  
 جميع القائم تنزعهم من عند الله فيقولون  
 ما يجبر ان يقولوا لا شئنا ان نقاتل الله  
 ولا يجبر ان يقولوا لا شئنا ان نقاتل الله  
 لا يوم بانهم لم يسمعوا

بالامامة ومن طلق الله تعالى امر طاعة شخص من هؤلاء الاربع الا يعلم مستحبا انه مصيب في جميع قول  
 وافعله لان العقل الصريح والذوق الصحيح والبدية السليمة والعقل المستقيمة دل على ان الحكم العام  
 بالاشياء كلها القادر المختار العفو عن جميع الانبياء لا يامر بما هو مرغوب كما يتبع منه واستباح  
 او امره ونواهيته بل انه يديننا لغرضه وماده في العباد في معنى اصداره لا لغرض العترة لانها لا تشارك  
**الثاني** في هذه النعم لطفت جميع احوال الرعية الطائفة الكلية في الوجوه المطلوبة كما يجب عصمتها  
**والثاني** لا يغير مصوم مانع من الطائف الا يمكن ولا يمتنع من الامكان بما منع من الطائف الامام بالضرورة  
 في كل شيء من غير العصور امام بالضرورة والعصمة ببرهنا كبيرا لا امام امام نصب الطائف بالضرورة  
 لا يمتنع من التبعين من غير وعده من النطق كما تقول ما بين من يتبعها في الخلق هذا كقول النعمان وما  
 ما انزل من قوله الطائف **الثاني** ووجه الحاجة مباهن لوجوب الاختلاف لانها متضادة في  
 وجه الحاجة الى الامام لتفريق الصفات التي ذكرها في وجه الحاجة الى الامام وايضا حاجتهم الى العترة  
 واسعد وجواز النسخ لان قوله يحتاج اليه في كل واحد ودواصلها من احد الذنوب وفي امانة العهد  
 ونحو ذلك من الكثرة التي في ذلك من الجائز العظام من القبول في الخصومة والحكمات فوجه الحاجة الى الامام  
 كلها واجبة الى جواز النسخ فالمتناقض العترة وهو وجه دفع الحاجة فلم يكن الامام معصوما يحصل  
 دفع الحاجة فكان نصب غير معصوم للفايدة فيكون **عنا الخاص الثاني** امامة غير المعصوم يعطل  
 بعض الشرع وبما في الحق بالامكان فلا شئ من الامامة الصحيحة يعطله شئ من الاحكام الشرعية وبما في  
 الحق بالضرورة فيجب لاشئ من امامة غير المعصوم امامة صحيحة بالضرورة وهو المختار والمعدن معلومان  
 بالبدية **الثاني** امامة غير المعصوم لا يمتنع في النبوة ما لا مكان فلا شئ من الامامة  
 المعبرة عن عاقبة لغير النبوة في شئ من الاوقات بالضرورة فيجب لاشئ من امامة غير المعصوم صحة كصحة  
 شرعا اما الصحيح لان الشريعة لا تعلق على الحق وتوقع افعالهم على الفهم الشرع المظهر وان كان

من قول  
 هو  
 من قول  
 من قول

الشرع وغير المعصوم يمكن ان يجهلهم على خلافه وسفك الدماء ونهب الاموال ومجملهم العالم ان يدخلوا  
 من يقتلهم غير المعصوم وادعائهم الرضا والامانة واما الكبري فلان الامام لما اكيد الشريعة وتقر جميع ما  
 حاسبه النبي والشرع الشرعي لا يفر ولا يفر من مقام النبي في جميع الاحكام واما التفرقة بين النبي والمنطق وما عليها  
 من اعتراض الجواب فتكونه بما تقدم وتبين في المنطق **الباب الثاني في سبيل الامام** هو  
 سبيل كل المؤمنين والثاني هو حق دائما وكذلك الاول وكل سبيله حاد دائما فهو معصوم لان  
 هو الطريق ويطلق ايضا على الحوال لان كل واحد من الرعايا والرواة والرواة من تركه وجب ما يتعلق به فاذا كانت  
 كلها كذلك لان معصوما وانما قلنا ان الطريق يطلق على ذلك لان الشرع في العرف وال  
 حق ان يلحق الحقيقة العرفية انما غلبت في القوة وانما قلنا ان سبيل سبيل كل المؤمنين لان كل من  
 يعي عليه اتباع الامام ولا يجوز مخالفته وانما قلنا ان سبيل المؤمنين حق فلقوله تعاويذ من بيع غير  
 سبيل المؤمنين قوله ما تولى هذا تعبير وهذا يدل على ان سبيل المؤمنين لا يتغير  
 لا بد في الامام من مجموع امرين احدهما يشيرون وهو نفوذ حكمه على غيره اقل من سواه شرعا و  
 انقياد الكل وامره ونوايته الثاني على هو عدم نفوذ حكم شخص غيره عليه شرعا وكل واحد من  
 الوصيين يحتاج الى العصمة فالجميع يحتاج الى العصمة ايضا **الكتاب الثاني في قولهم ان الذين انوار**  
 علوا الصلوات واختبوا الى ربهم اولئك اصحاب الجنة فيها ما لا دون الاية الكريمة تدل على ان الامام  
 معصوم وتقر به ان نفوذ حصر الامام في الغيبة بين احدهما الذين انصفوا بصفات الانبياء والعلو  
 الصلوات واعبات الى ربهم **المسألة** استكمال اصول النبي على عصمة الامام بقوله تعاويذ من بيع  
 غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى تدل على اتباع سبيله في شيء ما يستلزم وجوب اتباع سبيله  
 في كل الاشياء هو اقوالهم وافعالهم وتركهم في كل ما يفرم ان يكون ذلك كالحق لان لو كان حقا

القائل  
 وحاق بهم ما كانوا  
 به يستوفون ان لا يفر  
 فلو انهم قالوا ان لم يكن قوة او اوى الى  
 ركن شديد العبادي باسناد الله  
 بن سبط بن ابى عبد الله في قول الله  
 ان لم يكن قوة او اوى الى ركن شديد قال  
 قوة القائم والركن الشديد ان الله انما والى المؤمنين  
 عشر اصحابه ابن ابى بويه باسناد عن ابى بصير  
 قال قال ابو عبد الله ما كان قولك لو طام  
 لقوم تون الى كيم قوة او اوى الى ركن  
 شديدا لا شيئا لقوة القائم والركن لا  
 شفا اصحابه فان الرجل يذمهم يعطى قوة  
 اربعين رجلا وان قلبه اسد من ركن  
 الحديد لم يوفى بالجد بل بالذكاء  
 كما يكون سيرة من يحمي عن الله فجل  
**الحاكم الثاني في قولهم**  
 ان الله وخلقوا انهم قد  
 كنوا جبارا









على غير الملوك لا حكام بانهم اصحاب الجنة السعفين فانهم لا يتركون العلم ولا علم معصوم وهو لا يظلم  
 قوله قالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله لقد جدت رسل ربنا  
 بالحق ونفود وان ملكم الجنة ورتوها بما كنتم تعملون وجبر الاستقلال ان الهداية فانه لا يتم الا بالمعصوم  
 فقد ثبت المعلوم بهذا ثبت الا لازم فيكون الذي هو هاد معصوم وهو **الملا** **البر** **خونه**  
 فقد جئناهم بكتاب فصلنا على علم هدى ودرج لغوهم يؤمنون الى قوله تعالى قد خسرنا انفسهم  
 وصل منهم ما كانوا يفتنون وجبر الاستقلال انهم قد فصل الكتاب الى احكام على علم في العلم فلهذا  
 ان يكون جزئيات احكام معلومة واكد ذلك بقوله هدى وانما يكون بالعلم فانما ان يكون في زمان او  
 في زمن واحد لا غير اشياء كما لا يعدم اختصاصا لفظ تعالى يقوم دون قوم فلا بد ان يكون الامام  
 بذلك ومعه دافى كل فهو **المعصوم** وهو **الخاص** **الحسن** قوله تعالى نبينى يعلم ان كنتم صادقين **السطا**  
 ما حى كالتحقير مقدمه وما بعد العلم القدم وما قبله التالى فانه ان كنتم صادقون وينبى يعلم خبره في  
 صدق النبى عن الله تعالى بالاحكام ان يكون خبره عن علم لان الشرع من العلم انما هو صفة العلم  
 دل على الغيبة فصديق كل صادق في بيان عن الله فانيه عن علم فليس يصادق اذ امر ذلك فنقول كلامه  
 في انبائه عن الله وكل صادق في انبائه يعلم فتح الامام انبائه عن الله عز وجل يعلم فقد حصل مقامه من ان  
 احدهما ان كل امام غير فهو صادق في كل ما ينزله عن الله تعالى في الاحكام الشرعية لا يميز ان كل امام فهو امام بكل الاحكام  
 علم الا انما ثبت ذلك فنقول انما يحصل الجزم بعلين المقدمتين مع العلم بصحة الامام فقد علم قول من يقول  
 بجهاد الامام في الاحكام جواز خطا في الاجتهاد وبطلان حد **الساس** في العلم ولكن الله ليكن  
 الامام وزينه في ملوككم كرم اليكم الكفر والضوق والعتا اولئك هم المرشدون وجبر الاستقلال هذه  
 الاية من وجوه الاول ان هذه الاية فيها مراتب خمس هي العلم يحصل صفة المرشدين انما يصف بها المرشدين  
 الاول في الايمان المرتبة الثانية ان يكون مرتبة في ظهوره بمعنى ان يكون لهم اليقين وعين اليقين واليه الشا

ويعلم من كل الشئ كل من ليس بانسانا فليس

في هذه صلوا  
 في شأنا بهم وانهم قد خفيهم  
 وادوا الامانة اليهم وعليكم حج هذا البيت  
 كاد منقذ فان من ادما كالمحج  
 وهو ال يوم القبر **السا**  
 قوله تعالى قال رب فانظرون الى يوم القدر  
 ابو جعفر محمد بن حنبل الطبري باسناد  
 ابو جعفر محمد بن حنبل الطبري باسناد  
 بن عثمان قال سالت ابا عبد الله عن  
 رب فانظرون الى يوم يعصون قال قلت في النظر  
 الى يوم الوقت المعلوم اعني يوم هو قال يا وهيب  
 اعجب ان يعرف بيت الله تعالى اناس ولكن الله عن  
 وجعل انظر الى يوم يبعث الله عز وجل فانما يعلم  
 بالاصبر وفيه ضرب غفره ذلك الى يوم ذهب بن جبل  
 ورواه البخاري بسناد عن ابا عبد الله عن  
 مولى الحق بن عثمان قال سالت ابا عبد الله عن  
 الملبث ذكر الحديث وخبره وانه ينظر رسول الله  
 والروايات المذكورة في كتاب البر  
 في تفسير هذه الآية







امام وهو المطلق **العشر** قوله تعالى **وكانوا** ان قولهم **وكانوا** الاستدلال ان كل غير معصوم كان  
 ولا شيء من الامام كان بالضرورة يخرج لاشي من غير المعصوم امام وهو المطلق **البيع** **العشر** قوله تعالى  
 واما الذين استكفوا استكفوا فاعلمتهم عدلا ليحيدون لهم من دون الله وليا ولا نصيبا  
 وجه الاستدلال ان يقول يمكن ان يكون له هذه الصفات ولا شيء من الامام بهذه الصفات بالضرورة  
 يخرج لاشي من غير المعصوم امام بالضرورة وهو المطلق **العشر** قوله تعالى **ولما** **العاشر** قوله تعالى  
 من ربكم واترانا البكم فوامينا وجه الاستدلال ان هذه اشارة الى القرن وفيه متشابهة وبها فلا بد  
 ان يكون له من **العشر** قوله تعالى **ولا تسرع** قوله تعالى **ولا تسرع** قوله تعالى **ولا تسرع** قوله تعالى  
 ليعلل عليكم في الدين من رجع وجه الاستدلال ان نقول ان الله تعالى القوي هو الاختصاص بجميع الخلق  
 والاختصاص يؤول الى الطاعة وتقبل المعية رغبا وكل ما عر من شئ شبهة الحرام تجنب شئ  
 القرآن على العمل والمول ومع كون الامام ادلى على المراد من الترتيل والنوويل غير المعصوم وجب  
 طاعته عليا خارج عظيم لعدم حصول اليقين بقوله ولا يحصل بالقوى والرجح منفي فلازم كون  
 الامام غير معصوم وهو الرجح العظيم منفي وهو اللازم يتلزم نفي اللازم **العشر** قوله تعالى  
 ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم اجمعين وجه الاستدلال ان جملته لكافين من القليل  
 المحومات ولا يتم الامام معصوم بقبول قوله البقين واما النعم يحصل لاجلها يقضي في اخره فعمل جميع  
 الطاعات الواجبة وظاهرا وباعتبار لا يتم الامام معصوم بقبول قوله البقين ويعلم من قوله **ولكن**  
 بغير ذلك فوجب ان يخلص امام معصوما لكل زمان والا كان ناقضا لضروره **الحادي عشر** قوله تعالى  
 بما نقضهم مشاهيرهم لا يرد وجه الاستدلال ان نقول كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات بالضرورة فلا شيء  
 من غير المعصوم امام بالضرورة **الحادي عشر** قوله تعالى **ولما** **العاشر** قوله تعالى **ولما** **العاشر** قوله تعالى  
 في الكفر الى قوله فاحذروا وجه الاستدلال ان كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات بالضرورة ومما

رتبة عليهم على الترتيب  
 فالزم هو الامام والابن من  
 ذكره في الترتيب فالزم هو الامام والابن من  
 الترتيب ووضعه في الترتيب  
 رسول الله تعالى هذا مكان المقوم الذي يخدم  
 حتى يقول هذا مكان المقوم الذي يخدم  
 بهم وهي الآية قال الله افن الذي يخدم  
 ان يخدم الله بهم الا فاعلم ان يخدم  
 من حيث لا يشعرون او يخدمهم في طلب  
 فاعلم ان يخدمهم في طلب  
 قوله تعالى فاضلنا الى نبي سائرنا  
 قوله تعالى فاضلنا الى نبي سائرنا  
 الكتاب انفسنا في الارض من قبلنا  
 علوا كبيرا الى قوله وجعلناكم  
 محمد بن يعقوب عن عبد الله بن محمد بن شعيب  
 بن زياد عن الحسن بن محمد بن شعيب  
 السدي عن عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن  
 القاسم الطجلي عن ابي عبد الله بن  
 قوله تعالى فاضلنا الى نبي سائرنا  
 على سائرنا

قالوا بنحوه  
 لا أرض من بيننا قال ثلث على كذا  
 غالبتم وطعن الحسن وغلغلوا بها  
 فان قتل الحسين قتلنا حواء وعلو بها  
 فاذلوا بصحة الحسين بقينا عليهم  
 ما اول باس شديد فاجاوا لال الكلاب  
 وهم يهيمون الله فلبسوا وج القائم فلابسوا  
 من كمال جلاله لا تشبه وكان عند مصم  
 ربيع القائم ممدود ذاكم الكثر عليهم  
 حسين ثم في سبعين من اصحابه عليهم  
 فاذلهب لكل جبهة فجان لابل  
 ما من هذا الحسين قد خرج لا سلطان  
 ومنون فيمروا ليس بدجال ولا سلطان  
 فاجز القاتل من اظهركم فاذا استقرت العترة  
 فلو ب المؤمنين انه الحسين فاجال الجع الجع  
 من الذي ينسب ويقتدر ويخطو ويخطو  
 في حق الحسين ثم ولا بل الوصي  
 الوصي الثاني في كذا  
 فوالله اعلى

من غير العصوة بامام الضرورة والمقدان فالقران **الثالث العشر** في كذا من ربه الله  
 فتدبروا الاستدلال ان نقول كل خصوم يمكن ان يكون له هذه الصفات فلا شيء من الامام هذه  
 الصفات بالفتح فيج لا شيء من غير العصوة بامام **الرابع والعشرون** قوله تعالى فلو شاء الله  
 لجعلكم امم واحدة الى قوله فيختلفون وجب الاستدلال انتم على الحق عباد بهما ايتهم ليثبت حسن  
 على الامتحان والسر بالحق ذلك كايتم الامام مصوم لما تقدم فيتحيل جوارح من امام مصوم  
**الخامس والعشرون** قوله تعالى ولا تغفلوا ان الله لا يهدي القوم الضالين الاستدلال ان كل امام محبوب  
 لله بالضرورة فان طاعتوا طاعة الله وطاعة رسوله فلو لم يكن اول الامر منكم فكل من اطاع الامام بطاعة  
 الرسول وكل من اطاع الرسول اطاع الامام والعكس كذا وكل من اطاع الرسول لعبد الله ولا شيء من  
 المعتدين بحسب الله بالضرورة لان الجمع الحلي بالامام فيها العموم وصف الله السلبية واجبة كالاجابة ولا شيء  
 من الامام يتبدل بالضرورة فلو لم يكن غير مصوم معتد بالامكان لا شيء من الامام بمقتضى بالضرورة فيج  
 لا شيء من غير العصوة بامام اما الصريح فظاهره ولما الكبري تعالى الامام هاد بالضرورة وكل هاد  
 مهدي بالضرورة ولا شيء من لا يهدي الله يهدي الله لقوله تعالى من يرد الله فهو المقتدر ودخل الان في الامام  
 بعد وهو في الوجيز بدل في الوجيز المولود في الموضوع غير ليس بمهدي واللا يحصل العصمة **السادس**  
**والعشرون** قوله تعالى من اعظم من انتم على الله كذا وجب الاستدلال ان كل غير مصوم يمكن ان الضعف  
 شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة فيج لا شيء من غير العصوة بامام وهو الماط **السابع والعشرون**  
 قوله تعالى ولكن اكثرهم يجهلون كل غير مصوم يمكن له هذه الصفة فيج لا شيء من غير العصوة بامام وهو الماط  
**الثامن والعشرون** قوله تعالى يورثهم بعضهم الى بعض زخرف القول غرورا وكل غير مصوم يمكن له هذه الصفة  
 بالضرورة فيج لا شيء من غير العصوة بامام **التاسع والعشرون** قوله تعالى ان بطع الابرجع الاستدلال يقول  
 كل غير مصوم له هذه الصفة بالامكان لا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة ولا كان ترك نصيب لها



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

نصير لطفنا ونصير لولا الفاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة **الشك** في كون كل واحد من هؤلاء  
بغير علم وكل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان فلا شيء من غير الامام له هذه الصفة بالضرورة بل لا شيء  
كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان فلا شيء من غير الامام له هذه الصفة بالضرورة بل لا شيء من غير  
المعصوم بامام بالضرورة **الحاشي** في كون كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه الايام  
شبهه بالامكان كما يكون كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة  
يتبع لاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة وهو **الاشي** في كون كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه  
كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة بل لا شيء من غير  
من غير المعصوم بامام بالضرورة **الثالث** **الشك** في كون كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه  
معصوم يمكن ان يكون كل واحد من الامام كل بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
**والشك** في كون كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه الايام  
الامكان لا يكون عاقلة لكل غير معصوم يمكن ان يكون نصفه بفعل هذه والتعل ولا شيء من الامام  
شيء من هذه ويعيد الفعل بالضرورة والامام انما يصحبه الكلف من هذه والمواخذه عليها فيستحيل  
اقتضاه بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **الحاشي** في كون كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه  
الاية كل امام له هذه الصفة بالضرورة ولا شيء من الامام غير معصوم يستلزم كل امام معصوم لوجود الموضوع  
**الاشي** في كون كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه الايام  
لذلك بالضرورة بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **الاشي** في كون كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه  
رب الى صراط مستقيم من الاقوال والافعال والاشي في كون كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه  
اصفائهم المراد منه **الاشي** في كون كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه الايام  
ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **الاشي** في كون كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه

عندكم ان كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه الايام  
ان يصحبه الكلف من هذه والمواخذه عليها فيستحيل  
ثم حاشي في كون كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه الايام  
بمعنى عدم التجا عدا بالاشي في كون كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه  
وهنا جزم للكان من اي جزم في كون كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه  
**الثالث** **الشك** في كون كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه الايام  
من قبل مطالوعه فقد بعنا الولي سلطانا  
فلا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
ان يحط به عليهم السلام فيجب علينا ان نحط به عليهم السلام فيجب علينا ان نحط به عليهم السلام  
اهل الارض ان يكون سراً وتوابعه ولا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
ايام ان لا ينجح في ان يكون سراً وتوابعه ولا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
يقتل والله ذارعي منكم ان لا ينجح في ان يكون سراً وتوابعه ولا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
وذلك الصلوة واليات كبره ان لا ينجح في ان يكون سراً وتوابعه ولا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
فولت كما وتلجها بالحق وتوابعه ولا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
كان زهواً في عيني عيني في ان لا ينجح في ان يكون سراً وتوابعه ولا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
ومن ذلك ما في عيني عيني في ان لا ينجح في ان يكون سراً وتوابعه ولا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
**الحاشي** في كون كل واحد من هؤلاء صلياً في يوم واحد من هذه الايام  
من قبل مطالوعه فقد بعنا الولي سلطانا  
فلا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
ان يحط به عليهم السلام فيجب علينا ان نحط به عليهم السلام  
اهل الارض ان يكون سراً وتوابعه ولا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
ايام ان لا ينجح في ان يكون سراً وتوابعه ولا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
يقتل والله ذارعي منكم ان لا ينجح في ان يكون سراً وتوابعه ولا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
وذلك الصلوة واليات كبره ان لا ينجح في ان يكون سراً وتوابعه ولا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
فولت كما وتلجها بالحق وتوابعه ولا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
كان زهواً في عيني عيني في ان لا ينجح في ان يكون سراً وتوابعه ولا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة  
ومن ذلك ما في عيني عيني في ان لا ينجح في ان يكون سراً وتوابعه ولا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة

وذلك الصلوة واليات كبره ان لا ينجح في ان يكون سراً وتوابعه ولا يستر في القتل ان كان معصوماً بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة

ويل للذين  
 شهد يوم عظيم  
 ساد عن جليلي عن أبي بصير عن أبي عبد الله  
 ومن كان له من الدنيا ما يملكه من الدنيا  
 برهالك في ستودى من فداها ونفط طاف من جوار  
 سيف بغيره من فداها ونفط طاف من جوار  
 من وليا الزلزلين جوارها فادلت الزلزلين  
 بربها واوليا الزلزلين من حق ترات الزلزلين  
 خلقت في كل أرض من رض العرش ان اهل التام  
 فون عند ذلك على كل رايات الاصب  
 لا ينبع والشيخام مع في ذنب الجوار مضرب النجا  
 والكلب في الجوار مضرب النجا  
 ما يصح قبلوا ان لا يبقيل من فداها ونفط طاف من جوار  
 يسوق يقتل هو من معتق ولا هو من  
 ذنب الجوار مضرب النجا  
 خلقت الاخراب من بينهم فويل للذين  
 من شهد يوم عظيم  
 من شهد يوم عظيم  
 فويل للذين

معصوم غاوبلا مكان فلا شيء من الامام بقاء بالضرورة لان لا شيء من غير المعصوم بامام  
 الامام **الشيخ** قوله ان اعتنا الله على الظالمين كل غير من هذه الصفات من الامام لا يخلو  
 من غير المعصوم بامام **الشيخ** قوله ان لا يفتنكم الشيطان كما يخرج ابوابكم من الجحيم غير  
 معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام له هذه الصفات بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام  
 بالضرورة **الثاني** ثم قوله ان لا يفتنكم الشيطان كما يخرج ابوابكم من الجحيم غير معصوم بامام  
 من غير المعصوم بامام **الثاني** **الشيخ** قوله ان لا يفتنكم الشيطان كما يخرج ابوابكم من الجحيم غير معصوم  
 انهم يصدون كل غير معصوم يمكن ان يكون ذلك لا شيء من المعصوم بامام بالضرورة ينتج لا شيء من المعصوم  
 بالضرورة **الرابع** **الشيخ** قوله ان لا يفتنكم الشيطان كما يخرج ابوابكم من الجحيم غير معصوم بامام  
 لقولان تشركوا بالله ما لا ينزل به سلطانا وان يقولوا على الله ما لا يعلمون كما في معصوم يمكن له هذه الصفات  
 ولا شيء من الامام يمكن له هذه الصفات بالضرورة لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **الخامس** **الشيخ**  
 كل غير معصوم لا يعلم كل شيء بالاحكام بل يحصل بعضها بالاجتهاد والقياس والظن وكل امام يعلم كل شيء  
 الاحكام بالضرورة ولا يكون كالبان في بعضها على الله تعالى ما لم يعلم فيدخل تحت الظن فلا يجوز ان يفتنكم  
 عن كفاية الامام ولا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **السادس** **الشيخ** قوله ان لا يفتنكم الشيطان  
 للقلد المحقق لا يمكن ان يفتنكم حيث قالوا بانها فسادوا فلا شك في ان القلد انما يفتنكم بآداب  
 اعتقاد موكل غير معصوم محقق ذلك فلا بد ان يكون الامام معصوما يحصل اليقين ثم يفتنكم بآداب  
**السابع** **الشيخ** قوله ان لا يفتنكم الشيطان كما يخرج ابوابكم من الجحيم غير معصوم بامام  
 ينتج لا شيء من غير المعصوم بامام **الثاني** **الشيخ** قوله ان لا يفتنكم الشيطان كما يخرج ابوابكم من الجحيم غير معصوم  
 لا شيء من الامام لا يفتنكم بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **الثاني**  
 لا شيء من الامام لا يفتنكم بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **الثاني**  
 لا شيء من الامام لا يفتنكم بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **الثاني**

لا يمكن ان يفتنكم الشيطان كما يخرج ابوابكم من الجحيم غير معصوم بامام



يموتوا في حبسهم  
 مكانا أصغف من كل قتل  
 فما إذا أرادوا يبعثون أما العذاب والمآل  
 سيعلمون من هوشم كما أو اصغف من هوشم  
 ما أو أخفى إذا أرادوا يبعثون ذلك أبو  
 الصائم وهو الساقط فيعلمون ذلك أبو  
 ما نزل به من الله على نبي وليه ذلك قوله  
 فهو سر كما أو اصغف جندنا قلت قوله  
 الله الذي أهدى وأهدى قال يزيههم ذلك  
 يوم جدي على صدى بأبائهم القائم حشيت  
 جديون ولا يكره نزلت قوله لا يظن الظالم  
 لأن اتخذ عند الرحمن عهدا قال لا من دان الله  
 ولا أمير المؤمنين ولا أنهم من بعد فهو  
 عهد عند الله قلت قوله أن الذين آمنوا  
 عملوا الصالحات يجعل لهم الرجى وإذا  
 قال كماله في الدنيا من هم الوعد الذي  
 قال الله فقلت قوله وأما بغيره  
 ما تلك المتشبه

وما لزم هذا فلو هذا الفعل في وقت لكن هاد والموجب للجنة ناقص البلية الكيفية قد صدق  
 السالبة الكلية فيكون الموجبة للجنة ولا ابتدئ البشر في ما في نصب الامام وهذا حال واما استخالة  
 كما استلزم للحفظ **الحسن** المحض للعصوم اذا التقى اشقي الامام مطاوعا واما لا يجوز  
 ففي المعصوم يجوز الملازمة فلا تذهب بما تقدم ان في المعصوم يستلزم اضلال الله ثم لم يجعل دنيا  
 فان لم يوجد من يعمل دنيا اصلا ثبت المعصوم وهو الطمان وجدنا الله تعالى قد علمه فيبقى غيره كذاها واما  
 تقدم من عوم قوله فالمر من هاشم زمان من الا زمان بل ينفي عنه دائما لان لم تكن وردها عليها التقى في المعصوم  
 فيم بالارمان والاشخاص لما استخالة فيهم الانان والاشخاص استخالة الا ان لم يبين من الوجوب  
 لغير الامام ما غدا فاعقلا واما هذا اهل التفرقة او يلزم قد قدم الجواز على استخالة **الحسن**  
**والحسن** فواتر على هو الذي يشي اليمين رسو كانهم جبر الاستدلال الذي لم يبق من بقية الرجل  
 البليغ والبشرى يقولون لم يعلمهم بل يتركهم بطلهم الظاهر ما قال الامام والظاهر الترتيب و  
 الجمعية والحسية والجماعية بحيث لا يحل بولي لا يفعل كما يتركه الباطن من الاطلاق الذي يتركه  
 قولهم النظر في العلم ان يوصلهم الفعل فان استمع من بعضهم ذلك فالاستماع من المكلف من عدم  
 او من تفرط ما يرجح لا فعل الواجبات وترك البصايج كلها اكمل ما يمكن المكلف من يلقى كلفه وكلما  
 هو مكلف من عدم استعداده به فامنع عنه فهو الامام قائم مقام النبي ومات من يلقى ذلك كذا فلا  
 بدان يكون في هذه الصفات كلها حتى يمكن ان يؤثر في ذلك ذلك هو المعصوم كما لا يخفى والعصر الا  
 ذلك **السابع الحسن** قوله نعم يا ايها الذين آمنوا الا تخونوا الله والرسول وتخونوا ما انكم وانتم  
 تعلمون كل معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام له هذه الصفات **الثاني المحض**  
 قوله نعم وما كان الله ليعذبهم وان فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستعفون ولا يمتنع ذلك الا بعض النبي  
 والامام ما والنبي في جميع هذه الاواسط لان النبي محض الله نعم بواسطه احد البشر والامام غير الله

بواسطة النبي وهو سبيل البشر فيكون معصوما **الشيخ المشفق** قوله تعالى ان الله يحب  
 كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك من الامام كمال بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم كمالا  
**الشيخ** قوله تعالى الذي ارسل رسوله بالهدى وبنور اظهر على الدين كله ولو كره المشركون  
 وجبر الاستدلال انتم حكمتم رحمتموسفت كل شيء يستعمل عليه ما ينافي الحكمه وقض الغرض بان الحكم  
 بالثبات انما يقر ذلك فتقول ارسل رسوله بالهدى بهد الحلق وهو باعلامه وتبلغ الاول والثاني والاشيا  
 وما يحرم على المكلف بحكم عليه وودع من يقول فلا بد ان يكلفهم الله تعالى باساليب التي يقولوا لهم ونواهيهم  
 والحكم والشرع مقتضيان نصب نائب النبي فعمله الفعل ويقوم مقامه فاذا ذكرنا من الله تعالى او الامام الغي  
 من قبل النبي لان رحمة الله تعالى على عباده لا يتركهم **الشيخ** قوله تعالى ان الله يحب  
 الناس بالبر والله لا يحب الظالمين خيرا وجبر الاستدلال ان الامام قائم مقام النبي في ذلك فهو يمكن  
 معصوما يحصل المكلفين لا اعتاد عليه لان قوله لا يقبل الا الظن والحق لا يقع من الحق شيئا فلا  
 الغرض مما ذكر الله تعالى هو الحكم بين الناس بما اراد الله وهو على اليقين فيكون معصوما وهو  
**الثاني المشفق** قوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وجبر الاستدلال انهم ارادوا  
 المكلفين الطريق لغيرهم اقوم وهو الصواب الذي لا يحتل غيره ولا يعلم ذلك الا بتوقف من النبي او  
 من يقوم مقامه وغير المعصوم لا يحصل من ذلك فيجبان يكون القائم مقام النبي معصوما وهو  
 وهو المبدأ **الثالث المشفق** قوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وجبر الاستدلال انهم ارادوا  
 اولئك الذين هداموا اولئك اولوا الالباب وجبر الاستدلال ان كثيرا من ايات القرآن واحاد شيعية  
 وما اختلف الا في احوالهم منها اختلافا عظيما وليس تقليد احد المجتهدين اولى من العكس والجمع  
 بين الكل لا يثبت من الغياب فلا بد من تصريحه بطلان اليقين في كل زمان بحيث ياتخذون  
 اصل ذلك الثبوت بغيره لا يقبلوا فيه اليقين لا قول المعصومين في **بور المعصوم الرابع المشفق**

وتندد بغيره  
 لما قال انما يدين الله على الشا  
 حقيق قائم امير المؤمنين جعل في ذلك  
 واذا تدبر الكافرين وهم الذين ذكر  
 كلامه اياي كقوله **المسكين** وكذا  
 مؤخرنا من سورة مطهر علم ما بين يديهم  
 خلفهم ولا يحيطون به علما على ما به  
 نصير المنسوب الى الامم كما قال رسول الله  
 ما نصي من اهل البيت من اهل البيت  
**القائم المشفق** قوله تعالى  
 ولقد عهدنا الى ادم من قبل ان نخلقه  
 ونفرد اياته منها الشيع الفيد باسناد  
 حماد بن اعين عن جده عن النبي قال است  
 اخذ الله الشياقي على النبيين قال است  
 بما كانا في الابل وان هذا عهد رسول الله  
 عليا امير المؤمنين والاصحاب من بعد  
 ولا امة بعده وخزان علمي ان الله على  
 ما يمشي به في الايام من الايام  
 وانتم

من اصله واحد  
يطوعوا وكرها فالواقرتها  
ربنا وشهدنا واما بعد  
لهوة في الحج والعمرة  
الاصحاح الثاني عشر  
في بيان ما يجب من الحج والعمرة  
والاعمال التي هي من الحج والعمرة  
والاعمال التي هي من الحج والعمرة  
والاعمال التي هي من الحج والعمرة

من اصله واحد  
يطوعوا وكرها فالواقرتها  
ربنا وشهدنا واما بعد  
لهوة في الحج والعمرة  
الاصحاح الثاني عشر  
في بيان ما يجب من الحج والعمرة  
والاعمال التي هي من الحج والعمرة  
والاعمال التي هي من الحج والعمرة  
والاعمال التي هي من الحج والعمرة

قوله تعالى وما الضالين من انفسهم ما لا يدركون انفسهم ما لا يدركون  
وكل ظالم لا ناصر له بالقرون المذكورين كل من غير معصوم لا ناصر له بالقبيل المذكور وكل امام لا ناصر له بالقبيل  
المذكورين كل من غير معصوم وليس امام بالضرورة **الاصحاح الثاني عشر**  
انبر حواض ديارهم اذ يتوجه الاستدلال بالذكر على هذه الحجة وعلى كل واحد منها بالاجماع المسلمين  
والجهاد في نفي البنية في كل واحد من هذه الحجة ونحوها ويجوز على غير ذلك لاجماع المسلمين والامام  
فام مقام النبي في ذلك يقطع وقتب الجهاد وقب الفصال والقتل من الطرفين فيحقق مع تحصيل المذكور  
تبع من الانسان نفسه للقتل قبل غيره لا يجوز ان يكون مجزئاً نظراً وارتد عن المخرج في العالم فثبت ذلك  
لست بمتروكة الامام وان لم يكن معصوماً يحصل الغرض من التكليف بذلك ان قول غير المعصوم بحال الصوة  
والخلاف بين احداهما يخرج من غير مرجح ولا يفي الظاهر فليجوز ان من غير غير القتل الا من ينفذ بغيره  
وهو المعصوم ولا ينفذ في العادة الا من المعصوم فليجوز ان من غير غير القتل الا من ينفذ بغيره  
فثبت ان بابها التمس بقرابكم الذي خلقكم من نفس واحدة فخلقكم من نفس واحدة فخلقكم من نفس واحدة  
ونواهي بوجوب سبل الاحياء المحصل للمعنيين وذلك يحصل الامر بالمعصوم بوجوبه للمعنيين وهو يعلم الاحكام  
بقبائلي كل زمان يجب ثبوت المعصوم في كل زمان والنبي محمد خاتم النبيين لا ينفذ بغيره في الامام المعصوم  
وهو المطلب **الاصحاح الثالث عشر** قوله تعالى من يصلح له ورسوله ويعد حدوده ويعقل زاد اخاه الله  
ولم يذهب مذهب وجه الاستدلال ان نقول بغير غير المعصوم بغير ان يودي الى هذه الاستدلال  
الامام لا يودي الى شيء من هذه الاشياء بالضرورة والائتمار احد ثلثة امانات من نصب الامام  
اعلم الامام او تخرج التكليف بتبعية والكل لا يوافق الا الله فاما ان يكتلف المكلفين اقتداء  
من وادهم ونواهيهم بغير الاول ولا يفرق بين مقتضى الحق الكل وهو غير معصوم فيمكن ان يبارا بالعبادة  
دعاهم لا يستحق كاشوه وعلما من حكم المعصوم اخذوا في علم غلام الامام لا يفرق بين المكلفين بغيره













ومن غائب  
 ببرهني رسول الله  
 بمثل ما عوفت به جنارادوا  
 ان يتلوه في طبرستان  
 من واد النجاشي  
 فيقولون ابو جعفر عليه السلام  
 قال اخبرني ابو الحسين عن ابي جعفر عليه السلام قال  
 حدثنا سعد بن بن مسلم عن جعفر بن محمد  
 قال سمعت ابا الحسن موسى يقول ان الله بارك  
 خلق الارواح قبل الاجساد الف عام  
 بعد ذلك فاعترف بها في الارض  
 فانهم القاهم جميعا حدث الاخ في الدنيا فلم يوث  
 الا في الارواح في ذلك فقال الله عز وجل  
 كتابه في الارواح في ذلك فقال الله عز وجل  
 انساب بينهم ولا يتسألون احد  
 الله نور

[illegible]







بالجل من فخره واعلم ان الحكم الفصل اثبت كبرياله لئلا يعلم كل واحد منكم ما هو وقدره وانما يكون  
 كذا ومنه خبر المائدة العاشرة **الدليل الاول** ان الله عز وجل يقول  
 تفصيلها بالتحقيق لا المعصية كاختلاف الامتة وليس يخرج قول بعض المجتهدين اولي بالمعكر  
 والبرج بل يرجح حال **الثاني** قوله تعالى لا تقبلوا الفسوق الى حرم الله الا بالحق اقول المراد هنا  
 الحق لمسلم يقتضيه هذا الحدود والقصاص لا يجوز الا بالاعتكاف والام وهو مني على  
 قول الامام عليه السلام الله عن الملك العلام الى يوم القاء على امامته فان  
 الحدود والقصاص لا يجوز هو الذي يبرهن بان يكون معصوما يحصل الاحتياط والعلم  
 بقوله قد علم على ان الامام يجب ان يكون معصوما **الثالث** اقول نعم ذلكم وصيكم به لعلكم تتقون  
 هذا تأكيد لما سبق فخرج من ذلك الاحتياط وانما يتم من المعصية **الرابع** قوله تعالى لا تقربوا  
 اليكم الا بالتي هي احسن بلغ اشد اقول هذا مني على انك لا تقربوا الى الله تعالى الا بالتي هي احسن  
 بقوله الا بالتي هي احسن فمما الاستثناء الامام لا يغيره ولا يجوز ثبته التصريح بغير المعصية  
 لا بغير عليه ولا يعلم وجوبه كذا ولا يغيره عليه مساوات غيره لو لم يكن معصوما فلا بد من  
 امام معصوم وهو المراد **الخامس** قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تكونوا كالذين كفروا  
 كل معصوم يمكن ان يكون كذلك لاشي من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة **السادس**  
 قوله تعالى ولتؤمنتم في سبيل الله او منكم مغفرة من الله ورحمة خيرا ما يجوز اقول ذكر ذلك  
 مدحا لمن يقتل في سبيل الله او يموت في سبيل الله وفيه الملح لا يخص اهل زمان بعينه بل عامته  
 لكل الا زمان التي فيها الامام فكانت خاصته وهذا الحظ عظيم في حق المكلف باهل زمان واحد  
 الامام من المسلمين على عمومها لان زمان التي فيها العلم وذلك الامام هو الامر بالتي هي احسن الى ان تملأ بهر الوقت

قال يا رسول الله انما احببت انما اليك فداها  
 ليس عند الله واما لا يعلم الله تعالى فقال رسول  
 الله اما ما ليس عند الله فليس للشركاء وقال  
 عند الله فليس عند الله تعالى فقال له العباد واما ما  
 لا يعلم الله فذلك منكم يا معالي اليهود  
 ان غنى ابن الله والله لا يعلم له ولا قال  
 خبيل اسهل ان لا الله الا الله واني رسول  
 الله خاتم النبيين قال يا رسول الله اني وليت  
 اباي ورضي النعم موسى بن عمران فقال لي  
 يا خبيل اسلم على يد محمد واستمسك با  
 لا وصاية من بعدك فقلت اسلمت ورضيت  
 الله ذلك فان خبيل بن ابي طالب وصي بعدك  
 تمسك به ثم قال يا خبيل فقال يا رسول  
 الله انما كانوا اثني عشر كهذا وانا  
 في التوفيق قال نعم





قد رتب كل واحد  
 منهم سلطانا يجرى به ويؤيده  
 فإذا جعل الله من حجها شيئا لا يرد إلا من  
 استطاعه كما جعل ملك جودا عظيما ثم قال طوبى  
 للصائرين بنى غيبة طوبى للتيقن في حبسها  
 أولئك من وصفهم في كتابه فقال الدين  
 يؤمنون بالتبني ثم أولئك من باب الله  
 أقدم الغائبون قال ابن الأصبغ ثم عاش  
 سبيل إلى باب الحبس بنى على من خرج إلى الكوفة  
 فخرج من حبس بنى بنى فطعت عليه بالباطل  
 وهو علي ثم أمر دعا بشرة بن بن زاذى  
 عصبه رسول الله ثم أن يكون من الباطل  
 من الدنيا بشرة بن بن ثمرات ودون الباطل  
 بالوضع المعروف بالأكوادة والطبيخ فكل  
 من لا يرد ذكره لا يقال إلى أن قال والروعي  
 أهل البيت إنما في الهدى ثم قال وقد  
 العياشي بأساده عن علي  
 والحسين

عودا كغيره معجولا فمن منابض ذلك إلا لكان خبره فلا تنهى من غير المعصوم بالمر  
 ولما **الشيخ** شرع الإمام يمكن أن يقرب المكلف الذي يتبعه إلى ذلك الضرر طائفة من  
 الإمام يمكن أن يقرب المكلف الذي يتبعه إلى ذلك الضرر طائفة من غير المعصوم بإمام الضرر وليس  
 عشر فلو شاءوا والله بما فعلوا تعلمون تخذروا عن التبع فلا بد من نصب إمام من غير أن يكتب له كتابا  
 والمخالف الاعتقاد وذلك هو المعصوم **الشيخ** عشرة هذه الصفة تتناول في غير العريضة  
 الأبرار المحققين في الأصول والعقل في الأقوال والأفعال ما يتبع الإمام الذي لا يرد الله تعالى عنه  
 وإليه يتبع هو طريق الأمن والسلام لا لاقتناء طاعة حيلة يحصل الأمن بذلك إذا كان متغيا على الإمام  
 ومنه هو واجب العصب الذي لا يجوز عليه الخطأ والتبكي والسوء وهو المطلق **الشيخ** عشرة  
 إياها الذين آمنوا يكونوا أقوامين لله شهداء بالقسط لا يملكون ذلك إلا بإمام معصوم ولو جردوا الظاهر  
 والتبكي في الكتب المستور لا يحصل الجور بالقيام بالقسط لله الأفع عليه بقا وكل من عدم المعصوم لا  
 يحصل منه الأمن واليقين بقوله وأتبعه ولشاده فلا بد من إمام معصوم يعلم منه ذلك **الشيخ** عشرة  
 قوله تعالى ولا يجوز منكم شتان قوم على أن لا تعدلوا أغير المعصوم غاف عن حرمان هذا المعلن  
 ضجرك لا جاز إيجاب طاعة على المكلفين طاعة فوجب يكون إمام معصوما **الحاكم** **الشيخ** عشرة  
 قوله تعالى عدلوا هو أقرب بالقوى وأنقوا الله أن الله جبر ما يتعلمون هذا إمام العدل المطلق  
 والتي في كل الأشياء وهذه هي العصبة والإمام لها إياها فيكون معصوما بأفعاله وأفعاله وأمره  
 نواهيه فيكون معصوما **الشيخ** عشرة قوله تعالى فاجتنبوا ما نهى الله عنكم وما تهاجروا به  
 لن يفسد من العلم بجميع الأحكام جميعا لا إمام المأمور بأفعاله يعلم ذلك بقا وغير المعصوم لا يعلم ذلك  
 يقينا إجماعا لا إمام يجب أن يكون معصوما **الشيخ** عشرة قوله تعالى لا تسمعوا لله شرايعه  
 الأكبر ما قال الله تعالى نوذركم من ذكرها عفت الأول بيان ما فيه وضوح ما هو مفضل الطاعة

باتصال الألف والواو الثانية من اتبع وضوان هداية إلى سبيل السلام فالجميع المضاعف  
 وإنما يتحقق بإصابة الضوابط بجميع الأحكام العقلية والشرعية والعلوم التصورية والتجريدية  
 الثالثة من مخرج بين الضوابط إلى النور والظلمات جمع مغرب بلام جبر فيكون العموم عليهم أن يكون  
 من كل حالة وكل جمل وكل فعل صحيح وكل واجب ظاهر فيلزم أن يخرج من كل ذلك الرابع  
 أن يهدمهم الصراط مستقيم أي في جميع الأمور لانه تأكيد لكل ذلك فيلزم عمومهم وقصوره ولا  
 يتحقق ذلك إلا في المعصوم والنجس والاسام يدعى الناس برشدكم إلى كل هذه المراتب العاشر  
 المذكور فيلزم عنده **البرهان العاشر** قوله تعالى يا اهل الكتاب صدقوا ما كنتم تسولون الا بغير  
 والاستدلال ان وجوب الرجوع إلى الامام كوجوب الحاجة إلى النجاة فانهم كما يحتاجون إلى التمسك بالامام  
 إلى حافظ الشرع والكاظم لم يخرجهم من الامم والشرع مشروط بغير منتهى ما بالامور الشرعية الهمة  
 الصادقة عن ربهم يتبعون النبي لا يخرج الزمان من غير امام ولا بد أن يكون معصوما ولا  
 لم يحصل منه هذه الفوائد **الفصل العاشر** في قوله تعالى ولا تتولوا الأيادي ثمنا قبل الايمان  
 فانهم كل من خالف من الكتاب شيئا ما فقد اشترى بآية من آيات الله ثمنا قليلا وهو محذور  
 عشر وعن اتباعه في المعصوم الفضل كذلك فلا يوثق بقوله تعالى فانما قول الامام واجب حصول الفعل  
 الغرض منه هو الحامر المكلف من فعله ولا يثبت ثبوت أصل المكلف وقدرة واختيار **البرهان الحادي عشر**  
**الفصل الحادي عشر** في قوله تعالى ولا تتولوا الأيادي ثمنا قبل الايمان فانهم كل من خالف من الكتاب شيئا ما فقد اشترى بآية من آيات الله ثمنا قليلا وهو محذور  
 من نفي ذلك عن غير المعصومين وكذلك لان الامام لنفي هذه الصفات لظاهره فلا  
 يمكن ان يكون غير السبع **الفصل الثاني عشر** في قوله تعالى فانهم كل من خالف من الكتاب شيئا ما فقد اشترى بآية من آيات الله ثمنا قليلا وهو محذور  
 غايتهم غايات نصب الامام لان مراد الله تعالى من بين الانبياء ونصبا وصيانه كبر الامم عن بار  
 الخيرات والاعمال البقية ومن جملتها هذه الصفات التي هي من مميزات الامم لا يمكن معصوم لا يحتاج إلى من يكره

الله  
 قوله لا تبعهم واقع  
 مقتضا اهل البيت يفعل ذلك  
 بهم على ما جعل مناد وهو مسمى هذه الاثر  
 وهو الذي جعل رسول الله ذلك اليوم حتى لا بد  
 الا بغير الطول الله ذلك اليوم حتى لا بد  
 رجل من قضاة اسرسي بلاء الارض  
 فطافوا كما كانت ظلال وجعلت في الارض  
 ودوى من ذلك غدا في جنتهم والى  
 في كتاب البرهان **الفصل الحادي عشر** في قوله تعالى فانهم كل من خالف من الكتاب شيئا ما فقد اشترى بآية من آيات الله ثمنا قليلا وهو محذور  
 بل ان يؤول إلى اسرسي بلاء الارض  
 سعي العاقل في كتاب الغيبة قال حجة بن جعفر  
 الواحد بن عبد الله قال في خبرنا حجة بن جعفر  
 الفريخي قال حدثنا حجة بن الحسن بن ابي  
 الخطاب عن عمرو بن مروان الكلبي عن ابي  
 الصامت قال قال ابو عبد الله عليه السلام  
 مجده الليل انقضت عشر ساعة من الشهر  
 اشق عشره صرا ولا تمة اشق عشره  
 والقباء انا عشره فقيبا  
 وان عليا عشر

من ثقتي  
عشره مائة وهو  
قول الله عز وجل بل لا يزال  
لساخر واعتدنا لمن كن  
وبغير روايات اخرى  
الحسن في قولنا الملك بوسن  
الاسحق الزمخاري كان يوافقنا في هذا  
محمد بن القباين قال حدثنا محمد بن الحسن  
عليه السلام عن علي بن شاذان قال روي  
احصاياته في قول الله عز وجل الملك بوسن  
الاسحق الزمخاري قال حدثنا محمد بن الحسن  
وعبد الباقين في قول الله عز وجل الملك بوسن  
ان لنا في قول الله عز وجل الملك بوسن  
لما في قول الله عز وجل الملك بوسن  
عن محمد بن يحيى عن ابي جعفر عن محمد بن علي  
عليه السلام عن ابي ايوب عن ابي جعفر عن محمد بن علي  
خطه في قول الله عز وجل الملك بوسن  
عن علي بن شاذان في قول الله عز وجل الملك بوسن  
الفاطم بن الحسن

ولم يحصل من ذلك الاخذ لا يثبت له الحجج من غير حجج اذ هو والامور متطابقان في ذلك  
**الشاعر العشر** نوذروا اذا اخذنا ما فقم الى دوابهم يعلمون اعلم ان الامام ع الا انه  
الى خلاف ذلك ويمنعهم ويردعهم عن ذلك غير المعصوم ويمكن ان يفعل هو ذلك  
ويقرب الناس الى ذلك فلا يوثقون به ولا يؤمنون ان يكون سيجاز اياه العذاب وان يكون غاف  
الكلف اشد العقاب لامع العلم بالعصية فواجب ان يكون الامام معصوما **الشيخ العشر**  
غير المعصوم يمكن ان يكون هو معصوما من اهل النار والامام ليس من اهل النار بل هو في  
قصر المعصوم ليس بالامام بالضرورة او لا ينافي على خلاف الروايات والمقدسات طاهر من  
قولهم كما قالوا لا يلدكم الا النمل كذا اعلم ان النمل كذا على من يهلك في الدنيا وقطعه في  
الاخرة وكلهاخذ رعين والثاني اصح من الاول واكد من الاول ويجب اخراجه عن  
ذلك واذا خاف من غير ذلك فليحذر من قول الخوف العلم بقول غير المعصوم الحار في ذلك  
والنقل يتضمن الحذور والخوف من الوقوع في النمل كذا **الحاكم في النمل**  
قوله كما قال معروفك ومعقولة خير من غيره يعنيها اذ لا يتوجب الاستدلال فيقال  
ان الامام يدعى الى هاتين الرتين فيلزم ان يعلم الكلف ان كلاهما من مصدر ذلك من حيث  
الامانة وحصل من القوة مشكرا لا يحصل الخوف من تباين من غيره انما هو ما يؤيد ذلك  
النمل كذا والاهم ان الاخذ من الخوف واجبة من ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب  
**الحاشية الثالثة** الا اننا مكلفون انما له واقول الى البديهة واقفا دايرة القلبين  
بالصواب وان لا يخرج عن الصواب في شيء من ذلك ذلك ان الامام لا يحصل العلم بقوله لا  
يختص به من ذلك هو المعصوم ولا غيره لا يوثق بقوله ولا يتم الفانية **الشيخ العشر**  
الامام على صراط السقيم لان الله تعالى باطاعته كطاعة النبي وامرنا بانما هو والا يهين

يدعو الى الامام معصوم من الله تعالى

فتصونته والله عز وجل ارشادنا الى ان جليل نرسا الى الهداية الى الصراط المستقيم ثم انما جليله قلوب  
 يكن هذا الطريق المشوا الى استحقاق العز والكريم ذلك لانه لو ارشادنا الى الهداية الى هذا الطريق  
 ثم انما جليله شخص على تلك الطريق وهذا الصراط المستقيم نفس العز عليه السلام ثم انما جليله  
 كبر والطريق المذكور هي الصفة والامام **مصطفى الرابع** **الثلاثون** احد الاربع لازم وهو اما كون  
 معصوما ونقص العز والالتفات الى الله تعالى فمعين الاول اما الملائكة التي هي معصومة وانما خلقوا لان الله  
 امرنا بشي الى الهداية الى الطريق للصوم وهي الطريقة المذكورة فيكون قد اوردنا ان تلك الطريقة هي امرنا  
 بطاعة الامام وتبليغها ما ان يكون الامام على تلك الطريقة او لا والاشارة الى ان الله تعالى وهو تعالى العز  
 والاول يستمر الاول منبث الملائكة وانما جليله الثاني في امرنا بالكريم ونقص العز بنافي **الكلام**  
**والثلاثون** قوله تعالى فلو لم يكن منكم ائمة لفسدت الامور فماذا يكونون غير المعصومين  
 يمكن ان يكون ذلك بالضرورة ولا شيء من غير المعصومين امامنا **الثلاثون** قوله تعالى  
 واذا قبلتم الايمان فليعلموا ان الله تعالى قد اراد الى الطريق الصحيح اذا علم انفسه ما ذكره في هذا  
 الاية ونحوها على ذلك بوجوب عصية العلم به فليعلم ان يكون الامام معصوما **الشيخ** **الثلاثون**  
 قوله وانما الله يوم لا يجرى نفس من نفس لا يقبل منها شفاعته ولا يؤخذ منها عدل ولا هم بحد  
 وحمل الاستدلال ان هذه الآية عامة لاهل كل زمان ولا يتم الا بوجوب المعصومين لقوله  
 وذلك يستلزم عصية الامام وهو **الثلاثون** قوله تعالى ولا تأخذوا بالثقلين  
 هذا كل معصوم يمكن ان يكون يكمل ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة فيجب لا شيء من المعصومين  
 بل امام وهو **الثلاثون** قوله تعالى ولا تأخذوا بالثقلين قوله تعالى ولا تأخذوا بالثقلين قوله تعالى ولا تأخذوا بالثقلين  
 القوة الثمينة والحق هو الضابط وذلك هو المعصوم ووجوده كما ان يكون هو الامام  
 انفسه هو الثاني ثم معين الاول وهو **الثلاثون** قوله تعالى ولا تأخذوا بالثقلين قوله تعالى ولا تأخذوا بالثقلين

ولا شيء من الامام يكون كذلك

والاضافي  
 الحنف وقيل الفصل الكبير  
 والبيان فقلت جعلت فداك ان يخرج  
 بنيت قبل هذه العبارات ان يخرج مع قوله  
 قال فان كان من الغد لموت هذه الايات انما  
 ينزل عليهم من السماء اية فقلت انما كانت انفسه  
 فقلت له انما هي الصفة فقال اما لو كانت انفسه  
 اضاها الله **الحاكم** **والثلاثون**  
 اورايتان مقامه بينين ثم جاءهم ما كانوا  
 يوعدون فحذر عبد الله في هذه الاية قال خرج  
 خب من ابي عبد الله في هذا الاية قال خرج  
 العالم ما اتفقوا من انهم ما كانوا يتفقون قال هم  
 بنوا السيرة الذين يتبعوا بذيابهم **الحاكم**  
**والثلاثون** قوله تعالى ولا تأخذوا بالثقلين  
 قالوا اي ثقلين يقولون بنوا السيرة بذيابهم  
 حينئذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
 تعسك يدعوك فتركه  
 فنبه الخاتمة



بكتك  
 فيفقد بعض الجاهل  
 طالع بل يشاء عدو ويؤثر في  
 فانه ينفذ في جانيه في جانيه  
 وهو امير كل مسلم ولا يكره من بعد في قوله  
 واصر واصر في كل يوم الغيرة من خالف  
 فاصح في هذا في كل يوم الغيرة من خالف  
 بعدى ام جهنم ولم اراه يوم الغيرة من خالف  
 عليهم الله طبعه في كل يوم الغيرة من خالف  
 خذل عليا فخر الله يوم بلقاءه في كل يوم الغيرة من خالف  
 عليا نصر الله يوم بلقاءه في كل يوم الغيرة من خالف  
 ثم قال في الحسن والحسين وولد الحسين  
 وسيد السباب اهل الجنة وولد الحسين  
 العالمين ابوهم القائم من ولدي طاعته  
 لتقر ائمة اسما الى الله اشكو التكوين لفضلهم  
 ومصطفىهم معصيتي الى الله اشكو التكوين لفضلهم  
 وللضعفين حكمهم بعدى وكفى بالله وليا  
 وكفى بالله نصيبا الغيرة من خالف

انهم في الشك ونصب الامام لهذا الحق في هذه الطريق ونحوه من الخوف مطوعا ما يكون البعض  
 يكن النبي والامام في العصمة يحصل المكلف وثوق بذلك **الشيخ الامام** في قوله لا اكره  
 الذين قد بين الرشد في الحق في كل الاحكام اذ في بعضها والثاني بنتم المحرم وجهها  
 بالترجى بالمرج والثاني يلزم التكليف لا يطاق مثب الاكره في الدين كما في تكليف الا يطاق لكن ثبوت الاكره  
 في الدين في قوله لا اكره في الدين وهو كونه من غير نفسه للعموم فظهر ان التكليفين الصواب في كل  
 الاحكام وفي الاحكام بمرات واولات وكذا احاديث لانها الاحكام فيها الامام ولو كان غير معصوم  
 لم يكن قوله بان **الثاني الامير** الله اعلم حكمه ومكنه في الحق العاين وعالم بكل العلوم ما  
 هو الحق المطلق بوجه لا يتصور فيه الجاهل فيمكن ان يقع في قوله وانما لم يأت كتابا حله ولا يطاقه  
 غير المعصوم في جميع اوله ونواهيها في الحكم والامام يطالب عشرين جميع اوله ونواهيها ان يكون  
 معصوم **الثالث الامير** قوله تعالى في المكة من ثبوت من ثبوت الحكم فضا وذا  
 كبر الحكم على الاشياء كما هي من جهة التصور والتصديق وايضا الاعمال على ما ينبغي ولا يترك  
 اصلا كما ان يكون الامام حكما او لا والثاني في الحكم هو المعصوم على ما بيناه **الرابع الامير**  
 قوله تعالى الذين ظلموا منهم فلا تحشوم واخوف وجب الاستدلال في هذه الآية على الله عن تحشوم  
 الظالم ولا يوجب الله وهو متضاد ان يكون غير المعصوم لا يحش منه دائما لان محشي كرهه والنكته في  
 للعموم وكل امام يحش منه دائما لا يحش من غير المعصوم بامام وهو المصطفى **الشيخ الامام**  
 يحط عشرين عشرين شرعا بالضرورة وكل غير معصوم يحش منه شرعا بالضرورة ظاهري فوجب طاعة غير  
 الامام بالضرورة في كل نوع من الامام بغير معصوم بالضرورة وهو يخرج كل امام معصوم بالضرورة لان السام  
 العدول للوجوب المصلحة عند وجود الموضوع لكن امام موجود لا ما يكون معصوم وهو المط  
**الرابع الامير** قوله تعالى انما ارسلنا قايما لا يجبر الاستدلال ان القضية اما البعثة كبر الامر من







النجدة وسبجها الاتقي قال ذلك المروني وشيعة **الثامن عشر مائة**

قوله تعالى سلم هي حتى طلع الفجر محمد بن العباس اسناده عن أبي يحيى الضعاعي عن أبي  
عبد الله قال سمعت يقول قال لي أبي محمد لم يزل علي بن ابي طالب انا انزلنا في ليلة القدر  
وعنده الحسن والحسين يا ابتاه كان بهما من فيا حلاوة فقال لي يا بني رسول الله وبي  
اعلم اني اعلم فيهما ما لا تعلم انهما انزلت بعث الي جدك رسول الله فقرأها علي ثم ضرب  
علي كفي الا يمتح قال يا اباي وصيني وولي علي امة بعدك وحربا عيدا الي يوم يبعثون هذه  
لك من معدي ولوليتك من بعدك ان جبريل اخبرني اني الملائكة احدثت الي احداث الحق  
في سنتها وانه ليجد فيك انك كاحداث النوة ولها نور ساطع في قلبك طلوت او  
الي مطلع بحر القاييم **التاسع عشر مائة** قوله تعالى وذلك من القبر شر والذين  
التي اسناده عن أبي جعفر بن عبد الله في قوله عز وجل وذلك من القبر شر والذين  
دين القائم **العشر مائة** قوله تعالى والعصر ان الاذن الفخري الذي  
امنوا الا يبلان يا بوتي اسناده عن الفضل بن عمر قال سألت الصادق جعفر

بن محمد عن قول الله عز وجل والعصر ان الاذن الفخري

فقال نعم العصر عصر خروج القاسم بن

الاذن الفخري يعني احداثنا اهل البيت

امنوا يا ايها الناس واعلموا انكم

بموت الاخوان يوموا

بالحق والاباء

وتواصوا بالصبر في الفتن حرره العبد المذنب

فيلزم منه كل امام معصوم بالضم وهو المظفر في الدين **الشيخ** في تصدق عن محمد بن  
 الآخرة معرض التوبخ والتعبد بالذم على الاشياء الاول الضد عن سبيل الله في الطريق للوقود الى  
 ارضاء الله تعالى والفتنة وذلك باسئال الاول واستعمال الطاعات الثاني ضد المؤمن الثالث قوله تعالى  
 يتفوقها هو ما اي يردون ان يكون السبيل الى الطريق وهو الشجر واعتقاد في الجوع والحر عن الشجر  
 اذا عرفت ذلك فنقول غير المعصوم يمكن ان يصيد ومنه ذلك بالضم ولا شيء من الامام يمكن ان يصيد  
 منه قلت بالضم فلا شيء من غير المعصوم امام ويتعكس الى قولنا لا شيء من الامام بغير معصوم بل من امام  
 معصوم لوجود الموضوع وهو المظفر في الدين **الشيخ** في تصدق عن محمد بن ابي جعفر الله الا انهم لكم  
 نظرون ملوككم وجه الاستدلال انهم من هذه المظفر في القلب مطلوبه خصوصاً في الاحكام الشرعية  
 والاولى السجدة والكافة العقلية ولا يحصل الا بمعصوم ونقص الفرض على الله تعالى **الشيخ**  
**الشيخ** في كتب بن الذين يخلون بما انهم الله لا يكون غير معصوم يمكن ان يكون كل شيء من الامام  
 يمكن ان يكون كل شيء من غير المعصوم امام الله او لا وهو المظفر في الدين **الشيخ**  
 قوله تعالى الذي جعلنا لآيهم الاستدلال ان هذه الآية واحدة اشرك فيها وهو كون ذلك في آية بن  
 عليها الجراء وهو قوله لا كفر عنهم شيئا منهم الى اخره فاذا دعا الامام المكلفين الى قتال يستلزم هذه القول  
 وانما يعلم ان دعا الى قتال هذه غاية وتترتب على الجراء المذكور ان المعصوم والامام يوق به ولا يحصل الظاهر  
 وكلاهما مطلوب خصوصاً هذه الاشياء **الشيخ** في تصدق عن محمد بن ابي جعفر الله الا انهم لكم  
 ورابطوا الله لعلم نظرون الامام يدعو المكلفين الى هذه المراتب ويجتاز تمام الفرض بحصول ذلك المكلفين بالجاه  
 مقرب بغير الكلفة تلك المعصوم وهو المظفر في الدين **الشيخ** في تصدق عن محمد بن ابي جعفر الله الا انهم لكم  
 معطو لا شيء من سبيل الجبهة بالطريق معصوم يمكن ان يكون كل شيء من الامام يمكن ان يكون  
 كل شيء من غير المعصوم بل من كل امام معصوم بالضم لوجود الموضوع **الشيخ** في تصدق عن محمد بن

فيلزم منه كل امام معصوم بالضم وهو المظفر في الدين **الشيخ** في تصدق عن محمد بن  
 الآخرة معرض التوبخ والتعبد بالذم على الاشياء الاول الضد عن سبيل الله في الطريق للوقود الى  
 ارضاء الله تعالى والفتنة وذلك باسئال الاول واستعمال الطاعات الثاني ضد المؤمن الثالث قوله تعالى  
 يتفوقها هو ما اي يردون ان يكون السبيل الى الطريق وهو الشجر واعتقاد في الجوع والحر عن الشجر  
 اذا عرفت ذلك فنقول غير المعصوم يمكن ان يصيد ومنه ذلك بالضم ولا شيء من الامام يمكن ان يصيد  
 منه قلت بالضم فلا شيء من غير المعصوم امام ويتعكس الى قولنا لا شيء من الامام بغير معصوم بل من امام  
 معصوم لوجود الموضوع وهو المظفر في الدين **الشيخ** في تصدق عن محمد بن ابي جعفر الله الا انهم لكم  
 نظرون ملوككم وجه الاستدلال انهم من هذه المظفر في القلب مطلوبه خصوصاً في الاحكام الشرعية  
 والاولى السجدة والكافة العقلية ولا يحصل الا بمعصوم ونقص الفرض على الله تعالى **الشيخ**  
**الشيخ** في كتب بن الذين يخلون بما انهم الله لا يكون غير معصوم يمكن ان يكون كل شيء من الامام  
 يمكن ان يكون كل شيء من غير المعصوم امام الله او لا وهو المظفر في الدين **الشيخ**  
 قوله تعالى الذي جعلنا لآيهم الاستدلال ان هذه الآية واحدة اشرك فيها وهو كون ذلك في آية بن  
 عليها الجراء وهو قوله لا كفر عنهم شيئا منهم الى اخره فاذا دعا الامام المكلفين الى قتال يستلزم هذه القول  
 وانما يعلم ان دعا الى قتال هذه غاية وتترتب على الجراء المذكور ان المعصوم والامام يوق به ولا يحصل الظاهر  
 وكلاهما مطلوب خصوصاً هذه الاشياء **الشيخ** في تصدق عن محمد بن ابي جعفر الله الا انهم لكم  
 ورابطوا الله لعلم نظرون الامام يدعو المكلفين الى هذه المراتب ويجتاز تمام الفرض بحصول ذلك المكلفين بالجاه  
 مقرب بغير الكلفة تلك المعصوم وهو المظفر في الدين **الشيخ** في تصدق عن محمد بن ابي جعفر الله الا انهم لكم  
 معطو لا شيء من سبيل الجبهة بالطريق معصوم يمكن ان يكون كل شيء من الامام يمكن ان يكون  
 كل شيء من غير المعصوم بل من كل امام معصوم بالضم لوجود الموضوع **الشيخ** في تصدق عن محمد بن

عليكم السلام  
 اول باب من سجد لله سجدة  
 الداعي وكان له اموال وبنين وجبا  
 عليهم ولم يدنا كروا اموال وبنين وجبا  
 اكثر فقرا قال الله سبحانه وتعالى  
 قلت يا رسول الله معي من  
 اعي والله الذي ارسل محمدا بالحق  
 على وفاطمة والحسن والحسين والقرعة  
 وكل من هو من اوصافنا اي والله يا  
 سلمان والحسين ابليس بخوده وكل من  
 محض الايمان غضا وعض الكفر فحاشي  
 بعض الايمان غضا وعض الكفر فحاشي  
 يؤخذ بالتصاوص والاقرار والاب  
 بنظم دين احد وتنفذ ما ربي هذه  
 وتريد ان تنزل على الذين استضعفوا في  
 الارض ويحبهم الله ويحبهم المؤمنين  
 وتبين لهم الارض وما فيها من  
 هبات وجودها منها ما كانوا يجدون  
 فان سلمان نفقت بين يدي  
 رسول الله

وهذا باب من سجد لله سجدة  
 ما دأبها ولا عارضها بالتوب ولا غلا ولا غير معصوم بحكمه في ذلك فاذا كان الامام غير معصوم في كل  
 عند الكلف عندهم اكل الخبأ وهو باطل والضرون وان كان مكلفا فلو ودع له وللقوم عليه  
 لا بد ان يكون غير مكلف ان يكون معصوما ولا ولا يكون المعصوم ولا لا الامانة والاشرف على  
 من القلوب يستلزم المخرج والمخرج والفتن وتعجيل حد الموت ذلك كله يتحقق من جهة الامام وهو  
 يستفاد من هذه الحدود ان يكون الامام معصوما **والشعب** والاشرف على  
 لا تاكلوا اموالكم بباطل الاية اقول الامام انما وضع لراد الطلاق الى معرفة الحق والباطل اما الاول  
 ليجنبوا بالباطل والتوبة كونه فانما يكون معصوما من ان يرسلهم الى طلب ويحلم على ذلك ولا يطعن  
 المكلف والاشرف على التوبة **والشعب** والاشرف على التوبة ليدل الذين يتبعون الشهوات ان يعملوا  
 عظيمها وجب الاستدلال ان غير المعصوم يتبع الشهوات وكل من يتبع الشهوات يعمل بغير اعطائه لان قوله تعالى  
 يقتضيه اليوم لا يرجع معارف الامام وكل من يعمل بغير اعطائه لا يتبع غير المعصوم لا يتبع والامانة يتبع  
 غير المعصوم وليس امام وهو المطاوعة ايضا الامام نصيبه يتبع المكلف الشهوات من الحق ولا يمكن ذلك  
 باطن المكلف ان لا يفتي في الميل ولا يكون له وضع هذا الكلف بل هو ان لم يعرف ولم يعمل فهو  
 مذموم وانما يصح المكلف بشق قلبه ان كان الامام معصوما وهو لفظ **الاشرف**  
 قوله تعالى ولا تغفلوا عنكم الى قوله لا يرفع الاستدلال الى الامام يدعوا الى الجائز ان قتال من الطائفتين  
 متى كان الامام غير معصوم جاز ان يكون دعواه القتل ظاهرا كاهوتها هدمتها وتكون ذلك عذرا  
 وظلها وضررها ان ضلنا من هذا من اعظم المنافع لربنا الجاهل ان من عدم عصاة الامام عدم وجوب  
 الجهاد لتوقف على امره فانما جاز في الخطا وان يكون اشرف قبل المكلف الحاصل ان يترك افعال الامام عند  
 لدعاه الى الجهاد وهو **الاشرف** والاشرف على التوبة ليدل الذين يتبعون الشهوات ان يعملوا

لا تقدم عليه



يدعون الى الباطن ولا يثبتون غير المعصية على ذلك بالامكان فيج لا شيء من الامام غيره معصوم ولا شيء من  
 امام معصوم لوجود الموضوع وهو العلم **الخامس** لا شيء من الامام غيره معصوم ولا شيء من الامام غيره معصوم  
 بالجل لا يبرهنه صفة ذكره في معرضه الذي يكون صفة نقصه من حد الله تعالى كما انها لا تنجلي  
 الكلف وعمل على الخلف ليجعل ولا يمان من الكلف لانه لا يعلم ذلك الا بالبراه اذا علم وجوده بصفته ولا يمان  
 انما يثبت قطب الكلف اذا علم اشياء هذه الصفة على الامام وانما يعلم اتباعها بصفته على جوب **السادس**  
**والسبعون** في قوله لا يكون ما انما علم الله من مصلو حبه الاستكالات انما كان العلم هو المقصود لا المقصود  
 ذلك بحيث لا ياتي بالامام انما جعل بين العلم والحق فكان من عظيم المراد من المراد من العلم انما  
 الكلف في قوله العبد لم يلزم ان الامام معصوم لان هذا الغرض من الناس من الشكل **الثاني** **السبعون**  
 قوله تعالى الذين يفتقون اموالهم رياء الناس آية هذه صفة من صفة العلم انما يعلم الكلف منها ما لا بد  
 ان يكون الامام مظهرها منها لا يعلم الكلف يتبينها فان الامام مناهج الجزر بوجوبه **والثامن**  
**والسبعون** في قوله تعالى انما الى الذين وقوا صيبا من الكلب يثرون الضلالة هذه صفة من الامام انما يعلم  
 الكلف منها فيستحيل عليه ان لا يكون معصوم ولا يتحمل عليه الامام ليس بغير معصوم **والسبعون**  
 ومن كبر الشك في انما مقررنا كل غير معصوم يمكن ان يكون كل ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كل بالتم  
 فيج لا شيء من غير المعصوم باطل بالضرورة او دنا على اختلاف الراي ونعكس الى قولنا لا شيء من الامام غيره  
 معصوم بالتم لوجود الموضوع **الثاني** في قوله تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة اقول كون الامام غير معصوم  
 يناقض هذه الآية فيجب عليه **الثالث** في قوله تعالى ولا تعلم من الناس الا بغير المعصوم يمكن ان يعلم  
 بالعدل والامام يمكن ان يعلم بالتم فيج لا شيء من غير المعصوم باطل بالضرورة او دنا على اختلاف الراي ونعكس الى قولنا لا شيء من الامام غيره معصوم  
**الثاني** في قوله تعالى ولا تعلم من الناس الا بغير المعصوم يمكن ان يعلم بالعدل والامام يمكن ان يعلم بالتم فيج لا شيء من غير المعصوم باطل بالضرورة او دنا على اختلاف الراي ونعكس الى قولنا لا شيء من الامام غيره معصوم  
 انما علم الله من مصلو حبه الاستكالات انما كان العلم هو المقصود لا المقصود

وما بالسلطان  
 في الموت او الموت في الحياة  
**والسبعون** في قوله تعالى اوقلت الرءوس  
 في ادلة الارض ومن بعد غلبتهم  
 الى قوله ويوتون فيمضج المؤمنين  
 عتقوا العباس باسناد مع ابن عباس في  
 عبد الله قال سالت عن تفسير الفاعل في السر  
 قال هم بنو القتيبة واذا انزل الله في الارض الى قوله  
 عتبت الرءوس بما مشى اذ في الارض الى قوله  
 ويوتون فيمضج المؤمنين  
**والسبعون** في قوله تعالى اوقلت الرءوس  
 في ادلة الارض ومن بعد غلبتهم  
 الى قوله ويوتون فيمضج المؤمنين  
 عتقوا العباس باسناد مع ابن عباس في  
 عبد الله قال سالت عن تفسير الفاعل في السر  
 قال هم بنو القتيبة واذا انزل الله في الارض الى قوله  
 عتبت الرءوس بما مشى اذ في الارض الى قوله  
 ويوتون فيمضج المؤمنين



والجاءت فجميع الاحكام الشرعية والعقلية ولما استبقوا ذكر ان في الخلاف ضلال  
عن ذلك الطريق المستقيم وذلك يحتاج الى تحصيل علما وعقلا فلا يحصل الا من التمس به  
من الامام المعصوم **الثاني في الاستسوغ** قوله تعالى في هذه الآية لعلمكم تقون فيها عرض  
على التقوى الكرامة على ان يحصل من هذا الطريق المستقيم المعلوم بالغ فلا يتم ذلك الا  
من التمس به والامام المعصوم **الثالث في الاستسوغ** قوله تعالى انما موسى الكاظم على الذي  
احق الآية القران الكريم اكل من التوراة وهي مفصلة كل شيء من الاحكام بطريق الصواب  
وهدي العباد ورحمة لهم في المعاش والعاد فيكون القران كتابا اية لا يعلم ذلك  
من كل حكم من باب الفصل من طريق العلم وهو النبي والامام المعصومان فيجب الامام المعصوم  
فيتمتع ان يكون الامام غير معصوم **الرابع في الاستسوغ** قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبورا فاقبضوا  
واقفوا لعلمكم ترجمون وجعل الاستسكال لترخيص التمس في اتباع هذا الكتاب فليتم ان يخصص فيه  
الصواب فلا يوجب احكام الامانة ومن ستر النبي وكل ما فيه فقد خلق القران بوجوب اتباعه  
وجوب التقوى فيجب تحصيل العلم به ولا تعلم ذلك الا بالنبي والامام فانها البينات الاحكام  
فيجب اليقين والامام المعصوم وهو المصطفى **الخامس في الاستسوغ** قوله تعالى في هذه الآية وانفقوا  
لعلمكم ترجمون امرا بالتقوى عقيب ابراء اتباع هذا الكتاب فهو ترجمون على عدم ترجمون اتباع  
غيره ولا يمكن ذلك الا بالمعصوم وليس الا بالنبي والامام **السادس في الاستسوغ** قوله تعالى  
انني هذان ربي الى صراط مستقيم فبما وجب الاستسكال انه ذكر الذي جعله واقتداه واجبا لله  
اليه وجعل اليه وهو الذي هدى اليه الا انه فهو مستقيم لا عوجا فيه فهو واحد ولا شاقص  
احكام ولا اختلاف والامام انما جعل لهدى الناس اليها ويحمله عليها ولا يميزهم بها ولا  
يتم ذلك الا من المعصوم **السابع في الاستسوغ** قوله تعالى اني انزل اليكم الكتاب فليتم ان يخصص فيه

والكل ما كان  
في كتابه من احكام  
والاستسوغ  
فان توبوا وحذروا من كل  
الى اخر السورة انما في الغيبة  
الهداية عن الخرش على  
حال يكون مبداء من قبل  
الشيخا فيمالك قد جعل  
في كتابه اهل السلام لا  
على الخرج معروفا في  
الى مبداء المذنبين  
فموجب ولما قرى في  
ممكن فيجب تحديق  
قال يخرج القابضين  
قال يخرج فيقتل القاطن  
قال يخرج فيقتل القاطن  
فيما ثم يخلق فيدعو  
ان يخرج جيلين  
ان لا يخرج جيلين  
من كان

[illegible][illegible]

والامام انما يطلب بآية الناس الى اتباع الرسول في جميع احوالهم لان لا يخرجوا بفعلهم ولا قولهم ولا قول  
شبهة التي يباينها ذلك وفي غير المعصية لا يتصور ذلك فلا شيء من غير المعصية وامام المائنة  
**الحق عشر عباد الالف من الاله على وجهه**  
**الدليل الاول** قوله تعالى يا امة بالعرف وبها هم عن المنكر الانزوح والاستدلال بما بين  
وجوب اتباع النبي وان التقوى والتوبة لا تحصل الا باتباعه ولو باتباع امام بعده بلا فصل  
انما اذا اتبع منهم الرسول امرنا باتباعه حتى تحصل لهم ذلك المقام وهو التقوى وجوباً من جهة  
ونكرها من جهة رتبة الاول انما يامرهم بالعرف وكل فعل حسن او فساد فبذلك على حشر عرف  
فما علم ذلك او دل عليه الاشارة عن المنكر بان بها هم عن كل المنكرات وهو بها هم عنها  
وهي شتم على شتم واحد ما اعلمه ايمانهم بذلك الثالث بردهم عنها وجوباً الثالث  
يعلمهم الطيات وهذه اشارة الى الاذن في الباطن هي شتم ايضاً اعلمها ايمانهم وطلبها  
اباحتمل المراجعة اعلمها بالتحجيات كالتموء والنبت وما يحرم عليهم من المالك الحجة والاشارة  
والملايين الخبيرة ان يضع عنهم صهره والافلال ومعناه ان يخرجهم من المناقص والافلال الذين  
والقوى الشهوية والغضبيرة الى القوى الروحانية والامام يفعل ذلك بالافعة بعد النبي  
فلا بد ان يكون بمنزلة وفعله فعله فلا بد ان يكون خصلته هذه المراتب من النبي والالكان  
من الدرجة واحتياجه الى كل فعل مع ذلك فيرجع عليه جرح من غير جرح فليس حصول ذلك لهم  
من ادنى من حصوله من انفسهم فيكون معصوماً وهو الخط الثاني والذين امنوا وعزروه  
ونصروا واتبعوا نورا الذي انزل مع الامام انما يطلب بهاء الامة لهذه الاشياء الى اتباع النور  
الذي انزل الله اليه فلا يكون فيه اختلاف لا طريق واحد وفي المعصوم لا يصح منه ذلك ولا  
يعلم حصوله فتقوية نصب الامام به عشرين **الثاني** قوله تعالى وكنت امة في الالواح الآية القران

قيل ابراهيم  
هو الامام من قبل  
وقالوا فقال ابراهيم  
الامام من قبل  
على بني الحسين  
مولى وابنه علي  
الحسن والحسين  
وسيدى ادى نوار  
يحيى على دم  
شعيرتهم  
فقال ابراهيم  
وخسين  
نيل الكرم  
الامام اجابني  
من كان يقول  
قال النبي  
حين عجلت  
في قول الله عز وجل  
قال

عند خروج الشان والسبعون  
 واشتدت الارض من جور رجا  
 من الفضل بن علي الجعفي قال سمعت الجعفي يقول  
 من قائمتا اذا قام اشرفت الارض من جور رجا  
 واستغنى العباد عن خصال الدنيا والدين والتمائم  
 بعد وعاش الرجل من زمانه الف سنة وعاش  
 على سنة علم لا يولد جارية يكرهه الثوب  
 يولد عليه كل حال ويكون علمه في الف سنة  
 ببرو وليت اخر الثالث السبعون  
 من جلاله ما يؤمنه من الدنيا ما يستحق العلم على  
 ملك شرف الدين الخنق كل روى على علمه في  
 بفضل لجة العباد عن رجا من الدنيا ما  
 من ثمود يطوفوا بالثمود في الدنيا ما  
 نال الله سبحانه يقول قائمتا من الصائفة العباد  
 من على الهدى قائمتا من الصائفة العباد  
 فهو البسبب اذا قام القائم السبعون  
 غلبه في

الكرام اعظم في التوراة فيلزم ان يكون فيه كاش في فصله لا يشترط الجمع بان لم ينفصل الحكم والى اول  
 الا فيع ويأمر على الناس على العمل به وتعليمهم لم يولد يحصل الا فاما الله الامع عصمة من عصمة الامام  
 فانه مقام في ذلك وعجل من بعد الذي ان اجدر حاصل المبنى هو في هذا من العلم والوثوق به الامع  
 وعلى كل الشرع والامم في ذلك **السابع** قوله تعالى انما اتبع ما يوحى الي ان يقول ذلك على ان يوحى اتبع الوحي الظاهر  
 فانه يجوز ان يفرض ذلك لانما الله والسر على ان يوحى اليه فانه لا يحصل ذلك بعد العلم بانه  
 مصوم فيه عصمة **خاص** قوله تعالى انما اتبع ما يوحى اليه فانه لا يحصل ذلك بعد العلم بانه  
 من ربه وفيه عصمة من الله وعلى ذلك وقوف على انه لا يحصل من هذا ذلك اتم بعصمة وهذا  
 بعصمة فانه في الامام لا ينفك من مقامه في عصمة **السابع** قوله تعالى انما اتبع ما يوحى اليه فانه لا يحصل ذلك بعد العلم بانه  
 عنوا ثم نعموا لا يفر عن التوابع التذرع والمرد به العلم بوقوع العلم ولا يحصل ذلك الامع عصمة من خبر  
 الفاسق في الله عن اتباعه بحجج من الله تعالى ايها الذين امنوا انما اتبعوا الله ورسوله فكونوا  
 لا يحصل من خبر العلم فلا يكون من التوابع في عصمة الامام فانه يعلم الشيء فاهو  
 لا يحصل بعصمة يحصل من خبر العلم **السابع** قوله تعالى انما اتبع ما يوحى اليه فانه لا يحصل ذلك بعد العلم بانه  
 والتمس قولهم وتكونوا اما انكم وانتم تملكون انما جعل الخلق مع العلم فلا بد ان يصير في العلم ذلك هو الذي يكون  
 قوله في هذا العلم انما يكون بعصمة فانه في ذلك الامام لا ينفك من عصمة من الله تعالى **السابع** قوله تعالى  
 حتى لا يكون قسرا لا يرضى عباد الله ان يكون في ذلك من قوله تعالى انما اتبع ما يوحى اليه فانه لا يحصل ذلك بعد العلم بانه  
 معقول احد الامور الثلاثة في الارض اما ان كان الله تعالى امان يكون خبر الله ونصل الرسول الثالث او يكون  
 فانه في الضرر في عصمة من الله تعالى الامام **السابع** قوله تعالى انما اتبع ما يوحى اليه فانه لا يحصل ذلك بعد العلم بانه  
 الفسبب ان يكون في جلاله ما ان يكون مطلقا او لا والله في جلاله ما ان يكون في جلاله ما ان يكون في جلاله ما  
 الوثوق بقوله لا يملكه ان كان في جلاله ما ان يكون في جلاله ما ان يكون في جلاله ما ان يكون في جلاله ما





محيط الدنيا من  
نور انفسه ونفسه السليمة  
من ذل الجبل وعلم كل شيء فخلقوا  
قواما يتجملها الذين لا يؤمنون فصل  
منها ويعلمون ان الحق الظاهر باسنان فصل  
منها وفضل كيف يقر اهل الدار هذه الاية فليطلب  
ما اتي به قال قول الله تعالى كيف نشر فعال يتجملها  
يف كذا تقرر فقال كيف نشر فعال يتجملها  
واستقنوها واهلها واهلها واهلها  
وقول الله وسورته رسول الله ما  
فيها انما لم يفتتح جمل من لا يؤمن بولائه ما  
يؤمنون ولكنهم هم فها حسد الكاظم علم الا  
سالك السبيل فليكن الله لطيف بعباده  
يا وهو اقوى الغرض انما جازى بعباده  
فيجب عز وجل الله تعالى فان ملك الله لطيف بعباده  
من بلاء قال ولا يراهم المؤمنين فقلت من كان  
يراد به الاثنان فترتها وما لا ترى الا مع  
جيب قال لا يراهم في ذلك مع  
القاضي نصيب

عمر قرة امير المؤمنين

١٠  
 وهو لو أقعدنا كذا المرفق عند الابتداء على ملائكة المقربين، فذوبهم لنا هو بعد ان يجزيهم البتة الى الامور  
 العلم والسرطان ان يكون الخبز بعد شلخ الابتداء ما ينشأ العلم وهذا تمام في كل زمان ولا يستغنى الابنة  
 من اللطف حق ومع علم امام معصوم لا يحصل ما ينشأ العلم فلا بد من امام معصوم في  
 كل امة من ائمة العشرة الا ان الله يدعوا الى الاسلام امام بعدد

لا تتركوا صلواتكم وغير المعصوم لا يعلم انبياء عوالم في ذلك فحصل نقص النص  
من يستلزم ان يكون الامام غير معصوم

أَحْسَنُوا الْحَقَّ زِيَادَةً لَا تَزِيدُ كُلَّ لِمَامٍ دَعَا إِلَى ذَلِكَ الصَّوَرَةَ  
وَلَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ دَعَا إِلَى ذَلِكَ بِأَمْكَانٍ  
فَلَا شَيْءَ مِنَ الْأَمَامِ بِغَيْرِ مَعْصُومَةٍ

هذا انتم اراي جلدنا فكلبوا الالفين الهارق بين الصدق واللين والجلد الواحد والاصغر على

بالمصروفين في  
بلا مكان ولا  
يعلمون كما في  
قوله لكل ضعف  
صفحة من الكتاب

مجلس

[illegible]

رَقِ قَدْرُ الْوَلَدِ  
 لَفَضْلِي بِمَنْزِلِهِ  
 عَنَابِ الْأَرْبِ  
 ابْنِ حَبِشَةَ مَنَافِي  
 لَفَضْلِي بِمَنْزِلِهِ  
 مِنْ أَسْرَارِ اللَّهِ مَنَافِي  
 الْفَضْلُ عَلَى الْوَلَدِ  
 بِحَسْبِ سَائِرِ الْمَنَافِي

ممنوعه امیر المؤمنین مرد که در حشره قال نزدیک مهاطل نسبتی و نفیسه من دو لهنم و مریکان برید حشره القیاس

في القري يعني في اهل بيتي قال جئت الانصال الى رسول الله فقالوا اننا قد اوتينا ونصرنا فخذنا  
 طائفة من اوائنا استغفرنا على ما انا بك فانزل الله على الاستسكان على اهل بيتي على النبوة  
 الا المودة في القري يعني اهل بيتي ثم قال لا تزي ان الرجل يكون له صدوق في ذلك شيء  
 على اهل ولا يسلم صدره فاراد الله ان يكون في نفوس رسول الله شيء على امته ففرغ عليهم  
 المودة فان اخذوا مفرضا وان تركوا تركوا مفرضا قال فانصروا من عنده وبعضهم  
 يقولوا عرضنا عليهم اموالنا فقال ما تلوا من اهل بيتي قال طائفة ما قال هذا رسول الله  
 وجدوا وقالوا كما حكى الله تعالى يقولون اقترعوا على الله كذب ما قال الله ان شاء الله ثم  
 على قبلت قال لو اقترع ويجوز الله باطل يعني سبطله يعني الحق بكلامه يعني لا يهزم والقائم  
 من الهمدان علم بذات الصدور ثم قال وهو الذي تميل التوبة عن عبادته ويعفون عايبات  
 الى قوله ويرزقهم من فضله يعني الذين قالوا القول ما قال رسول الله ثم قال والكافرون  
 عذاب شديد والروايات كثيرة من طرق الحاضر العاصي فانزلت في مودة اهل البيت  
**الحديث الثاني** قوله تعالى ان نصر بعد ظلمة قالوا لك ما عليهم من سبيل على  
 بن ابيهم باسناده عن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر قال سمعته يقول ولئن انصر بعد  
 ظلمه يعني القائم واحبائه قالوا لك ما عليهم من سبيل والقائم اذا قام انصر من بني ابيته  
 ومن المكذبين والنصاب هو واحبائه وهو قول الله تبارك وتعالى انما السبيل  
 الذين يظلمون الناس ويبيعون في الارض بغير الحق وانما لهم عذاب **الثاني**  
**والثاني** قوله تعالى انهم يمرضون عليها خاسعين من الازل ينظرون من  
 طرف حقي محمد بن العباس عن جابر بن ابي جعفر عن ابي جعفر قال خاسعين من الازل  
**الثالث** قوله تعالى وجعلها كلمة يا قاتلة في عقبهم لعلهم يرجعون انا  
 باسناده عن جابر بن ابي جعفر عن ابي جعفر قال فليكن يا بن رسول الله ان قوما يقولون

ان الله تبارك  
 وقال جعل الامم في عقب  
 الحسن دون الحسين فانما كذبوا  
 اولم يصحوا ان الله تبارك وتعالى يقول وصا  
 طه يا قاتلة في عقبهم لعلهم يرجعون  
 ان لا تهمهم الذين نص عليهم رسول الله  
 الذين قال رسول الله تعالى السعيد الى  
 انما هم مكتوبون على سابق العرش بانثوان  
 منهم على سبيلهم وعلى وجوههم جنة القاتلة  
 على وجوههم وعلى وجوههم جنة القاتلة  
 الا انهم من اهل بيت الله المشرقة على مع الدنيا  
 بل يصيبهم غير الاشرار الله تعالى مع الدنيا  
 ثم تنفس ثم قال لا رعي حق هذه الامم فانها  
 حق فيها والله لم يقر كوا القوم على اهل بيتي  
 الله اثنان ثم انما يقول ان اليهود يحبوا  
 امنوا بوابق جاحث الانسان وذوها  
 محب على اصبحوا عيشون وهو في  
 والمؤمنون محب الى محمد بن رسول في الآفة  
 بالنبين قلت يا سيدى البس هذا  
 لا رسلكم قال نعم قلت قد  
 قد علم



ما معنى ما دون قال يقولون متى ولد ومن رآه وابن هو ومتى ظهر كل ذلك استبحا  
 الامر وشكا في قضائه وقد تم اولئك الذين خسروا انفسهم في الدنيا والاخر  
 وان للكافرين شر هاب قال المفضل يا مولاي فلا توقف له وقتا قال يا مفضل لا  
 توقف فان من وقت لم يهنا وقتا فقد شابه الله في علمه وادعى انهم اظهروا على علم  
 وسره **الثاني** قوله تعالى لوتربوا العبداء الذين كفروا منهم عذابا  
 ايما ابن بابويه باسناده عن ابراهيم الكرخي قال قلت لابن عبد الله قال له رجل  
 اصلك الله ان كان علي فوبانه دين الله قال بل قال وكيف ظهر عليه القوم وكيف  
 لم يبدعهم وما مضى من ذلك قال اياه في كتاب الله عز وجل مستفاد قال قلت واية  
 اياه قال قوله لوتربوا العبداء الذين كفروا منهم عذابا ايما ان كان الله عز وجل وطيع  
 مؤمنين في اصلا ب قوم كافرين ومناقبين فلم يكن علي لم يقتل الا باحقى تخرجوا  
 الودائع على اخرج الودائع ظهر على علي من ظهر فقاتله وكذلك قاتل اهل البيت  
 يظهر اباحقى ظهر ودايع الله عز وجل فاذا ظهرت ظهر على من ظهر فقتله **الثالث**  
**والثاني** قوله تعالى وهو الذي ارسل رسوله بالهدى ودين الحق يظهر  
 على الدين كله على بن ابراهيم في تفسيره المنسوب الى الصادق قال هو الامام الذي يظهر على  
 الدين كله في هذه الارض مسطورا على كاملت جودا وظلما وهذا ما ذكر من ان اهل البيت  
 بعد تنزلهم وفيه روايات كثيرة قد ذكر في كتاب البرهان **الشعبي** في قوله تعالى  
 واستمع يوم ينادى من مكنى قريب يوم يجمعون الصخرة بالحق اليك  
 يوم الخروج على بن ابراهيم في تفسيره المنسوب الى الصادق قال قال ينادى الماسد  
 باسم القايم واسم ابيه والصخرة صخرة القايم من السماء وذلك يوم الخروج **الحادي**  
**والشعبي** قوله تعالى فادبر السماء والارض انك تحق شمل ما انكم تظفون

البرهان

البرهان

البرهان

عن علي بن الحسين في قوله عز وجل  
 الساجدة قال ان يخلق قيام القايم وفيه من  
 امنوا وعلوا الضالعات يستخفون كما استخف  
 منكم **الثاني** قوله تعالى  
 وكاب مسطور في قوله تعالى  
 محمد بن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله  
 علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله  
 من عرجا اذ رآه في يد محمد بن علي بن ابي طالب  
 الرحمن الرحيم محمد بن علي بن ابي طالب  
 طالب لفلان بن فلان باسناده عن ابي عبد الله  
 عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله  
 فثور وهو الكتاب الذي اخبر رسول الله  
 والرق المذخور والبيت المعمور وهو رسول الله  
 اذ رآه طقت والبيت المعمور وهو رسول الله  
 قال نعم المولى رسول الله من انفسه  
 هذا صوت الحبيب التي تحضر في من انفسه  
 الطاهر تصفيت ابي جعفر عليه  
 الطاهر او رواه









واقل عددا قال هو قول الامير المؤمنين عليه السلام لا عهد من رسول الله وعهد من الله فقلت  
 انما اصغف ظمرا واقل عددا قال لما انجمهم رسول الله ما يكون من الرحمة لو اتوا فيكون هذا  
 قال قبا عجمانا ادري افر يا توعدون ام يجعل لربنا امدا **السابع المذلة**  
 قوله تعالى فاذا انقضى في الناقور فذلك يوم عسير على الكافرين غير هين ابوابه  
 بساده من فضل بن عمر قال سالت ابا عبد الله عن قبر جابر قال لا تحدث به السفلة  
 فيذبحوه اما تقرأ في كتاب الله عز وجل فاذا انقضى الناقور انما اصغف ظمرا فاذا انقضى  
 عز وجل اظها امره نكث قلبه نكث فظهر وامر الله **المسبح والمائة قوله**  
 ومن خلفت حيدا يعني حبله الاية ابلع العين خلفه وحيدا من غير اية لا م وقوله  
 قوله وجعلت له ما لا ممدودا يعني هذه الآية الى يوم الوقت المعلوم يوم يقوم قائم  
 وبين شهودا ومهدت له تمهيدا ثم طمع ان ازيد كلا انه كان لا ياتنا عنيدا  
 يقول معاندا لا يخبر عوا الي غير سبلها ويصدا الناس عنها وهي ايات الله **فالمائة**  
 قوله لم ترقم فقتل كيف عدد ثم قتل كيف عدد علي بن ابراهيم بابنه  
 عن ابي عبد الله في قوله ذنوبي ومن خلفت وحيدا قال الوحيد ولد الزنا وهو  
 وجعلت له ما لا ممدودا قال اجل ممدود الى مدة وبين شهودا قال اصحابه الذين شهدوا  
 ان رسول الله لا يورث ومهدت له تمهيدا املكه الذي ملك ملكته مهدة له ثم  
 طمع ان ازيد كلا افر كان لا ياتنا عنيدا قال له لا يات امير المؤمنين جاحدا معاندا او  
 الله سار هه صعدوا انه فكر وقد زعموا امرهم من الولاية وقد راي في رسول  
 الله لا يسلم لامير المؤمنين البقرة التي يبيع على عهد رسول الله ثم قتل كيف قد  
 قال عذاب بعد عذاب يعذب القاتل ثم نظر الى رسول الله وامير المؤمنين فغضب  
 وبسرهما امرهم ثم اوبر واستكبر وقال ان هذا الاسحر مؤثرهما ان زفرها ان النبي سحر

في قوله

انما هذا الاقول الاش  
 اعلين بوحي من الله ساصلي  
 في منزلة الشاسع  
 جعلنا اصحاب النار لا ممدودا  
 الاقتر لا يوشق الذين الخفي  
 من جابر عن ابن جعفر قال قولا  
 اصحاب النار لا ممدودا ان كان هو القاتل  
 الذي افاضوا ومن وجب لاهل الشرف  
 وللا تكمم الذين يملكون علم  
 جعلنا منهم الاقتر للذين كفرا  
 وقوله يستحق الذين اتوا الكتاب  
 وم اهل الكتاب وم الذين اؤوا  
 والبقوة وقوله ثم وزاد الذين اتوا  
 من باب الذيقاوي ويقول الذين اتوا  
 من القاتل ثم يضعفانها والكتاب  
 بذلك الشيعة وضعفانها والكتاب  
 اود الله هذا في الانفال الله عز وجل  
 كذلك يصل الله من بين يديه  
 فيجب من شاء





4725  
S/A

